رياض الترك

مانديلا سورية



إعداد وتحقيق

لطفي حداد

مؤسسة جذور الثقافية
Jozoor Cultural Foundation

رياض الترك:
مانديلا سورية

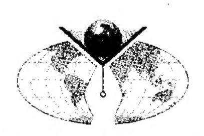
إعداد وتحقيق:
لطفي حداد



رياض الترك: مانديلا سورية

إعداد وتحقيق: لطفي حداد

الطبعة الأولى : 2005



مؤسسة جذور الثقافية

Jozoor Cultural Foundation

2200 Kenyon Ridge Ct

Newburgh, IN, 47630

USA

http://www.jozoor.net

jozoor@jozoor.net

ISBN: 9953-29-899-8

تصميم الغلاف:

محمد النبهان

المحتويات

أعترف أنني ترددت كثيراً قبل إتمام هذا الكتاب ودفعه للنشر.. فالحديث عن سجناء الرأي في البلاد العربية ما يزال من المحرّمات.. ومهما كانت النية طيبة والإرادة صالحة، فإمكانية أن تفسّر الأمور بشكل خاطئ وعدائي وهجمي.. مخيفة إلى درجة أنني لم أجد في السنوات العشر السابقة أي كتاب مطبوع يتكلم بشكل مباشر عن سجين سياسي أو سجين رأي في بلد عربي. لكن الأوضاع حالياً قد تغيرت، وصفحات الإنترنت والجرائد بدأت تمتلئ بالمواضيع المتعلقة بالسجن السياسي وسجناء الرأي وحقوق الإنسان العربي.

أرجو أن يقرأ الكتاب كشهادة إنسانية نتعلم منها، "كي لا نعود إلى سنوات القمع الأسود" كما يقول رياض الترك، ونفهم الأبعاد السياسية لتاريخ العقود الثلاثة الماضية في بلد عربي.

هذا كتاب لا يهدف إلى التهجم أو العنف أو الثأر أو الثورة أو التشهير أو الحقد.. بل إلى المصالحة الوطنية وبناء ديمقراطيات حقيقية.

لماذا رياض الترك؟

لست أدرسه كزعيم سياسي، رغم أنه يربط حياته كاملة بالسياسة وفكره السياسي، وإنما كوطني سوري وديمقراطي سلمي وسجين رأي، وشاهد على حقوق الإنسان في بلد عربي.

ولست أدرسه كشيوعي ويساري، رغم أنه يؤمن بماركسية جديدة وطنية سورية خاصة خلقها التأمل الفردي الممتد على مدى عقـدين في زنزانة انفرادية، وإنما أدرسه كمفكر سوري من الطـراز الأول ورمـز صادق للأجيال القادمة في الزمن الصعب فهو، بألم صـامت، وجـدانُ المقاومة السورية من أجل وطن أجمل، وهو، بثمن باهظ، حامـلُ آمـال عشاق الحرية في وطن عربي محروم منها..

تواضعه وبساطته ثمرتان نضجتا عبر السنين الطويلة من الانفراد بنفسه، حيث صحّح أخطاءه وطلب من الذي يستطيع الغفران أن يغفر له خطاياه.. فاغتسل الحقد في قلبه وتحوّل إلى فهم عميـق للآخـر المختلف.. وبصبر عجيب خرج من ليله الأسود إلى الحرية في "السجن الكبير" ليكسر كل يوم، بحرّيته الداخلية، قضباناً أكثر نحو شمس أكثر إشراقاً.

يفضّل رياض الترك أن يترك حياته الداخلية لنفسه وما يريده في "البحث في ماضي الاستبداد ليس رغبة في التشفي والتشهير لكن كي لا تعود سنوات القمع الأسود إلينا مجـدداً". وهـو، رغـم بعـض الاعترافات الإنسانية العميقة في فيلم ابن العم عن عائلته وابنتيه، إلا أنه يقول عن نفسه: "أنا وفكري السياسي واحد فإذا أردت أن تعـرّف الناس عليّ، أخبرهم عن مواقفي السياسية أما أنا نفسي فشخص زائل وواحد من ملايين"..

وهكذا تدرجت فكرة الكتاب من بحث واسع في حقوق الإنسـان وسجناء الرأي في الوطن العربي (وقد جمعت آلافاً من الصفحات والتقارير والمقالات والمحاضرات والحوارات في كل البلاد العربيـة).. إلى دراسـة سجين رأي واحد يمثل صورة نزيهة لحرية الموقف السياسي وثمنه في هذا الوطن.

هل هو رجل كامل.. بالتأكيد لا، وإذا تكلمتم معه أكثر تكتشفون بساطة "ابن العم"، وفي الوقت نفسه صلابته.. تعجبون بشغفه بالديمقراطية، وتستغربون كونه أميناً أول لحزب سياسي لأكثر من ثلاثين عاماً، (قضى عشرين عاماً منها في السجن، وتخلّى في نيسان 2005 عن هذا المنصب).

تكبرون فيه موقفه السياسي واندماجه بحزبه، ولكن هل من وجود لجماعة رياض الترك من غير رياض الترك!!

في الصفحات اللاحقة هناك مقابلات ومحاضرات وحوارات متعلقة به.. وقد جمعتها من الصحف والمجلات المطبوعة والإلكترونية.. وبسبب التكرار في بعض الأماكن حذفت قليلاً من المقاطع في الحوارات. أيضاً أضع هنا مختصراً عن وقائع المحاكمة الأخيرة لما تسلّط من أضواء على تفكيره ومواقفه، بالإضافة إلى عدة فصول عن مواقفه الخاصة. في النهاية عرض سريع لتفكير الحزب الشيوعي السوري الذي تغير اسمه إلى حزب الشعب الديمقراطي السوري مع تأثير فكر "الترك" الواضح في طروحاته.

الجزء الأول

مقدمة

في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأصدرته، وبعد هذا الحدث التاريخي، طلبت الجمعية العامة من البلدان الأعضاء كافة أن تدعو لنص الإعلان و"أن تعمل على نشره وتوزيعه وقراءته وشرحه، ولا سيما في المدارس والمعاهد التعليمية الأخرى، دون أي تمييز بسبب المركز السياسي للبلدان أو الأقاليم.

الديباجة

لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.

ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة.

ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان كيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم.

ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء

من حقوق متساوية وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدماً وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان اطراد مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها.

ولما كان للإدراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد.

فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها.

هناك ثلاثون مادة أذكر منها:

المادة 1

يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء.

المادة 2

لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين

الرجال والنساء. وفضلاً عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود.

المادة 3

لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه.

.

المادة 5

لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة.

المادة 6

لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية.

المادة 7

كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا.

المادة 8

لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه عن أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون.

المادة 9

لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً.

المادة 10

لكل إنسان الحق، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه.

المادة 11

كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه.

لا يدان أي شخص من جراء أداة عمل أو الامتناع عن أداة عمل إلا إذا كان ذلك يعتبر جرماً وفقاً للقانون الوطني أو الدولي وقت الارتكاب، كذلك لا توقع عليه عقوبة أشد من تلك التي كان يجوز توقيعها وقت ارتكاب الجريمة.

المادة 12

لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات.

المادة 13

لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة.

يحق لكل فرد أن يغادر أي بلد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه.

المادة 14

لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد.

لا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة 15

لكل فرد حق التمتع بجنسية ما.

لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو إنكار حقه في تغييرها.

المادة 19

لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية.

المادة 20

لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية. لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما.

المادة 21

لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً.

لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد.

إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

* * *

اعتُمد في عام 1966 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي تحظر المادة السابعة منه ممارسة التعذيب ومعاملة السجناء السيئة.

وإقليمياً اعتمدت الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية عام 1950، والاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان عام 1969، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب عام 1981، أما الميثاق العربي لحقوق الإنسان فقد اعتمد عام 1994 متأخراً كالعادة والأسوأ من ذلك أنه لم يدخل حيز التنفيذ بعد، وربما لن يدخله؟!

كذلك حُظّر التعذيب وسوء المعاملة في اتفاقيات جنيف عام 1949 والبروتوكولات الإضافية للعام 1977 الملحقة بالاتفاقيات، وحين نشطت منظمة العفو الدولية للدفاع عن حقوق السجناء في الستينات من القرن الماضي، أصبحت هذه المنظمة، بفضل المعلومات والتقارير الهائلة الواردة إليها، مدركة وواعية لمشكلة التعذيب وأطلقت عام 1972، في يوم 10 كانون الأول - يوم حقوق الإنسان -، أول حملة عالمية للقضاء على التعذيب..

وبعد اثنتي عشرة سنة، وفي اليوم نفسه، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وهي معاهدة دولية تلزم دول الأطراف باتخاذ خطوات محددة لمنع التعذيب والتحقيق فيه.

وفاة ماركوس أوموفوما

في الأول من أيار عام 1999 توفي ماركوس أوموفوما أثناء إبعاده القسري على متن طائرة منطلقة من ڤيينا إلى نيجيريا.

كان في الخامسة والعشرين وقد مات على الأغلب اختناقاً نتيجة

تكبيله في اليدين والقدمين وتكميم فمه وإضافة شريط لاصق على ذقنه والجزء الأعلى من صدره.

ورغم الجدل حول السبب الدقيق للوفاة، واختلاف التقارير المقدمة من الأطباء الشرعيين إلا أن موت هذا السجين قد أحدث فضيحة كبرى في النمسا، ليس لأنه كان أول وفاة في حجز الشرطة تحدث في التاريخ الحديث للنمسا (تماماً مثل تاريخ البلاد العربية!!) بل لاعتبار القضية وحشية كان يمكن تفاديها، وتعدياً على حقوق الإنسان السجين واتفاقيات مناهضة التعذيب. وعقدت نتيجة تلك الحادثة عشرات الندوات والمؤتمرات الصحفية وخرجت مظاهرات وصدرت دعوات تطالب باستقالة شخصيات حكومية مسؤولة عن المأساة؟!..وبعد ذلك صدرت أحكام كثيرة في مصلحة السجناء والمبعدين ومنع تكميم الفم وأنشئ المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان 5 تموز عام 1999 أي بعد وفاة ماركوس بحوالي الشهرين.

التعذيب

يعرّف التعذيب حسب اتفاقية مناهضة التعذيب بأنه أي عمل نتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه.. وهذا المفهوم قد توسع ليشمل التخويف، والحرمان الحسي وخطر التخاطب، وأوضاع الاعتقال اللاإنسانية، والتجارب الطبية التي تتم على السجناء دون رضاهم، والعقوبات الجسدية باستخدام القوة المفرطة.

وهناك ضروب تعذيب خاصة بالمرأة كالاغتصاب والأذى الجنسي واختبار البكارة والإجهاض القسري.

ويحظر التعذيب وسوء المعاملة في جميع الأوقات والظروف ولا يمكن القبول بمحاولات تبرير استخدام التعذيب في بعض الظروف.

بالنسبة لسورية، وهنا الحديث عنها كنموذج لبلد عربي، تعتبر الغالبية العظمى من حالات انتهاكات حقوق الإنسان نابعة من المواجهة بين الحكومة وجماعات المعارضة خلال عقدي السبعينيات والثمانينات. فقد شهدت تلك الفترة اعتقال آلاف الأشخاص من مختلف الانتماءات السياسية.

ومنذ بداية التسعينيات، أطلق سراح أغلب سجناء الرأي على دفعات بموجب أوامر عفو رئاسية أو لدى انقضاء الأحكام الصادرة ضدهم، وكانت أحدث قرارات العفو التي أصدرها الرئيس بشار الأسد في كانون الثاني 2004 (هناك أيضاً قرارات عام 2000، و2001) وشملت مئات السجناء السياسيين من مختلف جماعات المعارضة وبالأخص أعضاء جماعة "الإخوان المسلمون".. وهكذا تناقص عدد السجناء السياسيين بما في ذلك سجناء الرأي إلى عدة مئات بعد أن كان بالآلاف.

حملات الاعتقال في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2001

في أعقاب انتخاب الرئيس بشار الأسد، الذي تحدث عن ضرورة الإصلاح والنقد البنَّاء في "خطاب القَسَم"، سمحت السلطات السورية ضمناً بهامشٍ من حرية التعبير في البلاد. وأدى هذا المناخ الجديد، الذي يُشار إليه عموماً باسم "ربيع دمشق"، إلى تأسيس عددٍ من المنتديات تُناقش فيها القضايا العامة والمسائل السياسية والثقافية. وحددت هذه "الحركات المؤيدة للديمقراطية"، والتي تُعرف عموماً باسم تجمعات المجتمع المدني، هدفها في العمل من أجل الإصلاح السياسي، وتحقيق المشاركة الفعالة للجماهير في عمليات اتخاذ القرار، وحرية التعبير وحرية تكوين

الجمعيات في سورية. إلا أن السلطات السورية بدأت، في فبراير/شباط 2001، فرض عدد من القيود على أنشطة منتديات النقاش وهيئات المجتمع المدني قائلةً إنها خالفت التعليمات الحكومية. وقد واصلت بعض هذه الجماعات، ومن بينها "منتدى الحوار الوطني" الذي يتزعمه النائب رياض سيف، أنشطتها متحديةً القيود الحكومية، وكان ذلك على ما يبدو أحد الأسباب التي أدت إلى شن حملة اعتقالات في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2001، حيث قُبض على 10 أشخاصٍ على الأقل خلال تلك الفترة.

وبدأت حملة الاعتقالات بالقبض على مأمون الحمصي، وهو عضو مستقل في مجلس الشعب السوري، يوم 9 أغسطس/آب 2001، وأعقب ذلك القبض على رياض التُرك، حيث اعتقلته قوات الأمن يوم 1 سبتمبر/أيلول. وخلال الفترة من 9 إلى 12 سبتمبر/أيلول 2001، قبض على كلٍ من عارف دليلة، وليد البني، كمال اللبوني، حبيب صالح، حسن سعدون، حبيب عيسى، وفواز تللو، ويبدو أن السبب في القبض عليهم واحتجازهم هو معارضتهم السياسية للحكومة أو انتقادهم لها. وتعتبرهم منظمة العفو الدولية جميعاً في عداد سجناء الرأي.

مأمون الحمصي:

نائب مستقل في مجلس الشعب السوري ورجل أعمال يبلغ من العمر 45 عاماً، وقبضت عليه الشرطة يوم 9 أغسطس/آب 2001، وذلك بعد يومين من إصداره بياناً وبدء إضراب عن الطعام مطالباً بالإصلاح السياسي والاقتصادي في سورية، ومندداً بالفساد وبالسلطات الواسعة التي تتمتع بها قوات الأمن. وذكرت الأنباء أن قوة كبيرة مسلحة من الشرطة ألقت القبض عليه واقتادته إلى سجن عدرا. ووافق رئيس مجلس الشعب على رفع الحصانة البرلمانية عن مأمون الحمصي أثناء احتجازه. وبالرغم

من السماح له فيما بعد بتلقي زيارات الأهل والحصول على الدواء والاتصال بالمحامين، فقد كان أول الأمر يُحتجز في زنزانته معظم الوقت. ومأمون الحمصي نائب مستقل في مجلس الشعب عن إحدى دوائر دمشق منذ 11 عاماً، وكان من النشطاء على ما يبدو في حركة حقوق الإنسان والمجتمع المدني الناشئة حديثاً في سورية، كما دعا إلى تأسيس لجنة برلمانية مستقلة لحقوق الإنسان في مجلس الشعب. وقد أُحيل الحمصي إلى محكمة الجنايات في دمشق، وحُكم عليه في مارس/آذار 2002 بالسجن خمس سنوات، لإدانته بعدة تهم من بينها "محاولة استهداف تغيير دستور الدولة بطرق غير مشروعة".

رياض سيف:

رجل أعمال ونائب مستقل في مجلس الشعب السوري منذ عام 1994، ويبلغ من العمر 54 عاماً، وقُبض عليه في 6 سبتمبر/أيلول، بعد يوم من استضافته ندوة سياسية في منزله في ضواحي دمشق. وذكرت الأنباء أن عدداً يتراوح بين 400 و500 شخص حضروا الندوة التي نظمها رياض سيف، وكان المتحدث المستضاف فيها هو العلامة برهان غليون، الذي دعا إلى إجراء إصلاح سياسي وانتخابات حرة في سورية. ويُذكر أن رياض سيف، وهو ثاني نائب في مجلس الشعب يُلقى القبض عليه، كان منظم "منتدى الحوار الوطني" والمتحدث باسمه، وكان المنتدى يعقد ندوات دورية في منزله. وفي مارس/آذار 2001، أصدر ورقة نقاش حول مبادئ "حركة السلم الاجتماعي" (وهي منظمة جديدة كان يخطط لتأسيسها على ما يبدو). وفي 19 مارس/آذار، استُدعي للتحقيق أمام النائب العام، حيث سُئل عن أنشطته. وفي 6 سبتمبر/أيلول، قبضت قوات الأمن السياسي على رياض سيف استناداً إلى التحقيق الذي أُجري معه في مارس/آذار، وفي أعقاب استئناف أنشطة "منتدى الحوار الوطني"، الذي

استضاف محاضرة برهان غليون يوم 5 سبتمبر/أيلول 2001. واحتُجز رياض سيف في سجن عدرا لمدة أسبوعين، ولم يُسمح له خلالها بالاتصال بأسرته. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2001، أُحيل رياض سيف إلى محكمة الجنايات في دمشق، وحُكم عليه بالسجن خمس سنوات في 4 أبريل/نيسان 2002. وقد رُفعت الحصانة البرلمانية عن عضوي مجلس الشعب مأمون الحمصي ورياض سيف.

عارف دليلة:

يبلغ من العمر 59 عاماً، قُبض عليه في دمشق في 9 سبتمبر/أيلول 2001، وكان يشغل من قبل منصب عميد كلية الاقتصاد في جامعة حلب، وهو من مؤسسي "اللجان التحضيرية لمنتدى المجتمع المدني". وقد فُصل عارف دليلة من منصبه كعميد لكلية الاقتصاد، وذلك على ما يبدو بسبب مجاهرته بآرائه المنددة بالفساد والمطالبة بمنح حرية التعبير كعنصر مكملٍ للإصلاح الاقتصادي. ويُقال إنه شارك في الندوة السياسية التي عُقدت يوم 5 سبتمبر/أيلول 2001 في منزل النائب رياض سيف. وأفادت الأنباء أن عارف دليلة احتُجز أول الأمر بمعزل عن العالم الخارجي في زنزانة انفرادية في سجن عدرا، ثم سُمح له لاحقاً بتلقي زيارات الأهل.

وليد البني: طبيب يبلغ من العمر 38 عاماً، و**كمال اللبوني**، طبيب يبلغ من العمر 44 عاماً:

قُبض عليهما من منزليهما في سبتمبر/أيلول 2001. ويبدو أن زواراً قد استدعوا الطبيبين لفحص بعض المرضى، ولكنهما لم يجدا سوى قوة من الأمن السياسي في انتظارهما للقبض عليهما. ويُقال إن وليد البني وكمال اللبوني قد شاركا في الندوة السياسية التي عُقدت يوم 5 سبتمبر/أيلول 2001 في منزل النائب رياض سيف. وقد اقتيد الاثنان إلى سجن عدرا واحتُجزا أول الأمر بمعزل عن العالم الخارجي في زنزانتين

انفراديتين، ثم سُمح لهما فيما بعد بالاتصال بالمحامين وبتلقي زيارات الأهل.

حبيب صالح:

رجل أعمال يبلغ من العمر 52 عاماً، ومؤسس منتدى للنقاش في طرطوس، وقُبض عليه من منزله في هذه المدينة في سبتمبر/أيلول 2001. وذكرت الأنباء أنه استُدعي للتحقيق معه في وقت سابق من ذلك العام، وأُوقف نشاط المنتدى الذي يتولى إدارته. ويُعتقد أن سبب القبض عليه يعود إلى انتقاده لسياسات الحكومة السورية، حيث ورد أنه اتهم السلطات "بالفساد" و"الاستبداد" وعدم احترام حقوق الإنسان. وكان حبيب صالح من المشاركين النشطين في "منتدى جمال الأتاسي" و"منتدى الحوار الوطني".

حسن سعدون:

معلم متقاعد ينحدر من القامشلي في شمالي سورية، وقبضت عليه قوات الأمن السياسي في دمشق يوم 9 سبتمبر/أيلول 2001، في سياق الحملة الأمنية على نشطاء حقوق الإنسان وهيئات المجتمع المدني، وهو محتجز حالياً في سجن عدرا. وورد أنه كان عضواً في "حزب البعث" الحاكم، ولكنه أصبح مؤخراً من منتقدي سياسات الحكومة السورية. فعلى سبيل المثال، شارك حسن سعدون في منتديات النقاش الناشئة حديثاً، ويُعتقد أن هذا هو السبب في اعتقاله. ويُذكر أن سعدون من نشطاء حقوق الإنسان ومن مؤسسي "جمعية حقوق الإنسان في سورية".

حبيب عيسى: محام يبلغ من العمر 55 عاماً وفواز تللو: مهندس، وقبضت عليهما قوات الأمن السياسي في 12 سبتمبر/أيلول في سياق الحملة على نشطاء المعارضة السياسية وأعضاء حركة حقوق الإنسان

الناشئة. وهو من مؤسسي "جمعية حقوق الإنسان في سورية"، وكان أحد المحامين الذين تولّوا الدفاع عن عضو مجلس الشعب رياض سيف، وقد احتُجز الاثنان أيضاً بمعزلٍ عن العالم الخارجي في زنزانتين انفراديتين خلال الأسابيع الأولى لاعتقالهما.

ومن دعاة حقوق الإنسان وسجناء الرأي الذين لم يمارسوا أي سياسة عنيفة أذكر هنا أيضاً بعض الأسماء منهم ما يزال في السجن وآخرون خرجوا بعد مدد متفاوتة.

الأستاذ هيثم المالح رئيس جمعية حقوق الإنسان في سورية: هو مرجع قانوني معروف ووجه من أبرز وجوه المعارضة الديمقراطية في سورية. اعتُقل للمرة الأولى عام 1951 وللمرة الثانية عام 1980 حتى نهاية عام 1986 بسبب نشاطه النقابي حيث شغل منصب رئيس صندوق تعاون المحامين وكان عضواً في لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان منذ عام 1978.

عمل في القضاء عشر سنين وصُرف من وظيفته بمرسوم تشريعي بسبب خلافه مع النظام الذي بدأ في 8 مارس/آذار عام 1963 وبلغ أوجه عام 1965 حين انتخب عضواً في لجنة قضائية لمناقشة حالة الطوارئ التي نجم عنها اعتقالات تمت في عام 1965 إثر مداهمة الجامع الأموي وقتل المصلين فيه على يد الضابط سليم حاطوم.

وقد أصدر المالح بياناً ندد فيه باعتقالات المصلين وطالب بإطلاق سراحهم وإحالتهم إلى القضاء العادي حيث بلغت أعداد المعتقلين حينها عشرة آلاف. وحينها أضرب المحامون وعلق المالح المحاكمات مع زملائه القضاة لمدة أسبوع احتجاجاً على هذا الوضع. خلافه الرئيسي مع النظام هو موضوع الحريات وحقوق الإنسان واستقلال القضاء وسيادة القانون والتي لا يزال يعمل في إطارها حتى الآن داخلياً وخارجياً.

وُلد نهاد محمد النحاس في مدينة حماة عام 1953، درس الابتدائية والإعدادية والثانوية في حماة ثم انتسب إلى جامعة دمشق عام 1972، كلية العلوم – قسم الجيولوجيا، و لم يتابع دراسته الجامعية بعد السنة الثالثة بسبب ملاحقته من قبل الأجهزة الأمنية التي استمرت من 1977/3/24 حتى 1980/5/17، تاريخ اعتقاله من قبل إدارة المخابرات العامة – أمن الدولة – الفرع 251 على خلفية انتمائه إلى رابطة العمل الشيوعي في سورية.

وبعد 12 عاماً أُحيل إلى محكمة أمن الدولة العليا بدمشق التي أسقطت عنه الدعوى العامة بالتقادم وأطلق سراحه بتاريخ 1994/10/16. وهو عضو في الاتحاد الاشتراكي العربي (جمال الأتاسي) من عام 1969 إلى 1972 تاريخ انضمام الاتحاد إلى (الجبهة الوطنية التقدمية، قبل أن يخرج منها لاحقاً). كما أنه عضو مؤسس وقيادي سابق في رابطة العمل الشيوعي (مسؤول العلاقات السياسية). وهو اليوم عضو مجلس إدارة منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي (عضو اللجنة الإدارية)، وأمين سر جمعية حقوق الإنسان في سورية، وعضو هيئة تحرير مجلة "تيارات" التي تصدر عن جمعية حقوق الإنسان في سورية، وسكرتير تحرير مجلة "مقاربات" التي تصدر عن مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية في السويد.

أكرم البني:

ولد في مدينة حماة سنة 1956، واتجه بعد دراسته الثانوية إلى مدينة حلب ليدرس الطب البشري في جامعتها، ووصل إلى السنة الرابعة قبل أن يُعتقل أول مرة عام 1978. وزوجته روزيت عيسى كانت معتقلة هي الأخرى ثلاث سنوات في سجن الحلبوني بين 1978-1980، وفي فرع فلسطين سنة 1992، ولديهما ابنة (بيسان) طالبة سنة ثالثة في كلية الحقوق بجامعة دمشق.

ومنذ خروج أكرم من سجنه الأخير سنة 2001، يحاول شق طريقه في عالم الصحافة، ويكتب المقالة السياسية في الجرائد العربية.

أطلقت السلطات السورية سراح المعتقل هيثم نعال، الذي ينحدر من محافظة حلب شمال سورية والذي تجاوز الخمسين من عمره، يوم الجمعة بتاريخ 2002/8/9 بعدما قضى 27 سنة في سجون سورية تنقل خلالها بين سجن تدمر وسجن عدرا وسجن صيدنايا، بالإضافة إلى مراكز التحقيق. ويبدو أن السيد هيثم نعال الذي حكم عليه بالسجن بالمؤبد عام 1975 أمام محكمة أمن الدولة العليا على خلفية نشاطه في المنظمة الشيوعية العربية قد استفاد من عفو رئاسي خاص بسبب صحته المتدهورة جداً. وهو ثالث ثلاثة بقوا في السجون السورية من أعضاء المنظمة الشيوعية العربية التي نشطت في عقد السبعينيات ضد المصالح الأميركية في المنطقة العربية، واعتقلوا لهذا السبب. ولم يبق من أعضاء المنظمة إلا عماد شيحة وفارس مراد اللذان ما زالا في السجون السورية للعام الثامن والعشرين على الرغم من معاناتهما من أمراض عديدة وخطيرة.

هناك حالات ستة على الأقل من سجناء الرأي لا يزالون محتجزين رغم انقضاء مدد الأحكام الصادرة ضدهم، وهم: فاتح جاموس، وعصام دمشقي، وباسل حوراني، وعبد الحليم رومية، وراتب شعبو، وضحى عاشور العسكري. وترى منظمة العفو الدولية أن هؤلاء من سجناء الرأي، حيث سُجنوا بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. وهم متهمون بالانتماء إلى "حزب العمل الشيوعي". وعلى حد علم منظمة العفو الدولية فإن هذا الحزب، المحظور في سورية، لم يستخدم العنف ولم يَدْعُ إلى استخدامه، كما لا يوجد أي دليل على أن أولئك الأشخاص قد استخدموا العنف أو دعوا إلى استخدامه. وباستثناء ضحى عاشور العسكري، فقد ظلوا رهن

الاعتقال بدون تهمة أو محاكمة نحو 10 سنوات في المتوسط، ثم أُحيلوا للمحاكمة أمام محكمة أمن الدولة العليا، التي لا تفي الإجراءات المتبعة فيها بالمعايير الدولية.

ضحى عاشور العسكري:

من مواليد حلب عام 1965، وهي متزوجة وأم لطفلة، وقبض عليها أفرادٌ من جهاز "الأمن السياسي"، في حلب في 11 فبراير/شباط 1993، واحتُجزت أول الأمر في عزلة عن العالم الخارجي، ولم تتمكن أسرتها من معرفة مكان احتجازها إلا بعد شهرين. وقبل القبض عليها، كانت ضحى مختبئة منذ عام 1987، حيث تلقت تحذيرات بأن "الأمن السياسي" يبحث عنها للقبض عليها. ونتيجة للمراقبة والمضايقة المستمرتين من جانب قوات الأمن، اضطُرت ضحى أن تترك وظيفتها في دائرة الإسكان العسكري. وكانت من قبل قد اضطُرت عام 1983 إلى الانقطاع عن مواصلة دراستها في جامعة حلب بعد عام واحد من الالتحاق بها لدراسة الأدب الإنجليزي، وذلك أيضاً نتيجة المضايقة المستمرة من جانب قوات الأمن فضلاً عن استهداف أفراد أسرتها.

وقد اعتُقل ثلاثة من أشقاء ضحى، وهم أسامة ونمير ومازن العسكري، في عامي 1982 و1983 للاشتباه في صلتهم بأنشطة "حزب العمل الشيوعي"، وصدر ضد أسامة حكم بالسجن 15 عاماً من محكمة أمن الدولة العليا، وأفرج عنه عام 1998، أي بعد عام من انقضاء مدة عقوبته. أما نمير ومازن العسكري فقد اعتُقلا بدون تهمة أو محاكمة من عام 1983 إلى عام 1991، وكانا لدى اعتقالهما من طلاب الجامعة، ثم أُطلق سراحهما بموجب عفو رئاسي في ديسمبر/كانون الأول 1991.

وأثناء اختباء ضحى، اعتُقل زوجها للاشتباه في صلته بأنشطة "حزب العمل الشيوعي"، واحتُجز شهرين بدون تهمة أو محاكمة. وفي

عام 1987، قُبض على أختها لينا في مترل الأسرة في حلب، على أيـدي رجال أمن، وذلك بدلاً من ضحى على ما يبدو. وقد أبلغت قوات الأمن والدها، وتُدعى سهام، أن لينا ستعود للبيت في غضون عشـر دقـائق، ولكنها لم تعد بل ظلت محتجزة في "فرع التحقيق العسكري" في دمشـق لمدة عام من ديسمبر/كانون الأول 1987 إلى ديسـمبر/كـانون الأول 1988. كما استُدعيت الأم واستُجوبت في نفس المعتقل في دمشق خلال عام 1992، وطُلب منها الإفصاح عن مكان ضحى. وفي عـام 1995، أصدرت محكمة أمن الدولة العليا حكماً بالسجن لمدة ست سنوات على ضحى عاشور العسكري، ولكنها لا تزال محتجزة بالرغم من انقضاء مدة الحكم في 10 فبرايـر/شـباط 1999. وقـد بـدأت ضـحى، في 10 يونيو/حزيران 1999، إضراباً عن الطعام لأجل غير مسمى احتجاجاً على استمرار اعتقالها بعد انتهاء مدة عقوبتها.

فاتح جاموس:

مهندس ميكانيكي من مواليد اللاذقية عام 1948، ومتزوج ولديـه ابن وابنة، وقُبض عليه في 12 فبراير/شباط 1982، وإن ظل مطلوباً لدى قوات الأمن منذ عام 1976. وقد أُحيل، مع آخرين من نفـس تنظـيم "حزب العمل الشيوعي"، إلى المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة العليا في 28 يونيو/حزيران 1992، وصدر ضده حكـم بالسـجن 15 عامـاً في 11 يناير/كانون الثاني 1994، ولكنه لا يزال رهن الاعتقال بعد انتهاء مـدة عقوبته في فبراير/شباط 1997. ومنذ القبض عليه، احتُجز فاتح جاموس في عدة سجون ومعتقلات، من بينها "فرع التحقيق العسكري"، وسجن تدمر، وسجن صيدنايا والذي يُعتقد أنه محتجز فيه حالياً.

أما ابنا فاتح جاموس، وهما إزار ومايا، فقد ترعرعـا بعيـداً عـن أحضان والدهما. فقد وُلدت مايا بعد ستة أشهر من القبض على أبيهـا،

ولم تره إلا من وراء القضبان، بينما وُلد إزار عام 1975 ولكنه لم يـنعم بصحبة أبيه الذي كان مختبئاً أول الأمر ثم زج به في السجن.

عصام دمشقي:

عصام ظهير الدين دمشقي، مهندس مدني من مواليد دمشق عـام 1950، ومتزوج ولديه ثلاثة أبناء، وقُبض عليه في مـارس/آذار 1982. وكان قد اعتُقل قبل ذلك من عام 1978 إلى عام 1980 واتُهم بالمشاركة في تأسيس "رابطة العمل الشيوعي"، التي سُميت فيما بعد "حزب العمل الشيوعي". وبعد القبض عليه ثانيةً عام 1982، احتُجز بـدون تهمـة أو محاكمة ثم أُحيل إلى محكمة أمن الدولة العليا عام 1992، وصدر ضـده حكمٌ بالسجن 15 عاماً في 5 يونيو/حزيران 1994، ولا يـزال رهـن الاعتقال رغم انقضاء مدة عقوبته في مارس/آذار 1997.

باسل حوراني:

من مواليد حماة عام 1956، وهو أعزب وكان يـدرس الهندسـة الميكانيكية لدى القبض عليه في مارس/آذار 1982، بينما كانت قـوات الأمن تبحث عنه لاعتقاله منذ عام 1981. وفي 28 يونيو/حزيران 1992 أُحيل مع فاتح جاموس وآخرين للمحاكمة أمام محكمة أمن الدولة العليا، وحُكم عليه بالسجن 15 عاماً في 11 يناير/كانون الثاني 1994، وما زال محتجزاً رغم انقضاء مدة الحكم عام 1997.

عبد الحليم رومية:

من مواليد اللاذقية عام 1953، وهو متزوج وكان يدرس الهندسـة الكهربائية في جامعة دمشق لدى القبض عليـه في مـارس/آذار 1982. وكان قد سبق اعتقاله من عام 1978 إلى عام 1980 للاشتباه في ضلوعه في أنشطة "حزب العمل الشيوعي". وفي 28 يونيو/حزيران 1993، صدر

ضده حكمٌ بالسجن 15 عاماً من محكمة أمن الدولة العليا، ولا يزال محتجزاً بعد انقضاء مدة الحكم.

وقد قُبض على شقيق عبد الحليم، ويُدعى جهاد رومية، وابن أخيه، ويُدعى عصام رومية، عام 1987، واحتُجزا في سجن صيدنايا، حيث ظل الأول حتى عام 1992 والثاني حتى عام 1991، وذلك للاشتباه في صلتهما بأنشطة "حزب العمل الشيوعي". وقد اعتبرهما منظمة العفو الدولية آنذاك من سجناء الرأي.

راتب شعبو:

طالب بكلية الطب بجامعة دمشق، وهو من مواليد اللاذقية عام 1963، وأعزب، وقُبض عليه في يوليو/تموز 1983، وأُحيل مع آخرين من "حزب العمل الشيوعي" إلى المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة العليا في 11 يوليو/تموز 1992، وصدر ضده حكم بالسجن 15 عاماً في 18 أكتوبر/تشرين الأول 1994، ولا يزال محتجزاً في سجن تدمر العسكري، رغم انقضاء مدة عقوبته في يوليو/تموز 1998.

وقد نُقل راتب شعبو من سجن عدرا المدني إلى سجن تدمر العسكري في عام 1996، مع نحو 29 من السجناء السياسيين، وبينهم سجناء رأي، وجاء نقلهم كإجراء عقابي، على ما يبدو، حيث اشتهر سجن تدمر بسمعة سيئة نظراً للأوضاع المروِّعة فيه.

ومن جهة أخرى، سبق وان اعتُقل شقيق راتب، ويُدعى بركات من عام 1978 إلى عام 1980، ثم أُعيد اعتقاله من عام 1982 إلى عام 1986. كما اعتُقل عدد من أبناء عمومته للاشتباه في صلتهم بأنشطة "حزب العمل الشيوعي"، ومن بينهم منير شعبو الذي اعتُقل عام 1987، وبهجت شعبو الذي اعتُقل عام 1992، وشهيرة شعبو، التي اعتُقلت لبضعة أشهر خلال عام 1987. وقد صدر ضد كل من منير وبهجت

شعبو حكماً بالسجن 15 عاماً من محكمة أمن الدولة العليا، وأُفرج عن منير شعبو لأسباب صحية عام 1998، بينما لا يزال بهجت يقضي مدة عقوبته. وقد اعتبرهما منظمة العفو الدولية من سجناء الرأي.

نزار نيوف:

اعتقل في 10 يناير/كانون الثاني 1992 بسبب انتمائه إلى جمعية محظورة ونشره "أخباراً كاذبة" عبر جريدة "صوت الديمقراطية".

بعد قضاء عشرة أشهر في سجن صيدنايا، نقل إلى سجن تدمر، حيث أعلن إضرابه عن الطعام لمدة 13 يوماً في عام 1993. وبعد انتقاله إلى سجن المزة بدأ الوعي العام العالمي يتابع أخباره وقد نال وهو في السجن عدة جوائز عالمية لحقوق الإنسان وحرية الكتابة والصحافة.

بعد خروجه من السجن بموجب عفو رئاسي، سافر إلى أوروبا للعلاج وما يزال مقيماً هناك.

ملاحظة: تستخدم منظمة العفو الدولية اصطلاح "سجين الرأي" للإشارة إلى أي شخصٍ سُجن أو اعتُقل أو فُرضت عليه أية قيود مادية أخرى بسبب معتقداته السياسية أو الدينية أو غيرها من المعتقدات النابعة من الضمير، أو بسبب أصله العرقي أو جنسه أو لونه أو لغته أو أصله القومي أو الاجتماعي أو وضعه الاقتصادي أو مولده أو أي وضعٍ آخر، على ألا يكون قد استخدم العنف أو دعا إلى استخدامه.

الجزء الثاني

الحياة السياسية
في سورية خلال قرن

عرفت سورية الحديثة مراحل تاريخية متعددة كانت بدايتها مرحلة العهد الوطني في الأربعينيات حيث أسس نظام برلماني وأنشئ دستور وأحزاب. وبعد ذلك دخلت سورية مرحلة الانقلابات العسكرية في نهاية الأربعينيات، لتعود في منتصف الخمسينيات إلى الحياة البرلمانية ولو بصورة شكلية. وفي نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات جاء عهد الوحدة وتشكلت الجمهورية العربية المتحدة بشقيها السوري والمصري.

إلا أن الوحدة لم تطل فجاء عهد الانفصال الذي آل به الأمر في عام 1963 إلى حكم البعث وهو حكم بدأ بحركة 18 يوليو/تموز تلتها الحركة التصحيحية بقيادة حافظ الأسد في بداية السبعينيات، ويعتبر الحكم الحالي برئاسة بشار الأسد استمراراً لحكم البعث، وفترته هي أطول فترة حكم في تاريخ سورية الحديث.

تأسيس الحياة البرلمانية في سورية

1925

- إعطاء الحكومة الفرنسية حرية نسبية في سورية تسمح بتشكيل جمعية تأسيسية ودستور أساسي، واشتراط أن يتم تشكيل أحزاب تشرف على تنظيم الحياة السياسية في البلاد.

- أواخر أبريل/نيسان: بداية العمل بين الأرستقراطيين الدمشقيين والحلبيين من أجل تشكيل حزب الشعب، وكان من أبرز قيادييه عبد الرحمن الشهبندر وفارس الخوري وإحسان الشريف وغيرهم.

1927

- أكتوبر/تشرين الأول 1927: صدور بيان باسم الكتلة الوطنية التي ضمت أبرز الزعامات المحلية من الوطنيين والقوميين في سورية مثل إبراهيم هنانو وهاشم الأتاسي وغيرهم.

1928

- أبريل/نيسان 1928: أول انتخابات للجمعية التأسيسية ووضع دستور للبلاد أقره المفوض السامي الفرنسي في 14 مايو/أيار 1930 مع بقاء شؤون البلاد الحساسة (كالجيش والجمارك والأمن العام والأمور الخارجية وغيرها) بيد المفوضية العليا الفرنسية.

مقاومة الانتداب وخروج فرنسا من سورية

1936

- من 19 يناير/كانون الثاني إلى 8 مارس/آذار 1936: الإضراب الخمسيني، وهو إضراب شهير عرفته سورية، وقد اضطر بسببه الكونت "دي مارتيل"، المفوض السامي الفرنسي، إلى النزول على رأي الوطنيين المضربين.
- 9 سبتمبر/أيلول 1936: توقيع معاهدة بين السلطة الفرنسية والمعارضة، لكنها لا تحمل صفة الاستقلال الحقيقي وتفرط بمسائل وطنية مثل لواء الإسكندرونة وغيره.

1939

- 8 يوليو/تموز 1939 إلى سبتمبر/أيلول 1941: إيقاف المفوض السامي الفرنسي للعمل بالدستور وحل المجلس النيابي والعـــودة إلى الحكـــم العسكري الفرنسي المباشر.

1941

- سبتمبر/أيلول 1941: السماح بقيام حكومة وطنية ائتلافيـــة مـــن صفوف الكتلة الوطنية وحزب الشعب وبروز شكري القوتلي زعيماً للكتلة الوطنية.

1943

- 17 أغسطس/آب 1943: اجتماع المجلس النيابي وتسيطر عليه أغلبية من الكتلة الوطنية، وانتخاب القوتلي رئيساً للجمهورية الســـورية، وتكليف سعد الله الجابري بتشكيل الوزارة.

1945

- 29 مايو/أيار 1945: قيام الحكومة الفرنسية بقصف دمشق للضغط على القوتلي.

1946

- مارس/آذار 1946: موافقة فرنسا على الجلاء من سورية.
- 22 مارس/آذار 1946: إحياء الملك عبد الله ملك الأردن لمشـــروع "سورية الكبرى".
- 17 أبريل/نيسان 1946: خروج فرنسا من سورية.
- أغسطس/آب 1946: توجيه الملك عبد الله ملك الأردن الدعوة إلى سورية ولبنان للعمل على تنفيذ مشروع "سورية الكبرى".

فترة الاستقلال السوري

1947

- 4 أبريل/نيسان 1947: انعقاد المؤتمر التأسيسي لحزب البعث واستمر لمدة ثلاثة أيام وصدور أول دستور للحزب.
- 7 يوليو/تموز 1947: إجراء أول انتخابات في ظل الاستقلال واحتفاظ الحزب الوطني الحاكم بـ 40 مقعداً، في حين حصل الأحرار أو الشعبيون على 30 مقعداً، ونجح أكرم الحوراني عن حزب الشباب ورشاد برمدا عن الحزب القومي العربي و لم ينجح ميشيل عفلق والبيطار بالإضافة إلى جميل مردم عن الكتلة الجمهورية إضافة إلى أكثر من 50 من المستقلين.
- 29 سبتمبر/أيلول 1947: رفض المجلس النيابي السوري مشروع "سورية الكبرى".
- مناقشة البرلمان المنتخب لتعديل الدستور السوري وينص التعديل على إعادة رئيس الجمهورية (شكري القوتلي يومها) أربع سنوات أخرى.

1948

- 18 أبريل/نيسان 1948: مصادقة البرلمان على تعديل الدستور، ودخول حزب البعث في المعارضة لهذا الاقتراح من خارج البرلمان.
- 21 أغسطس/آب 1948: استقالة حكومة جميل مردم.
- 23 أغسطس/آب 1948: تشكيل جميل مردم حكومة جديدة.
- 31 نوفمبر/تشرين الثاني 1948: دعوة الرئيس شكري القوتلي جميع التشكيلات السياسية السورية إلى الوحدة الوطنية والمشاركة في حكومة ائتلافية وطنية تخرج بالبلاد من أزماتها.

- 1 ديسمبر/كانون الأول 1948: استقالة حكومة جميل مردم الثانية وتكليف هاشم الأتاسي بتشكيل الوزارة الجديدة.

فترة الانقلابات العسكرية

1949

- 30 مارس/آذار: أول انقلاب عسكري في تاريخ الدول العربية بقيادة العقيد حسني الزعيم وقد أطاح بحكومة شكري القوتلي ورئيس الوزارة خالد العظم. وتتهم أميركا بأنها وقفت وراء انقلاب حسني الزعيم.
- 3 أبريل/نيسان: حل قائد الانقلاب حسني الزعيم للبرلمان السوري وتشكيل لجنة دستورية لوضع دستور جديد ومشروع قانون انتخابي جديد والإعلان عن أن انتخاب رئيس الجمهورية سيتم بالاقتراع السري من الشعب مباشرة، وليس من مجلس النواب وبدأت فكرة المرشح الوحيد بالظهور.
- 26 يونيو/حزيران: فوز حسني الزعيم المرشح الوحيد في انتخابات رئاسية بنسبة 99.99%.
- 20 يوليو/تموز: توقيع اتفاقية الهدنة مع إسرائيل.
- 14 أغسطس/آب: ثاني انقلاب عسكري في سورية بقيادة العقيد محمد سامي حلمي الحناوي مطيحاً بحسني الزعيم وقد تمّ إعدامه مع محسن البرازي في نفس اليوم وتمّ تعيين هاشم الأتاسي رئيساً للدولة. ويتهم العراق بأن له دوراً في انقلاب الحناوي.
- 15 نوفمبر/تشرين الثاني: انتخابات تشريعية أسفرت عن نجاح 43 مرشحاً من حزب الشعب و42 مستقلاً نصفهم مناصرون لحزب الشعب ونجح مرشح واحد عن حزب البعث هو جلال السيد

ومرشح واحد أيضاً عن الحزب القومي السوري و13 مرشحاً عن الحزب الوطني و4 مرشحين عن الجبهة الإسلامية من بينهم مصطفى السباعي مؤسس فرع الإخوان المسلمين بسورية، ومرشح واحد عن حزب الشباب هو أكرم الحوراني.

- 14 ديسمبر/كانون الأول: انتخاب هاشم الأتاسي رئيساً مؤقتاً للجمهورية، ريثما يتم تعديل الدستور.
- 19 ديسمبر/كانون الأول: الانقلاب العسكري الثالث في سورية بقيادة العقيد أديب الشيشكلي واعتقال سامي الحناوي وصهره أسعد طلس.

1950

- 30 أكتوبر/تشرين الأول: اغتيال سامي الحناوي من طرف محمد أحمد البرازي انتقاماً لمحسن البرازي، ونقل جثمانه من بيروت إلى دمشق.

1951

- 28 نوفمبر/تشرين الثاني: قيام أديب الشيشكلي بانقلابه العسكري الثاني بعدما تمكن حزب الشعب من البرلمان وبعدما اضطر الرئيس هاشم الأتاسي إلى تشكيل وزارة جديدة برئاسة الدواليبي وبأغلبية من عناصر حزب الشعب مما هدد مواقع العسكريين داخل الحكم. واتهم الشيشكلي في بلاغه بأن الجيش استلم زمام الأمن في البلاد وبأن حزب الشعب يتآمر على البلاد ويسعى إلى تخريب جيشه وإعادة الملكية ثم قام بحل البرلمان.

1952

- 15 يناير/كانون الثاني: حظر أديب الشيشكلي نشاط الحزب الوطني

وحزب الشعب والإخوان المسلمين والتعاوني الاشتراكي وإغلاق مكاتبهم والإبقاء على نشاط البعث والعربي الاشتراكي فقط.

- 6 أبريل/نيسان: حظر عام على كل الأحزاب دون استثناء.
- 25 يوليو/تموز: تشكيل "حركة التحرير العربي" بزعامة أديب الشيشكلي خلال مؤتمرها التأسيسي المنعقد بحلب.

1953

- 10 يوليو/تموز: إجراء استفتاء على تعديل دستوري ينص على تحويل النظام الحكومي من نظام نيابي إلى نظام رئاسي ونجم عن الاستفتاء الموافقة على التعديل ونجاح الشيشكلي المرشح الوحيد للرئاسة وكان من أبرز المؤيدين للشيشكلي إضافة إلى الحزب الذي شكله هو الحزب القومي السوري الاجتماعي.
- 30 يوليو/تموز: إصدار الشيشكلي قانوناً جديداً للانتخابات خفض فيه عدد أعضاء البرلمان إلى 82 عضواً وسمح بعودة النشاط الحزبي باستثناء الحزب الشيوعي. وقد أجريت انتخابات قاطعتها القوى السياسية باستثناء حركة التحرير التي حصلت على 72 مقعداً. وحصل القوميون السوريون المستقلون على المقاعد الباقية وانتخب مأمون الكزبري رئيساً لمجلس النواب.

1954

- 25 فبراير/شباط: الانقلاب العسكري الرابع وقد أعاد هاشم الأتاسي إلى الحكم، واستقالة الشيشكلي وسفره إلى بيروت.
- 27 يونيو/حزيران: إقرار قانون الانتخابات الجديد وينص على زيادة عدد النواب إلى 142 ويقر نظام الاقتراع السري.

- 30 يوليو/تموز: إعلان الحزب الوطني مقاطعة الانتخابات احتجاجاً على تدخل الضباط البعثيين في شؤون السياسة.
- 24 سبتمبر/أيلول: إجراء انتخابات تشريعية.

1955

- 22 أبريل/نيسان: اغتيال العقيد عدنان المالكي، وهو بعثي سني، على يد رقيب علوي ينتمي للحزب القومي السوري "حزب يميني" مما أدى إلى اتهام هذا الحزب بتدبير الاغتيال فضربت قواعده واعتقلت كوادره مما ساعد على نمو وازدهار الحركات القومية واليسارية.
- 18 أغسطس/آب: عودة شكري القوتلي إلى الرئاسة مرة ثانية بعد انتهاء فترة رئاسة الأتاسي.

قيام الجمهورية العربية المتحدة والانفصال

1958

- 5 فبراير/شباط: موافقة البرلمان السوري على اتفاقية الوحدة مع مصر وتحويل سورية إلى إقليم شمالي في الجمهورية العربية المتحدة وترشيح جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية، وقد حلت الأحزاب السياسية في سورية نفسها كما ظهرت الخلافات بين البعث وقيادة عبد الناصر.

1961

- 28 سبتمبر/أيلول: انفصال سورية عن الوحدة مع مصر بتدبير عبد الكريم النحلاوي مدير مكتب المشير عبد الحكيم عامر خلال فترة الوحدة ومشاركة مصطفى حمدون وبعض القيادات البعثية، وتشكيل حكومة الانفصال بقيادة ناظم القدسي.
- ديسمبر/كانون الأول: إجراء انتخابات جديدة للبرلمان السوري

اشترك فيها أكثر رجالات الأحزاب المنحلة (الوطني والشعب والبعث والإخوان والقومي السوري).

- 20 ديسمبر/كانون الأول: تكليف رشدي الدواليبي بتشكيل الوزارة التي شكلت بأكثرية من حزب الشعب والحزب الوطني وتقدمت هذه الوزارة إلى البرلمان بمشروع جديد لإلغاء التأميم وتعديل قانون الإصلاح الزراعي واستطاعت الحصول على موافقة البرلمان رغم بعض الاعتراضات من كتلة البعث (8 مقاعد) ورغم الاحتجاجات الجماهيرية الغاضبة من الانفصال.

1962

- 28 مارس/آذار: انقلاب عسكري بقيادة عبد الكريم النحلاوي حل فيه البرلمان وأقال حكومة الدواليبي وزج بأكثر أعضائها في السجن.

حكم البعث

1963

- 8 مارس/آذار: انقلاب عسكري دبره البعثيون السوريون وتمّ تعيين مجلس وطني لقيادة الثورة بقيادة اللواء لؤي الأتاسي كما بدأت قوة البعث ونفوذه داخل مؤسسات الدولة ولا سيما الجيش. وكانت عناصر الانقلاب من الانفصاليين أيضاً وبالإضافة إلى لؤي الأتاسي هنالك راشد العتيني والعقيد زكريا الحرير.
- 18 يوليو/تموز: محاولة انقلاب فاشلة نظمتها العناصر الناصرية في الجيش السوري قادها جاسم علوان وانتهت بشكل دموي وكان للواء أمين الحافظ دور بارز في القضاء على هذه المحاولة.
- 27 يوليو/تموز: اختيار محمد أمين الحافظ رئيساً لسورية بعد استقالة لؤي الأتاسي.

- 9 أكتوبر/تشرين الأول 1963: الإعلان عن الوحدة العسكرية بين سورية والعراق.

1966

- فبراير/شباط: نهاية فترة حكم أمين الحافظ بانقلاب دموي تمت خلاله محاصرته في بيته عدة ساعات، واعتقاله حتى 10 يونيو/حزيران 1967.
- يونيو/حزيران: تحويل السلطة المطلقة من المجلس الوطني لقيادة الثورة إلى القيادة القطرية لحزب البعث التي أصبحت مصدر كل السلطات وأصبح المؤتمر العام للحزب هو البرلمان الذي يرسم السياسة العامة للحكومة، وأصبح نور الدين مصطفى الأتاسي رئيساً للجمهورية.
- 23 فبراير/شباط: تعيين حافظ الأسد وزيراً للدفاع وقائد السلاح الجوي.
- 8 سبتمبر/أيلول: إنقاذ حافظ الأسد لصلاح جديد والرئيس نور الدين الأتاسي اللذين احتجزهما الرائد سليم حاطوم في السويداء وانتهى الأمر بخروج سليم حاطوم لاجئاً إلى الأردن.

1968

- سبتمبر/أيلول: انعقاد المؤتمر القطري الرابع لحزب البعث وفيه ظهر الصراع الداخلي بين أعضاء الحزب. وفي الفترة نفسها طرد حافظ الأسد اللواء، وزير الدفاع، أحمد سويداني رئيس الأركان الموالي للرئيس صلاح جديد، وعين مصطفى طلاس مكانه. وكذلك صرف من الخدمة أحمد المير قائد الجبهة أثناء حرب 1967، ثم أزاح عزت جديد عن قيادة اللواء السبعين المدرع.

1970

- 13 أكتوبر/تشرين الأول: قيام الحركة التصحيحية بقيادة حافظ الأسد واعتقال صلاح جديد ونور الدين الأتاسي ويوسف زعين ومحمد عيد عشاوي، و تمكن د. إبراهيم ماخوس من الوصول إلى الجزائر.
- 16 نوفمبر/تشرين الثاني: الانفتاح النسبي على القوى الناصرية والشيوعية وتعيين مجلس شعب مؤقت مؤلف من 173 عضواً، وهو أول برلمان في ظل حكم البعث.
- 2 نوفمبر/تشرين الثاني: تعيين أحمد الخطيب رئيساً للدولة وتولي حافظ الأسد رئاسة الوزراء.

1971

- 22 فبراير/شباط: إلغاء ازدواجية الحكم وتسلم حافظ الأسد مهمات رئيس الدولة.
- 2 مارس/آذار: استفتاء شعبي يثبت حافظ الأسد في منصبه رئيساً للدولة.
- 17 أبريل/نيسان: الإعلان عن اتحاد الجمهوريات العربية المؤلف من مصر وسورية وليبيا والسودان، وسرعان ما انسحب السودان وانتهى المشروع قبل قيام حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973.

1972

- 7 مارس/آذار: الإعلان عن تأليف الجبهة الوطنية التقدمية المؤلفة من عدة أحزاب تتولى الحكم.

1973

- 31 يناير/كانون الثاني: إنشاء دستور جديد لسورية.
- 6 أكتوبر/تشرين الأول: اندلاع الحرب ضد إسرائيل.

1977

- 5 ديسمبر/كانون الأول: تأسيس "الجبهة القومية للصمود والتصدي"، كرد فعل ضد زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس، في اجتماع بطرابلس الغرب ضم ليبيا وسورية والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية واليمن الجنوبي.

1978

- 8 مارس/آذار: إعادة انتخاب حافظ الأسد رئيساً للجمهورية لولاية ثانية.
- 1 أكتوبر/تشرين الأول: توقيع "ميثاق العمل القومي" بين سورية والعراق.

1982

- فبراير/شباط: مواجهة دامية بين الجيش السوري وعناصر الإخوان المسلمين في مدينة حماة أسفرت عن مقتل الآلاف.

1983

- يونيو/حزيران: طرد ياسر عرفات من دمشق.
- سبتمبر/أيلول: إصدار الأوامر إلى الجيش السوري بلبنان بدعم قوات وليد جنبلاط ضد "القوات اللبنانية".

1991

- 22 مايو/أيار: توقيع "معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق" بين لبنان وسورية.
- 30 أكتوبر/تشرين الأول: مشاركة سورية في مؤتمر مدريد للسلام.
- 3 ديسمبر/كانون الأول: انتخاب حافظ الأسد رئيساً للجمهورية لولاية رابعة.

1999

- 6 يناير/كانون الثاني: ترشيح القيادة القطرية لحزب البعث حافظ الأسد لولاية خامسة مدتها سبع سنوات.

2000

- 2000/1/17: رياض الترك في أول حوار سياسي بعد عام ونصف عام على إطلاقه يقول لصحيفة "الحياة": خرجت من السجن الصغير إلى السجن الكبير، وعلينا جميعاً أن نسعى إلى فتح أبوابه. أنا لن أتخلى عن حقي في ممارسة السياسة أياً تكن الظروف. وأهلاً بالسجن إذا كان ثمناً للتمسك بالرأي وحرية التصريح بالمعتقد". وفي الحوار نفسه: "لم يبق للمجتمع إلا الصمت ليعبّر من خلاله عن وجوده وعن رفضه للوضع القائم: إذاً الصمت هنا موقف، لكن هذا الصمت لا يمكنه أن يدوم إلى ما لا نهاية ولا بد للمجتمع بقواه الحية من أن يفرز تعبيرات جديدة تنتمي إلى عالم البيانات والمواقف العلنية والفعل".
- 2000/6/10: الإعلان عن وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد.
- 2000/6/21-17: انعقاد مؤتمر حزب البعث العربي الاشتراكي في العاصمة السورية، والإعلان عن قيادة قطرية جديدة منتخبة وانتخاب بشار الأسد أميناً عاماً لها وتقديم ترشيحه لمنصب الرئاسة إلى مجلس الشعب الذي صوّت بالإجماع على هذا الترشيح. ودعا المواطنين إلى الاستفتاء.
- 2000/6/28: رياض الترك هو الصوت الوحيد الذي يرتفع من داخل سورية احتجاجاً على تعديل الدستور.
- 2000/7/10: إجراء الاستفتاء على منصب الرئاسة لانتخاب مرشح

وحيد هو الدكتور بشار الأسد وإعلان فوزه بنسبة 97.3 في المئة من أصوات المقترعين.

- 2000/7/17: الرئيس السوري الجديد يلقي خطاب القسم أمام مجلس الشعب، ويقول فيه: "إن الفكر الديمقراطي يستند إلى أساس قبول الرأي وهو طريق ذو اتجاهين"، مشيراً إلى أنه "لا يجوز تطبيق ديمقراطية الآخرين على أنفسنا" بل يجب "أن تكون لنا تجربتنا الديمقراطية الخاصة بنا المنبثقة من تاريخنا وثقافتنا وشخصيتنا الحضارية".
- 2000/7/22: رياض الترك ينشر في ملحق "النهار" مقالته المعنونة: "من غير الممكن أن تظل سورية مملكة الصمت" وهي مذيلة بتاريخ كتابتها 2000/7/15 أي قبل يومين من خطاب القسم.
- منتصف سبتمبر/أيلول 2000: النائب رياض سيف يطلق منتدى الحوار الديمقراطي في منزله بدمشق.
- 2000/9/27: صدور "بيان الـ 99" مثقفاً سورية يطالب برفع حال الطوارئ وإطلاق الحريات العامة والإفراج عن المعتقلين السياسيين. والمثقفون اللبنانيون يصدرون بياناً للتضامن مع موقعي "بيان الـ 99".
- 2001/1/1: بيان المحامين السوريين يطالب بمراجعة دستورية شاملة وبإلغاء القوانين والمحاكم الاستثنائية وإطلاق الحريات العامة.
- 2001/1/10: الوثيقة الأساسية للجان المجتمع المدني تتسرب إلى الصحف، ويطلق عليها اسم "بيان الألف". ومن أبرز الموقعين عليها والداعين إليها ميشال كيلو وعبد الرزاق عيد وصادق جلال العظم وعارف دليلة.

- 2001/1/16: "منتدى جمال الأتاسي" يعلن عن نفسه كمنتدى مستقل عن الأحزاب ويعيّن المحامي حبيب عيسى ناطقاً باسمه. وظاهرة المنتديات تبدأ بالانتشار في كل المدن السورية.
- 2001/1/17: الرئيس السوري يصدر عفواً عن مئات المعتقلين السياسيين من جميع التيارات الإسلامية واليسارية.
- 2001/2/18: نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام يشن هجوماً عنيفاً على المثقفين ويقول: "لن نسمح بتحويل سورية إلى جزائر أو يوغوسلافيا أخرى"، وأجهزة الأمن تجمد نشاط المنتديات وتستثني "منتدى جمال الأتاسي".
- 2001/3/3: "الإخوان المسلمون" يصدرون في الخارج وثيقتهم ويطرحونها للنقاش على المعارضة والسلطة تحت اسم "ميثاق الشرف الوطني". وفيها تبنّي لمعظم أطروحات بيانات المثقفين ودعوة إلى العمل السلمي تحت سقف التعددية السياسية.
- 2001/4/12: صدور الوثيقة الثانية للجان إحياء المجتمع المدني في عنوان "توافقات وطنية عامة".
- 2001/1/31: بيان لـ 185 مثقفاً ومبعداً سورية في الاغتراب، يتضامن مع البيانات الصادرة داخل الوطن ويطالب بإطلاق الحريات العامة وبعودة المبعدين.
- 2001/7/3: أربعون ناشطاً سورية يجتمعون في دمشق ويعلنون تأسيس جمعية حقوق الإنسان في سورية وينتخبون المحامي هيثم المالح رئيساً لها.
- 2001/8/5: رياض الترك يلقي محاضرته في "منتدى جمال الأتاسي" في حضور حشد كثيف من الناس، ويدعو فيها إلى نقل

سورية من حال الاستبداد إلى الديمقراطية عن طريق التوافق السلمي.

- 2001/8/7: مأمون الحمصي يعلن إضرابه عن الطعام في مكتبه ويصدر بياناً يطالب فيه برفع حال الطوارئ وإطلاق الحريات العامة.
- 2001/8/9: إلقاء القبض على مأمون الحمصي ونزع الحصانة البرلمانية عنه بإذن من رئيس مجلس الشعب عبد القادر قدورة.
- 2001/9/1: اعتقال رياض الترك داخل عيادة أحد الأطباء في طرطوس. موجة احتجاج عارمة وبيانات لمثقفين سوريين ولبنانيين وجمعيات حقوق الإنسان تدعو إلى الإفراج عنه.
- 2001/9/6: اعتقال النائب رياض سيف.
- 2001/9/8: اعتقال الاقتصادي عارف دليلة والطبيب وليد البني وكمال اللبواني وحبيب صالح وحسن سعدو.
- 2001/9/12: اعتقال حبيب عيسى، محامي رياض الترك والناطق باسم "منتدى جمال الأتاسي"، واعتقال فواز تللو.
- 2002/3/20: محكمة الجنايات في دمشق تصدر حكمها بالسجن خمس سنوات على النائب مأمون الحمصي.
- 2002/4/3: محكمة الجنايات في دمشق تصدر حكمها بالسجن خمس سنوات على النائب رياض سيف.
- 2002/4/28: بداية محاكمة رياض الترك أمام محكمة أمن الدولة في دمشق.
- أبريل/نيسان 2002: اعتصامات وتظاهرات لدعم الانتفاضة في جميع المدن السورية، بعيداً عن سيطرة السلطة التي حاولت احتواءها.

- 2002/5/27: الجلسة الثالثة لمحاكمة رياض الترك، وللمرة الأولى يتم الاعتصام في الشارع أمام المحكمة، وترفع لافتات لإطلاق سراح "مانديلا" سورية، وقوى الأمن تفرّق المعتصمين.
- 2002/6/4: انهيار سد زيزون، 27 قتيلاً وألوف المشردين.
- 2002/6/26: محكمة أمن الدولة تصدر حكمها على رياض الترك بالسجن لمدة سنتين ونصف سنة.
- 16 نوفمبر/تشرين الثاني: إطلاق سراح المحامي رياض الترك بعد بقائه في السجن حوالي خمسة أشهر.

سورية في القرن العشرين (عرض رياض الترك)

ليس صحيحاً أنّ الحرية والديمقراطية غريبتان عنّا نحن السوريين، فلقد تعرفنا إليهما منذ القرن التاسع عشر، وبالمراس العملي منذ أوائل القرن العشرين. تتوازى هذه العلاقة وتتفاعل سلباً وإيجاباً مع تاريخ تأسيس سورية، الوطن الحالي، بحدوده وسماته. فسورية الحديثة هذه كيانٌ لا ينطبق على التكوينات التي سبقته في العهد العثماني والتي انبثقت منها؛ وفيها تطوّرت إرادة الوحدة العربية مع إرادة الاستقلال عن الدولة العثمانية؛ ولا ينطبق كذلك على سورية الطبيعية كما هي تسميتها في البداية، وكما يعرفها أهلها. ربما لذلك، تطوّرت علاقة السوريين مع الاستبداد والديمقراطية، باختلاط مع علاقتهم بوطنهم كما تبلور وتكوّن، وبتعارض أحياناً مع تعلقهم بوطن عربي أكبر، أو سوري أكثر اتساعاً في الأرض والتاريخ والجغرافيا.

ويبدو أن ثورة الاتحاديين التحديثية على السلطنة العثمانية في عام 1908، كانت نقطة تحوّل كبرى في ذلك المسار، حيث تأسّست أهمّ التنظيمات القومية والثورية العربية مباشرة على إثر ذلك. ثم أصبح النشاط

السياسي أكثر زخماً وتقدّماً وفاعلية، وظهرت عشرات الصحف، في تعبير يكفي للدلالة على الميل إلى التحديث والتقدّم والممارسة الديمقراطية، والقدرة على ذلك.

بمبادرة من هذه النوى التنظيمية القويّة، تمّت الدعوة في عام 1919 إلى "المؤتمر السوري العام" على أساس انتخابات على النمط الذي كان في أواخر العهد العثماني في بعض المناطق، وترشيح بالتوافق في المناطق الأخرى. وقاد هذا المؤتمر محاولة الاستقلال في حدود سورية الطبيعية، وتأسيس دولة حديثة تنسّق من أجل الوحدة العربية، كما كان الطموح إليها وحّد فهمها في تلك الأيام. وتثبت مباحث المؤتمر، توفّر إرادة التقدّم والديمقراطية، والكفاءة اللازمة لتحقيق ذلك، على الرغم من خسارة نخبة من القادة في إعدامات جمال باشا السفاح عام 1916. فقد عمل المؤتمر على تأسيس وتنظيم مشاركة المجتمع السياسية في تلك الحركة، وعلى مقاومة تنفيذ اتفاقية سايكس بيكو ومقرّرات مؤتمر سان ريمو وقرارات تأسيس الانتداب التي أصدرتها عصبة الأمم، وأصدر قراراً باستقلال سورية كمملكة دستورية تقوم على الأساس "المدني النيابي"، ثم نظّمت اللجان الشعبية المنبثقة عنه مقاومة الاحتلال وخاضت معركة ميسلون خلف قيادة الشهيد يوسف العظمة. إن مبادرة تأسيس المؤتمر ومناقشاته وقراراته، هي اختبار الديمقراطية الأول، الذي نجح في وضع لبنة لوطنية جديدة، على الرغم من الاحتلال وتصنيع الحدود بعيداً عن رغبة أصحاب البلاد.

ما بين الاحتلال العسكري وتقويض المشروع المرتبط بفيصل، وحتى مصادقة عصبة الأمم على الانتداب في عام 1922، أصبح لكلمة سورية معنى جديداً، بعد اجتزاء شرقي الأردن وفلسطين والعديد من المناطق التي ألحقت بلبنان. ثم شرع الفرنسيون بتطبيق مشاريعهم

الخاصة بالكيان الجديد لخدمة مشاريعهم الاستعمارية، لكن، في هـذا السياق أيضاً، أقاموا الطرقات والجسور، وطـوّروا تخطـيط المـدن وتنظيمها العمراني وعدّلوا في تركيبتها الموروثة من العهد العثمـاني، واشتغلوا على تحديد وتحرير الأراضي الزراعية وحققـوا تقـدّماً في الإنتاج الزراعي كمّاً وكيفاً وبخاصة في منطقة الجزيرة، ونشأت الجامعة السورية وتقدّم التعليم في اتساعه ومناهجه، وابتدأت صياغة وتطبيـق القوانين الحديثة، بل شرع السوريون في ممارسة الديمقراطية بطرائقهـا المعاصرة، ونجحوا في انتخاب الوطنيين المطالبين بالاستقلال في كل مرة جرت فيها هذه الانتخابات تحت الاحـتلال. وقـد هـدفت تلـك "المنجزات" الفرنسية إلى تأسيس علاقة لا تنفصم عراها مع (المسـتبدّ الأجنبي) سواء بقيت فرنسا بصورة ماديـة وعسـكرية مباشـرة، أم اضطرّت إلى تنفيذ تعهّداتها وإقرارها بضرورة الاستقلال وشرعيته. هذا الاستقلال الذي حدث بعد حوالي ربع قرن، بضغط مـن الثـورات السورية وكفاح الشعب السوري وتضحياته العظيمة، وأيضاً بتـأثير المنافسة البريطانية، وهيمنة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي علـى السياسة الدولية بعد الحرب، وفي إطار الأمم المتحدة، وليـدة تلـك الحرب ونتيجتها.

وقد حدث الاستقلال والبنية الوطنية لا تزال هشّة ضعيفة غـير قادرة على تطوير بنيتها القانونية والديمقراطية، فانحدر الوطنيون الذين أرادوا استثمار نجاحهم في الحصول على الاستقلال الذي رأوا فيه نهاية المطاف، وابتدأت المصالح الأضيق بالظهور والتعبير عن نفسها، وأخذ يظهر الفساد مع الليبرالية الناشئة، ذات البنية الاجتماعيـة المطبوعـة بالتأخر، بقوة تمثيل الملاكين الإقطاعيين فيها، مـع النخـب الدينيـة الموروثة السمات من العهد العثماني، وضعف البرجوازية الوطنية التي

كانت في طور النموّ ولا تزال بعد هشّة البنية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. ثم جاءت الهزيمة الفاضحة للجيوش العربية في فلسطين عام 1948، لتزيد الأوضاع سوءاً وتفجّراً، ولتسهّل استهداف البلاد من قبل المصالح الدولية المتنافسة، ووقوعها تحت ضغط استقطاب قوي ما بين المحورين العربيين القويين: السعودي المصري من جهة، والعراقي الهاشمي من جهة أخرى، فوقعت تحت سلسلة من الانقلابات العسكرية ما بين عام 1949 و1954.

ولكن، كانت المشاركة السياسية قد تطوّرت منذ أيام الاحتلال وبعده، فتبلورت تنظيمات مختلفة عن تلك المعروفة سابقاً، لا تستمدّ أفكارها وقياداتها من النخب الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، وابتدأ طور جديد من الحياة الاجتماعية - السياسية، يمارس الشعب فيها تأثيره سواء بالمعنى الماديّ المباشر أو من خلال مفهومه الحديث. وكان لذلك دور في الانقلاب الأخير عام 1954، الذي حدث بمواكبة التظاهرات والإضرابات المتزايدة، وآل إلى بدء مرحلة مختلفة في ممارستها الديمقراطية، أكثر تقدّماً من المراحل السابقة.

وتصاعد دور الشعب أثناء تلك الفترة بتأثير من التحدّيات والتهديدات الخارجية، بشكل مترافق مع تطوّر الروح القوميّة العربية، وبخاصة مع الانعطاف الكبير الذي شهدته مصر بعد 23 يوليو/تموز 1952، وإنهاء الملكية ثم الوجود البريطاني، وبروز حركة التحرّر القومي في البلاد العربية والعالم الثالث كلّه.

تحققت الوحدة مع مصر بتأثير ذلك المدّ الكبير، وكان شكل تحقيقها وتركيب دولتها متوافقاً مع ذلك المدّ القومي، وانعكاساً لدور الشعب وفاعليته. إلا أن ذلك كان يعني - من جهة أخرى - غياب الحرية أو الليبرالية، جزء الديمقراطية المكوّن الأول، وتعرّضه للتهميش

والازدراء تحت ثقل وضخامة جزئها الثاني النامي: مفهوم الشعب. في تلك الحالة، كان من الطبيعي أن يتحوّل التركيز على الشعب إلى "الشعبوية"، وتنمو وسائل القمع وهيمنة الأجهزة الأمنية، ويتأسّس للاستبداد.

دفعت تلك الحالة قوى متعارضة عريضة إلى معارضة دولة الوحدة رغبة في تحسين شروطها وتدعيمها، لكنها لم تدعم الانفصال. وأتاحت لقوى أخرى أيضاً أن تدعم الانفصال، هذه القوى التي منها ما كان متورّطاً بمخططات أجنبية معادية، ومنها ما كان يريد استعادة دور مفقود وضائع في كيان أكبر مما اعتاد عليه. ضاعت بذلك على السوريين والعرب الآخرين فرصة كبرى لن يكون تكرارها سهلاً في الظروف التالية. وأتاحت للانقلابات القادمة أن تكتسي عباءة قومية لم تنعكس ظلالها على الأرض مثلها مثل العباءة الاشتراكية، إلا بمقدار ما أراد الاستبداد أن يُخفي حقيقته ويزيّفها.

على ذلك النمط، حدث الانقلاب العسكري الأول في عام 1963 الذي نفذته مجموعة من الضباط الوحدويين، البعثيين والناصريين والمستقلين. لكن التنافس والصراع بين هذه الفئات آلَ في النهاية إلى سيطرة الضباط البعثيين. ثم حدث الانقلابان العسكريان التاليان في العامين 1966 و1970، اللذان كانا في إطار "حزب البعث" نفسه. وضمن تلك الأجواء حدثت هزيمة 1967، واتخذها أصحابها سبباً لتطوير تحكمهم بالسلطة وتأبيد حالة الطوارئ والأحكام العرفية. وانتقلت سورية في السبعين من استبداد الحزب بالاشتراك مع النخبة العسكرية إلى مرحلة من الاستبداد الفردي والمشخصن الذي يرسم حدود مشاركة الحزب والنخبة ويطبعها بطابعه، واستمرّت لبقية القرن.

في تلك الحال، نشأت ظروف العنف والعنف المضـــاد في أواخـــر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، حين تعرّضت البلاد لاستقطاب طـــائفي خطير، وأضاعت السلطة فرصة الطريق الثالث الذي طرحـــه "التجمـــع الوطني الديمقراطي" وقوى اجتماعية عريضة في المجتمع السوري كمخرج من الأزمة، والذي يقول إن الديمقراطية هي الطريق الآمنة إلى مســـتقبل متقدّم.

الجزء الثالث

رياض الترك
خلف القضبان

ولد رياض الترك في حمص عام 1930، وعاش في دار الأيتام الإسلامية سنوات طفولته الأولى، ثم درس في كلية الحقوق.

كان عمره لا يتجاوز الثانية والعشرين عندما ألقي القبض عليه أول مرة عام 1952 بتهمة الانتماء للحزب الشيوعي؛ وظل رهن الاعتقال لمدة عدة شهور تعرض خلالها للتعذيب.

ويقول الترك "لقد كان التعذيب خفيفاً بالمقارنة بما استُخدم فيما بعد... لم تكن هناك سوى غرفتين في القصر تستخدمهما قوات الأمن... أما الآن فهناك حصون تحتوي على سجون محصنة تحت الأرض تتسع لأعداد غير محدودة من السجناء".

انضم إلى خالد بكداش والحزب الشيوعي السوري عام 1955، وتميز بسرعة كمفكر وكاتب في صحيفة الحزب "النور".

وفي عام 1960، اعتقل مرة أخرى، وتعرض للتعذيب والسجن، وكان السبب هذه المرة هو معارضته الوحدة بين سورية ومصر في أوج حركة القومية العربية التي قادها الرئيس المصري آنذاك جمال عبد الناصر.

ويقول الترك "لقد جاءت قوات الأمن المصرية بأساليب من التعذيب أشد قسوة من الأساليب المستخدمة من قبل؛ فقد استحدث أسلوب "الفلقة"... ولقي بعض المعتقلين حتفهم في الحجز من جراء ذلك".

في أعقاب ثورة مارس/آذار 1963، سجن لفترة قصيرة قبل نفيـــه، حيث انتقل إلى لبنان مع خالد بكداش.

وقد بدأت أطول فترة قضاها وراء القضبان في 28 أكتوبر/تشـــرين الأول 1980، عندما اعتُقل بسبب عضويته في "الحـــزب الشـــيوعي - المكتب السياسي"، ومعارضته الصريحة للوجود السوري في لبنان؛ وخلال هذه الفترة أيضاً، قاسى صنوفاً أشد من التعذيب.

وعلى مدى السنوات الثماني عشرة التالية، ظل الترك رهن الحـــبس الانفرادي بصفة شبه مستمرة، حيث كابد مشكلات صحية خطيرة، من بينها داء السكري وأمراض في القلب والكلية.

وتقول زوجته أسماء الفيصل، وهي طبيبة بشـــرية سُـــجنت هـــي الأخرى لمدة 20 شهراً بين عامي 1980 و1982 "لم نره لمدة 13 عامـــاً، و لم نكن حتى نعرف مكانه يقيناً".

في عام 1987 وقع الترك في غيبوبة لمدة 25 يوماً بعد جلسة تعذيب شديدة.

وبعد الإفراج عن رياض الترك بموجب عفو 30 أيار عام 1998، وعمره آنذاك 68 عاماً، ربما كان من المتصور أنه ســـوف يخلـــد إلى الراحة ويعتزل العمل السياسي؛ ولكن بعد ذلك بعامين، وخلال فترة صارت تعرف باسم "ربيع دمشق"، شارك الآلاف من الأشخاص، في منتديات سياسية تنبض بالحيوية والحماس في شتى أنحاء الـــبلاد؛ و لم تلبث السلطات أن عادت إلى الاعتقالات السياسية، فاعتُقل ريـــاض الترك في سبتمبر/أيلول 2001، ثم حُكم عليه بالسجن لمـــدة عـــامين أمضى منها 15 شهراً، ثم أطلق سراحه وهو ما يزال يقيم في حمـــص ويتنقل بين المحافظات السورية.

السجن

إذا أردت أن تتخيل معنى السجن السياسي في زنزانة منفردة لمـــدة أكثر من سبعة عشر عاماً، يمكن ببساطة أن تدخل إلى غرفة صغيرة في قبو ما وتجلس هناك ليوم واحد دون كتاب ودون سرير ويحق لك اســـتعمال الحمام ثلاث مرات يومياً فقط!!

بعد ذلك يمكن أن تقرأ قصة أي سجين سياسي، وهناك الكثير من ذلك في شرق المتوسط، وتشاركه ما عاش!!

مقاطع من حوار أجراه صالح دياب
نشر في جريدة النهار – الملحق الثقافي
1998/7/25 تحت عنوان:

رياض الترك يروي "للملحق" تجربته في السجن

– **حدثنا عن ظروف تجربتك في السجن؟!**

• كنت وحدي في غرفة انفرادية و لم يكن هناك شيء. ثمة فتحـــة في الأعلى صغيرة كان يتسرب منها الضوء. أيضاً ثمة ما يشبه الفـــراغ فوق الغرفة، حيث تسحب الآلات الهواء الفاسد. كنت محتجزاً وفق نظام عزل السجين عن الآخر بشكل تام. أدخل إلى الغرفة منفـــرداً وأخرج إلى الحمام منفرداً.

– **هل تستطيع أن تحدثنا عن الوقت؟! كيف كنت تعيشه وأنـــت وحيد؟ وعن إحساسك بالزمن وتعاملك مع وحدتك؟**

• استطعت أن أتلاءم مع حياتي كسجين، وليس السبب كونها حيـــاة

مريحة بل لأنني أدفع ثمن موقفي السياسي والنضالي. و لم أكن أعيش طوال فترة سجني كإنسان يتألم إلا لكون حريته قد احتجزت. تقبلت وضعي كسجين وتأقلمت معه رغم سوئه.

اعترضتني ثلاثة أمور في عزلتي عن العالم، أولها هو موضوع العالم الخارجي، إذ عملت على القطيعة التامة معه. والقطيعة هنا هي قطيعة داخلية تفكيرية. فعندما يكون الإنسان وحيداً، منفرداً، ليس أمامه سوى أن يجلس ويفكّر، أو يشرد. تفكيره وشروده سينصبّان على الماضي.

هذا إذا لم يكن عنده ما يقرأه أو يعمله من الصباح حتى المساء ومن المساء حتى الصباح. فراغ الوقت هو مصدر صعوبة الوضع وسبب لتأزم الحالة النفسية.

- **والأمر الثاني؟**

- إنه الوقت.. كيف أقتل الوقت. صدّقْ أو لا تصدّقْ. منذ استعدت صحتي إلى حين خروجي من السجن كان الزمن يلحقني و لم أكن ألحقه. لم أكن أشعر بأي فراغ، ولا يوجد عندي وقت بدون عمل.

- **ماذا كنت تعمل وأنت لا تملك في غرفتك أي شيء؟**

- سأقول لك ما هي الأعمال التي قمت بها لقتل الوقت.

عندما كنت في المرحلة الإعدادية (البروفيه) كنت من هواة الرسم. في السجن انبثق في داخلي شوق عظيم لاستعادة هذه الموهبة، لكنهم لم يعطوني قلماً ولا ورقة طوال فترة سجني.

تحايلت على موضوع الرسم الذي شعّ في داخلي خلال تجميع الحبوب السوداء الموجودة في شوربة العدس التي كانت تأتيني كطعام. فمن عادة النساء قبل طبخ شوربة العدس تنقية العدس من الحصى والحبوب السوداء. أما في السجن فالعدس يطبخ بدون تنقية.

جمعت الحبوب السوداء في علبة الكبريت، وفي إحدى المرات أثناء خروجي إلى المرحاض وجدت خرقة في القمامة فغسلتها وعدت بها إلى الغرفة. في الغرفة فرشت الخرقة على البلاط ثم رحت أرصف الحبوب السوداء عليها حبة وراء حبة محاولاً تأليف أشكال هندسية (أرابيسك)، أو أي نوع آخر من الأشكال النباتية وخصوصاً الأشجار التي كنت أحب أن أرسمها أو أشكلها. وهكذا لم أكن أنتهي من تشكيل شجرة إلا بعد ساعات من المحاولة، فالأمر كان يستغرق مني وقتاً طويلاً منذ الصباح حتى المساء، وذلك بسبب كروية الحبوب وميلانها، و لم تكن تلتصق بقطعة القماش، الأمر الذي يؤدي إلى خراب الأشكال التي أرسمها وأعيد بناءها.

خراب الأشكال هنا يحيل على تراجيدية المشهد. تصور أنك في غرفة 2×2م وترصف الحبوب السوداء، ثم بحركة صغيرة تخرب الشجرة التي بذلت في رسمها نهاراً كاملاً. هكذا كنت أقهر الزمن. ثم تطور الأمر بعد ذلك من استخدامي للخرقة الصغيرة إلى استخدام شرشف وجدته أيضاً في القمامة وهو من مرميات السجناء.

- **هل هناك طرق أخرى لجأت إليها لقتل الوقت وتجنب وطأة الإحساس بالزمن؟**

- الطريقة الثانية هي طريقة المقشّة التي نقلتني من الفنّ التجريدي (الأرابيسك) إلى التشخيص وصوغ الأشكال الحسية المجسمة. وفي تفاصيل مرحلة الأشكال الحسية المجسمة نزعت خيطان المقشّة مما أدّى إلى انفراطها إلى عيدان. من العيدان رحت أصنع أشكالاً مجسمة فصنعت بيتاً وشجرة. وفي إحدى مرات خروجي إلى المرحاض عثرت على قطعة خشب صغيرة استخدمتها كجذع لشجرة أرز كبيرة صنعتها من العيدان. وهنا اكتشفت أن الخبز المبلل يصلح أن

يكون مادة صمغية كنت ألصق بها العيدان. كانت موهبة الرسم تنبثق من أعماقي كما لو أنها فعل مقاومة حيث لم يكن أحد يزورني قط. أيضاً كررت خيطان كنزتي وبنطلوني خيطاً خيطاً وصنعت منها عملاً فنياً.

عبر هذه الأعمال كنت أتفادى التفكير في المستقبل الذي لم يكن واضحاً قط إلا كأمل ميت، خصوصاً أنني معزول تماماً عن الآخرين.

بالإضافة إلى هذه الأعمال كنت أجد في ورقة جريدة رميت في علبة القمامة كنزاً ثميناً، إذ وضعتني على صلة ببعض الأخبار عن العالم الخارجي مثل نجاح رونالد ريغان في انتخابات الرئاسة الأميركية، ومحادثات جنبلاط والجميل، ودخول الجيش الإسرائيلي إلى لبنان.

- **كيف تعاملت مع جسدك؟ هل كنت تخرج إلى الرياضة؟**

- بقيت تسع سنين أو عشراً لم أخرج إلى التنفس. كانت الوسيلة الثالثة لمنع الإحساس بالزمن هي الحركة. إذ كنت أمشي داخل الغرفة، وقد وجدت في حركتي حلاً لالتهاب المفاصل المزمن الذي أصبت به بسبب الرطوبة العالية والهواء الفاسد داخل الغرفة.

- **ماذا كنت تأكل؟ كم وجبة تتناول في اليوم؟**

- طعامي مثل بقية السجناء الآخرين: مواد نشوية. وهذه وحدها لا تكفي لتغذية جسم الإنسان، وقد تسببت بحدوث مضاعفات قلبية معي، وهن، ارتفاع في ضغط الدم، انتفاخات حادة في الرجلين..

- **كم مرة زارتك زوجتك وابنتاك؟**

- الزيارة الأولى حصلت بعد ثلاثة عشر عاماً، ثم جاء أهلي في السنة الخامسة عشرة، وتمت الزيارة الثالثة قبل خروجي بثلاثة أيام، ولم أكن أعلم ولا زوجتي التي زارتني بأنني سأخرج من السجن.

- **هل كنت تقرأ في السجن... هل هناك مكتبة يمكنك أن تستعير منها كتباً؟**

- لم أكن أقرأ. لكني في السنين التسع الأخيرة بدأت أقرأ جريدة "تشرين" وكم كنت أستمتع حتى بقراءة أسماء الوفيات. تطور الأمر في السنوات الأخيرة إلى استعارة الكتب من المكتبة، وهي عبارة عن خزانة صغيرة تحتوي على كتب دينية منها تفسير القرآن، حياة الصحابة، وكتب تدريس الشريعة، بالإضافة إلى بعض الكتب الماركسية.

- **هل دخلت أشياء أخرى إلى غرفتك غير المقشّة والحبوب السوداء؟**

- كانت الأشياء التي أحصل عليها مهما كان نوعها تشكل كنزاً ثميناً بالنسبة إلي. فقد أدى عزلي إلى انقلاب وضعي السيئ إلى أسوأ. قميصي الذي اهترأ لم أرمه، كما أني لم أرمِ الأشياء الأخرى على تفاهتها. جمعت عدداً من المسامير وخبأتها وحملتها معي إلى غرفة مكعبة أخرى نقلت إليها. أيضاً جمعت أكياس النايلون واحتفظت بها واستعملت علبة كرتونية صغيرة كصحن. كل شيء، أياً يكن، ما إن يصل إلى يدي حتى يتحول كائناً عزيزاً وحميماً.

- **هل كنت تعتقد أنك ستخرج عندما أطلق سراحك في 30 أيار 1998؟**

- لم أكن أتوقع إطلاق سراحي.

المحاكمة

مختصر تقرير عن قضية(*)
الأستاذ المحامي رياض الترك

إعداد: مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية
أغسطس/آب 2002

مقدمة

يعالج هذا التقرير قضية المحامي رياض الترك التي أصدرت فيها محكمة أمن الدولة العليا في سورية حكماً بالسجن سنتين ونصف مع الحرمان من الحقوق المدنية. ويشكل هذا التقرير دراسة لحالة تشترك كثيراً مع غيرها من حالات المحاكمات لمعتقلي الرأي التي تجري حالياً في سورية سواء أمام القضاء العادي أم القضاء الاستثنائي... كان آخرها الحكم على الدكتور عارف دليلة بالسجن عشر سنوات والمهندس وليد البني بالسجن خمس سنوات. وكانت محكمة "عادية" قد أصدرت حكماً بالسجن لخمس سنوات على نائبين مستقلين هما السيد محمد مأمون الحمصي والسيد رياض سيف. ويتابع الديمقراطيون ونشطاء حقوق الإنسان هذه المحاكمات لأثرها المباشر على مستقبل الحريات وتوجهات السلطة التنفيذية وخياراتها الأمنية.

(*) مختصر من التقرير المفصّل الذي أعدته لجنة مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية.

يناقش التقرير الحجج القانونية التي يمكن أن ترد دفاعاً عن الأستاذ رياض الترك كمعتقل رأي.

تنحصر معالجة هذه القضية في إطار القانون السوري، وستركز بشكل خاص على تفنيد الادعاء من حيث الأساس.

يتناول هذا التقرير معالجة المسائل القانونية التالية:

(1) وجوب تطبيق المبادئ الأساسية الضامنة لحقوق الإنسان الموجودة في الدستور السوري؛

(2) وجوب تطبيق المبادئ الأساسية الضامنة لحقوق الإنسان في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية؛

(3) التذكير ببعض المبادئ العامة الإجرائية والتفسيرية التي تحكم القرار القضائي لمحكمة أمن الدولة العليا؛

(4) انتفاء أي اعتداء من قبل الأستاذ رياض الترك بهدف تغيير الدستور بطرق غير مشروعة؛

(5) انتفاء أي فعل للأستاذ رياض الترك لإثارة عصيان مسلح؛

(6) انتفاء نقل الأستاذ رياض الترك لأنباء كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة؛

(7) انتفاء إذاعة الأستاذ رياض الترك في الخارج لأنباء كاذبة من شأنها أن تنال من هيبة الدولة أو من مكانتها المالية.

أولاً – وجوب تطبيق المبادئ الأساسية الضامنة لحقوق الإنسان الموجودة في الدستور السوري

لقد نص الدستور على مجموعة مبادئ أساسية واجبة التطبيق على وقائع قضية الأستاذ رياض الترك. وتتمثل هذه المبادئ الأساسية بما يلي:

آ. **حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (المادة 26 من الدستور)**: ويؤكد هذا الحق الدستوري المبدأ الأساسي الذي نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 22 التي أقرت بأن "لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده"، ويجوز أن يكون ذلك الإسهام إما مباشرة أو عن طريق ممثلين.

ب. **حق الإعراب عن الرأي بحرية وعلنية بالقول والكتابة (المادة 38 من الدستور)**: ويؤكد هذا الحق الدستوري المبدأ الأساسي الذي نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 19 التي أقرت بأن "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير. ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية". ويعتبر هذا الحق تجسيداً للمبدأ الأساسي القاضي بأن "الحرية حق مقدس" كما نصت على ذلك المادة 25 من الدستور الدائم وكذلك المادة الأولى للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ج. حق المساهمة في الرقابة (المادة 38 من الدستور)

د. حق النقد البناء (المادة 38 من الدستور)

ثانياً – وجوب تطبيق المبادئ الأساسية الضامنة لحقوق الإنسان الموجودة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

انضمت سورية إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بموجب المرسوم التشريعي رقم 3، وقد تمّ كذلك التصديق في نفس المرسوم على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وقد جاء العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مؤكداً ومفصلاً للمبادئ الأساسية الضامنة لحقوق الإنسان التي جاءت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما جاء الدستور السوري موافقاً لها.

1) أولوية المبادئ الأساسية الضامنة لحقوق الإنسان على القانون العادي

إن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بوصفه معاهدة دولية مصدقة أصولاً، قد دخل في الجسم التشريعي في سورية، فأصبح نافذاً على جميع السلطات. وقد أجمع الفقهاء على أن المعاهدة الدولية لها قوة قانونية ترجح فيها على القوانين العادية.

كما اعتبر الفقهاء السوريون بأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية له نفس القوة القانونية الراجحة، أو "الأولوية على القواعد الداخلية". وفي كل الأحوال فإن تطبيق القضاء للقوانين الداخلية اللاحقة التي تخالف العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية "يعرض القاضي إلى مخالفة روح الدستور وإلى مخالفة ما التزمت به سورية بموجب المعاهدات التي هي اتفاقية فيينا لعام 1969 والتي تنص مادتها الـ 27 بأن طرفاً متعاقداً لا يستطيع أن يعتد بنصوص من قانونه الداخلي ليبرر عدم تنفيذ معاهدة ما".

وقد أكدت الحكومة السورية في تقريرها الدوري الأخير الذي قدمته إلى لجنة حقوق الإنسان بموجب المادة 40 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية برجحان هذا العهد وأولويته في القانون الداخلي. فقد جاء في الفقرة 29 من هذا التقرير ما نصه:

"لقد صدقت سورية على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام 1969، ومنذ ذلك التاريخ أصبح هذا العهد جزءاً من قانونها الداخلي. وعندما تمّ وضع دستور الجمهورية في عام 1973، فقد

تقيد المشرع بنصوص هذا العهد وكذلك بنصوص المعاهدات التي كانت مصدقة. وعليه فإنه لا يوجد أي تعارض بين مواد الدستور ونصوص العهد. ومن الجدير بالذكر بأنه في حالة التنازع بين أي قانون داخلي ونصوص أية معاهدة دولية تكون فيها سورية طرفاً، فإن نصوص المعاهدة تكون راجحة. وقد جاء في قرار محكمة النقض رقم 23 للسنة القضائية 31 ما نصه بأنه "لا يمكن لأي نص تشريعي أن يأتي بقواعد تتعارض مع نصوص معاهدة سابقة أو حتى تؤثر على نفاذها".

2) الحضور الدائم للمبادئ الأساسية الضامنة لحقوق الإنسان أمام قواعد القانون الداخلي

تجدر الإشارة بأن المادة الرابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تجيز للدول استعمال حق عدم التقيد ببعض نصوص العهد عند حالات الطوارئ الاستثنائية المعلنة رسمياً والمبلغة أصولاً إلى الأمين العام للأمم المتحدة. لقد تمّ إعلان حالة الطوارئ في سورية بدون التقيد بالإجراءات القانونية الواجبة بالاستناد إلى قانون حالة الطوارئ رقم 51 تاريخ 1962/12/22، أو متطلبات التبليغ الدولي الأصولي.

وعلى الرغم من إجازة عدم التقيد ببعض فقرات العهد في حالات الطوارئ الاستثنائية، فقد نص العهد صراحة في مادته الرابعة فقرة 2 بأن إعلان حالة الطوارئ لا يحل الدولة من التزامها ببعض الحقوق الوارد في العهد كالمادة 18 التي تؤكد بأن "لكل إنسان حق في حرية الفكر". كما أن العهد قد تطلب صراحة بأن تبقى الأعمال العرفية محصورة بمقتضيات الحالات التي تتضمن تهديداً كبيراً لحياة الأمة، الأمر الذي لا ينفي حضور المبادئ الأساسية التي أقرها في كل الأوقات.

كما استقر الفقه والاجتهاد القضائي في سورية على أن حالة الطوارئ تبقى مقيدة وتبررها حالة الضرورة القصوى، وكذلك فإن

الأوامر العرفية تخضع للرقابة القضائية الصارمة للتحقق من مشروعيتها وعليه فلم تكن حالة الطوارئ لتعطل، من حيث الموضوع، مفعول المبادئ الأساسية الضامنة لحقوق الإنسان الموجودة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية طالما أن نص العهد قد انخرط في الجسم التشريعي السوري ليكون حاضراً في إنتاج مفاعيله لدى سن القوانين وتطبيقها.

لقد أقر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، من جملة ما أقر، بالمبادئ الأساسية التالية الواجبة التطبيق على قضية الأستاذ رياض الترك:

آ. حق الإسهام في إدارة الشؤون العامة مباشرة وبحرية (المادة 25-1 من العهد).

ب. حق اعتناق الآراء دون أي تعرض (المادة 18 و19 من العهد).

3) الخلاصة

بالاستناد إلى ما سبق، فإنه يتوجب عند اعتبار التهم الموجهة للأستاذ رياض الترك بموجب قانون العقوبات العام النظر في المبادئ الأساسية الضامنة لحقوق الإنسان الواردة في كل من الدستور الدائم والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. فهذه القواعد لها طبيعة راجحة تعقل قانون العقوبات، وتفسر قواعده الغامضة وخاصة في تلك المواد التي قد تفسر بشكل تعسفي يتجاوز الحقوق المدنية والسياسية للمتهم كما هو الحال مثلاً في المواد 286، 287، 291، و293 من قانون العقوبات. بالإضافة إلى ذلك فإن المبادئ الأساسية الضامنة لحقوق الإنسان الواردة في دستورنا الدائم والعهد الدولي حاضرة تقتضي أعمال مفاعيلها حتى عندما تتم المحاكمة خارج مجال اختصاص المحاكم الجزائية العادية.

ثالثاً – التذكير ببعض المبادئ العامة الإجرائية والتفسيرية التي تحكم القرار القضائي

لقد أشارت مجريات المحاكمة إلى أن فريق الدفاع عن الأستاذ رياض الترك كان قد طعن في مرحلة سابقة بعدم دستورية محكمة أمن الدولة العليا. ويبدو أنه كرر هذا الطعن أثناء الدفاع من حيث المضمون.

على الرغم من الدفع بعدم دستورية الإبقاء على محكمة أمن الدولة العليا، فإن ذلك لا ينفي الطبيعة القضائية لهذا الجهاز، طالما بقي موجوداً فعلياً. فالمحكمة تفصل في الجرائم المحالة إليها بمقتضى القانون، وهي بذلك تطبق القانون. وبالرغم من إشارة نص المادة 7 فقرة (أ) من المرسوم التشريعي رقم 47 تاريخ 1968/3/28 المتضمن إحداث المحكمة على عدم التقيد بالإجراءات الأصولية المنصوص عليها في التشريعات النافذة، فقد احتفظ القانون بوجوب صيانة حقوق الدفاع، للتأكيد على صفتها القضائية المستقلة. إن الصفة القضائية للمحكمة التي توجب عليها تطبيق القانون، تفرض على محكمة أمن الدولة كذلك التقيد بالمبادئ الإجرائية العامة، التي تتجاوز قوانين الأصول الخاصة التي وردت فيها، لأن لها صفة عامة آمرة واجبة التطبيق من قبل أي محكمة تحت أي ظرف.

المبادئ العامة الواجبة التطبيق في الإثبات

يقوم الادعاء بالجرائم المنسوبة إلى الأستاذ رياض الترك على أقوال تمت كتابتها أو التصريح بها في مواضع متفرقة. وإذا أقام الأستاذ رياض الترك البينة على أن الأقوال المدعى بها تحمل في طياتها شكاً أو شبهة باحتوائها المعنى المدعى به، بالنظر إلى أقواله في مجملها، فيتوجب على المحكمة إهمال الدليل الذي ساقه الادعاء.

ومن نافلة القول بأن المبدأ العام الذي يتوجب على محكمة أمن

الدولة العليا أن تطبقه هو أن عبء الإثبات يقع بكامله على الادعاء المتمثل بالنيابة العامة لأمن الدولة. ويتوجب على النيابة العامة أن تقيم الدليل، في الجرائم المنسوبة للأستاذ رياض الترك، على كافة عناصر الجرائم المادية والمعنوية. فإذا عجز الادعاء عن إثبات ما زعمه وجب على المحكمة الحكم بالبراءة وإذا أنكر المدعى عليه الجرم المعزو إليه أو اعتصم بالصمت، فيجب أن يعزى ذلك إلى الاحتجاج الصامت بأنه بريئ، وعلى النيابة العامة أن تثبت خلاف البراءة بتقديم الدليل القاطع.

قواعد تفسير القول

لقد سبقت الإشارة بأن الجرائم المنسوبة إلى الأستاذ رياض الترك تقوم على أقوال كان الأخير قد أدلى بها كتابة أو بشكل شفهي في مواضع متفرقة. والمعلوم بأن الأقوال هي مجموعة الكلمات التي تتضمن معنى طبيعياً يجدر تحديده بشكل سليم عند النظر في وقوعه تحت طائلة التجريم. وحقيقة الأمر فإن البحث في المعنى الطبيعي الذي يرمي إليه القول يتطلب استجلاء مجموعة القواعد المنطقية في تفسير النصوص والأقوال العامة. إذ قد يحمل القول على الوضوح أحياناً وعلى الغموض أحياناً أخرى. كما أن تعدد المتلقين للقول العلني قد يقود إلى تعدد المعاني التي يستخلصها كل متلق من نفس القول. والمحكمة كجهاز قضائي حيادي، يلزم لها أن ترتكن إلى المعنى الموضوعي للأقوال، لا إلى الانفعال الذي يثيره القول في أي من الخصوم وخصوصاً لدى الادعاء. والمعنى الموضوعي لا يتم استخلاصه بمنطق سليم إلا بالاعتماد على مجموعة قواعد تفسير القول التي أقر بها الفقهاء.

وتشير الوقائع بأن الأستاذ رياض الترك لم يستعمل حيلاً بيانية للتخلص من المسؤولية، فقد اعتمدت أقواله المدعى عليها على الكلام الصريح.

لقد طلب الأستاذ رياض الترك أثناء جلسات المحكمة أن تؤخذ أقواله بمجملها بالنظر إلى النتائج التي وصلت إليها. وقد أكد في مرات عديدة بأن محاضرته في منتدى جمال الأتاسي تلخص وجهة نظره سابقاً ولاحقاً.

سيتم الإشارة فيما بعد إلى أقوال الأستاذ رياض الترك كما يلي:

1 – 1 – مقابلة الحياة تاريخ 2000/1/17.

2 – 2 – مقابلة الموند تاريخ 2000/6/27.

3 – 3 – مقال ملحق النهار تاريخ 2000/7/22، والذي نشر أيضاً في صحيفة القدس العربي الصادرة في لندن تاريخ 2000/7/26.

4 – 4 – مداخلة قناة الجزيرة في برنامج الاتجاه المعاكس، تاريخ 2001/3/13، كما تمّ تفريغها في موقع قناة الجزيرة على الإنترنت www.aljazeera.net.

5 – 5 – محاضرة منتدى جمال الأتاسي تاريخ 2001/8/5، كما تمّ نشرها على حلقتين في صحيفة الحياة الصادرة في لندن بتاريخ 9 و2001/8/10، وكذلك مداخلته في المنتدى كما تمّ نقلها من مصادر مختلفة من الحضور.

6 – 6 – مداخلة قناة الجزيرة في برنامج بلا حدود تاريخ 2001/8/15، كما تمّ تفريغها في موقع قناة الجزيرة على الإنترنت.

* * *

انتفاء أي اعتداء من قبل الأستاذ رياض الترك بهدف تغيير الدستور بطرق غير مشروعة

نصت المادة 291 من قانون العقوبات العام على ما يلي:

1 - 1 - يعاقب على الاعتداء الذي يستهدف تغيير دستور الدولة بطرق غير مشروعة بالاعتقال المؤقت خمس سنوات على الأقل.

2 - 2 - وتكون العقوبة الاعتقال المؤبد إذا لجأ الفاعل إلى العنف.

إن القانون يستهدف تجريم فعل القيام بتجهيز الوسائل والأسلحة والعتاد وعلى الادعاء إقامة الدليل القاطع بأن الأستاذ رياض الترك قد قام بإعداد العدة بشكل مادي محسوس لذلك حتى يتحقق ركن الاعتداء، ولو لم يصاحب إعداد العدة العنف، إذ أن ذلك ظرف مشدد.

وقد يدخل في إعداد العدة التحريض على استعمال العنف أو العصيان أو الشغب أو الإرهاب. إلا أن فعل الاعتداء المجرم لا يمكن أن يشمل فعل الحث بالطرق السلمية على تغيير الدستور عبر المطالبة العلنية المعتدلة والمعقولة والمقبولة والحوار الصريح، فهذا يضمنه مبدأ حرية الرأي.

استعمال طرق غير مشروعة لهدف تغيير الدستور

لقد اتفق الفقهاء على أن هدف تغيير الدستور ليس بحد ذاته هدفاً غير مشروع. وقد أجمع الفقه على أن من حق المواطنين المطالبة بتغيير الدستور لمواكبته ظروف الحياة، فالدستور "ليس كالناموس، لا ينتقض، بمعنى أنه يمكن وحتى يجب تعديل دستور الدولة".

وحقيقة الأمر فقد أقر كبار الفقهاء بأن:

"مفهوم الدستور نفسه يستنتج إمكان تعديله، فالدستور من الوجهة

الحقوقية لا يعدو أن يكون قانوناً والقانون بطبيعته يقبل التعديل دائماً، والدستور من الوجهة السياسية يحدد تنظيم الدولة بناء على الشروط السياسية والاجتماعية القائمة في وقت معين وهذه الشروط قابلة للتغيير فلا يمكن تحديد تنظيم الدولة بشكل ثابت لا يقبل التبديل لأنه قد يغدو مع الزمن متعارضاً مع حاجات الدولة وضروراقما.

إن الشعب هو مصدر السلطات. وعند انتخاب رئيس الجمهورية أو أعضاء مجلس الشعب، فإن العضو المنتخب أو رئيس الجمهورية يتبوأ منصبه ممثلاً للشعب، في دائرته أو بكامله بحسب الحال. إن روح الدستور تقتضي كذلك تواصل عضو مجلس الشعب أو رئيس الجمهورية مع المواطنين، بحيث يكون لكل مواطن سواء كان منظماً في الأحزاب المرخصة أو المنظمات الشعبية أم لم يكن، الحق في مطالبة نائبه أو رئيسه بحسب الحال باقتراح أي تعديل على الدستور بحسب ما تقتضيه الظروف. إن المادة 149 تفترض أن ينبت اقتراح التعديل من التربة الشعبية ليأخذ طريقه عبر المطالبة العلنية الفردية أو المنظمة إلى وجدان النائب، فمجموعة النواب إلى أن يتم التداول فيه تحت قبة مجلس الشعب. إلا إذا اعتبر بأن أعضاء مجلس الشعب منفصلون عن قاعدقم الشعبية بحيث لا يحق لهم التواصل مع أبناء الدائرة الانتخابية أو سماع مطالباته، فإن في ذلك فهماً منحرفاً لروح الدستور ومنطوقه.

إن المطالبة العلنية بتغيير الدستور عن طريق القول أو الكتابة أو البيانات الجماعية هي مشروعة لأنها تنسجم مع روح الدستور السوري.

وفي كل الأحوال، فإن المطالبة العلنية بتغيير الدستور البعيدة عن أي فعل اعتداء تشكل بحد ذاقا قرينة على المشروعية.

مناقشة الوقائع المزعومة

آ – وصف سورية بأنها سجن كبير بسبب هذا الدستور الذي جعل من حزب البعث مقرراً للأمور

وردت الإشارة إلى السجن الكبير في مقابلة الحياة تاريخ 2001/1/17. كما وردت الإشارة إلى تغيير الدستور في موضع آخر أثناء المقابلة مع جريدة الموند الفرنسية تاريخ 2000/6/27. نورد فيما يلي القولين كما جاءا في المصدرين:

مقابلة الحياة تاريخ 2001/1/17

"بالمعنى العام لا أعتقد بأننا في سورية نتمتع (أو نستمتع بحريتنا). إنني حر بمعنى خروجي من السجن الصغير إلى **السجن الكبير**. وعلينا جميعاً أن نسعى إلى فتح أبوابه ليس بحثاً عن الحرية القصوى وإنما سعياً إلى استرداد الحريات العادية التي سلبت من الناس. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال نضال شعبي وتعاون مختلف القوى ضمن إطار برنامج وطني ديمقراطي".

مقابلة مع جريدة الموند الفرنسية تاريخ 2000/6/27

"هو يتكلم عن إصلاحات اقتصادية وإدارية، وعن تطوير عبر إدخال التقنيات الحديثة. ولكن بنظري، فإن الإصلاح الملح في سورية هو الإصلاح السياسي، الذي يعطي للشعب كلمته، وهذا يسمح للبرلمان أن يشرف على شؤون الدولة من جديد. بدون هذه العودة إلى المبادئ الجمهورية، فإن سورية ستبقى على حالها الراهنة: نظام شمولي وجمهورية وراثية. قبل أن نتكلم عن الإصلاح الاداري، **يجب تعديل وتغيير الدستور الذي يجعل حزب البعث مقرراً للأمور**...".

ليس في وصف سورية بأنها سجن كبير أي مطالبة لتغيير الدستور. أما المطالبة بتغيير الدستور الذي يجعل حزب البعث مقرراً للأمور فقد تمت بمعرض المطالبة بالإصلاح. وقد جاء ذلك منسجماً مع مطالبات عقلانية حفل بها المجتمع السوري اعتبرت أن صيغة الدستور قد تتضمن عوامل استبداد لحزب واحد وقد شدد الأستاذ الترك على الدعوى إلى "تعاون مختلف القوى"، دون استثناء. وقد حدد الإطار السلمي لهذا التعاون، على أنه "إطار وطني ديمقراطي" أو إطار حواري حقيقي. إن التصور الإصلاحي والتعاوني ينفي وجود فعل أو نية للاعتداء، كما ينفي استعمال الأساليب غير المشروعة الخارجة عن الإطار السلمي.

ب – اختصار المجتمع السوري بكلمتي موافق وغير موافق يدلي بإحداهما المواطن المكبلة يداه بالخوف لاختيار مرشح وحيد لم يتضح برنامجه السياسي (مقال ملحق النهار 2000/7/22)

ليس في هذه المقولة دعوة لتغيير الدستور من حيث الواقع. وإنما تتضمن هذه العبارة توصيفاً لحالة المجتمع السوري أثناء الاستفتاء على ترشيح رئيس الجمهورية، وكذلك وصفاً لنفسية المواطن الخائفة، وأخيراً وصفاً للبرنامج السياسي للمرشح الرئاسي. وقد يتفق المتلقي مع هذا التوصيف أو يرفضه، فيعتبره خاطئاً. إن هذه المجموعة من التوصيفات تدخل ضمن نطاق مبدأ حرية الرأي المصونة قانوناً، رغم إمكان وجود اختلاف بشأنها.

ج – الشعب لا خيار له (مقابلة الموند 2000/6/27)

ليس في هذه المقولة دعوة لتغيير الدستور من حيث الواقع. إن هذه المقولة تتضمن توصيفاً لحال الشارع السوري غير المنتمي إلى

حزب البعث الذي يمثل الأغلبية الساحقة من أفراد الشعب، في الخيارات المطروحة أمامه عند ترشيح رئيس الجمهورية. إن هذا القول ينتمي أساساً إلى نطاق الرأي المحصن قانوناً، رغم إمكان وجود اختلاف بشأنه.

د – إن الإصلاح السياسي المنشود ينطلق من إقامة نظام وطني ديمقراطي يقوم على التعددية الحزبية التي تنفي مقولة الحزب القائد (مقال ملحق النهار 2000/7/22)

تطالب هذه المقولة علناً بتغيير الدستور وخصوصاً المادة الثامنة التي نصت على أن حزب البعث هو الحزب القائد في المجتمع والدولة. وتعبر هذه المقولة عن حكم بضرورة حصول هذا التغيير، نظراً لاعتبار الأستاذ رياض الترك بأن المبادئ التنظيمية للمجتمع والدولة الواردة في الدستور لم تعد صالحة مما يستدعي تغييرها. ولم تخرج هذه المطالبة عن المطالبة العلنية. لقد جرت المطالبة تحت إطار العمل من أجل "الإصلاح"، كطريق لتغيير الدستور. وليس في الدعوة إلى الإصلاح أي فعل يتضمن إعداداً للعدة أو تجهيزاً من أجل الحمل على العصيان لإحداث التغيير. كما أن الدعوة إلى نظام وطني ديمقراطي يقوم على التعددية الحزبية يتضمن وصفاً للهدف النهائي، الذي يعتقد الأستاذ رياض الترك بأنه أكثر عدلاً، ذلك الهدف الذي يشمل برأيه جميع الأطياف السياسية في المجتمع السوري. يخرج هذا القول من نطاق التجريم، ويبقى مصوناً قانوناً على أنه رأي حر، رغم إمكان وجود اختلاف بشأنه.

هـ – النظام الشمولي (مقابلة الموند 2000/6/27)

ليس في هذه المقولة مطالبة أو استهداف بتغيير الدستور. إن هذه المقولة تتضمن وصفاً لمرحلة تاريخية في الحكم بناء على الأنماط العلمية

لطرق الحكم المعروفة في ميدان العلوم السياسية، والتي لا يحملها المختصون عادة بعداً تقييمياً بل يبقى مفهوماً حيادياً. يخرج هذا القول من نطاق التجريم، ويبقى مصوناً قانوناً على أنه رأي حر، رغم إمكان وجود اختلاف بشأنه.

و - يمكن اختصار الوضع في البلاد بكونه أزمة ركود شامل وتأخر وانسداد أفق في كافة الميادين

ليس في هذه المقولة مطالبة أو استهداف بتغيير الدستور. إن هذه المقولة تتضمن وصفاً للمرحلة الحالية. يخرج هذا القول من نطاق التجريم، ويبقى مصوناً قانوناً على أنه رأي حر، رغم إمكان وجود اختلاف بشأنه.

الخلاصة

تشير هذه الأقوال إلى انتفاء وجود أي اعتداء، كواقعة مادية. وكذلك فإنها لا تشير إلى استعمال الأستاذ رياض الترك للطرق غير المشروعة في مطالبته العلنية بتغيير الدستور، أو إلى وجود نية باتباع الطرق غير المشروعة.

لم تخرج أقوال الأستاذ رياض الترك عن المطالبة العلنية بتغيير الدستور. وهي حق لكل مواطن بوصفه مصدراً لكل السلطات، وكذلك بمقتضى حقه المباشر بالإسهام في إدارة شؤون الدولة وكذلك حقه في التعبير عن الرأي.

* * *

انتفاء أي فعل للأستاذ رياض الترك لإثارة عصيان مسلح

نصت المادة 293 من قانون العقوبات العام على ما يلي:

1 - 1 - كل فعل يقترف بقصد إثارة عصيان مسلح ضد السلطات القائمة بموجب الدستور يعاقب عليه بالاعتقال المؤقت.

2 - 2 - إذا نشب العصيان عوقب المحرض بالاعتقال المؤبد وسائر العصاة بالاعتقال المؤقت خمس سنوات على الأقل.

في تحليل عناصر الركن المادي والمعنوي للجريمة

آ - فعل الإثارة

لقد عرف الفقهاء مجموعة الأفعال التي يمكن أن يشملها اصطلاح "الإثارة". وهي تشمل على وجه الخصوص "الدعوى إلى الامتناع والرفض وعدم القبول أو الطاعة مروراً، بالمهرجانات والاجتماعات العامة، التي تسيطر عليها عدوى الهيجان والغليان إلى استثمار عواطف ونزوات الشعوب" وعليه فإنها تتميز بكونها توجه نفسها إلى استثارة العواطف أو الانفعالات السطحية. ويجدر تفريق الإثارة المجرمة عن الأقوال التي تطرح نفسها كوصف للواقع الاجتماعي أو كفرضيات علمية للتحقق منها عبر الملاحظة والتجربة. إن مثل هذه الأقوال لا توجه نفسها إلى العواطف، وإنما تسعى إلى طرق باب العقل عند متلقيها. وهي وإن كانت تتضمن وصفاً للواقع فإنها لا تلزم إلا صاحبها، إذ أنها تطرح نفسها على الحقل العام، فيجري التحقق منها من قبل البعض ورفضها من قبل البعض الآخر. وهي في كل حال تنتمي إلى عالم الرأي الحر المصون قانوناً.

كما أن الإثارة تتميز عن المطالبة العلنية. إذ في حين أن الأولى تتوجه

إلى العواطف السطحية لتستثيرها على فعل شيء، فإن المطالبة العلنية، تتوجه إلى العقل بروح حوارية وبناء على قراءة هادئة لما هو عليه الواقع وما يجب عليه أن يكون.

يقع على الادعاء إثبات أن الأفعال المدعى به توجه نفسها إلى العاطفة لتؤججها بشكل سطحي. كما يقع على الادعاء إقامة الدليل على أن الأقوال المدعى بها غير موجهة إلى العقل.

ب – إثارة العصيان المسلح

يتطلب إثارة العصيان المسلح التوجه إلى الجماهير باستثارة عواطفها السطحية من أجل حملها على "رفض الوضع الكامل برمته". ولا يكتفي المشرع، في وصفه لحالة العصيان، بمجرد فعل إثارة حالة رفض سلبية، وإنما يتجاوزها ليتطلب وجود حالة إثارة الرفض الكامل بشكل منظم ومنهجي. إن ذلك يتحقق بنظر المشرع عندما يصاحب حالة العصيان تسليح جماعة معينة، وإن لم يفض ذلك إلى النشوب الفعلي للعصيان، الذي يعتبره القانون مجرد ظرف مشدد.

وعليه فإن على الادعاء إقامة الدليل على أن الأستاذ رياض الترك قد تجاوز في أقواله حدود الوصف المعقول للواقع، ليتخذ شكل الحض على الرفض الكامل المنظم الذي يتخذ طابعاً صدامياً وتسليحياً.

مناقشة الأقوال المدعى بها

آ – الدعوة إلى النضال الشعبي

فيما يلي عرض للنص الذي ذكر فيه الأستاذ رياض الترك مفهوم النضال الشعبي:

مقابلة الحياة تاريخ 2001/1/17

"إنني حر بمعنى خروجي من السجن الصغير إلى السجن الكبير. وعلينا جميعاً أن نسعى إلى فتح أبوابه ليس بحثاً عن الحرية القصوى وإنما سعياً إلى استرداد الحريات العادية التي سلبت من الناس. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال **نضال شعبي وتعاون مختلف القوى** ضمن إطار برنامج وطني ديمقراطي".

لقد ورد مفهوم "النضال الشعبي" سابقاً مباشرة لمفهوم "تعاون مختلف القوى". يبدو من السياق بأن تصور الأستاذ رياض الترك المثالي لمفهوم النضال الشعبي هو في ظل إطار تعاوني بين مختلف القوى، بدون استثناء بما في ذلك السلطة القائمة. والنضال هو نضال الكل في موقعه، من أجل النهوض بالمجتمع. إن الإطار التعاوني المحدد ينفي وجود نية أو تصور أو فعل إثارة لعصيان مسلح، حيث لا يمكن الحديث عن تعاون وإنما مقاومة واقتتال.

ب – وصف السلطات العليا بأنها قائمة على القمع والاستبداد

لقد جاء الحديث عن الاستبداد في معرض التقييم الهادئ الذي يتوجه إلى عقل المتلقي لمرحلة تاريخية مضت برحيل الرئيس حافظ الأسد. ليس في الإشارة إلى الاستبداد والشمولية إثارة بمقتضى المادة 293 من قانون العقوبات العام. وإنما يتضمن القول وصفاً لطريقة ممارسة الحكم في مرحلة تاريخية مضت من تاريخ سورية. وقد جاء تعبير الاستبداد بشكل توصيفي لظاهرة معينة ولكنه غير محمل بتقييم أخلاقي. فقد أشار في محاضرته في منتدى جمال الأتاسي إلى أن الاستبداد من وجهة نظر علم الاجتماع "يمكن أن يكون فيه بعض القبول لمرحلة طبيعية في تاريخ الدول". وقد برز ذلك في وصفه لذهنية الحكم الحالي بأنها قائمة على فكرة "المستبد العادل"، حيث لم ينازع في وجود المستبد طالما فسح المجال

للحوار الحقيقي حول مفهوم العدل. وعند التوافق على هذا المفهوم يتحول الاستبداد إلى سيادة القانون الذي جرى التعاقد عليه بالطرق السلمية. إن هذا التوصيف هو من قبيل الرأي، الذي يتوجب احترامه قانوناً عملاً بمبدأ حرية الرأي، رغم إمكان وجود اختلاف عليه.

وفي مقابلة قناة الجزيرة تاريخ 2001/8/15 وصف الحال التي يعتبر أن الشعب السوري يريدها وهي "الخلاص من الاستبداد" إذ أن "الناس يتطلعون إلى حياة أفضل". وعندما سئل عن الطريقة، أجاب بإشارته إلى التسامح: "مجتمعنا يمكن أن يتسامح إذا جرت مصالحة وطنية". إن الحديث عن التسامح كطريقة للخلاص من الاستبداد، تنفي، بما لا يدع مجالاً للشك، وجود أية فعل أو نية لإثارة حالة عصيان مسلح.

ج – الشعب لا خيار له (مقابلة الموند 2000/6/27)

لقد جاءت هذه العبارة في سياق وصفي لما كانت عليه عملية الترشيح الرئاسية. ويتفق المرء مع هذا الوصف وقد يختلف، ولكن يبقى هذا القول في نطاق الرأي الحر المصون قانوناً، رغم إمكان وجود عليه.

د – السجن الكبير (مقابلة الحياة تاريخ 2001/1/17)

يتضمن هذا التعبير وصفاً لحال الحريات الموجود في سورية. وهو جاء في معرض المقارنة مع تجربة السجن الطويلة وغير العادلة التي عاشها الأستاذ رياض الترك. وقد استعار الأستاذ رياض الترك صورة السجن ليصف شعوره أمام حال الحريات في البلاد. إن هذا التوصيف هو من قبيل الرأي، الذي يتوجب احترامه قانوناً عملاً بمبدأ حرية الرأي، رغم إمكان وجود اختلاف عليه.

هـ - حرية الشعوب لا تستجدى وإنما تنتزع انتزاعاً

وردت هذه العبارة في موضعين:

مقابلة الحياة 2001/1/17

"لكنني مع ذلك لا أعتبر إطلاقي منحة من السلطة أو حالة من التسامح (كما قال بعضهم)، إذ أن خروجي من السجن كان حقي. والحقوق تنتزع ولا تستجدى. من حقي أن أكون حراً، ومن حقي أن أصرح بما أقتنع به في كل القضايا السياسية والاجتماعية وسواها".

مقال ملحق النهار 2000/7/22

"ومع ذلك يظل من الملح أن يكسر حاجز الخوف وأن يفتح باب الحوار داخل المجتمع وأن تتضامن الجهود لإخراج الناس من حالات الإحباط والامتثال التي يعيشونها، ويخطئ من يتوهم أن المبادرة في هذا الاتجاه تهبط من السماء أو تمن بها السلطة على الشعب. إن مهمة كل سياسي ونقابي ومثقف وكاتب، بما يملكه من رأس مال رمزي وثقل معنوي، هي المساهمة في إخراج شعبنا من بحر الأكاذيب إلى بر الحقيقة. وذلك بشتى الطرق السلمية كالنضال العلني والبيانات الموقعة والرأي الحر الفردي والجماعي، الواضح والصريح... وقد علمتنا السنوات الطويلة المديدة معنى الحرية ومعنى التمتع بها والحفاظ عليها. لكنها علمتنا أيضاً أن حرية الشعوب لا تستجدى ولكنها تنتزع انتزاعاً".

يشير سياق النصوص إلى أن لهذا القول بعدين أحدهما شخصي والآخر عام. يتضمن هذا التعبير، في بعده الشخصي، حكماً على تجربة السجن التي مر بها الأستاذ رياض الترك. فقد حجزت حريته

طوال عشرات السنين بشكل غير شرعي، بسبب ممارسته لحقه في الإسهام في الحياة العامة، وكذلك حقه في التعبير عن الرأي. وانتزاع الحرية بالنسبة للأستاذ رياض الترك جاء بعد المقاومة الصامتة لظروف الاعتقال القاسية، مع الثبات على الحق في قول الرأي بحرية. إن ذلك يتضمن وصفاً لحالة إطلاقه من الاعتقال، فهي لم تأت، بالنسبة للأستاذ الترك، بعد استجداء وتوسل لرفع اعتقال غير شرعي، وإنما بعد الثبات الصامت على مبدأ الحق في التعبير بحرية. فحرية الرأي، بالنسبة للأستاذ رياض الترك، هي الأصل وما الاعتقال بدون محاكمة لعشرات السنين إلا إجراء يعتبره تعسفياً ومخالفاً للقانون.

وينقل الأستاذ رياض الترك حكمه على تجربته الشخصية إلى الحقل العام. ففي ظل وصفه لحالة الخوف التي يعتقد أنها مسيطرة على النفوس، فإنه يتوجب انتزاع الحق في حرية التعبير، عبر ما يشير إليه صراحة "بالحوار"، والمطالبة العلنية "بالطرق السلمية" من قبل كل من يملك المعرفة وملكات التعبير الموجه إلى العقل. إن رسم الأستاذ رياض الترك للإطار الحواري بالطرق السلمية الذي يعتقد بأنه الوسيلة لأي فعل انتزاع لحرية التعبير عن الرأي، ينفي أي فعل أو نية بأن يكون في هذا القول حض على العصيان المسلح.

و – الوحدة الوطنية غير موجودة ويجب استعادتها

وردت الإشارة إلى الوحدة الوطنية في معرض مطالبة الأستاذ رياض الترك بإشاعة الديمقراطية، على النحو التالي:

مقالة ملحق النهار 2000/7/22

"إن إشاعة الديمقراطية كمبدأ ناظم للحياة السياسية والاجتماعية تسمح بحل تناقضات المجتمع بالوسائل السلمية، وتداولاً سلمياً للسلطة، وترسي استقراراً لا تحميه الأجهزة القمعية بل برضى الشعب الذي يجد مصلحة حقيقية تحقق له الأمن والعمل والحياة الكريمة. هذا الاستقرار هو الذي يعيد إلى المجتمع وحدته الوطنية التي بالاستناد إليها نستطيع أن نؤمن لسورية مكانة عربية ودولية لائقة وتضامناً معها في مواجهة التحديات والاستحقاقات المختلفة...".

يشير القول صراحة، إلى السعي من أجل حل التناقضات "بالوسائل السلمية". كما يتطلع القول إلى "التداول السلمي" للسلطة. إن إصرار مجمل قول الأستاذ رياض الترك، في مواضع مختلفة، على كلمات الإصلاح والحوار والسلم والتداول ينفي تماماً أي سعي من قبله لاستثارة العواطف السطحية من أجل الحض على العصيان المسلح. فدعوات الإصلاح والحوار والطرق السلمية تتوجه إلى العقل عند المتلقي من السلطة وغيرها من القوى السياسية، لتطالب بإرساء أرضية سلمية للمناقشة العقلانية بغية تعزيز الوحدة الوطنية.

ز – طرح طريقة العنف للإطاحة بالنظام السائد

وردت فرضية التغيير عن طريق العنف في سياق مناقشة علمية لأنماط التحول في ممارسات الحكم، وذلك على الشكل التالي:

محاضرة منتدى جمال الأتاسي 2001/8/5

"والتغيير على أنواع في السياسة: تغيير عن طريق العنف للإطاحة بالنظام السائد... و لم يعد هناك مقومات للنجاح في مثل هذا التغيير...

وتغيير عن طريق البرلمان...

وتغيير من قبل الحاكم ذاته...

وتغيير عن طريق "التعاقد"...

هنالك احتمال بأن يتم التغيير على الطريقة الرابعة، وربما كان الناس أغلبهم يفضلونها...

وفي حديثه الهاتفي مع قناة الجزيرة في 2001/8/15 تطرق الأستاذ رياض الترك، بعد إصرار، إلى الشكل الأمثل للتغيير كما يراه:

"أنا قلبت في المحاضرة بمجمل إمكانات التغيير، عرضت 5 إمكانات، يعني بدءاً من انقلاب إلى تغيير عن طريق برلمان، إلى آخره، لكنني وصلت في النهاية انطلاقاً من علاقتي بالناس ورؤيتي في الوضع أن التغيير عن طريق التعاقد هو الطريق الأسلم...".

من الثابت بأن فرضية التغيير عن طريق العنف ورد في سياق عرض نظري علمي لأنماط التغيير في الحكم كما تدرسها كتب العلوم السياسية وعلم الاجتماع. كما أنه من الثابت قولاً بأن الأستاذ رياض الترك قد أزاح سريعاً نمط التغيير عن طريق العنف من أي اعتبار. وقد فضل على ذلك، بإصرار أحياناً، طريق "التعاقد". والتعاقد يفترض الحوار العقلاني بين الجميع. وعليه فإن الأستاذ رياض الترك يطالب بإعمال الحوار العقلاني كطريق لإحقاق تعاقد صحي بين مختلف أطياف المجتمع. إن في المطالبة بالتعاقد نفياً لأي فعل لاستثارة العواطف السطحية للقيام بعصيان مسلح. كما أن الإصرار على التعاقد ينفي انصراف نية الأستاذ رياض الترك إلى الدفع بالأمور من أجل القيام بحالة عصيان مسلح. وعليه يبقى نبذ العنف والدعوة إلى التعاقد رأياً، يجدر ضمان الحق في إبدائه.

ح – الانتقال من حالة الاستبداد والتسلط إلى الديمقراطية معركة طويلة والدعوة إلى وحدة المعارضة

وردت هذه الدعوة في المحاضرة التي ألقاها الأستاذ رياض الترك في منتدى جمال الأتاسي تاريخ 2001/8/5 في سياق نداءه بالتعاقد بين السلطة وقوى الشعب الأخرى "التي تجتمع على العقد وتتحاور وتبدأ بالتغيير بشكل يتم التوافق عليه". وقد طالب بوحدة المعارضة و"مركزة نشاطها السياسي وإصرارها العنيد على الحلقة المركزية التي هي الإصلاح الديمقراطي الشامل". وقد سبق ذلك أن قيّم الأستاذ رياض الترك أداء المعارضة وتخبطها بشكل هادئ ورصين. لقد جاءت الدعوة إلى وحدة المعارضة تحت إطار حدده صراحة بالإصلاح، وذلك من أجل إنجاح عملية التعاقد التي تطلع إليها. إن الإصرار على التعاقد والإصلاح ينفي أي فعل أو نية استثارة للعواطف السطحية من أجل القيام بعصيان مسلح. إن المطالبة بالإصلاح عن طريق التعاقد تتطلب الحوار العقلاني، ولا يمكن لها أن تنمو في ظروف عصيان مسلح. إن هذه الرؤية هي من قبيل الرأي، الذي يتوجب احترامه قانوناً عملاً بمبدأ حرية الرأي، رغم إمكان وجود اختلاف عليه.

ط – التغيير قادم لا محالة

لقد وردت هذه العبارة في سياق الخلوص إلى نتيجة مفادها بأن التغيير عن طريق التعاقد هو الأسلم. والتغيير عن طريق التعاقد بالنسبة للأستاذ رياض الترك ليس الخيار الأفضل فقط، بل يبدو له حتمياً، ضمن جدلية للتاريخ، تبدو ذاتية لصاحبها. و لم يكن من الأستاذ رياض الترك إلا أن يحث جميع القوى في المجتمع، بما في ذلك السلطة القائمة، إلى سلوك طريق التعاقد للوصول إلى مستقبل أفضل. إن التطلع إلى التعاقد على أنه حتمي يجدر اللحاق به سريعاً من قبل الجميع، ينفي أي فعل أو نية لدى الأستاذ رياض الترك للقيام بعصيان مسلح.

ي – الحض على العنف وانتزاع السلطة

إن مجمل أقوال الأستاذ رياض الترك تؤكـد الـدعوة إلى التعاقـد والإصلاح. فقد أكد الأستاذ رياض الترك في مقابلته مع الحيـاة تـاريخ 2001/1/17 بأنه غير مهتم بانتزاع أي سلطة من أحد:

"نحن لم نزاحم السلطة على شيء من مكاسبها. وموقعنا أقل من أن يدفعنا إلى التطلع إلى السلطة. نحن نتطلع إلى نظام وطني ديمقراطـي يتيح للناس الحرية الكاملة في التعبير عن مصالحهم المتناقضة في إطار توافق اجتماعي وتنافس سلمي يجري من خلال انتخابات تسـمح بالتداول السلمي للسلطة".

إن نبذ الأستاذ رياض الترك السعي إلى أي سلطة ينفي أي فعـل أو نية لاستثارة فئة على القيام بعصيان مسلح من أجل هذا الهدف.

ك – الأزمة تهز المجتمع هزاً عنيفاً وتهدد لحمته وهي أزمة نظام قاد البلد إلى وضع كارثي

لقد وردت هذه العبارة في مقال الأستاذ رياض الترك لدى ملحـق النهار تاريخ 2000/7/22 كما يلي:

"إننا نعيش في سورية اليوم أزمات عميقة ومستعصـية تراكمـت خلال الثلاثين السنة الماضية، ويعترف بها القاصي والـداني بمـا في ذلك بعض أطراف السلطة. وهي أزمات تطال مختلـف جوانـب حياتنا، وتهز مجتمعنا هزاً عنيفاً. ومـن غـير المعقـول تجاوزهـا بإصلاحات فوقية. فهي لا يمكن أن تحل إلا في إطار إصلاح سياسي أولاً، يكون وحده الضامن لكل إصـلاح اقتصـادي أو إداري أو قانوني...".

لقد تضمن وصفاً للحال التي يعتقد الأستاذ رياض الترك بأنها تميـز

سورية اليوم. وقد استند في هذا الوصف إلى مجموع ما قيل عن الوضع السياسي والاقتصادي للبلاد من مصادر مختلفة، يمكن أن يذكر منها الأبحاث التي أنتجتها ما عرف بندوة الثلاثاء الاقتصادي، فجاء، على طريقته، مكملاً لها. وقد اتبع هذا التوصيف بوصفة الإصلاح التي نادى بها دائماً، حيث أصر على إقران الاقتصادي منه بالسياسي. إن وصف الوضع الاقتصادي السياسي بأنه في أزمة أو أنه كارثي، لا يمكن اعتباره تأليباً للعواطف من أجل استثارتها على العصيان المسلح، طالما بقيت دائماً مقرونة برؤية "إصلاحية" لا تدميرية. إن الحث على الإصلاح عبر وصف الواقع الراهن ينفي أي فعل أو نية لإثارة العصيان المسلح بموجب المادة 293 من قانون العقوبات.

ل – القطع مع النظام السابق وكبريات الكبائر

وردت هذه العبارة في مداخلة مع قناة الجزيرة تاريخ 2001/8/15 في سياق دعوة السلطة إلى انتهاج خط فيه قطع مع الممارسات اللاإنسانية، التي طبعت برأي الأستاذ رياض الترك المرحلة التاريخية السابقة، والتي ذاق طعم لا عدالتها بنفسه، عند بقائه في السجن بدون محاكمة لعشرات السنين، حيث اعتبر الحالات المماثلة لتجربته الشخصية من كبريات الكبائر. وفي كل الأحوال فإن السياق يشير إلى دعوة السلطة إلى الحوار والمصالحة. وقد توج بشكل خاص في نفس الحديث وبعد إصرار بدعوته هذه إلى "رجال النظام المقتنعين بخطأ المرحلة السابقة، وباستعدادهم لإيجاد نهج جديد ديمقراطي يتصالح فيه الناس".

وكان قد أكد على دعوته التصالحية، الموجهة إلى العقل بشكل صريح، في حديثه مع قناة الجزيرة في برنامج الاتجاه المعاكس، تاريخ 2001/3/13:

"نحن نعتقد أن هناك إمكانية للمصالحة بين السلطة والشعب... إن ما يجري الآن في سورية هو عملية تحول من حال إلى حال، من الحالة القديمة إلى حالة الحرية والديمقراطية، وما تحرك هيئات المجتمع المدني والمنتديات إلا الإرهاصات الأولى لعملية التغيير هذه، إن إمكانية تجاوز الأزمات القائمة في سورية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هذه الإمكانية واردة إذا استطعنا أن نعالج الأمور بمنطق العقل... أنا أعتقد أن هذه الإمكانية في مصلحة الجميع، وأؤمن أيضاً بأن هناك قوى داخل السلطة لها مصلحة في هذا التغيير، ومع الأسف فكل عملية انتقال لا بد أن تخلق بعض المخاضات، وبعض الهزات، لكننا نرجو أن ننتقل إلى حلها بالأسلوب الديمقراطي والسلمي".

الخلاصة

إن استبيان النية بإثارة عصيان مسلح يتطلب الأخذ بالنتائج النهائية التي خلص إليها الأستاذ رياض الترك، والتي أصر عليها في أكثر من موضع. إن الوقائع تشير بشكل لا يدع مجالاً للشك بأن التأكيد المتكرر على الإصلاح، والمصالحة الوطنية، والحوار بين مختلف القوى، وذلك عبر الطرق السلمية ينفي وجود أي نية لإثارة أي عصيان.

لقد جاء في محاضرة الأستاذ رياض الترك في منتدى جمال الأتاسي في وصفه للتصور المثالي الذي يقوم عليه فكره حول طبيعة التغيير التعاقدي ما يلي:

"البحث في أسس الحوار وعناصره والمشاركين به من جميع المهتمين بالشأن العام من معارضين وموالين ومثقفين جميعاً...

الاستقرار على مبدأ المصالحة الوطنية...

هذه المصالحة مطلوبة ما بين الشعب وأهل النظام، وما بين السلطة والمعارضة بأشكالها، وهي تحتاج إلى الثقة التي لا يمكن بناؤها إلا بخطى ملموسة تتعزز من خلالها ميول التسوية وتتراجع ميول العداء والخوف والثأر.

الاعتراف المتبادل بالجميع من قبل الجميع، ولتتقدم القوى كلها نحو دائرة الفعل وإرادة التغيير. ليحاول حزب البعث إصلاح نفسه وقوى الجبهة المختلفة وفصائل التجمع الوطني الديمقراطي والحركات الإسلامية وغيرها من القوى...

صياغة برنامج التغيير الوطني الديمقراطي من حيث بنيته وترتيبه وتزمينه، ومن حيث توافقه مع الحاجة الموضوعية والمعاصرة والمصلحة الوطنية الحقيقية. ولا يختلف أحد كما أظن على التدرج في تطبيقه.

نحن ندعم الإصلاح أو أية خطوة إصلاحية...".

إن المناداة بالإصلاح الدستوري لا تتضمن حضاً على العصيان المسلح. فلو أراد الأستاذ الترك الحض على العصيان لما كان لتكرار استعمال كلمة الإصلاح معنى. فمن أراد الإصلاح فهو يبغي تدعيم الشيء الموجود لا إلقاؤه بما فيه إلى غير رجعة. وكذلك فإن الأستاذ رياض الترك طالب "بالمصالحة الوطنية" وبالحوار وتعزيز ميول التسوية بين كافة الأطراف، على أساس تدريجي. إن في الدعوة للحوار والمصالحة من أجل تحقيق الإصلاح التدريجي ما ينفي عن مجمل قول الأستاذ رياض الترك ومفصله جرم إثارة عصيان مسلح.

انتفاء نقل الأستاذ رياض الترك لأنباء كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة

نصت المادة 286 من قانون العقوبات العام على ما يلي:

"1 - يستحق العقوبة نفسها من نقل في سورية في الأحوال عينها أنباء يعرف أنها كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن توهن نفسية الأمة.

2 - إذا كان الفاعل يحسب هذه الأنباء صحيحة فعقوبته الحبس ثلاثة أشهر على الأقل".

وقد جاءت هذه المادة لاحقة للمادة 285 التي جرمت الدعاوى "في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها" التي ترمي إلى إضعاف الشعور القومي أو إيقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية. لم يبنِ الادعاء أية مطالبة على أساس المادة 295 من قانون العقوبات العام.

قد اتفق الفقهاء بأن إبداء الرأي لا يدخل ضمن نطاق تجريم نقل الأنباء الكاذبة. فقد جاء في تعليق كبار الفقهاء اللبنانيين على المادة 296 من قانون العقوبات اللبناني المطابقة في نصها للمادة 286 من قانون العقوبات العام السوري ما يلي:

"ومن المسلم به أن التعبير عن فكرة خاصة أو الإفصاح عن رأي شخصي أو الجهر بعقيدة معينة أو التنبؤ بما قد يكون، أو التكهن عما يقع في المستقبل البعيد، كل ذلك لا يعتبر من قبيل الأنباء الكاذبة أو المبالغة فيها حتى ولو جسمها صاحبها. وذلك على أساس الإعراب عن رأي شخصي والإخبار عن واقعة معينة، فالأول لا يقع تحت العقاب لأنه مباح، وأما الآخر فيعاقب بحسب النص".

وكذلك فقد اعتبر الفقه في مصر بأن صاحب الرأي لا يسأل ولو كان رأيه خاطئاً.

نقل الأنباء الكاذبة أو المبالغ فيها

أما إذا تضمنت الأقوال نقل وقائع أو أحداث معينة، فإن التجريم يقع عندما تكون هذه الأنباء كاذبة. وعليه، لا يسأل المدعى عليه عند نقله لأنباء صحيحة. ولمعرفة صحة النبأ من كذبه، "يرجع إلى واقعة حديثة حدثت فعلاً ولم يقترف ناقله في روايته كذباً أو مبالغة تخرجه من طبيعته فلا عقاب على ناقل النبأ البتة".

أما تحديد المبالغة في نقل الأنباء التي يكون أساسها صحيحاً فهو عمل صعب جداً مع الاحتفاظ بالإباحة في إبداء الرأي، فإنه قد يكون من الممكن القول بأن نقل كل الوقائع التي لا يمكن أن يفهم بدونها النبأ تشكل المطرح الذي يخضع لمراقبة المحكمة للتأكد من وجود المبالغة أو عدمها. كأن يرد النبأ مثلاً بالقول: "اندحر جيشنا ليل أمس"، في حين أن الواقعة كما حدثت تشير إلى "تراجع تكتيكي للجيش" أما إسباغ الوصف الخارجي على النبأ فيعتبر من قبيل الرأي المباح، كالقول: "إن تراجع الجيش غير مبرر تكتيكياً".

ج – في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها

عرفت المادة 10 من قانون الجيش السوري رقم 74 تاريخ 1953/3/4 حالة الحرب بأنها حالة "التعبئة الجزئية أو العامة استعداداً لاشتباكات مسلحة قادمة". كما عرفت نفس المادة الحرب بأنها "الاشتباكات المسلحة بين دولتين أو أكثر.

وقد بقي تعبير "زمن الحرب" الذي استعملته المادة 286 من قانون العقوبات غامضاً. فهو قد يدخل في إطار تعريف "حالة الحرب" حيث تقوم تعبئة جزئية أو عامة استعداداً لاشتباكات مسلحة قادمة. وهو قد يدخل في نطاق تعريف "الحرب" حيث تنشب اشتباكات مسلحة بين دولتين أو أكثر. وكذلك فإن توقع نشوب الحرب غير واضح المعالم فهل

تدخل تحت نطاق "حالة الحرب" أم "الحرب" بحسب تعريف قانون الجيش. وبشكل عام، يتوجب على الادعاء إثبات قيام حالة تعبئة أو اشتباكات فعلية ليتسنى له الاحتجاج بالمادة.

وفي كل الأحوال فإن مناقشة تفسير المواد القانونية الواجبة التطبيق على ضوء التعريف القانوني لحالة الحرب والحرب يبقى ذا قيمة محدودة عملياً، في ظل وجود اتفاقيات الهدنة وفصل القوات الموقعة بين سورية وإسرائيل وكذلك استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان.

غير أن الإشارة إلى "زمن الحرب أو توقع نشوبها" في المادة 286 من قانون العقوبات، يحصر نطاق الأنباء الكاذبة الخاضعة للتجريم بتلك التي تتعلق بحالة التعبئة استعداداً للحرب أو الاشتباكات المسلحة أو العمليات الحربية.

د – نقل الأنباء الكاذبة التي من شأنها أن توهن نفسية الأمة

لقد اتفق الفقه بأن الوهن الذي يصيب نفسية الأمة يشمل "إضعاف المعنويات وإلقاء الرعب أو اليأس وإشاعة روح الانهزام والاستسلام". ولا يشترط القانون حدوث هذا الوهن وإنما يكفي بأن يكون هذا الوهن ممكناً أو محتمل الوقوع.

هـ – نية خلق وهن في نفسية الأمة

يتطلب ذلك إثبات القصد العام في سعي ناقل الخبر إلى "تحطيم المعنويات". فإذا أقيم الدليل على أن سعي ناقل الخبر قد قرن أقواله بعبارات تفيد الحث على تجاوز المحن أو رفع المعنويات، فإن الركن المعنوي للجرم يبقى غير محقق. ويؤخذ العلم بكذب الخبر قرينة على وجود النية. أم في كل الأحوال فإن القانون يجرم ناقل النبأ الكاذب، ولو لم يكن يعرف بكذب النبأ وإن كان عدم المعرفة سبباً مخففاً.

مناقشة الأقوال المدعى بها

آ – كيف يمكن للمواطن أن يصدق عفوية مسيرات البيعة (مقابلة الموند 2000/6/27)

ليس في هذا القول نقل لأي نبأ. إذ أن القول يتضمن تقييماً شخصياً، خاصاً بقائله، لمدى عفوية مسيرات المبايعة الرئاسية، وكذلك لمسار عملية الاستفتاء على الترشيح الرئاسي. وهو بذلك ينضوي تحت مضمار الرأي المصون قانوناً بموجب القانون السوري.

وكذلك فإن تقييم عملية مسيرات البيعة أو الاستفتاء لا يتعلق بوقائع تخص التعبئة استعداداً للحرب أو اشتباكات مسلحة أو عمليات حربية.

ب – إننا نعيش في سورية أزمات مستعصية يعترف فيها القاصي والداني (مقال ملحق جريدة النهار 2000/7/22)

يتضمن هذا القول تقييماً لواقع الاقتصاد السوري. وهو، لكونه يقيم ذلك الوضع بأنه في "أزمة مستعصية"، فإنه ينتمي إلى نطاق الرأي المصون بموجب القانون السوري. وقد جاء هذا الرأي بشكل يتفق مع مجموعة دراسات متخصصة حول الوضع العام في سورية. كما شهد الحقل العام في سورية مناقشة لآراء مغايرة. وكلا الرأيين مصون بموجب القانون.

وكذلك فإن الحديث عن الأزمات المستعصية لا يتعلق بوقائع تخص التعبئة استعداداً للحرب أو اشتباكات مسلحة أو عمليات حربية.

ج – المطالبة باستقرار يعيد للمجتمع وحدته الوطنية ويؤمن لسورية مكانة دولية لائقة (مقال ملحق جريدة النهار 2000/7/22)

لا يتضمن القول أي نقل لوقائع معينة بذاتها. والقول يحمل في جوهره وصفاً لتصور مثالي، خاص بقائله، لمعنى الاستقرار ولأبعاده. وعليه فإن هذا القول يخرج من نطاق تجريم الأنباء الكاذبة ويدخل في نطاق الرأي المصون بموجب القانون السوري.

وفي كل الأحوال، فإن هذا القول يتضمن حثاً على تلمس أفضل السبل التي تزيد من استقرار البلاد بشكل أفضل، في رأي قائله، وعليه فإنه لا يتخذ طابعاً هداماً مثبطاً للمعنويات.

د – الحديث عن الركود الشامل في جميع الميادين (محاضرة منتدى جمال الأتاسي 2001/8/5)

يتضمن اصطلاح "الركود" وصفاً للحالة التي يعتقد الأستاذ رياض الترك بأنها تسود البلاد. وعليه فإنها لا تنقل وقائع مجردة، وإنما تضفي على الواقع وصفاً شخصياً. إن القول يخرج من نطاق تجريم الأنباء الكاذبة، ويبقى في نطاق إباحة التعبير عن الرأي. أما إذا جرى اعتبار الحديث عن الركود على أنه نبأ، فإن على الإدعاء عبء إثبات كذب هذا النبأ.

وكذلك فإن الحديث عن الركود الشامل لا يتعلق بوقائع تخص التعبئة استعداداً للحرب أو اشتباكات مسلحة أو عمليات حربية.

هـ – الإشارة المتكررة إلى الاستبداد والشمولية والنظام الجمهوري الوراثي (محاضرة منتدى جمال الأتاسي 2001/8/5)

لا يتضمن استعمال مصطلحات الاستبداد والشمولية والنظام الجمهوري الوراثي نقلاً لأي نبأ من حيث الواقع. إن طبيعتها والسياق

الذي جاءت فيه يشير إلى أنها مصطلحات وصفية لطرق ممارسة الحكم في فترة تاريخية سابقة. كما أنها تتضمن وصفاً علمياً حديثاً لطريقة انتقال الحكم في مرحلته الحالية. لقد جرى استعمال هذه المصطلحات المعمول بها في مجال العلوم السياسية، بشكل لا يتميز بطابع تقييمي. وفي كل الأحوال فإن الوصف، باستعمال أنماط علمية حيادية وكذلك التقييم، يخرج هذه الأقوال من دائرة التجريم الاستثنائية، ليدخلها في دائرة إبداء الرأي التي يصونها القانون السوري.

و – مجيء رئيس الجمهورية إلى سدة السلطة العليا في ظروف عدم وجود تعبير عن إرادة الشعب (محاضرة منتدى جمال الأتاسي 2001/8/5)

يتضمن هذا القول وصفاً للإرادة الشعبية عند تسلم رئيس الجمهورية سدة الحكم. وقد اعتبر الأستاذ رياض الترك، بأن هذه الإرادة كانت مفقودة. فالواقعة هي مجيء السيد رئيس الجمهورية، وكذلك عملية الاستفتاء، وحدوثهما من حيث الواقع لا نزاع فيه، أما الشكل الذي كانت عليه الإرادة فقد وصفه السيد رياض الترك بالمعدوم. إن ذلك يدرج في جميع الأحوال هذا القول في نطاق التعبير عن الرأي المصون قانوناً، رغم إمكان وجود الاختلاف حوله. كما أن الحق المباشر في الإسهام في الحياة السياسية، يترك للأفراد وقادة الأحزاب الفاعلة في المجتمع وكذلك زعماء التيارات الفكرية الحرية الكاملة في التعليق على أي عملية استفتاء، من أجل تأمين رقابة فعالة على نزاهة العملية. وفي كل الأحوال فإن هذا القول خارج عن نطاق التجريم.

ز – الحديث عن القصور في تحقيق الإجماع حول القضية الوطنية وضياع الموقف في الخارج (محاضرة منتدى جمال الأتاسي 2001/8/5)

ليس في هذا القول نقل لأي نبأ من حيث الواقع. وإنما يتضمن الحديث تقييماً للأداء الحكومي على مستوى السياستين الداخلية والخارجية. وهذا بدوره يخرج من نطاق التجريم ويدخل في مضمار الرأي.

ح – الحديث عن توازن الضعف (محاضرة منتدى جمال الأتاسي 2001/8/5)

لا يتضمن هذا القول نقلاً لوقائع محددة بعينها. وإنما يتضمن قراءة وصفية لتوازن القوى السياسية. ويبدو هذا المصطلح جديداً استحدثه الأستاذ رياض الترك في المحاضرة المذكورة. وهو لا يشير إلى ضعف إجمالي للمجتمع، وإنما يصف حالة ضعف نسبي لجميع القوى التي يعتبرها الأستاذ الترك متواجدة على الساحة السياسية الحالية. وقد يتفق المحللون مع هذا الرأي كما قد يختلفون، إلا أن الحديث عن حالة توازن الضعف يخرج عن نطاق التجريم ويدخل في نطاق التحليل العلمي والرأي المصون قانوناً.

ط – الحث على العمل على تخفيف آلام الشعب (محاضرة منتدى جمال الأتاسي 2001/8/5)

لا يتضمن هذا الحديث نقلاً لأي نبأ من حيث الواقع. وهو يتضمن في جوهره توصية في سياق دعوة الأستاذ رياض الترك للتعاقد والمصالحة. وقد بدا السيد الترك مناشداً لمبادرة تصالحية تأخذ بعين الاعتبار معاناة الكثيرين ممن يعتبر الأستاذ الترك بأنهم تحملوا السجن أو التشريد. وفي كل الأحوال فإن هذه التوصية تخرج هذا القول من نطاق التجريم، وتدخله في نطاق الرأي أو المطالبة السياسية المصونين قانوناً.

انتفاء إذاعة الأستاذ رياض الترك في الخارج لأنباء كاذبة من شأنها أن تنال من هيبة الدولة أو من مكانتها المالية

نصت المادة 287 من قانون العقوبات العام على ما يلي:

1 - 1 - كل سوري يذيع في الخارج وهو على بينة من الأمر أنباء كاذبة أو مبالغاً فيها من شأنها أن تنال من هيبة الدولة أو من مكانتها المالية يعاقب بالحبس ستة أشهر على الأقل وبغرامة تتراوح بين مائة وخمسمائة ليرة سورية.

2 - 2 - ويمكن المحكمة أن تقضي بنشر الحكم.

تنص هذه المادة على جرم ذي طبيعة جنحية.

مناقشة الأقوال المدعى بها

آ - الحديث عن إفراغ الرئيس حافظ الأسد لمؤسسات الدولة من مضامينها (مقابلة الموند 2000/6/27)

لقد أدلى الأستاذ رياض الترك بجميع أقواله المدعى بها في سورية. ويتضمن الحديث مع صحيفة الموند الفرنسية وصفاً شخصياً لطريقة ممارسة الحكم في مرحلة تاريخية أو سابقة على الحديث الذي جرى مع صحيفة الموند. وهي لا تتضمن إذاعة لأية وقائع محددة بعينها. إن التقييم الحالي لمرحلة تاريخية يخرج هذا القول من نطاق التجريم ويدخله في مضمار الرأي المصون قانوناً.

ب - وصف عملية تعديل الدستور وتنظيم الاستفتاء الرئاسي بالمهزلة أو المسخرة (مقابلة الموند 2000/6/27)

يتضمن تقييماً صريحاً لعملية تعديل الدستور والاستفتاء الرئاسي.

وقد استعمل الأستاذ رياض الترك لذلك أسلوباً بيانياً مباشراً معبراً عن سخط سياسي للعملية، التي لم يعتقد بأنها ديمقراطية. إن ذلك يخرج القول من نطاق النبأ ويدخله في نطاق الرأي. إن هذا الرأي مصون قانوناً بموجب مبدأ حرية التعبير وبموجب مبدأ حق الإسهام المباشر في الحياة السياسية، الذي يشمل حق النقد وذلك من أجل تحقيق ظروف مراقبة فعالة لأية عملية انتخابية.

ج – الحديث عن النظام الشمولي والجمهورية الوراثية

لقد ورد التفصيل سابقاً عن أن الحديث عن النظام الشمولي أو الجمهورية الوراثية لا يتضمن أنباء عن وقائع مجردة وإنما آراء حول طرق ممارسة الحكم. إن ذلك يخرج هذين القولين من دائرة التجريم بموجب المادة 287. وقد يتفق المختصون مع هذه التوصيفات كما قد يختلفون، لكن هذه الآراء مصونة قانوناً.

د – وصف الرئيس الراحل حافظ الأسد بالديكتاتور (مداخلة قناة الجزيرة 2001/8/15)

يتضمن ذلك القول وصفاً لطريقة ممارسة الرئيس الراحل حافظ الأسد للحكم. وهو بالتالي لا يتضمن نقلاً لنبأ عن واقعة معينة. كما أن السياق يشير بأن إسباغ صفة الديكتاتورية لم يكن بالضرورة محملاً بتقييم على المستوى الأخلاقي بل جاء حيادياً لوصف ممارسة شخص للحكم في مرحلة تاريخية معينة. وفي كل الأحوال فإن وصف وتقييم ممارسة الحكم في مرحلة تاريخية محمي قانوناً لأنه يدخل في نطاق حق إبداء الرأي، بالرغم من أن هذا التوصيف قد يكون عرضة للخلاف بين المختصين.

هـ - الحديث عن كارثة وطنية وإرادة الناس الخلاص من الاستبداد (مداخلة قناة الجزيرة 2001/8/15)

لقد جاء هذا القول في سياق الحديث عن طبيعة الانتهاكات العامة لحقوق الإنسان، التي يعتقد الأستاذ رياض الترك بأنها طبعت ممارسات الحكم في مرحلة تاريخية. وقد جاء تعبير الكارثة الوطنية والرغبة في التخلص من الاستبداد ليصف حالة فقدان الرغبة السياسية لإغلاق هذا الملف بالرغم من ضرر الكثيرين. لا يتضمن هذا القول نقلاً لأي نبأ. وهو يتضمن في سياقه تعبيراً عن رأي وكذلك مطالبة سياسية من قبل رجل سياسي. وفي كلتا الحالتين فإن ذلك مصون بموجب مبدأ حرية التعبير عن الرأي وكذلك حق الإسهام في الحياة السياسية.

ملحق (1)

وزارة الداخلية- شعبة الأمن السياسي- فرع التحقيق

ورقة ضبط بإفادة المدعو رياض الترك

في هذا اليوم السبت الواقع بتاريخ الأول من شهر أيلول عام 2001 في الساعة الثانية عشر. نحن المحقق النقيب سامر بارودي والمحرر المساعد إبراهيم العتيق بناء على المعلومات الواردة إلينا حول قيام المذكور بالتهجم على الحزب والثورة والمسؤولين من خلال إقامة الندوات والاجتماعات والإساءة لسمعة وهيبة الدولة خارج القطر وبناء على تكليفنا بالتحقيق معه من قبل السيد رئيس الشعبة فقد باشرنا باستجوابه على الشكل التالي:

س 1: أفدنا عن مفصل هويتك؟

ج 1: اسمي رياض بن محمد علي الترك والدتي آمنة من مواليد عام 1930 في حمص - حميدية خانة /44/ ومقيم فيها.

س 2: أفدنا بلمحة موجزة عن نشأتك؟

ج 2: لا علاقة لهذا السؤال بتوقيفي.

س 3: ما هي الأحزاب السياسية التي تنتمي إليها؟

ج 3: أنا عضو في الحزب الشيوعي السوري.

س 4: ما هو نشاطك داخل الحزب ومسؤوليتك فيه؟

ج 4: أعتذر عن الجواب.

س 5: في بداية عام 2000 تحدثت في حوار مع المدعو محمد علي الأتاسي قلت فيه أننا في سورية لا نتمتع بحريتنا، إنني حر بمعنى خروجي من السجن الصغير إلى السجن الكبير وعلينا جميعاً أن نسعى إلى فتح أبوابه ليس بحثاً عن الحرية القصوى وإنما سعياً إلى استرداد الحريات العادية التي سلبت من الناس وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال نضال شعبي وتعاون مختلف القوى، فما تعني بذلك؟

ج 5: نعم، تحدثت بهذا الحديث، وأعني بمختلف القوى هي هؤلاء الذين حرموا من الحرية.

س 6: تحدثت بتاريخ 2000/6/27 مع جريدة الموند الفرنسية متهجماً على السيد الرئيس حافظ الأسد قائلاً بأن سورية أصبحت ملكاً شخصياً له وأنه سيقوم بتوريثها، أفدنا عن ذلك؟

ج 6: نعم، لقد تحدثت فعلاً قائلاً أن نفسية حافظ الأسد جعلت سورية ملكية شخصية له وبالتالي فمن المفترض أن يقوم بتوريثها كما لو أنها ميراث، خلال ثلاثين عاماً من الحكم قام حافظ الأسد بإفراغ مؤسسات الدولة من مضامينها وانتقلت السلطة الفعلية إلى القصر الرئاسي.

س 7: تحدثت بنفس التاريخ أنك لن تصوت للسيد الرئيس بشار الأسد لأن الأمر عبارة عن مهزلة، أفدنا عن صحة ذلك؟

ج 7: نعم، لقد تحدثت بذلك ولكنني أتحفظ على عبارة مهزلة لحين قراءة النص الأصلي للصحيفة، عندها أوافق على العبارة فيما إذا كانت مثبتة في الصحيفة.

س 8: بتاريخ 2000/7/22 تحدثت إلى جريدة النهار متهجماً على دستور الدولة والاستفتاء وصرحت بأن المواطن في سورية شارك بمظاهرات التأييد بدافع الخوف على لقمة عيشه، أفدنا عن صحة ذلك؟

ج 8: نعم، لقد صرحت إلى ملحق جريدة النهار بتاريخ 2000/7/22 بما يلي: في سورية اليوم لا يزال الخوف جاثماً على الصدور ولا تزال تتولد عنه طقوس الطاعة والإذعان، يعرف القيّمون عليها والمشاركون فيها زيفها وبطلانها فكيف يمكن للمواطن أن يصدق عفوية مسيرات البيعة وهو نفسه يشارك فيها مرغماً، وكيف له أن يتجنب المشاركة فيها وهو مهدد بلقمة عيشه ووظيفته ومستقبله... لا أحد في سورية يصدق هذه المسرحية الكئيبة التي عنوانها تركيع الوطن، إن مشكلتنا ليست مع الدكتور بشار الأسد فالرجل لم يتبوأ في الماضي أي منصب رسمي، أما اليوم فالمشكلة آتية من آلية وصوله إلى السلطة عن طريق الوراثة، إنها سابقة خطيرة ويمكن أن تتكرر مع أخوته وأبنائه. لا يمكن أن يستمر اختصار المجتمع السوري بكل مشاربه وتنوعاته في كلمة /موافق/ و/غير موافق/ يدلي بإحداها المواطن المكبلة يداه بالخوف.

س 9: لدينا معلومات تفيد بأنك قمت بعقد اجتماعات وندوات بأكثر من مدينة بدون إذن رسمي للسعي لإثارة البلبلة،

والإخلال بالأمن وإضعاف الشعور الوطني وتفكيك الوحدة الوطنية للوصول إلى قلب النظام الذي وصفته بالاستبدادي، أفدنا عن ذلك؟

ج 9: أرفض هذا الاتهام وأستنكره، فأنا شيوعي، واجبي أن أتصل بالناس ولا آخذ إذناً من أحد.

س 10: لقد هجمت على الوضع القائم من خلال ندوة عقدتها بمنزل محمد نذير دباغ بالقامشلي بحضور أكثر من عشرة أشخاص قلت فيه بتاريخ 2000/11/30 أن ما يشاع حول تحسين الأوضاع المعيشية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ما هو إلا هراء وأن هذه الأمور تتطلب تغييراً واسعاً في كل هياكل الدولة وتغيير رموز النظام، أفدنا عن ذلك؟

ج 10: أنا لا أذكر ما قلت هناك، ويمكن استدعاء شهود الحديث لبيان ذلك.

س 11: في منتدى جمال الأتاسي بدمشق بتاريخ 2001/8/5 هجمت على طريقة تعديل الدستور بنصف ساعة، فما صحة ذلك:

ج 11: إن هذا الكلام أخذته استشهاداً من بيان التجمع الوطني الديمقراطي بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد.

س 12: لقد تحدثت إلى قناة الجزيرة أثناء مقابلة المدعو نزار نيوف وأيدته في طروحاته ووصفت الرئيس الراحل حافظ الأسد بالديكتاتور، أفدنا عن ذلك؟

ج 12: نعم، لقد تحدثت مع قناة الجزيرة أثناء الحوار مع المدعو نزار نيوف، ووصفت الرئيس الراحل حافظ الأسد بالديكتاتور.

س 13: ألا ترى في أحاديثك هذه داخل القطر وخارجه ما يسيء إلى هيبة الدولة ويحث على العصيان، وارتكبت بذلك جرائم يعاقب عليها القانون؟

ج 13: كلا، لا أرى ذلك.

س 14: هل لديك ما تضيفه إلى أقوالك؟

ج 14: أرى أن كلامي مفيد للمرحلة الحالية، وألفت النظر إلى محاضرتي التي ألقيتها في منتدى الحوار الوطني في 2001/8/5 فهي تلخص وجهة نظري سابقاً ولاحقاً وهذه إفادتي.

تليت عليه إفادته فأيدها ووقعها

دمشق 2001/9/1

الحكم

عملاً بأحكام المواد /286/ و/287/ و/291/ و/293/ عقوبات عام والمرسومين التشريعيين وقم /6/ لعام 1965 و/47/ لعام 2968.

أقرر:

1. اتهام المدعى عليه رياض بن محمد علي الترك والدته آمنة مواليد حمص 1930 مسجل بالمسكن /44/ حميدية ومقيم في حمص حي المسلخ - عربي سوري، بجنايات:

- القيام باعتداء يستهدف تغيير دستور الدولة بطرق غير مشروعة المنصوص عنها والمعاقب عليها وفق أحكام المادة /291/ الفقرة الأولى عقوبات عام.
- القيام بإلقاء الخطب والكتابات بقصد إثارة عصيان مسلح ضد السلطات القائمة بموجب الدستور المنصوص عنها والمعاقب عليها

وفق أحكام المادة /293/ عقوبات عام.

- القيام بنقل أنباء في سورية بزمن الحرب يعرف أنها كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن توهن نفسية الأمة وفق أحكام المادة /286/ من قانون العقوبات العام.

2. الظن عليه بجنحة إذاعة أنباء كاذبة في الخارج من شأنها أن تنال من هيبة الدولة وهو على بينة من الأمر. وفق أحكام المادة /287/ عقوبات عام.

3. إحالته إلى محكمة أمن الدولة لمحاكمته أمامها بالجرائم المسندة إليه.

4. إصدار مذكرتي قبض ونقل بحقه.

5. تضمينه رسم القرار.

- قراراً مبرماً صدر بتاريخ لـ 2002/4/10م.

عضو النيابة العامة

تفاصيل عن المحاكمة

الجلسة الأولى 2002/4/28

رياض الترك بطل أول محاكمة علنية في محكمة أمن الدولة العليا

أخبار الشرق - خاص

لأول مرة منذ إنشاء محكمة أمن الدولة العليا في سورية عام 1968 سمح أمس الأحد رئيسها القاضي فايز النوري بحضور صحفيين ودبلوماسيين غربيين الجلسة الأولى من محاكمة الأمين الأول للحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي رياض الترك.

والمحكمة التي اعتادت أن تكون جلساتها سرية وغير علنية، باستثناء

وحيد تمّ عام 1992 حين سمحت لمراقبين من منظمة العفو الدولية بحضور جلسات محاكمات أعضاء من حزب العمل الشيوعي، فتحت أمس أبوابها واسعة أمام دخول 10 صحفيين وثلاثة دبلوماسيين من السفارة الإسبانية والهولندية والألمانية، إضافة إلى تسعة محامين، وزوجة المتهم الطبيبة أسماء الفيصل، الأمر الذي دفع رئيس جمعية حقوق الإنسان في سورية غير المرخصة هيثم المالح إلى التعليق على الأمر بأنه "خطوة كبيرة جداً لا بد من تقديرها".

وفي قاعة المحكمة، التي هي عبارة عن صالون كبير، انتظر الصحفيون ومن معهم قليلاً قبل أن تدخل هيئة المحكمة وتجلس على القوس، وتألفت إضافة إلى النوري من المستشارين جاد الله الخطيب والعقيد منجد بدران وممثل النيابة العامة منصور علاء الدين.

ثم جُلب الترك إلى القاعة من غرفة مجاورة، فبادره النوري بسؤاله إن كان هو "المتهم رياض الترك" ومن من المحامين الموجودين يوكّل، فرد الأخير بصوت عالٍ وقال "قبل أن تسألني عن اسمي أو من أوكل أريد أن أؤكد أني لم أستلم بعد إضبارة دعوتي ولم أبلغ بموعد هذه المحاكمة، وجاءوا بي على غفلة مني".

وأضاف "لم يتم التحقيق معي أمام قاضي التحقيق أو النيابة العامة، وإنما سُئلت: هل أنت كاتب هذه الوثيقة؟ وهل هذا التصريح أنت تاليه شفوياً؟ فأجبت بنعم، وسُئلت: عن رأيي في الاتهامات الموجهة إليّ دون أن يقدم أي دليل عليها، وهذه مخالفة واضحة"، واصفاً الطريقة التي استُقدم بها إلى هذه المحكمة بأنها "غير صحيحة".

وتابع الترك، وهو محامٍ بدوره، دون أن يُفسح الكلام لأي من المحامين الذين كانوا يحيطون به "أعتبر أن لا شرعية أو اختصاص لهذه

المحكمة بالنظر في قضيتي لذا أنا أردها، وإذا كانت محاكمتكم بنفس الطرق السابقة فأنا أقاطعها".

ورد القاضي بكل هدوء "من حقك المقاطعة، أما نحن فأمامنا قرار اتهام، إذا أعجبك جاوب وإذا لم يعجبك قاطع". وأضاف موضحاً للترك "إن المحكمة غير مقيدة بأصول المحاكمات حسب مرسوم إنشائها، ثم أرجو التعاون الصحيح معنا وأن لا تعتبرنا خصوماً لك، وأنا قاضٍ ومن واجب محامي الخصم التعاون معي لإظهار الحقيقة ولتوجيه المحكمة إلى القانون الأنسب لتطبيقه"، طالباً من الترك "التكلم بهدوء ودون أية عصبية".

وبعدها قرأ المحامي خليل معتوق مطالب الدفاع ولخصها في "تأجيل الجلسة وإجازة الحصول على نسخة من ملف الدعوى وقرار الاتهام، والإجازة للمحامين بلقاء موكلهم على انفراد"، فوافق القاضي عليها جميعها لكنه تحفظ على طلب تقدم به الترك برفع الجلسة مدة شهر كامل بحجة إتاحة الفرصة له لقراءة ملف القضية، فرد القاضي مستغرباً طول الفترة وقال له "عسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم" ورفع الجلسة بعدها إلى التاسع عشر من الشهر القادم.

محاكمة رياض الترك..
متى ينكسر جدار السجن؟

بقلم محمد علي الأتاسي

في ختام الجلسة الأولى لمحاكمة رياض الترك التي جرت في 28 نيسان الماضي، كان المشهد غريباً بالنسبة إلى المشاة العابرين من أمام مبنى محكمة أمن الدولة الواقع قرب ساحة السبع بحرات في قلب العاصمة السورية. رجل صغير القامة، ضئيل الحجم، يرتدي بذلة بربطة عنق،

خارجاً من باب المبنى تحيط به ثلة من رجال الأمن في اللباس المدني يدفعه أفرادها مسرعين في اتجاه سيارة مرسيدس في منتصف الشارع. فجـأة، ومن دون مقدمات، يندلع التصفيق حاراً وعفوياً من عشرات الأشخاص الموجودين في الخارج لعدم السماح لهم بحضور جلسة المحاكمة التي انتهت للتو. التصفيق يتعالى والمعتصمون في الخارج يحيطون بالسـيارة، يـدقون على زجاجها، ويلوّحون للرجل الجالس في المقعد الخلفي يحيط بـه مـن الجانبين رجلا أمن، وهو بالكاد يستطيع تحريك يديه ليرد التحية بمثلـها فيما بسمة الأمل تعلو وجهه.

تحركت السيارة ببطء، وهي تشق طريقها عنوة بين الجموع، ثم انطلقت مسرعة في اتجاه سجن عدرا المركزي، فيما استمر التصـفيق طويلاً طويلاً، ليحل مكان الألسنة المكبلة بقهر سنوات القمع الطويلة. كان المشهد غريباً ظهيرة يوم الأحد 28 نيسان، بالنسـبة إلى المشـاة العابرين من أمام محكمة أمن الدولة، في قلب العاصمة السورية. لعلهم تخيلوا أن الرجل القصير القامة هو أحد مسؤولي الدولة الكبار خارجاً لتوه من اجتماع رسمي ويودّع "بمثل ما استقبل به من حفاوة وتكريم". لولا أن عفوية الناس ووقع التصفيق كانا يدلان على أن في الحـدث شيئاً مغايراً لم تألفه العاصمة السورية. فالناس، على قلتها، تجرأت في الشارع الذي بقي عقوداً طويلة وقفاً على السلطة، والنـاس، علـى قلتها، بات فيها شيء من شجاعة هذا الذي يحاكم لما فيه من شجاعة وإقدام وتسامٍ على الجروح.

حياة رياض الترك هي اليوم على المحك، وهو يخـوض معركتـه الأخيرة ليس فقط من أجل حريته ولكن مـن أجـل حريـة البلـد ومستقبله. ولا غرابة بعد ذلك إذا صرح بالآتي لبعض المحامين الـذين جاءوا يحذّرونه من أنه قد يُحكم في أقل تقدير بالحبس خمس سنوات:

"أنتم عم تخوّفوني ولاّ شو. أنا شو مفكّر لح عيش هون خمس سنوات. أنا أكبر شرف لي أن أموت في السجن". كما لا غرابة أن تكون أولى العبارات التي تلفظ بها رياض الترك في جلسة المحاكمة هي الآتية: "لست خائفاً من شيء، أنا من الحبس إلى البيت إلى الحبس إلى القبر". نبرة التحدي هذه، وتحدي الناس المحتشدين خارج المحكمة، أديا إلى حصول تعديلات في مجرى المحاكمة، فمُنع الصحافيون والديبلوماسيون وموفد منظمة العفو الدولية من حضور الجلسة الثانية للمحاكمة التي انعقدت في تاريخ 19 مايو/أيار (الجلسة الثالثة يوم الاثنين 27 مايو/أيار). وزال الالتباس عن المشاة العابرين من أمام محكمة أمن الدولة، إذ حلت مكان سيارة المرسيدس حافلة مزودة قفصاً حديدياً نُقل فيه رياض الترك. لكن لا الإجراءات ولا القضبان الحديد منعت الناس من أن يصفقوا لدى خروج الترك وأن يضربوا بقبضاتهم على النوافذ المسلحة بقضبان الحديد. حتى الألسنة تحررت وصرخ العديدون باسمه ونادوا على الحرية التي أخذها معه خلف القضبان. وكان ممثل النيابة العامة قد برر إجراءات المنع هذه بقوله: "في المرة السابقة صار شغب وإخلال بالأمن العام وخلقت فوضى مصطنعة عندما تمّ ترحيل المتهم". واعترض رياض الترك على كلمة "ترحيل"، وقال أنه من غير اللائق أن تصدر هذه الكلمة من مقام النيابة، وهدّد بالصمت وعدم النطق بأي كلمة إذا لم تتوافر شروط العلنية والشفافية خلال محاكمته التي يجب أن تقوم على أربعة أطراف: هيئة المحكمة والمتهم والمحامون والرقابة الشعبية. وهذه الأخيرة يقبل بها في أقل تمثيل ممكن، مجسدة بالأهل والأصدقاء والصحافة.

الجلسة الثانية 2002/5/19

الترك يلزم الصمت..
ومحاكمته تحرك قواعد
أحزاب المعارضة ضد قياداها

أخبار الشرق

كانت الجلسة مخصصة لاستجواب الترك إلا أنه رفض ذلك، وعلى اعتبار أنه محام برر موقفه بالقول إنه "لم يحصل على صورة كاملة للملف قضيته، وتحديداً منها أقوال الشهود الذين استند عليهم قاضي التحقيق لإصدار قرار الاقام"، موضحاً أن "قرار الاقام وصلني قبل 24 ساعة من الجلسة الماضية مما دفعني إلى رفضه"، كما أنه أصر على "مسألة العلنية والشفافية"، مطالباً ضمان حدودها الدنيا عبر حضور الصحفيين وأقاربه.

وردت النيابة ممثلة بالقاضي منصور علاء الدين على مطالب الترك تجاه العلنية بالقول أن "وجود 25 شخصاً داخل المحكمة هو بمثابة العلنية"، إلا أن المحامي خليل معتوق من هيئة الدفاع أوضح أن "كل الموجودين داخل القاعة هم محامون وكلاء ويبلغ عددهم نحو 10 محامين إضافة إلى زوجته أسماء الفيصل وشقيقه زهير الترك والباقي عناصر أمنية"، وهؤلاء لا يوفرون عنصر العلنية.

وعلق الترك على ما يجري قائلاً "إن للعدالة أربعة أركان هي الهيئة الحاكمة والنيابة على اعتبارها الخصم والمحامي على اعتباره مدافعاً إضافة إلى الرأي العام، وأنا أقبل بالمراقبة الشعبية كما بدأت في الجلسة الأولى عبر حضور الصحفيين على اعتبار أن قضيتنا قضية رأي عام"، فرد رئيس المحكمة القاضي فايز النوري بالقول أن "حضور المحامين هو

بمثابة المراقبة الشعبية، والصحافة عموماً أخطأت عندما قالت إنه لأول مرة تجرى محاكمات علنية في محكمة أمن الدولة بينما كل محاكماتنا علنية، ثم إن طبيعة المكان لا تسمح بحضور عدد كبير من الناس".

لكن الترك صمم على أنه "سيلتزم الصمت ولن يتكلم إلا بحضور الحد الأدنى من الرقابة الشعبية"، وبدورها صممت المحكمة على موقفها تجاه العلنية وحذر القاضي النوري من أن "القانون يخولنا إجراء محكمة سرية حفاظاً على الأمن والأخلاق العامة"، لكن الترك أوضح أن "قراركم يجب أن يكون معللاً، وأنا لا أخاف على حياتي ولا خوف على الأمن العام".

واهم قاضي النيابة المتجمهرين خارج المحكمة "بإثارة الشغب والغوغاء"، مشيراً إلى الذين يصفقون عند خروج المتهمين بعد انتهاء محاكمتهم فرد المحامي حسن عبد العظيم بالقول "أنتم محكمة ولستم أجهزة أمنية حتى تهتموا بمن صفق ومن رفع إشارة النصر، وأنتم قضاة، وما يجري في الشارع أمر لا يعني المحكمة".

الجلسة الثالثة 2002/5/27

رياض الترك ما زال يرفض الإجابة على أسئلة قاضي المحكمة

بقلم نسيب عازار

وكالة الأنباء الفرنسية دمشق 27-5 (اف ب)

رفض المعارض الشيوعي السوري رياض الترك اليوم الاثنين في دمشق الإجابة على أسئلة قاضي محكمة أمن الدولة وهي هيئة قضائية استثنائية اقتصر الحضور فيها على هيئتي الدفاع والنيابة ومندوب عن وكالة الأنباء السورية. ووجهت المحكمة استجوابها للترك الذي أعلن،

وفق ما قاله البني، أنه "لن يتكلم أمام محكمة غير دستورية بإجراءات باطلة وغير علنية".

وبعد مجادلة مع المحكمة أعطت المحكمة هيئة الدفاع فرصة ساعة للانفراد مع الترك بعد أن طعن المحامون بعدم السماح بزيارته والانفراد به في السجن. وبالتداول مع الترك وهيئة الدفاع، أصر على موقفه بـ "عدم إعطاء شرعية للمحكمة" بالتكلم أمامهم. هذا وخرج الترك بعد ساعتين ونصف الساعة من المحاكمة يلوح بيديه غير المقيدتين لحوالي مائة شخص حضروا على باب المحكمة وصفقوا له ورفعوا شعارات "الحرية للمعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والضمير" كما رفعوا صورة واحدة له. وأعطت المحكمة الترك مهلة لإعادة النظر بقراره عدم التكلم عن صلاحية هذه المحكمة إلى يوم الأربعاء القادم. وحضر الجلسة المحامون العشرة الموكلون بالمرافقة عن الأمين العام للحزب الشيوعي - المكتب السياسي كما حضرت زوجته أسماء الفيصل وأخوه زهير الترك كما حضر من الصحفيين مراسل وكالة الأنباء السورية سانا ومنع كافة الصحفيين من الحضور وكذلك منع عدد من الدبلوماسيين من الاتحاد الأوروبي. وقال أنور البني لوكالة فرانس بريس أن هيئة الدفاع عن المحامي الترك "قدمت مذكرة خطية تضمنت دفوعاً شكلية بعدم الدستورية والصلاحية قدمها وكلاء الدفاع عنه". وحددت الجلسة المقبلة يوم الأربعاء في 29 مايو/أيار الحالي. وتطالب المذكرة "بعدم إعلان دستورية محكمتكم وعدم صفة النيابة العامة لدى محكمتكم وانهيار قراراتها، وإعادة ملف القضية إلى النيابة العامة لدى القضاء العادي لاتخاذ اللازم مما يجعل توقيفه غير مشروع وبمثابة الاعتقال الكيفي وهو الأمر الذي تحتفظ (هيئة الدفاع) بحق المداعاة جزائياً ومدنياً بحق من يظهر أنه السبب". وأضاف البني أنه "وبعد أن قدمنا المذكرة الخطية رفع رئيس محكمة أمن الدولة فايز النوري الجلسة للتداول".

الجلسة الرابعة 2002/5/29

الترك للمحكمة: ألتزم الصمت حتى أجنب البلاد فتنة يريد البعض تأجيجها

أخبار الشرق

يبدو أن محاكمة الأمين الأول للحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي رياض الترك قد خطت طريقها، فرغم إصرار "المتهم" على صمته من الناحية الشكلية، بحجة أنه بذلك يجنب البلاد "فتنة يريد البعض منها أن تشتعل وتتأجج في ظرف سياسي لا يساعد"، فإنه اعتبر "محاكمته سياسية وليست جنائية" وما شرحه للأسباب التي دفعته إلى التمسك بصمته إلا "بمثابة الدفاع"، مؤكداً أن "كافة الوثائق التي قدمت في المحكمة على لساني ووقعت عليها أو كتبتها أعتبرها أيضاً دفاعاً عن نفسي ولا أتراجع عن حرف فيها". وهكذا وعلى النقيض من التهديد المتواصل من الترك بأنه سيلتزم الصمت ما لم تكن محاكمته علنية، وتهديد هيئة الدفاع بأنها ستقاطع المحكمة إذا لم يسمح للصحفيين حضور الجلسات، نجحت هيئة محكمة أمن الدولة في مواصلة محاكمة الترك ضمن الشروط السابقة، ولا سيما بعد أن "استمهل المحامون لتقديم دفاعهم فرفعت الجلسة الرابعة إلى العاشر من شهر حزيران مقبل". وبدأت الجلسة أمس الأربعاء نحو الساعة الواحدة، ومثل كل مرة تجمهر بعض أنصار الترك أمام مبنى المحكمة لكنهم كانوا أقل من المرتين السابقتين، ولم يحملوا أي لافتات، وهي الأسباب التي دفعت بالأمن اتخاذ احتياطات أكثر، فأُبعد الناس إلى مسافة لم يعد بإمكانهم منها مشاهدة المبنى، وبالتالي حالت بينهم وبين التصفيق للترك خلال مغادرته المحكمة.

ومثل كل مرة حضر بعض دبلوماسيي الاتحاد الأوروبي، والصحفيين، إلا أنه لم يسمح لهم، باستثناء مراسل الوكالة العربية السورية

للأنباء "سانا"، وزوجة الترك وشقيقه وشقيقته بحضور الجلسة، فغادر الدبلوماسيون مباشرة في حين انتظر الصحفيون انتهاء الجلسة.

وقال: بعد تفكير وتأمل وجدت أن موقفي السابق ما زال صحيحاً وذلك لأن قضيتي هي قضية سياسية وليست جنائية، لكنه يحتاج إلى توضيح، ويتلخص هذا التوضيح بأن هناك فتنة يراد لها أن تشتعل وهل ينطق من فيه ماء.. رددت التهم أمام قاضي التحقيق، وأنا لا أريد بكلامي أن أساهم بإشعال فتنة بل أريد بمساعدة أبناء الوطن العقلاء أن تخمد هذه الفتنة التي يريدونها.

وتابع معتوق نقلاً عن الترك: أنا شخصياً لا أريد صب الزيت على النار ولا أتنصل من أي جملة أو كلمة وردت وأعلن مسؤوليتي عنها، ولا أطلب رحمة ولا شفقة، وأنا أطلب الوصول إلى الحقيقة والعدالة، وأضاف: إن سكوتي هو لأن الظرف السياسي الآن لا يساعد على تأجيج الخلافات، ونحن أمام الطيش الأميركي والعنصرية الصهيونية المنفلتة من عقالها، التي لا تكتفي فقط بدم إخوتنا الفلسطينيين وتهجيرهم وإنما هي جاهزة للانقضاض على باقي الدول العربية، وأنا شخصياً أتساءل لماذا لا تنظر السلطة لهذه المسألة بهذا المنظار، وأنا شخصياً أنظر إليها هكذا. وطالب الترك حسب كلام نقله عنه المحامي أنور البني: أرجو أن تسرعوا قدر الإمكان بالنظر بالدعوى وتصدروا حكمكم وأنا جاهز لتواصلوا جلساتكم يوماً بيوم لننتهي من هذه القضية، وأتحمل المسؤولية عن كلام قلته مهما كان قاسياً. معتبراً أن: المعالجة القضائية لما قلته إذا كان له مبرر فهو يمكن أن يدخل ضمن اختصاص محكمة صلح الجزاء باعتباره قدحاً وذماً إذا أرادت السلطات أن تفهمه كجرم. ثم استمهل المحامون لتقديم دفاعهم بعد تصوير باقي الوثائق وهي قرار النيابة وأقوال الشهود ومطالبة النيابة، فرفعت الجلسة إلى العاشر من شهر حزيران المقبل.

"رياض الترك يخوض المعركة الأخيرة" من أجل الديمقراطية

دمشق: رزوق الغاوي

أسدلت محكمة أمن الدولة العليا السورية أمس الستار على ملف القيادي الشيوعي السوري رياض الترك بالحكم عليه بالاعتقال المؤقت لمدة سنتين ونصف السنة وحجزه لمدة سنتين ونصف السنة وحجزه وتجريده مدنياً واحتساب مدة توقيفه من أصل العقوبة ونسب إلى مرجع قضائي سوري قوله إن محكمة أمن الدولة العليا أصدرت أمس قرارها في قضية المتهم رياض الترك حيث أدانته بالجرائم المنسوبة إليه في قرار الاتهام وعقوبتها خمس سنوات، غير أن المحكمة منحت الترك الأسباب المخففة التقديرية كونه اعترف بما نسب إليه وصرح بشكل علني أمام المحكمة أنه قال كلاماً قاسياً، وأنه لا يريد أن يكون رأس فتنة ولا يريد أن يصب الزيت على النار، حيث أن هذا البلد (سورية) محاصر من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، ونتيجة لذلك منح الأسباب المخففة التقديرية وتمّ تنزيل عقوبته من خمس سنوات إلى سنتين ونصف السنة وعقب انتهاء الجلسة قال المحامي محمد رعدون أن رئيس المحكمة فايز النوري، دعا الترك (72 عاماً) إلى تناول فنجان من القهوة معه في مكتبه. وعن حيثيات الحكم قال رعدون أنه تمّ تجريم الترك بجناية القيام بالاعتداء الذي يستهدف الدستور والحكم عليه 5 سنوات، وتجريمه بجناية إلقاء الخطب بقصد العصيان وإثارة الفتنة والحكم عليه 3 سنوات، وتجريمه بجناية ترويج أنباء كاذبة توهن عزيمة الأمة ونفسيتها والحكم عليه 3 سنوات، والحكم عليه بـ 6 أشهر و500 ليرة سورية (10 دولارات) بجنحة النيل من هيبة الدولة. وأضاف أن المحكمة وبسبب اعتراف الترك أمامها بأنه لا ينكر أنه صدر عنه كلام

قاس ولا يريد أن يكون أداة فتنة ولا يريد أن يصب الزيت على النـــار، وطلب أن يحكم عليه فقط بالقدح والذم، فقد تمّ تخفيف الحكـــم عليـــه بالاعتقال المؤقت لمدة سنتين ونصف سنة وحجزه مدنياً واحتساب مـــدة توقيفه من أصل العقوبة. وأشار رعدون إلى أنه بعد حسم ربع مدة الحكم ومدة التوقيف منذ التاسع من سبتمبر/أيلول الماضي، فإنه يتوجب علـــى الترك أن يمضي سنة أخرى في القسم السياسي من سجن عدرا القريـــب من العاصمة السورية.

الجزء الرابع

خارج القضبان

الباب الأول

محاضرتان
لرياض الترك
تختصران تفكيره السياسي

من غير الممكن أن تظل سورية مملكة الصمت

في رسالة وجهها فاتسلاف هافل في الثامن من نيسان عـــام 1975 إلى رئيس دولته غوستاف هوساك يوم كان ما يزال مثقفاً منشقاً عن نظام "الديمقراطية الشعبية التشيكوسلوفاكية" طرح الكاتب المسرحي التشيكي على رئيسه السؤال الآتي: لماذا يسلك الناس كما يسلكون؟ لماذا يعملون كل ما من شأنه أن يوحي إجمالاً بهذا الشعور الغالب بأن مجتمعنا متحـــد تماماً ويؤيد حكومته تأييداً تاماً؟ ولم يثبت أن أكد أن الجواب واضح لكل مراقب نزيه: ذلك لما يعتريهم من خوف.

بعد عقد ونصف عقد من تاريخ كتابة هذه الرسالة انزاح جـــدار الخوف الرابض على أفئدة شعوب أوروبا الشرقية، وسقط معه وبفضـــله جدار برلين وطويت صفحة الأنظمة الشمولية التي هيمنت علـــى تلـــك المنطقة من العالم قرابة نصف قرن من الزمن.

واليوم في سورية يعدل الدستور خلال نصف ساعة وبإجماع النواب ويخر الناس فرادة وجماعات في مسيرات التأييد والتبجيل. ثم يرشح مجلس الشعب السوري نجل الرئيس الراحل لرئاسة الـــبلاد. وتبـــارك أحـــزاب "الجبهة الوطنية التقدمية" وغرف التجارة والصناعة والنقابـــات العماليـــة والمهنية وبعض المثقفين هذا الترشيح. وتقدم فروض الطاعة والولاء ويجري الاستفتاء ويحظى الرئيس الجديد بنسبة 97,29% من أصوات المقتـــرعين وهي على الرغم من عدم وصولها إلى نسبة الـــ 99% تبقى من النســـب الشهيرة والأثيرة التي كان يحلو لأعلام الأنظمـــة الشـــمولية الزائلـــة أن يرددها.

في سورية اليوم لا يزال الخوف الحاضر الأكبر في علاقـــة النـــاس بالسلطة، وفي علاقتهم ببعضهم البعض، فالمسؤول يخاف رئيسه الأعلى،

والبعثي يخاف رفيقه، والموظف زميله، والطالب صديقه، والأستاذ طالبه، والأخ أخاه. والجميع يخافون السلطة والأجهزة القمعية التي تتدخل في أدق تفاصيل حياقم المهنية والاجتماعية والشخصية.

في سورية اليوم لا يزال الخوف جاثماً على الصدور ولا تزال تتولد عنه طقوس من الطاعة والإذعان يعرف القيمون عليها والمشاركون فيها زيفها وبطلانها. فكيف يمكن للمواطن أن يصدق عفوية مسيرات البيعة، وهو نفسه يشارك فيها مرغماً ومذعناً لأوامر منظمته النقابية أو مؤسسته التي يعمل فيها؟ وكيف له أن يتجنب المشاركة فيها وهو مهدد بلقمة عيشه ووظيفته ومستقبله إن هو فعل؟

لا أحد في سورية يصدق هذه المسرحية التي عنوانها تركيع الوطن، غير أن القيمين عليها يريدون للجميع بمن فيهم أنفسهم الاستمرار في لعب أدوار تخطاها الزمن ولهم أن يرددوا ما طاب لهم شعارات من مثل... إلى الأبد. فسرعان ما يفرض التاريخ منطقه وتتجلى حقيقة الحياة التي لا خالد فيها إلا الله.

إن تاريخ سورية الحديث لم يبتدئ مع عهد الرئيس حافظ الأسد ولن ينتهي برحيله، ولكن القائمين على شؤون الحكم وحرصاً منهم على مصالحهم وامتيازاتهم يفرطون بأحد أهم منجزات شعبنا السوري. فالنظام الجمهوري لم يكن يوماً ملكاً لأحد. لقد جاء ثمرة نضالات مديدة كلفت شعبنا ثمناً باهظاً وامتدت من مقاومة الاحتلال الفرنسي عام 1920 إلى الظفر بالاستقلال عام 1946. إلى مواجهة الانقلابات العسكرية والتدخلات الأجنبية ومقارعة الأحلاف والمشاريع المشبوهة. لقد رفض الرعيل الأول من رجالات الجمهورية السورية الذين قدموا الغالي والنفيس في سبيل القضية العربية أن يفرطوا بالجمهورية. فتوطدت ديمقراطياً مبادئ النظام الجمهوري البرلماني في أعقاب إسقاط دكتاتورية أديب الشيشكلي

وإجراء الانتخابات البرلمانية عام 1954 وصولاً إلى الوحدة مع مصر.

وإذا كان مجيء حزب البعث إلى السلطة عام 1963 قد أدخل مبدأ حكم الحزب الواحد إلى نظامنا الجمهوري، فإن عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد حول هذا النظام تدريجياً نظاماً فردياً مشخصاً لكنه أبقى من حيث الشكل على النظام الجمهوري، أما اليوم فإن أسس هذا النظام أضحت مهددة بالكامل بل هي مهيأة لأن يتحول الحكم فيها إلى حكم أسرة بسبب عملية التوريث.

إن من حق شعبنا اليوم أن يناضل للحفاظ على مبادئ الجمهورية، وأن يتمتع بحياة ديمقراطية حقيقية بدلاً من "ديمقراطية" رفع الأيدي والتصويت بالإجماع والمبايعة. إنه شعب قادر مثله مثل بقية الشعوب على استعادة ماضيه وصون ذاكرته وأن يحيا حياة حرة كريمة.

وليتذكر من يحلو لهم شعارات "الحزب القائد للدولة والمجتمع" كيف كان حزب البعث في الخمسينات من القرن الماضي، حيث بلغ ذروة قوته وتوحدت تياراته وأوصل سبع عشر نائباً من أعضائه إلى البرلمان وانتخب النواب أحد قادته المناضل الكبير المرحوم أكرم الحوراني رئيساً للبرلمان. يوم كان في سورية حياة ديمقراطية وتعددية سياسية وصحافة حرة ولينظروا الآن كيف فقد هذا الحزب الذي يبلغ عدد أعضائه مليوناً ونصف مليون أي دور قيادي في حياة سورية السياسية. إن هذا العدد الضخم لم تعد له علاقة فعلية مع التنظيم عدا دفع الاشتراكات وتلبية الدعوات حين تدعو الحاجة إليه. لقد تحول هذا الحزب أداة في يد السلطة. يأتمر بمشيئتها وينفذ ما تريد. إن هذا العدد الضخم من المنتسبين يذكرنا بالملايين الثمانية التي كان يزخر بها الحزب الشيوعي السوفييتي. والتي تبعثرت أيما تبعثر حين بدأ النظام السوفييتي يترنح قبيل سقوطه. فلم تكن لها أي فاعلية للدفاع عن هذا النظام. أليست حال أحزاب "الجبهة

الوطنية التقدمية" شبيهة كذلك بحال البعث مع الحفاظ على فارق الأرقام؟

إن أحزاب المعارضة الممنوعة هي الأخرى ضعفت فاعليتها السياسية والاجتماعية بسبب سياسة القمع والإقصاء والملاحقة، مع الحفاظ على فارق المعاملة. لقد استطاعت السلطة في المحصلة أن تحقق هدفها في أبعاد المجتمع وقواه الحية عن الحياة السياسية.

إن مشكلتنا ليست مع الدكتور بشار الأسد. فالرجل لم يتبوأ في الماضي أي منصب رسمي قبل ترشيحه للرئاسة وفوزه في الاستفتاء. بل كان يزاول مهنته كطبيب ويمارس نشاطه الاجتماعي والثقافي وهواياته كباقي الشباب. أما اليوم فالمشكلة آتية من آلية وصوله إلى السلطة من طريق الوراثة. إنها سابقة خطيرة يمكن أن تتكرر مع أخوته وأبنائه. هذا عدا عن انتقال عدواها إلى الأنظمة العربية الشبيهة بنظامنا الحالي. فمن غير المعقول في ظرفنا الراهن، والجميع يتحدث في سورية عن التغيير والتحديث وضرورتها، أن يستمر اختصار المجتمع السوري بكل مشاربه وتنوعاته في كلمتي "موافق" "غير موافق" يدلي بإحداهما المواطن المكبلة يداه بالخوف، لاختيار مرشح وحيد لم يتضح بعد برنامجه السياسي.

إننا نعيش اليوم في سورية أزمات عميقة ومستعصية تراكمت خلال الثلاثين السنة الماضية. ويعترف بها القاصي والداني بما في ذلك بعض أطراف السلطة، وهي أزمات تطال مختلف جوانب حياتنا، وتهز مجتمعنا هزاً عنيفاً، وتهدد لحمته الوطنية. إنها في الأساس أزمة نظام قاد البلاد والناس إلى هذا الوضع الكارثي. ومن غير المعقول تجاوزها بإصلاحات فوقية. فهي لا يمكن أن تحل إلا في إطار إصلاح سياسي أولاً. يكون وحده الضامن لكل إصلاح اقتصادي أو إداري أو قانوني. فالإصلاح الاقتصادي، وفي غياب الإصلاح السياسي الحقيقي، سيبقى محاولة فاشلة

لترويج وجوه جديدة في مؤسساته الباقية على حالها في إنتاج الفساد والمفسدين. فبدلاً من التغني بإقصاء المرحوم محمود الزعبي رئيس الوزراء السابق بتهمة الفساد وإحالته على القضاء... علينا أن نسأل أنفسنا كيف وصل هذا الرجل إلى أعلى المناصب وبقي متربعاً على كرسي رئاسة الوزراء ثلاثة عشر عاماً. وقبل ذلك رئيساً لمجلس الشعب أكثر من خمسة أعوام من دون أن يحاسبه أحد؟

إن الإصلاح السياسي المنشود ينطلق من إقامة نظام وطني ديمقراطي يقوم على التعددية الحزبية التي تنفي مقولة "الحزب القائد" عدا عن نفيه المقولة الجديدة... مقولة "قائد مسيرة الحزب والشعب" والتي تخفي وراءها حقيقة حكم الأسرة التي تكرست بوراثة الابن لأبيه. كما أنه يقوم على إلغاء أحكام المحاكم الاستثنائية وقانون الطوارئ المطبق منذ أربعين عاماً. وعلى خضوع الجميع، وأولهم القائمون على شؤون الحكم لسيادة القانون في ظل استقلال القضاء. كما يستدعي إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين، والكشف عن مصير المفقودين. إن إشاعة الديمقراطية كمبدأ ناظم للحياة السياسية والاجتماعية تسمح بحل تناقضات المجتمع بالوسائل السلمية، وتتيح تداولاً سلمياً للسلطة، وترسي استقراراً لا تحميه الأجهزة القمعية بل برضى الشعب الذي يجد فيه مصلحة حقيقية تحقق له الأمن والعمل والحياة الكريمة. هذا الاستقرار هو الذي يعيد إلى المجتمع وحدته الوطنية التي بالاستناد إليها نستطيع أن نؤمن لسورية مكانة عربية ودولية لائقة وتضامناً معها في مواجهة التحديات والاستحقاقات المختلفة، وخصوصاً استحقاق التسوية مع "إسرائيل"، والانفتاح على العالم الخارجي. وكذلك حل المشكلات الناجمة عن الوجود السوري في لبنان بما فيه مصلحة الشعبين في البلدين الشقيقين.

إن أزمة النظام لا يمكن أن تحل بمعزل عن إيجاد مخارج حقيقية لأزمات البلاد. وإذا كان الإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن يأتي دفعة واحدة بل بالتدريج، فإنه لا بد أن يترافق ويتوازن مع الإصلاح السياسي هذا إذا كان لدى السلطة الجديدة نيات صادقة في هذا المجال. فتحريك دولاب العمل ورفع الأجور والقضاء على البطالة وجذب رؤوس الأموال لا يمكن أن تتحقق في غياب الحرية والشفافية ومع استمرار الاحتقان والخوف من المجهول. إن جسّر الهوة بين السلطة والمجتمع مهمة صعبة للغاية، ولن تتحقق إلا في إطار حل سياسي يترل السلطة من عليائها ويترع عن رموزها صفة القداسة، ويعيد الدولة إلى المجتمع والمجتمع إلى السياسة.

لكن الحامل السياسي لمشروع كهذا في ظل الوضع الراهن يبقى ضعيفاً بسبب الإجهاض المنظم لكل تعبيرات المجتمع المدني وتشكيلاته. ومع ذلك يظل من الملح أن يكسر حاجز الخوف، وأن يفتح باب الحوار داخل المجتمع وأن تتضامن الجهود لإخراج الناس من حالات الإحباط والامتثال التي يعيشونها. ويخطئ من يتوهم أن المبادرة في هذا الاتجاه تهبط بها السلطة من السماء على الشعب. إن مهمة كل سياسي ونقابي ومثقف وكاتب، بما يملكه في مجاله من رأس مال رمزي وثقل معنوي هي المساهمة في إخراج شعبنا من بحر الأكاذيب إلى بر الحقيقة، وذلك بشتى الطرق السلمية كالنضال العلني والبيانات الموقعة والرأي الحر الفردي والجماعي الواضح والصريح. من غير الممكن أن تبقى سورية مملكة الصمت في وقت أصبح من المستحيل في عالمنا اليوم كم الأفواه وخنق الكلمة الحرة. وقد يتصور البعض النضال من أجل إقامة نظام وطني ديمقراطي بديل هو في ظل الأوضاع والتوازنات الراهنة نوع من أنواع التطرف، أو شكل من أشكال محاربة طواحين هواء.

لكن الوطن لم يكن قط طاحونة هواء. ونحن لسنا انتحاريين وعاشقي سجون. وقد علمتنا السنوات الطويلة المديدة معنى الحياة والحرية ومعنى التمتع بها والحفاظ عليها. لكنها علمتنا أيضاً أن حرية الشعوب لا تستجدى ولكنها تنتزع انتزاعاً.

إن الأحداث التي أعقبت وفاة الرئيس السابق وصولاً إلى تنصيب ابنه رئيساً، ذكرتنا بحادثة من التراث العربي شبيهة بحال بلدنا اليوم، وإن اختلفت عنها في النتائج. لما مات يزيد ابن معاوية أراد بنو أمية مبايعة ابنه معاوية الثاني وارثاً لأبيه وفقاً للتقليد الذي وضعه جده معاوية الأول، استشار معاوية الثاني أستاذه عمر المقصوص صاحب المذهب القدري المناهض للحكم الأموي القائم باسم الحق الإلهي والمستند إلى المذهب الجبري. فقال له: إما أن تعدل، وإما أن تعتزل، فنظر في أمره كيف يختار، وكيف يمكن أن يكون عادلاً إذا اختار البقاء في منصب الخلافة. فما كان منه إلا أن اعتلى منبر المسجد وخاطب أهل دمشق قائلاً: أنا قد بليت بكم وابتليتم بنا. لا أحب أن ألقى الله بتبعاتكم... أترك لكم أمر الخلافة، فتصرفوا فيه كما تريدون. لأن كانت الخلافة مغنماً لقد أصبنا منها حقنا وإن كانت شراً فحسب آل أبي سفيان ما أصابوا منها.

لسنا ندري إن كان وجد من حول الدكتور بشار الأسد من نصحه بنصيحة عمر المقصوص. لكننا اليوم وقد أصبح نجل الرئيس رئيساً بدوره. لم يبقَ لنا حالياً إلا أن نطالبه بأن يعدل، وأول العدل رد المظالم إلى أهلها.

مسار الديمقراطية وآفاقها في سورية

الحديث عن الديمقراطية في وضعنا الراهن حديث سياسة قبل أن يكون حديثَ فكرٍ، لذا سيتناول الحاضرَ ومشاكله، والمستقبلَ وآفاقه. لكن، لكي تكون رؤيتنا للحاضر وتلمسُنا للمستقبل أسلمَ وأصوبَ، لا بد لها أن تنطلق من دروس الماضي وعبره.

من هنا ستكون لي وقفة مع الماضي، على الأقل، منذ الاستقلال وحتى الآن. وذلك بغرض تسليط الضوء على النظم السياسية التي سادت خلال تلك الحقبة، بما فيها من القوى السياسية والاجتماعية وآلياتِ ممارستها.

وربما يكون مفيداً وعادلاً، أن نقسم هذا الماضي إلى قسمين، يتناول أوّلُهما أوضاعَ البلاد منذ الأربعينات وحتى الستينيات، وثانيهما منذ الستينيات وحتى المرحلة الراهنة.

1 – المرحلة ما بين الأربعينيات والستينيات

من المعروف أن النظام السياسي الذي ساد في سورية منذ أوائل الأربعينيات، وبخاصة بعد الجلاء، كان نظاماً برلمانياً ديمقراطياً. هنا أود الإشارة إلى أن فكرة النظام البرلماني على النمط الغربي، لم تأت بها فرنسا فحسب، بعد احتلالها سورية المحررة عقب الحرب العالمية الأولى، وإنما كانت أيضاً في البداية اختياراً ارتضاه الساسَة والمثقفون في بلاد الشام المتأثرون بالفكر الغربي، وأكّدوه عند انعقاد المؤتمر السوري العام سنة (1919)، حيث تشكلت في إطاره لجنة برئاسة الرئيس هاشم الأتاسي، صاغت مشروعَ دستورٍ لمملكة فيصلٍ على النمط المشار إليه. وكان ذلك الدستور متقدماً في العديد من مواده على الدساتير الغربية، بخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة على سبيل المثال.

إذا عدنا إلى النظام السياسي السائد بعد الاستقلال، نلاحظ عموماً ما يلي:

أولاً – إن القوى الأساسية التي وقفت وراء ذلك النظام ودعمته، كانت من الفئات البرجوازية المطعّمة ببقايا الإقطاع والملاكين العقاريين. وإذا سُجّل لها، أو لبعض فئاتها، المشاركة في النضال ضد المحتل مع باقي فئات الشعب، إلا أنها لم تكن قادرة على تحمل أعباء المرحلة الجديدة المضطربة، الأمرُ الذي ولّدَ النقمة عليها. لقد كانت – حسب تعبير المناضل الكبير المرحوم عبد البر عيون السود – ترى في تحقيق الاستقلال وكأنه نهاية المطافِ، فانصرفتْ لقطف ثماره، متناسية نضال الشعب السوري طوال ربع قرن من أجله. وهكذا **برزت عوامل ثلاثة أضعفتْ سلطة هذه القوى التقليدية**، هي:

أ. شكلانية واحتكار الممارسات الديمقراطية؛ الأمرُ الذي نتج عنه الإضعافُ والقمعُ الجزئيُّ للقوى الديمقراطية الناهضة.

ب. ضعف أدائها السياسي: في توطيد الاستقلال، وفي مواجهة التآمر الخارجي بأسلوب المهادنة والمراوغة، وفي العجز عن مقاومة المسار الإمبريالي الذي أدى إلى غرس إسرائيل في قلب الوطن العربي.

ج. نهوض الأحزاب الوطنية الديمقراطية وباقي الفئاتِ الأخرى كقوىً معارضة، تطرحُ مطالب ذات طابع ديمقراطي وقومي أكثر تماسكاً وجذرية، مما أعطاها وزناً سياسياً مؤثراً في حياة البلاد.

ثانياً – شهدت سورية خرقاً فاضحاً للنظام الديمقراطي بقيام سلسلة من الانقلابات، نهجت نهجاً استبدادياً. وكان من نتائج إسقاط ديكتاتورية الشيشكلي، والتغييراتِ اللاحقةِ تنامي وزن الفئات الوسطى والصغيرة، المدينية منها والفلاحية، ونزوعها إلى لعب دور رئيسي وحاسم إلى جانب البرجوازية الكبيرة التي أخذ دورها السياسي وأداؤُها بالتراجع.

هذه القوى الجديدة أعطت لتلك المرحلة طابعاً مختلفاً، وطعماً ديمقراطياً لا يزال شعبنا يتذكره بحنين خاص. فمن الممارسة الديمقراطية بطريقة أكثر عمقاً التي تربط ما بين الحرية والتسليم بدور صندوق الاقتراع، إلى بروز دور الشعب في تحقيق مصالحه الوطنية والقومية، كما حدث في اندفاع للتضامن مع مصر ضد العدوان الثلاثي، ثم في تحقيق الوحدة بتأييد جماهيري جارف، وأيضاً من خلال المكاسب الاجتماعية العمالية والفلاحية بخاصة، على الرغم من الهيمنة البرجوازية الرسمية. في تلك السنوات الثلاث (55-57) اجتمع للممارسة الديمقراطية بعداها: الحرياتُ للقوى والفئات والمواطنين، وتجسيد مفهوم الشعب ودوره ومصلحته العامة. مما أسهم أيضاً في دفع التيارات الدينية إلى المشاركة الوطنية في اللعبة السياسية.

ولكن من ناحية أخرى كان للقوى الجديدة إفرازات سياسية متنوعة لم تكن موحدةً في تطلعاتها الاجتماعية والسياسية. أهم تلك القوى كان العسكرُ وحزبُ البعث العربي الاشتراكي والحزبُ الشيوعي السوري الذي لم يكن يختلف عنها في بنيته، لكن توجهاته السياسية الداخلية والخارجية، كما دللت الأحداثُ الكبرى، كانت مرهونة بالاستراتيجيات السوفييتية أكثر مما هي نابعة من المصالح الشعبية أو القومية العليا.

ثالثاً – عموماً، وبصرف النظر عن التطورات الكبرى التي طرأت على البلاد، يمكن القول إن الفئاتِ المذكورةَ طبعتْ ببصمتها مسرحَ السياسة السورية طوال مرحلة ما بعد الاستقلال وحتى الستينيات، عدا فترة الانفصال القصيرة التي عادت خلالها البرجوازية إلى الحكم.

هنا أرى من المفيد استخلاص **بعض نقاط الضعف والقوة** في أداء القوى الاجتماعية والأحزاب السياسية لتلك المرحلة.

أ. إن قيام دولة الوحدة، كان إنجازاً عبّر بامتياز عن نزوع قوى الأمة العربية وحاجتها لاستكمال اندماجها القومي، وتجلّى فيه تقدم العوامل الذاتية على العوامل الموضوعية، كما كان رداً سياسياً فعّالاً على الأحلاف الغربية وعدوانها.

ب. إن حدوث الانفصال كان اختباراً لذلك الإنجاز، وكشفاً لضعفه أمام أعدائه، حيث ألغى نظام الوحدة عوامل قوته، عندما قام بحلّ الأحزاب التي كان من الممكن أن تتحول إلى مؤسسات معبرة عن إرادةِ المجتمعِ ودورهِ، حين استبدل دورَ الأجهزةِ البيروقراطية السياسية والأمنية (الاتحاد القومي - المباحث) بها من جهة، ومال إلى صوغ علاقة مباشرة بين الزعيم والشعب، تحولت إلى مصدر رئيس لفساد تستثمرهُ الحاشية والبطانة، بغض النظر عن اختلاف الفرد والدور، كما أصبحت لاحقاً واحدة من أهم أسس الديكتاتورية وشخصنة السلطة. هذه العلاقة أو المعادلة بين الزعيم من جهة والشعب من جهة أخرى، أدّتْ وتؤدّي إلى إقصاء القوى التي تنظمُ الشعبَ وتمثّله. وفي حالة مختلفة عن تلك الحالة الناهضة والصفات المميزة للرئيس الراحل جمال عبد الناصر، يتلاشى دور الشعب وتتلاشى السياسة من الحياة العامة، ليسود الاستبداد وحيداً.

ج. بعد الانفصال، تحولت العلاقات بين القوى الوطنية والديمقراطية ذات المصالح الاجتماعية المتشابهة والرؤية القومية المتقاربة، من علاقاتِ تحالف وتعاون إلى علاقاتِ تنافس وتآمر، الأمر الذي أسّس لتاريخٍ من فقدان الثقة بين القوى السياسية، كما حدث بين عبد الناصر والحركة الناصرية من جهة وبين البعث من جهة أخرى، أو كما حدث بين أجنحةِ البعث نفسه، وما بين الأخيرين وبين الشيوعيين.

د. رسّخت مرحلتا الوحدة والانفصال العداء بين الشيوعيين والقوميين، الذي كان تعبيراً عن الإلغاء المتبادل بين الطرفين، عندما سحبت القيادةُ الناصريةُ سلبيات تجربتها الحزبيةِ في مصر على سورية، بينما تذرّع الحزبُ الشيوعيُّ السوريُّ بالديمقراطيةِ وبالخصوصية السورية لمعارضة الوحدة. تلك الخصوصية كانت تخفي وراءها نزوعَ خالد بكداش غير الوحدوي، المستند أساساً إلى عدم ارتياح القيادة السوفييتية لقيام الوحدة، فكانتا كلمة حق أريد بها باطلٌ، إذ سرعان ما تكشّفت حقيقتها في المبادرة الحماسية والفورية لبكداش في تأييد الانفصال، وقوله بخلاص سورية من "الاستعمار المصري"!

هـ. تميّزت الفترة اللاحقة لسقوط الانفصال بالتنافس والنزوعِ إلى احتكار السلطة بين الحلفاءِ، الأمر الذي تقلّص إلى جانبه الهدف الأساسي الذي عملوا من أجله وهو إعادة الوحدة. ذلك التنافس وتنامي حدته يقومان (ويؤديان) إلى عدم الاعتراف بالآخر ثم العمل على إلغائه، ثم إلى نفي التعدد وتقليص المجال السياسي للمجتمع حتى إنهائه. في مثل تلك الحالة يتذكر المرء كيف كانت (**الثورة**) تأكل أبناءها، تماماً كما جرى في أحداثِ الثورة الفرنسية، حتى استقرار بونابرت في السلطة.

و. في مثل تلك الحالة ينتهي الحوار حول أفضل السبل لتطوير البلاد سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وتحسين فرص الديمقراطية. ويصبح من الطبيعي أن يشتدَّ الصراع على السلطة والاستئثارُ بها، الأمر الذي يستدعي تنمية العصبيات ما قبل القومية كالعشائرية والطائفية والمناطقية وحتى العائلية، وتصبح الحزبية مجرد غطاء لعمل هذه الآليات.

2 – المرحلة ما بين الستينيات وأواخر القرن

كان الصراع على السلطة قبل عام 1963، (أو لنقل قبل أحداث تموز من ذلك العام) يدور بين مختلف التيارات وفقَ آلياتٍ وضوابط تحتكم إلى هذا الحدّ أو ذاك إلى صندوق الانتخاب وتعطي للجميع الحق بالوجود والعمل السياسي، وللتمايزات والتنوع المجتمعي بإيجاد تعبيراتها السياسية المناسبة. وحتى في ظلّ الانقلابات العسكرية (1949-1954) لم تجرِ تصفية رموز الطبقة السياسية، بل أبعدوا فقط عن السلطة لصالح العسكر. لكن قواعد اللعبة تغيرت، وكذلك تغيّر اللاعبون أنفسُهم بعد الثامن من مارس/آذار 1963، أو لنقل ثانية: بعد أحداث يوليو/تموز 1963.. لقد دخل مفهوم الحزب القائد للدولة والمجتمع. عندما أصبح العملُ السياسيُّ محصوراً بحزب البعث. أما الآخرون، فلم يبق لهم إلا اعتزالُ السياسة. وأما العمل السري أو "التآمر" فكانت ضريبتهما باهظة، وبخاصة من خلال تطبيق حالة الطوارئ، وما رافق ذلك من تعزيز وتقوية دور الأجهزة القمعية وإطلاق يدها. وهكذا تبدّلتْ شروط الدخول إلى الحقل السياسي وتبدّلتْ معها شروطُ اللعبةِ السياسية وطبيعة اللاعبين.

كذلك نلاحظ بعد إزاحةِ الناصريين، انتقالَ الصراع السياسي على السلطة إلى داخل الجيش، وبالتالي إلى داخل الحزب، الأمر الذي أدى تدريجياً إلى إضعاف دوره، إلى أن أصبح هامشياً مع حركة عام 1970 وفي الفترة التي تلتها. وكان من نتائج ذلك الصراع سلسلة من الإقصاءات التي طالتْ رموز الحزب، ورافقها أيضاً تسريحات واسعة في الجيش، كثيراً ما أخذتْ طابعاً طائفياً أو عشائرياً أو مناطقياً.

من الناحية الاجتماعية أذكر بقليل من الإيجابية توسيع دائرة التأميم التي شملت معامل متوسطة وصغيرة، وبإيجابية تجذير قانون الإصلاح الزراعي وسواهما. هذه التدابير كانت أيضاً موضع خلاف داخل أجنحة

البعث الأمر الذي أدى إلى خروج البعث اليساري ثم إزاحة البعث القومي بانقلاب فبراير/شباط سنة 1966.

أما من الناحية السياسية فالصراع استمر مع التيـــارات الناصـــرية المشكلة منذ الانفصال، والتي أهمها كان الاتحاد الاشتراكي العربي الـــذي أسسه المناضل الكبير جمال الأتاسي عام 1964. إن أهمية هذا الحزب تأتي في سعيه لتطعيم المفاهيم الناصرية القومية بمفهوم الديمقراطية وبخاصة شعار الوحدة العربية.

وجاءت تطورات الصراع العربي الإسرائيلي الكبرى في تلك الفترة، لتؤثر بشكل عميق وجذري على الأوضاع وتهزّها بعنف.

فقد تمدّدت إسرائيل بعدوانها وسيطرتها في حزيران 1967، ووجّهت ضربة قاصمة إلى مفهوم "الأنظمة الوطنية التقدمية" وظهـــرت المقاومـــة الفلسطينية وجهاً إيجابياً تزامن مع إعادة النظر وترتيب المواقف ضمن جميع القوى والأنظمة المعنية بالصراع.

و لم تستطع حرب تشرين (المجيدة حقاً) إيقاف الانحدار الذي أصبح سمة الوضع العربي بمجمله، هذه السمة التي لم تستطع الانتفاضـــة الأولى محوها وعَكْسَ مسارها في شروط غياب الحرية عند الشعوب العربية، ولن تستطيع الانتفاضة الحالية - التي نحييها ونقف أمامها بإجلال - أن تفعل ذلك ما لم تتغيّر هذه الشروط، التي عاشتها الأوضاع العربية منذ ذلـــك الحين.

مع استلام الرئيس الراحل حافظ الأسد السلطة، تحول النظام مـــن حيث الشكل إلى نظام رئاسي وفق ما نصّ عليه الدستور الذي فصّلَ على قياسه. وفي الممارسة العملية تمّت شخصنة النظام وفق مقولة "القائد الفذ والملهم" التي أصبحت بديلاً لمقولة "الحزب القائد للدولة والمجتمع". عملت تلك المقولة كناظم رئيس لآلية عمل واشتغال رجال الســـلطة والحـــزب

والجبهة الوطنية التقدمية من حول القائد الفرد. بحيث أن الأهمية والـوزن السياسي لأي طرف من أطرافها تتحدّد بمدى قربه أو بعده عن الرئيس، لا بما يحمله من أفكار أو بما يمثله من وزن شعبي أو ما يتبوأه من مناصب. وأصبح كل نشاط سياسي لا يخضع لهذه القاعدة خارجاً عن القـانون. وهكذا أصبحت هنالك قواعدُ جديدةٌ تختلف عما سلكه رفاقه العسكريون أو المدنيون، حيث كانت السلطة السياسية العليا سلطة جماعية أو شبه جماعية.

من جهة أخرى، كان للنصف الأول من السبعينيات ملامحُ مختلفة عما سبقها. حيث أريد لها أن تظهر كخروجٌ من "العزلة" في الداخل والخارج، مع انشغالٍ بتأسيس "الجبهة الوطنية التقدمية" والإدارة المحلية ومجلس الشعب والدستور الدائم، ومع تركيز على متابعة بناء الجيش وتحديثه بالتوازي مع مصر وبمساعدة من الاتحاد السوفييتي للبلدين. ثم جاءت حرب تشرين المختلفة عمّا سبقها بشكل من الأشكال، وتدفقت الأموال النفطية، وابتدأ البناء في بعض البنية التحتية والعديد من المشاريع الاقتصادية، في فورة كبيرة انعكست على التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للبلد، وعلى مجمل التاريخ اللاحق لها. من خلال تلك الفورة ازدادت الثروات وتركّزتْ أسس الفساد، وانتهت المرحلة الأولى بتبلور النظام حول الفرد والأجهزة الأمنية من دون أية حاجة للآخرين، أو للشعب بعد تجميده وتحديده في أطره الجديدة، في الحزب المتضخم أو المنظمات المبنية على الشكل القابل للمراقبة والحجز تحت مستوى ممارسة السياسة.

في تلك الفترة ذاتها، ومع تلمّس الإصرار على شكلانية الخطوات، وتطوير النمط الشمولي للنظام، وتعميق مضمونه المتركّز حول الفرد، ابتدأت خطى قوى سياسية واجتماعية وشخصيات ديمقراطية مستقلة

بالابتعاد عن النظام تدريجياً، وبخاصة من خلال إحساسها بالتوجه نحو تهميشها، وتهميش السياسة عموماً.

لكن، بما أن أيّ شعب من الشعوب لا يمكن اختصاره بشخص واحد، وأي خطاب سياسي لا يمكن أن يَختَزِل كل السياسات الممكنة والخلاقة من خلال تنوعها وحسب، كان لا بدَّ أن يُفرض الإذعان والطاعة على الناس عن طريق الترهيب والترغيب، نظراً لأن السلطة في هذه الحالات - كما يقول فاتسلاف هافل - لا تسعى للتوافق مع الحياة، وإنما تسعى لتطويع الحياة بما يوافق حاجتها هي. أما السلاح الأمضى في تحقيق ذلك، فهو كفاف العيش للمواطنين، والمكاسب والمغانم للموالين، والأجهزة القمعية والسجون والمنافي والمقابر للمعارضين.

هذه الحالة ابتدأت منذ منتصف السبعينيات وبلغت أوجها في عامي 1980 و1982، حين طُرِحَ مشروعان للبلاد، أحدهما يقابل عنف السلطة بالإرهاب، والآخر يطرح المخرج عن طريق الديمقراطية. في حين عجز النظام عن أي مخرج، إلا بالمواجهة الأمنية الشاملة. وربما كان لنجاحه في استثمار حالة الحرب الباردة، واستناده إلى رضا طرفيها معاً، وتمدّد نفوذه إلى خارج البلاد - بدخول الجيش السوري الخاطئ إلى لبنان وفرض الهيمنة عليه -، دورٌ في عناده على خطه وتمسكه باحتكار السلطة مهما كان الثمن. كان هنالك أيضاً ضغط مكتوم مورس على الرئيس الراحل من الوسط العربي والدولي.

لقد كان عنف السلطة المتوحش والعنف المضاد الذي أخذ طابعاً طائفياً كارثة وطنية لم تشهدها سورية في تاريخها الحديث. وما زالت عشرات الآلاف من الأسر تئن تحت وطأتها. وما زالت آثارها قائمة، ولم يسع النظام للأم جراحاتها حتى الآن، رغم حسمه الصراع لصالحه إلا أنه خلق هوة سحيقة بينه وبين الشعب من الصعب جسرها.

في مثل هذه الأوضاع، نمت حالة من النفاق الجماعي والخوف المعمم، أصبح فيها السلوك الخارجي للمواطنين محكوماً بما يريد النظام منهم أن يحترموه في أقوالهم وأفعالهم. أما دواخل الناس وقناعاتهم الحقيقية فلا وزن لها ما داموا يستنبطونها، ويتصرفون في الحيز العام وفق رغبات وضوابط وطقوس السلطة. (تنقل ليزا ويدن عن فريدريك الكبير أنه "لا يعبأ بما يظنه الناس ما داموا يقومون بما يأمرهم به"، ونقل مؤرخونا عن زياد بن أبيه ما يشبه ذلك في إحدى خطبه). هذا بالضبط ما كان عليه المجتمع السوري وهو يخرج أفراداً وجماعاتٍ في مسيرات التأييد والولاء. فاليأس كما قيل يقود إلى الاستكانة، والاستكانة إلى الامتثال، والامتثال إلى هذه الممارسات الرتيبة التي تقام دليلاً على نشاط الجماهير السياسي.

في العقدين الأخيرين من القرن الماضي ساد الركود جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغدا اسمه "الاستقرار". في الأول منه كان الاستناد إلى التخويف في الداخل، وعلى توازنات الحرب الباردة في الخارج، كافيين حتى لا تواجه الأزمة بأية تعقيدات. أما في الثاني، فقد انهار الاتحاد السوفييتي وانتهت تلك الحرب وقامت حرب الخليج الثانية، فابتدأ الإحساس الفعلي بالحاجة إلى تغيير شيءٍ ما، ولكن بعد أن افتقدت السلطة ذاتها الأدواتِ القادرةَ على الفعل وتخشّبتْ في المصالح الأنانية لأفرادها وغدا استبعاد الشعب وقمعُه ونهبه طريقها المعتادَ الأسهل. وربما أضيف عامل جديد في السنوات الأخيرة هو مرض الرئيس الراحل الذي لم يعتد أحد على المبادرة خلال مرضه. وكان هذا الركودُ الشاملُ نتيجة لذاك الاستبداد وتلك الشمولية. ونتائجهما التي أبرزها الفرز الاجتماعي الحاد القائم على تنامي الثروات في أيدي قلة قليلة والإفقار الواسع لطبقات الشعب الذي يكاد ينحدر إلى مستوى الجوع. كذلك الأزمة العميقة والمعقدة في مختلف مجالات حياتنا.

لقد انقطعت التدفقات السياسية والمالية من الخارج، وجاءت لحظة الحقيقة التي يواجَه بها الوضعُ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الداخلي انطلاقاً من الطاقات الذاتية، وهنا مصدرٌ آخرُ للأزمة، لم يعد من الممكن مواجهته إلا بالتغيير.

3 – المرحلة الراهنة

أيها الحضور الكرام:

مع وفاة الرئيس الراحل حافظ الأسد ومجيء الدكتور بشار الأسد إلى سدة الرئاسة دخلت سورية مرحلة جديدة.

لعل أهم ما يسجل على هذا العهد تغيرٌ شبه نوعي على طبيعة النظام الرئاسي المشخصن. إذ جرى نقل السلطة من الأب إلى الابن. فأصبحنا أمام نظام هجين لا هو بالنظام الجمهوري تماماً، ولا هو بالنظام الملكي تماماً. هو بين بين، أو ما اصطلح على تسميته بالنظام الجمهوري الوراثي.

جاء الرئيس إلى سدة السلطة العليا نتيجة توافق ثلاث إراداتٍ في ظروف عدم وجود تعبيرٍ عن إرادة الشعب: الأولى إرادة الرئيس الراحل والثانية إرادة أصحاب النفوذ أو أصحاب مراكز القوى الفعلية في السلطة، وأخيراً رغبة الابن. أما الحديث عن قيام توافق اجتماعي أدى إلى تلك النتيجة، فهو محض ادعاء غرضه التبرير والدعاية.

لقد كثر الحديث عن هذا الموضوع في الأوساط الصحفية والسياسية المعارضة ولعل أهم تعليق على هذا الحدث ما جاء في بيان التجمع الوطني الديمقراطي "إن تعديل الدستور.. على مقاس شخص واحد.. يتنافى مع أبسط مبادئ الديمقراطية.. وهذا ما جعل الناس يشعرون.. أن الرئاسة يمكن أن تنتقل بالوراثة. وهذا لا يخالف فقط نظامنا الجمهوري الذي أسس.. قبل استلام الرئيس الراحل حافظ الأسد، وإنما يتناقض مع تقاليد

الأحزاب السياسية بما في ذلك حزب البعث العربي الاشتراكي وحتى مع تقاليد الأنظمة العقائدية والشمولية التي حكمت معظم سنوات القرن العشرين".

الفكرة الثانية هي أن الأوضاع الحالية تراوح في مكانها، وليس هناك تغيير رغم الوعود الكثيرة التي أطلقت خلال العام الماضي.

لكننا نسجّل لخطاب القسم نكهتَه المختلفة ولغتَه الجديدة بالمقارنة مع اللغة السابقة، وأيضاً ذلك الاعتراف الواضح بوجود الأزمة بعد طول إنكارٍ لها، وبوجود المعارضة السياسية بشكلٍ غير مباشرٍ من خلال الاعتراف بالرأي الآخر، وبالعجز عن مواجهة الأزمة الشاملة من خلال التصريح بعدم وجود عصاً سحريةٍ.. هذه المسائل كلها تُضمر الحاجة لمساهمة الآخرين، خارج الأطر السلطوية التي ثبّتَ قصورُها عن الخروج من الأزمة بجهودها وحدها. الاستنتاج الوحيد والبديهي هو ضرورة الانفتاح والإصلاح السياسي، الأمر الذي تمّ التنكر له والتهرّب منه لاحقاً وحتى الآن.

من ناحية أخرى، واضحٌ أن هنالك تعقيداتٍ خارجية في الوضع السياسي أضيفت مع الدخول في المرحلة الراهنة، يرتبط بعضها بالعلاقات الدولية للنظام، وبعضها بإسرائيل منذ أيام باراك وبخاصة في أيام شارون، وبالعلاقات العربية التي من أهمها إيجاد حل للوجود السوري في لبنان خاصة بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوبه ومع أن السلطة تراجعت قليلاً بإعادة انتشار الجيش مؤخراً. لكن هذا التراجع المحدود غيرُ كافٍ. فالمجتمع اللبناني وأغلب قواه السياسية لا يرى للوجود السوري أي مسوّغ وهو يرفض التدخل في شؤونه الداخلية. لقد آن الأوان لتصويب العلاقة السياسية والعسكرية بين بلدينا بما يخدم مصلحة التصدي لإسرائيل ودعم المقاومة وحماية الجنوب، وبما يحافظ للشعب اللبناني سيادته وعدم التدخل

في شؤونه السياسية، وبخاصة تدخل الأجهزة الأمنية السورية. كذلك من الضروري انتهاج سياسة متضامنة مع الشعب العراقي قوامها عدم الاعتراف بقرارات مجلس الأمن الجائرة وفك الحصار. والصمود في وجه الضغوط الأميركية التي تسعى لجعل السلطة تتراجع عن التدابير والاتفاقات التي عقدت معه. نحن نرحب بعودة العلاقات هذه وندعمها وهي في مصلحة البلدين.

تأتي هذه الصعوبات الخارجية لتؤكّد أيضاً الحاجة إلى الانفتاح وإطلاق قوى الشعب حرة تفعل وتسهم، وهي المسألة التي تلقى آذاناً صمّاء حتى الآن. في حين ما تزال القوى القديمة بنهجها السابق ومصالحها وأسلوبها في العمل، إذ تعمل على مواجهة هذه المشاكل عن طريق المساومات، وتجهد من أجل تحييد المؤثرات الخارجية، حتى تنفرد بالداخل.

ولكن صحيح أيضاً أن هنالك ثلاث مسائل تطورت، نرى فيها شيئاً جديداً لكنه صغيرٌ وباهتٌ إلى هذا الحدّ أو ذاك، بالمقارنة مع ما كان ينبغي:

الأولى في دائرة الخوف. ذلك الخوف الذي أصبح جزءاً مكوّناً وملازماً للحياة الاجتماعية والسياسية في بلادنا. يمتنع المواطن في ظله عن قول ما يُفكّر فيه، بل يقول غير ما يُفكّر. يخشى الاهتمام بالشأن العام، ويرى في أيّ شخصٍ لا يعرفه مخبراً سوف يودي به إلى ظلمة الأقبية المعروفة. يُسجّل أن هذا الخوف قد تراجع خطوةً إلى الوراء في العام المنصرم. صحيح أن هذا التراجع لم يشمل إلا أوساط النخبة الثقافية والسياسية بعد، ولم يصل إلى الحدّ الأدنى اللازم لعودة الحياة العامة إلى الجسم الاجتماعي، ولكنه شيء هام بالمقارنة مع ما عشناه لأعوام طويلة وقاسية. مدلول هذه النقطة أن حرية التعبير قد انتقلت خطوة صغيرة إلى الأمام.

الثانية مرتبطة بالأولى، ولكنها لأهميتها القصوى تأخذ استقلالها الخاص. وهي تغير أساليب عمل ونشاط الأجهزة الأمنية وتدخلها الفظ في الحياة اليومية للمواطنين، وبخاصة غياب ما كنّا نسمع به أو نعانيه بكثافة في السابق، وهو عمليات الاعتقال وحجز الحرية. ما يُلاحظ في عمل هذه الأجهزة حالياً هو تكثيف الاستخبار عن البشر من خلال المراقبة والأسئلة والاستدعاء، وربما كان هذا التكثيف تعويضاً عن الامتناع عن الاعتقال، ليقوم ببعض وظيفته القمعية، من خلال الضغط النفسي على الأفراد والمجتمع عموماً. أو ليكون جاهزاً لتوجيه ضربة إذا عادت الأوضاع إلى مسيرتها الأولى كما يحلم أصحاب الرؤوس الحامية.

الثالثة في مجال الإصلاح ذاته. حيث تمّ التأكيد من السلطة على الإصلاح الاقتصادي، وعلى ضرورة أن ينتظر الإصلاح السياسي إلى أن تتم معالجة ما هو أكثر أهمية في الاقتصاد ومعيشة المواطن. ولكن الناس لم يروا شيئاً هاماً من هذا القبيل، وساد التشكيك في جدّية ما يحدث. في هذا المجال نرى أن هنالك نوايا للإصلاح الاقتصادي، عبّرت عنها المراسيم التي صدرت أو تلك التي تُدرس. هذه المراسيم، وبغض النظر عن رأينا فيها، تدل على اتجاه إلى الإصلاح. هي أيضاً خطوة صغيرة، لأن شيئاً من هذه التوجهات لم ينفّذ على الأرض. ففي الوقت الذي بدا به أنها مرتجلة أحياناً، برز جسم النظام مقاوماً عنيداً لأي تغيير سواءً بطريقة مباشرة، أو عن طريق عمل الآلة البيروقراطية والتخلّف الإداري وضعف الكفاءات عند أصحاب المناصب الذين اعتادوا على التسلط والانتفاع واعتزلوا المصلحة العامة.

يمكن اختصار الوضع في البلاد بكونه أزمة ركودٍ شاملٍ وتأخرٍ وانسدادِ أفقٍ في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

يجري التعبير والدفاع عن الركود الشامل من قبل النظام باسم

الحفاظ على الاستقرار وتأمين الاستمرارية. هذا النهج تجسيد لرغبة المتسلطين والمنتفعين بتأمين دوام تسلّطهم وانتفاعهم، وتجسيد لقلقهم من أي جديد لا يقدرون على تبيّن نتائجه، وتجسيد أيضاً لقوة العادة بعد أن تأصّلت واستفحلت.

ويجري الدفاع عن التأخر باسم الخصوصية الثقافية، مثلما يجري حين يُقال "إن الديمقراطية ينبغي أن تتلاءم مع الشعب الذي يُمارسها"، كغطاء للفكرة التي تتملك المتسلط بأن الديمقراطية ينبغي أن تتلاءم مع السلطة التي تمنح منها ما يزيد عن حاجة الاستبداد، لو زاد شيء. ومثلما يجري في تبرير عرقلة الإصلاح الاقتصادي باسم الحفاظ على المنجزات أو الدفاع عن القطاع العام أو المصالح الاجتماعية. في حين يكمن الجذر في المحافظة على مصالح الذين يجنون الثروات من الفساد ويحلبون البلد عن طريق مراكزهم.

الأزمة هي انسداد الأفق والوصول أمام الجدار. ونحن وصلنا إلى هذه الحالة منذ زمن طويل، وتأخرنا في مواجهة هذه الأزمة عن طريق إنكار وجودها أوصلنا إلى تعقيد المخرج الآن.

في الاقتصاد هنالك عجز عن توفير السيولة وتشجيع الاستثمار ومواجهة البطالة. عجز عن تشجيع القطاع الخاص الذي يشكو من هيمنة الفساد والبيروقراطية وغياب القوانين لمصلحة ارتجال السلطات والقوانين الاستثنائية. وعجز عن مواجهة أوضاع القطاع العام بالجرأة والكفاءة المطلوبة، وعجز مع إرادة ملتبسة في تحسين شروط المعيشة التي أوشكت أن تصل إلى حدود الكارثة الاجتماعية.

في المجتمع هنالك عجز عن النشاط والاجتماع بذاته، وغياب عن الشأن العام، وتمييز وخوف وتشتّت.

وفي السياسة قصور في تحقيق الإجماع حول القضية الوطنية، وضياع

في الموقف من "الخارج"، فللمواجهة الناجعة للصراع العربي الإسرائيلي وخاصة بعد وصول شارون الذي يدفع المنطقة وسورية بالذات في قلبها إلى هاوية الحرب، يتوجب توحيد طاقات الشعب وإطلاق قوى التحديث والتغيير وإشاعة الديمقراطية والعقلانية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

هناك غياب لدور البعث ذي المليون والنصف إلا ما يراه الناس من سطوة قيادييه الذين صاروا من عالم الماضي. وهنالك إفلاس في أحزاب الجبهة وتجنّب للسياسة الفعلية واستسهال للاستمرار على ما تعوّدوه وعوّدوا عليه الناس، الأمر الذي افتقدت من خلاله هذه الأحزاب إرادها السياسية ووصلت إلى حالة لا تسرّ موالياً ولا معارضاً. مثالها الحي ما يتعرض له تنظيم الاشتراكيين العرب مؤخراً بعد وفاة المرحوم عبد الغني قنوت.

هنالك أيضاً موقف ملتبس من المعارضة، أو موقف مختلف ما بين رجل سلطة وغيره أحياناً.. مع حذر وتثمير لحالة القمع والترهيب الطويلة، استبعاداً لمواجهة الحالة السياسية الطبيعية التي تتطلّب وجود سلطة ومعارضة، ولمصلحة البلد الملحّة. في حين ما تزال هذه المعارضة أسيرة ماضيها الطويل الراكد هو أيضاً بشكلٍ من الأشكال، مستسلمة لحالة الضعف وعاجزة عن تجاوزه، سواءً كان ذلك بالأساليب أم بالفكر والسياسة والممارسة.

أحسّ الناس أن هنالك جديداً ممكناً، وأحسّوا بالحاجة إلى الحراك والتململ ومحاولة العودة إلى النشاط العام. فبادرت نخب إلى إصدار البيانات التي تبحث وتدلّ على أبواب الخروج من الحالة الراهنة. ثم مارسوا الاجتماع اللازم حتى يكون المجتمع حياً، واستنبطوا المنتديات حتى يتداولوا في شأهم الثقافي - الاجتماعي، وابتدأ الشعب السوري بالفرجة

على ما يجري في أوساط المثقفين غير مصدّق بعد أن الأبواب قد انفتحت. ثم جاءت مواقف النظام في منع المنتديات لتؤكد للقلقين قلقهم وللمتشككين شكوكهم.

لم تظهر في الفضاء الاجتماعي - السياسي في سورية قوى تعبّر بفعلها ومستوى نشاطها عن الحاجات الملموسة للبلاد. فلا الفئات ذات المصلحة في تأمين وتطوير الاقتصاد ذي الطبيعة الرأسمالية تقدّمت ببرامجها ونظّمت قواها، إلا في محاولات فردية ومحدودة حتى الآن، ولا القوى الإسلامية قامت بمراجعة طروحاتها وممارساتها وعادت إلى المساهمة الجدية، على الرغم من الأهمية الخاصة لمشروع ميثاق الشرف الذي طرحه الإخوان المسلمون من الخارج، والذي يشكل انتقالة نوعية وواعدة. ولا القوى المعارضة الديمقراطية استنفرت قواها على المستوى المقبول، من أجل برنامج وضمن نشاطٍ يلتقي عملياً مع أسئلة وطموح الشعب، ويحوّلَ قلقه على واقعه ومصيره إلى فعلٍ مغيِّرٍ خلاّق.

يمكن توصيف الحالة الراهنة من الناحية السياسية على أنها "توازن الضعف" (القائم في جزء منه على الخوف المتبادل) استعارةً من تعبير توازن القوى. فالقوى الموجودة جميعها ضعيفة، في النظام وقواه المتعدّدة من جهة، وفي المعارضة وقواها المختلفة من جهةٍ أخرى. مثل هذه الحالة تستدعي جهداً إضافياً، وانعطافاً في المواقف الثابتة المتخشّبة، للبحث عن مخرج من المأزق الكبير.

وصل موفق نيربية إلى سؤالٍ لم يعد الجواب عليه سهلاً: هل العام الماضي هو العام الأول في عهد يحاول أن يكون جديداً ومختلفاً، أم أنه مجرد عام يلي الأعوام الثلاثين الماضية ويحمل الرقم الحادي والثلاثين، ويحسبون أنه سوف يؤمن للاستمرار على الحال ذاتها أعواماً وعقوداً أخرى من حياة شعبنا؟!

4 – آفاق الخروج من حالة الاستبداد إلى الديمقراطية

بداية، ينبغي القول إنه أصبح من الواضح استحالة تحقيق الإصلاح والتغيير بالاعتماد على قوى السلطة الذاتية، أو بتحقيق "الثورة من فوق"، أو بما يُسمّى بالإصلاح الرئاسي، هل نستطيع القول أن السيد الرئيس استلم منصباً و لم يستلم سلطة. فجميع القوى التي تُعلن انحيازها إلى الإصلاح في السلطة عاجزة لضعفها أو لتركيبتها أن تنهض بهذا الإصلاح، وتجربة العام الماضي ماثلة للعيان. فللإصلاح رافعته اللازمة التي لا تتحقق إلا بتوفير قواه، وهذا غير ممكن إلا بالانفتاح على القوى التي لها مصلحة في التغيير، والسير قدماً بالإصلاح السياسي ذاته. تعقيد الأزمة الداخلية يكفي وحده للتوصل إلى هذا الاستنتاج، فكيف إذا تضافر معه تعقيد متزايد في العلاقة مع الخارج، وبخاصة في مواجهة الحالة الإسرائيلية المستفحلة.

والمدخل إلى عملية التغيير هذه هو إحياء الثقة وبعث الأمل بين الناس، وعناصر هذه العملية لم تتوفر بعد.

والتغيير على أنواع في السياسة: **تغيير** عن طريق العنف للإطاحة بالنظام السائد و لم يعد هنالك مقومات للنجاح في مثل هذا التغيير أو حتى استعدادٌ للتضحية أو ميلٌ للمغامرة بالقفز في المجهول أو إمكانات "لوجستية" كما في القرن الماضي.

وتغيير عن طريق البرلمان في بلد تفرض سلطته نواباً لا يُمثلون الناس فيه، أو له من التقاليد ما لا ينهدم بسهولة.

وتغيير من قبل الحاكم ذاته، أو كما سمّاه ماركس "ثورة من فوق" حين تكلم عن التغيير في ألمانيا القرن التاسع عشر.

وتغيير عن طريق "التعاقد"، ما بين سلطة تسلّم بعجزها عن الاستمرار بالحكم على الطريقة ذاتها أمام أزمة مستفحلة تحتاج إلى جهد

جماعي، وقوى الشعب الأخرى التي تجتمع على العقد وتتحاور وتبدأ بالتغيير بشكل يتم التوافق عليه.

جوهر المسألة حالياً هو الانتقال من حالة الاستبداد أو التسلط إلى الديمقراطية، الأمر الذي يعني أن معركة التغيير معركة طويلة وصعبة ومعقدة، ومع الأخذ بعين الاعتبار كل المعاني السابقة للتغيير وكل المخارج المحتملة من المأزق البنيوي العميق للوضع السوري فإن الحاسم والجوهري في كل ذلك وعلى طول الخط هو وحدة المعارضة ومركزة نشاطها السياسي وإصرارها العنيد على الحلقة المركزية التي هي حلقة الإصلاح الديمقراطي الشامل.

كانت الدولة الاستبدادية في أوروبا مرحلة انتقالية ما بين الإقطاعية والرأسمالية، أو ما بين الهيمنة المتشتتة والديمقراطية. عهد لويس الرابع عشر وبسمارك من أمثلة التاريخ.

الدولة التسلطية نموذجها دول أميركا اللاتينية، حيث يتسلط حاكم باسم الشعب ويوزع التسلط هرمياً، معتمداً على قوانين يسنّها أو يتخطاها. وتسود الاقتصاد والمجتمع نزعة الأوامر والتوجيهات و"القرار السياسي" كلّي القدرة على خرق المنطق.

الدولة الشمولية نموذجها موسوليني وهتلر والاتحاد السوفييتي، حيث يندمج الكل في الدولة ولا يبقى ما هو ضدّها على تعبير موسوليني، ويتحقق الأمر عن طريق الحزب الواحد المتضخّم، الذي قد يتحول إلى ميليشيا أحياناً، وعن طريق "المنظمات الشعبية" التي تنظم الجميع تحت السيطرة التي تتجسّد في أفراد وأجهزة خفية واسعة النفوذ.

نحن "نعتز" بأن لدينا شيئاً من جميع هذه "الدول"، وليس لدينا شيء واحد حتى نهايته.

نختصر المسألة اعتبارياً بأن نقول إنها: الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية، وهذا في علم الاجتماع، أقلّ التعبيرات هجاءً. بل يمكن أن يكون فيه بعض القبول لمرحلة طبيعية في تاريخ الدول (الاستبداد)، انتهى مفعولها منذ زمن.. وهذا أيضاً كلام يحمل النسبية في تعبيره عن الحقيقة.

النظام بتركيبته يُحمل من قبل مؤيديه على إيديولوجيا "المستبد العادل" في الممارسة العملية. ليكن الاختلاف على مفهوم العدل إذن.

هنالك احتمال بأن يتم التغيير على الطريقة الرابعة، وربما كان الناس أغلبُهم يفضلونها، عن تعب وإرهاق وطول نصب على الأقل. وهنالك نقاط خمس للنقاش كما أرى:

أولها "ردّ المظالم إلى أهلها" أو "البحث عن الحقيقة والعدالة": هذا يتضمن اتخاذ إجراءات إعادة الثقة والأمان، بما فيها الاعتذار إلى الفئات والأفراد الذين مورس ضدهم أو ضد ذويهم الإرهاب والسجن والقتل والتشريد. ويتضمن أيضاً الإفراج عن جميع السجناء السياسيين والكفُّ عن ملاحقة الملاحقين والسماح بعودة المنفيين طوعاً أو قسراً إلى وطنهم وإلى وظائفهم، والكشفُ عن المفقودين والتعويضُ لذويهم، وإلغاءُ حالةِ الطوارئ والقوانينُ والمحاكم الاستثنائية والحرمان من الحقوق المدنية والمنع من السفر. وإعادةُ الأموال المنقولة وغير المنقولة، المصادرة والمنهوبةِ والتعويضُ عن الخسائر والأضرار التي لحقت بأصحابها. وإعادةُ الأجهزة الأمنية إلى مهامها الوطنية والقانونية وإنهاءُ تسلّطها على العباد وتطهيرها من المجرمين والفاسدين، واستصدارُ القوانين الصريحةِ بوقف التعذيب وكل أشكال الإكراه المادي والمعنوي وتحديد عقوباتٍ صارمةٍ بحق كل من يرتكب مثل تلك الجرائم، والانطلاق بحرية الرأي والتعبير في مسارٍ طبيعي.

وثانيها البحث في أسس الحوار وعناصره والمشاركين به من جميع المهتمين بالشأن العام من معارضين وموالين ومثقفين جميعاً. والبدء في تمرينات على الحوار لا تهدف إلى الاحتواء أو الانتهاز أو المماراة أو التقية أو غير ذلك، بل تمريناتٌ عصريةٌ ومكشوفةٌ وعلنية وجريئة من دون اللجوء إلى الأسلحة الخفيةِ أو المناورات السلطوية أو المعارضة.

وثالثها الاستقرارُ على مبدأ المصالحة الوطنية طريقاً للخروج من حالة التخندق والتلطّي والنوايا السيئة. هذه المصالحة مطلوبة ما بين الشعب وأهل النظام، وما بين السلطة والمعارضة بأشكالها، وهي تحتاج إلى الثقةِ التي لا يمكن بناؤُها إلا بخطى ملموسةٍ تتعزّزُ من خلالها ميولُ التسويةِ وتتراجع ميولُ العداء والخوفِ والثأر.

ورابعها الاعتراف المتبادل بالجميع من قبل الجميع. ولتتقدم القوى كلها نحو دائرة الفعل وإرادة التغيير. ليحاول حزب البعث إصلاحَ نفسه وقوى الجبهة المختلفة وفصائلُ التجمع الوطني الديمقراطي والحركات الإسلامية وغيرها من القوى التي سوف تتبلور وتنتظم حتماً (هي أو بدائلها) ما دام المجتمع بحاجة إليها. التغيير التاريخي المطلوب بحاجةٍ إلى ما يُمكن أن يكوّنَ كتلةً تاريخيةً.

وخامسها صياغة برنامج التغيير الوطني الديمقراطي من حيث بنيتُه وترتيبُه وتزمينُه، ومن حيث توافُقُه مع الحاجةِ الموضوعيةِ والمعاصرة والمصلحةِ الوطنيةِ. ولا يختلف أحد كما أظن على التدرّج في تطبيقه، فحتى أكثر البلدان ديمقراطية تقول إنها لم تصل ولن تصل إلى الديمقراطية الحقيقية والمتكاملة، ولكنها تحلم وتبحث وتُطوّر بها دائماً. فبعد أن تتحقق "الكلمة السواء"، وتنبعث الثقة من خلال تبييض السجون وإنهاء حالة الطوارئ وابتعاد الأجهزة الأمنية عن حياة الناس، يمكن الدخول في مرحلة انتقالية تتطور بها الحريات وتنتظم الاختلافات في الإطار الوطني، وتنتعش

الحياة الحزبية والجمعيات الأهلية بشكلٍ حرٍّ وشرعي، وتعود الصحافة الحرة، ويسود القانون، وتزدهر المواطنية.. حتى الوصول إلى نظام وطني ديمقراطي يقوم على دستور حديث يضمن للبلاد ألاّ يقطع الاستبداد طريقها إلى المستقبل.

نحن ندعم الإصلاح، أو أية خطوة إصلاحية. ولكن دعمنا هذا لا يكفي وحده لضمان مسيرة الإصلاح وجدّيتها، ما لم يدعم أهل الإصلاح أنفسهم، وما دام خصومه قادرين وحدهم على تنظيم صفوفهم وإفشال أية خطوة إلى الأمام. نحن ندعم الإصلاح ما دام نيّةً حقيقية وأفعالاً على الأرض.

غير ذلك، التغيير قادم لا محالة. ولن يرحم التاريخ من يقف في طريقه، أو يتردّد في سلوك دربه. فإذا كان هذا صحيحاً.. لماذا لا نعمل على تخفيف آلام شعبنا، فقد اكتوى الشعب بالألم إلى درجة لم تعد تطاق وأصبحوا يتوقون إلى مستقبل مفعم بالحرية والكرامة والأمن؟!

الباب الثاني

مقاطع من
حوارات ولقاءات

رياض الترك في أول حديث سياسي
يعتبر الديمقراطية أفضل
وسائل الحكم

أجرى الحوار: محمد علي الأتاسي مقتطفات

س: اليوم بعد أكثر من سنة ونيف على إطلاقك، هل غدوت قادراً على التحدث عن الحاضر والمستقبل؟ هل أصبحت مستعداً للتكلم بالسياسة؟

ج: أستطيع القول اليوم بعد إطلاقي وعودتي إلى الحزب الشيوعي السوري وعضوية التجمع الوطني الديمقراطي، أنني أصبحت قادراً على الإجابة عن أي سؤال، علماً أنني ما زلت بحاجة لاستيعاب العديد من الظاهرات التي لم تختمر في ذهني بعد، إلا أن هذا لا يمنعني من التحدث بوضوح ومسؤولية.

س: ولكن هل تشعر بأنك حر بدون قيود؟

ج: بالمعنى العام لا أعتقد أننا في سورية نتمتع أو (نستمتع بحريتنا). إنني حر بمعنى أنني خرجت من السجن الصغير إلى السجن الكبير. وعلينا جميعاً أن نعمل على فتح أبوابه ليس بحثاً عن الحرية القصوى وإنما سعياً إلى استرداد الحريات العادية التي سلبت من الناس، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال نضال شعبي وتعاون مختلف القوى ضمن إطار برنامج وطني ديمقراطي.

من جانب آخر لا أواجه مضايقات مباشرة من السلطة، فهذه لا تراقبني أو تراقب منزلي. لكنني، مع ذلك، لا أعتبر منحة من السلطة أو حالة من التسامح (كما قال بعضهم)، إذ أن خروجي من السجن

كان حقي. والحقوق تنتزع ولا تستجدى. من حقي أن أكون حراً، ومن حقي أن أصرح بما أقتنع به في كل القضايا السياسية والاجتماعية وغيرها.

س: ولكن ألا تخشى إعادتك إلى السجن من جديد؟

ج: وأنا لن أتخلى عن حقي في ممارسة السياسة مهما تكن الظروف، وأهلاً بالسجن إذا كان ثمناً للتمسك بالرأي وحرية التصريح بالمعتقد، سبق لي أن قلت في حوار سابق لصحيفة "الموند" الفرنسية أنني ومنذ عام 1960 (تاريخ أول تجربة لي فعلية في السجن) وأنا أعيش أياماً إضافية، وهذا ليس تبجحاً على الإطلاق، السجن بالنسبة لي ضريبة لا بد من سدادها في مقابل الموقف السياسي، على الرغم من أن هذه الضريبة غير شرعية وظالمة ومنافية لأبسط حقوق الإنسان.

س: بعد خروجك من السجن، دار حوار واسع على صفحات جريدة الحياة عن تاريخ الحركة الشيوعية السورية، ودورك الشخصي ودور حزبك في تطوير الماركسية وتجديدها بعيداً عن النموذج السوفييتي، بعض هذه الكتابات وصفك بأنك "مثقف انتلجنسوي حالم تعتبر الفكرة واقعاً" وأنك وقعت "ضحية جموحك الراديكالي السياسي" في ما اتخذته من مواقف سياسية في نهاية السبعينات... فما هو تعليقك على هذه المقولات؟

ج: أظن أن هذا الطرح ليس دقيقاً، فأنا كسياسي لست حالماً، وحزبنا منذ مؤتمره الخامس عام (1978) طرح برنامجاً وطنياً ديمقراطياً سلمياً للتغيير. لم يلجأ للعنف ولم يؤيده، بل تعرض لأبشع أشكال العنف والاستبداد. أما أن "يحلم" الشيوعيون ويناضلوا من أجل العدالة الاجتماعية التي يرونها جملة من التدابير لتحقيق مصالح الطبقات الشعبية، فليس في هذا شيء من الخيال الجامح أو الراديكالية غير

الواقعية. أراد بعض من أتعبهم النضال، بحجة ما يسمونه الواقعية، أرادوا منا أن نتهرب من مسؤولياتنا، في حين نرى أن على المناضل السياسي أن يبقى على صفاته وأن لا يتنازل عن طروحاته وعمله السياسي، على رغم الضغوط والمضايقات والسجن والتعذيب، وإلا فلا داعي لأن يعمل بالسياسة، فليذهب إلى بيته كغيره من الناس، إن على السياسيين الذين يتنطحون لطرح برامج ومواقف أن يتحملوا مسؤولية أعمالهم. وإذا كنت رضيت بالسجن ثمناً لموقفي السياسي وطالت المدة وغيبت، فهل هذا هو ذنبي أم ذنب النظام؟ هل هذه مسؤوليتي أم مسؤولية الأجهزة؟ أنا كسياسي أحاسب على ما طرحه حزبنا في تلك المرحلة. فأين الخطأ وأين التطرف؟ أنا أعتقد أننا عموماً أدينا واجبنا، ولكن خلال تلك المواجهة سقط من سقط واعتزل من اعتزل وصمد من صمد. وهذه هي سنة الحياة. وبصرف النظر عن الإمكانيات الحالية فإن العاقبة هي للخط الصحيح، العاقبة هي للصامدين. نحن لم نزاحم السلطة على شيء من مكاسبها، وموقعنا أقل من أن يدفعنا إلى التطلع إلى السلطة، نحن نتطلع إلى نظام وطني ديمقراطي يتيح للناس الحرية الكاملة في التعبير عن مصالحهم المتناقضة في إطار توافق اجتماعي وتنافس سلمي يجري من خلال انتخابات تسمح بالتداول السلمي للسلطة. وهناك اقتناع اليوم، بأن الأساليب السابقة في ممارسة الحكم شاخت، وأن النظام، وإن أبقى على أجهزته الأمنية بكامل قوتها، فإنها لم تعد مطلقة اليد، على رغم وجود رؤوس حامية فيها. وعلى رغم الخروقات هنا وهناك فإن ممارسة تلك الأجهزة تدخل في إطار "المعقول" إذا ما قسناها على الماضي، فالاستدعاءات التي تحصل تتم بهدوء والتوقيفات لا تدوم طويلاً. ولم يعد المعتقل في السجن يهمل، بل يجري الاهتمام بملفه ويحل سريعاً وتتخذ التدابير

اللازمة حياله، تبقى هذه التدابير مقبولة إذا قيست بما كان أيام الثمانينات، لكنها مرفوضة قطعاً في ظل نظام ديمقراطي سليم.

س: عدت بعد خروجك من السجن إلى تحمل مهماتك في إطار الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) الذي خاله بعضهم انتهى في أعقاب الضربات المتتالية التي وجهت إليه. هل يعود رياض الترك إلى الحزب الذي تركه عام 1980؟ وما هي المهمات المطروحة أمام الحزب لتفعيل دوره وتطوير خطابه في ضوء التطورات الجديدة التي حصلت أثر انهيار الاتحاد السوفييتي؟ وهل تعتبر أن الماركسية سقطت بانهيار الكتلة الشيوعية؟

ج: الأحزاب الحقيقية لا تنتهي عندما تواجه بالقمع، الأحزاب يمكن أن تضعف، يمكن أن تتراجع، لكنها لا تزول على رغم قسوة الضربات وتتاليها، بهذا المعنى نحن موجودون، وإن كانت بنيتنا محاصرة، وفاعليتنا أضعف بكثير مما كانت في السابق، لكن ركائزنا الباقية لا تزال قادرة على الاستمرار. وتستطيع في ظل ظروف أفضل أن تعيد البناء. نحن لسنا معزولين، وفي ضوء احتكاكي بالناس العاديين، وجدناهم يكنون احتراماً عميقاً لحزبنا، بمعزل عن موافقتهم لمبادئنا الشيوعية أو عدم موافقتهم، إنهم يجدون فينا مثالاً يحتذى. وينظرون إلينا كضمير عبر عن مشاعرهم وتطلعاتهم. إن حرية تشكيل الأحزاب وحقها في الوجود والعمل، هما ما نطمح إليه ونناضل من أجله مع باقي الأحزاب والشخصيات المنضوية في إطار التجمع الوطني الديمقراطي. وباختصار يمكن القول إننا حققنا انسجاماً بين ما طرحناه من برنامج ديمقراطي وما قدمناه من ممارسة سياسية وتضحيات في سبيل تحقيق هذا البرنامج. أما عن سقوط الاتحاد السوفييتي، فأنا لا أشعر بحرج ولا بأزمة ضمير، فحزبنا لم يكن تابعاً

لهم، و لم أكن تالياً شيوعياً تابعاً كي أتحمل مسؤولية ما جرى، مثلما هو حال الأحزاب الشيوعية التابعة. بنى حزبنا نفسه ضـمن منطـق تجديد الفكر الشيوعي انطلاقاً من واقعنا العربي، وبعيداً عن السوفييت وطروحاتهم، والكل يعرف قصتنا معهم منذ نهاية الستينات وكيـف حاولوا خنقنا ومحاربتنا حين كنا لا نزال في بداية الطريق. إذا نحـن كشيوعيين لا نحمل إثم القيادة السوفييتية التي اسـتبدت وفرطـت وألحقت وشقت في إطار الحركة الشيوعية، ولا أريـد أن أكـون متبجحاً، لكن الحياة أثبتت صحة موقفنا، إلا أني لست من النـاس الذين يحملون سكيناً ويجهزون على الدابة التي تسقط، أنا بخـلاف ذلك أعف ولا أتشفى. أما القول بأن الماركسية سقطت بسـقوط الاتحاد السوفييتي، فهذا ما لا أوافق عليه مطلقاً. الماركسية كانـت بالنسبة إلي ولا تزال منهجاً علمياً في تحليل الرأسمالية وفهمها ونقدها. ونظرها إلى المجتمع الرأسمالي لا تزال سليمة وصحيحة. الماركسية لا تموت ما دام هناك شيئاً اسمه رأسمالية. ولكن على الماركسية أن تعيد تجديد نفسها باستمرار، سواء وجد حزب أو دولة تطبق الماركسية أم لا. وبغض النظر عن انهيار الاتحاد السوفييتي. إن ما طرحه مـاركس وإنجلز في القرن التاسع عشر مضت عليه 150 سنة، حصل فيها مـا حصل من أحداث وتبدلات على النطاق العالمي، فكيف يمكننا بعـد ذلك أن نردد ما كتباه، كما يفعل ضيقو الأفق والجامـدون، حـتى إنجلز نفسه كان يقول: في كل فتح علمي كبير على الماركسـية أن تجدد ثوبها. الماركسية هي منهج وما سقط هو التجربـة، إذا كـان هناك فعلاً في الاتحاد السوفييتي ما يمكن أن يصطلح على تسميته تجربة اشتراكية، لأن ما جرى - في رأيي - لا يخرج عن إطـار رأسماليـة الدولة، في أي حال تبقى هذه الأمور مفتوحة للنقاش ويجب عـدم

الجزم بها، وعلينا أن نساهم في هذا المجال مع الباحثين والمفكرين والمؤرخين لتقديم أجوبة على الأسئلة المثارة، غير أن الأمانة تقتضي الإشارة إلى الدور الكبير الذي لعبه الاتحاد السوفييتي في مساندة حركات التحرر هنا وهناك في بلدان ما كان يعرف "بالعالم الثالث" وأخذت هذه المساندة أكثر من شكل سياسي وديبلوماسي واقتصادي وثقافي وعسكري، لكنها أخذت أيضاً شكل المساعدة في الإعمار والتنمية وتطوير البنى التحتية التي تظل الشعوب هي المستفيدة الأولى منها، حتى بعد تبدل الأنظمة والإيديولوجيات.

س: إذا كانت الماركسية، كما تقول، منهجاً علمياً أو لنقل بعبارة أخرى أحد مناهج العلوم الإنسانية، لماذا إذاً اعتبارها هوية يجب التماهي معها؟ ولماذا ما زالت كلمة شيوعي من اسم الحزب؟ وهل ما زلت كفرد متمسكاً بهويتك وانتمائك الشيوعي؟

ج: أنا في هذه المسألة أخالف كثيرين، فالشيوعية بالنسبة لي ليست نظريات فقط بل تاريخ في الممارسة والنضال والعمل والتضحية، أنا واحد من الذين يصعب عليهم التخلي عن هويتهم الماركسية الشيوعية، ولماذا أتخلى عن صفتي كشيوعي؟ هل يرفضني الشعب؟ هل يعارض طرحنا للخيار الديمقراطي؟ قد تكون هذه حالة حزب ما، عندما تتلوث سمعته نتيجة ما ارتكبه من أخطاء فيسعى إلى تبديل ثوبه عساه يستعيد شعبيته المفقودة، أما أنا فلا أجد نفسي معنياً بذلك، لأننا منذ مطلع السبعينيات، حققنا من خلال حزبنا قطيعة كاملة مع الدوغما السوفييتية والحزب الشيوعي السوري القديم. ووضحت تماماً الفروق بيننا وبين إخواننا الشيوعيين الآخرين، في ما طرحناه من برامج ديمقراطية وما دفعنا من ثمن لهذه المواقف منذ عشرين سنة. إنني عندما أعلن نفسي شيوعياً لا أشعر بتأنيب الضمير، لا أحس بالهزيمة ولا

أحس بالذل، لأن شيوعيتي منطلقة من إنسان يطمح إلى العدالة الاجتماعية وينشد كل ما هو مشترك وجيد وخير بين الناس، وبالطبع ليست هذه القضايا حكراً على الماركسية وإنما هي قضايا إنسانية بالمعنى الحضاري الشامل للكلمة، أنا أخشى، عندما أريد خلع هذا الثوب وارتداء ثوب آخر، أن أكون منافقاً. وأنا أرفض أن أكون منافقاً. لكنني اليوم، أنا الآتي إلى موقع قومي من موقع ماركسي، أقف إلى جانب كل من يريد أن يجدد الماركسية ويطورها من خلال فهم أفضل لواقعنا كشرقيين، عرباً بمسلميهم ومسيحييهم.

س: إذا رياض الترك لا يزال يعتبر نفسه ماركسياً شيوعياً؟

ج: نعم ما زلت، ولن أعمل تحت راية أخرى إلا في ظل التحالفات.

س: يعتبر بعض المراقبين أن الوضع السياسي في البلاد يمر بمرحلة انتقالية عنوانها الرئيسي تجديد الطواقم الحاكمة ومدها بالدم الشاب. ولكن في ظل الاستمرار، كيف تقوم الوضع الحالي وما هي رؤيتك للمخارج الممكنة؟

ج: في بلدنا أزمتان: أزمة السلطة وأزمة المجتمع بجوانبها المختلفة. ولفهم حقيقة أزمة النظام، يجب العودة قليلاً إلى الوراء. فالمفاهيم والبنى والمؤسسات التي يقوم عليها شكل الحكم في سورية، لم تكن شيئاً ابتدعه النظام، إنما هو نقل وتقليد لما كان سائداً في الكتلة الشرقية الزائلة. فمركزة السلطة ومركزة القرار ومفهوم الحزب الحاكم والجبهة الوطنية التقدمية والنقابات الشعبية والأجهزة الأمنية والصحافة الرسمية، كل هذه كانت سائدة بتلك الدول بشكل أو آخر. المشكلة اليوم هي أن هذا الشكل والأسلوب في الحكم شاخا. والمسألة بالتالي ليست مسألة فساد أو خلل إداري كما تحاول بعض الصحف تصويرها، المسألة هي أسلوب وشكل في الحكم تجاوزهما الزمن. هناك حاجة

موضوعية للتغيير، سواء أتى من داخل النظام أو خارجه، وتجد هذه الحاجة منادين بها من داخل أروقة السلطة، ضمن إطار ما بات يسمى ترتيب البيت الداخلي، وضمن منطق المحافظة على المكاسب والامتيازات، فالتغير بنظر المعنيين ليس انتقالاً من سياسة إلى سياسة، وإنما انتقال من شخص إلى شخص، وإذا اقتضى الأمر يجري بعض التغييرات خلال هذه العملية، بما لا يعدو كونه إجراءات تجميلية في داخل البيت الواحد. إن عملية الانتقال والتغييرات وتبديل بعض مراكز القوى والأشخاص ببعض آخر، تعتبر شكلاً من التخبط بحثاً عن مخارج لأزمة البلاد من خلال البحث عن حلول لأزمة النظام، في حين بات من المستحيل العثور على حلول لها إلا من خلال البحث عن حلول لأزمة البلاد أولاً. أما أزمة المجتمع فهي نتيجة ومحصلة لممارسة النظام خلال فترة حكمه الطويلة، خصوصاً منذ الثمانينيات، فقد أقصى السياسة عن المجتمع وأفقر شرائح واسعة من الناس، وخلق تمايزاً اجتماعياً رهيباً وأزمة اقتصادية خانقة يعاني منها القطاع العام والخاص، في وقت انتشرت البطالة وبات المواطن العادي مشغولاً باللهاث وراء لقمة العيش بعيداً عن السياسة وهمومها. قرأت في بعض الصحف العربية سجالات وتحقيقات عن محاربة الفساد في سورية وترتيب أوضاع البيت الداخلي شارك فيها كتاب واقتصاديون سوريون معروفون، وزار سورية أخيراً الأستاذ جوزيف سماحة من أسرة "الحياة" والتقى كثيرين من الشخصيات العامة واستقصى آراءها، وكتب مقالاً طويلاً على حلقتين عن محاولة الإصلاح والتجديد من داخل النظام، تلاه كثير من السجالات، أخشى أن يكون هذا الملف فهم نوعاً من الترويج للنظام، لم يعمد أحد ويا للأسف، إلى ربط الفساد بغياب الديمقراطية، والمشاركة الشعبية من خلال نظام وطني ديمقراطي تعددي.

وحاول بعضهم فلسفة الفساد وجعله ملازماً للطبيعة البشرية، والصحيح أن هناك نزوعاً عند بعض الأفراد نحو السرقة واللصوصية، بل إن هناك الكثيرين من صغار الموظفين الذين يدفعهم العوز والحاجة إلى الرشوة والسرقة، لكننا نواجه اليوم فساداً عضوياً شاملاً ومعمماً، يسود من الأعلى إلى الأسفل، وهذا لا يمكن اعتباره نزوعاً ملازماً للطبيعة البشرية، بل هو خلل موضوعي يرتبط بكون مركز القرار السياسي والاقتصادي لا تخضع للمراقبة القانونية ولا المحاسبة الشعبية.

أما عن المخارج الممكنة لأزمة البلاد، فليس هناك إلا المخرج الوطني الديمقراطي الذي يمكنه من تخفيف الاحتقان ومنع الانفجار ويجنبنا الصراعات القديمة والتفتت الاجتماعي والطائفي. إن تجاوز الماضي، لن يكون إلا نتيجة لسياسة ديمقراطية سليمة منفتحة ورصينة. لكن مثل هذه السياسة سيبقى محض خيال إن لم تنهض القوى الاجتماعية على تنوعها، وكذلك القوى السياسية المعارضة، للدفع باتجاهها ولتحقيق التغيير المعبر عن مصالحها وتطلعاتها. وفي مناسبة الحديث عن القوى الاجتماعية أشير إلى أن البرجوازية الوطنية السورية، والصناعية منها خصوصاً، آن لها أن تنخرط في البرنامج الوطني العريض الذي يطالب بإحداث تغيير جوهري ديمقراطي في حياة البلاد، على رغم اختلاف آثار التدمير التي حاقت بها قياساً على سواها من الفئات الاجتماعية، فإن هذه الشرائح البرجوازية منكوبة بدورها ومهددة في كل حين بالسقوط القسري إلى مراتب أدنى في السلم الاجتماعي، والحال أن سقوطها ليس نكسة اجتماعية لها وحدها، بل هو نكسة للاقتصاد الوطني، للاستثمار والتنمية والحد من البطالة وخلق فرص العمل. ومن حيث المبدأ يجب أن تكون البرجوازية، مع إطلاق الحريات، إن لم يكن من أجل انعتاق المجتمع،

فعلى الأقل من أجل ضمان حد أدنى من الحرية للمال العامل في الصناعة أو الاستثمار، وإلا فإن هذا المال سينفر ويهاجر إلى الخارج عند ظهور أي سحابة سوداء. إذا كانت هذه البرجوازية وطنية، ثم إذا كانت منتجة فعلاً وراغبة في التعاقد السليم مع ناسها وأسواقها الوطنية، فإن عليها واجب البحث عن مخارج صحية وصحيحة لأزمة المجتمع، وعليها الانخراط مباشرة في دعوات التغيير. أما إذا اكتفت بأداء الوظائف الطفيلية واقتصرت طموحاتها على البقاء في الباحة الخلفية للاقتصاد الوطني، فإنها، في هذه الحال، لا تستقيل من مسؤولياتها الاجتماعية والوطنية وحسب، بل تنسحب تماماً من عجلة التقدم ومن سنن الحياة المعاصرة. إن المخرج الديمقراطي يقوم على إلغاء حال الطوارئ وتحرير المجتمع من الرقابة المفروضة عليه، وإطلاق الحريات العامة كحرية الصحافة والاجتماع وإبداء الرأي، كما يستدعي تحرير الحياة العامة من القيود المفروضة على العمل السياسي والسماح بتأسيس الأحزاب والمنظمات السياسية وفق أنظمة ومعايير قانونية محددة وواضحة، كما يجب رد الاعتبار إلى الدولة ككيان يعبر عن المجتمع بعموميته، وبالتالي لا بد من تحريرها من أسر السلطة، أياً كانت هذه السلطة. وهنالك، بالطبع، مطالب عاجلة مثل إطلاق المعتقلين، وكشف مصير المفقودين، والسماح بعودة المهجرين والمبعدين... وما إلى ذلك من تفاصيل حقوقية مباشرة لا مجال فيها لاختلاف أو اجتهاد.

س: **ما هو تقويمك للجبهة الوطنية التقدمية ولدور الأحزاب المشاركة فيها في صنع القرار السياسي؟ وهل تعتبرها مسؤولة أمام الناس عن السياسات المتبعة في البلد؟**

ج: المنطق الذي كان سائداً في الحقل السياسي السوري يقول: إما أن

تتبع النظام وتنتمي إلى مؤسساته، وإما أن لا تتبعه وتنتمي إلى العالم السفلي. الجبهة وليدة هذا المنطق وهي مؤسسة من مؤسسات النظام وأحد أشكال تعبيرات التوافق والتحالف السياسي بين النظام والأحزاب الأخرى التي وافقت على برنامج الجبهة، أنا أرى أن هذا الشكل من أشكال التحالف انتهى. هذا لا يعني أنهم كأحزاب انتهوا ففيهم الكثير من الشخصيات الوطنية التي ناضلت في فترة سابقة من حياتها، لكن الأسلوب الذي عامل فيه النظام هذه الأحزاب أدى إلى حرمانها كثيراً من مقومات نشاطها ووجودها وألحقها بسياسته وهي تحصد اليوم النتائج بسبب تحالفها مع النظام، وهناك موقف شعبي رافض لها، وعسى أن يملك بعض منها الجرأة الكافية ليعيد النظر في سياساته.

س: ما هو موقفك من الإسلام السياسي، وما هو دور حركة "الإخوان المسلمين" ومكانتها كحركة سياسية في المستقبل السياسي لسورية، وكيف تنظر إلى مظاهر التدين المتزايدة داخل المجتمع السوري؟

ج: أنا أعتبر أن للإخوان المسلمين كحزب سياسي الحق في الوجود والعمل السياسي. ولكن عليهم أن يعيدوا النظر في السياسات التي سلكها بعض أطرافهم في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات، وأن ينبذوا طريق العنف وأن يسيروا في الاتجاه الديمقراطي. وأرى أنه يجب ألا تكون هناك موانع من وجود تيار سياسي يستلهم التراث الديني، لكن شرط ألا يستغل وألا يحتكر الدين وألا يكفر الناس. وأعتقد بأن التجربة الأخيرة لا بد أن تدفع بالعقلاء من الإخوان إلى أن يؤسسوا سياسة جديدة أكثر انفتاح وديمقراطية. أما مظاهر التدين في المجتمع فأعتبرها أحد أشكال الاحتجاج على الوضع السائد، ففي ظل انسداد الآفاق لجأ الناس إلى الله متضرعين لتغيير

هذه الحالة. هذا لا يعني طبعاً أن كل المؤمنين يتقاسمون هذا الحال، فكثير منهم يؤدون واجباهم الشرعية عن قناعة وإيمان بعيداً عن السياسة، ولكننا في ظروف اليوم، نجد أنفسنا أمام ظاهرة اجتماعية لا يمكن تناولها بمعزل عن أبعادها السياسية الواضحة.

س: **بعض الأوساط الشعبية في مدينة حمص اعتادت التفريق بين حزبكم والحزب الشيوعي الآخر، من خلال مسميات من مثل "الشيوعيون المؤمنون" و"الشيوعيين الكفار" حيث يقال إنكم في تأبينكم لأحد رفاقكم الذي توفي في عام 1976 ختمتم الكلمة التي ألقيتموها على القبر بعبارة "إنا لله وإنا إليه راجعون" فكيف تفسر لنا ذلك؟**

ج: إن الناس قادرة بحسها الشعبي أن ترى الفوارق وتعبر عنها ولو بلغة مبسطة. فالناس تميز أن "ليس كل العدس عدساً" إذا جاز القول، بل هناك فوارق تفصيلية وأساسية، يحاولون معرفتها وفهمها، وإذا دلت هذه العبارات على شيء، فإنها تدل إلى أننا لم نعد معزولين عن الناس، ولم نعد نشعر بغربة عنهم، ولم يعد المجتمع يرفضنا لأننا عبرنا من خلال تجربتنا وممارستنا عن مصالح الناس وأمانيها. أما موضوع التأبين فهو يرتبط بقصة أحاول إيجازها، فعندما توفي الرفيق نوري حجو وهو ابن مدينة حمص، صدر نعيه خالياً من العبارات الدينية وبما يخالف العرف والعادة، لم يكن الأمر مقصوداً، لكن بعض الأوساط المتزمتة التي تترصد الحزب على أي هفوة، استغلت الحالة للتشهير بالحزب واعتبار أعضائه ملحدين لا يحترمون الدين، وحال قدومي من دمشق برفقة الجثمان، علمت بالحادث والتوتر الذي نجم عنه، فختمت الكلمة التأبينية، التي ألقيتها على ضريح الغائب بعبارة "إنا لله وإنا إليه راجعون" والحقيقة أنني يومها تكلمت بمزاج المشيعين

تكلمت بما لا يؤذي ولا يفسر وأطفأت حريقاً وإن كان صغيراً. هذه هي تقاليدنا وهكذا يستحب أن تختم كلمة التأبين وما الضير في ذلك وهل هذا نفاق كما صوره بعضهم. أبداً، بل إنني أميل اليوم بعد هذا العمر الطويل إلى تجنب الاستفزازات الجانبية واحترام الأصول والطقوس التي تتبع بهذه المناسبات بدءاً من نعي الميت وانتهاء بتأبينه على القبر فالأشكال القديمة الفجة من الطيش والسلوك الماس بالدين عملت على عزل الشيوعيين عن الناس. الديمقراطية الصحيحة وإن أتاحت لك التقدم والتعبير بحرية عن آرائك ومعتقداتك، تطلب منك أن تحترم معتقدات الآخرين وآراءهم. قد لا يرضي هذا الكلام العلمانيين المتزمتين، لكن علينا في هذا المجتمع أن نتعامل بصدر رحب، ونعيد ما هو مفقود بيننا من حوار واحترام للرأي الآخر.

س: بما أنك طرحت موضوع الحوار وتقبل الآخر، أحب أن أعرف رأيك في مفهوم الديمقراطية، وكيف تنظر اليوم إلى دور المجتمع المدني،ما هو دور المثقفين والمبدعين في تنشيط هذا الدور؟

ج: لمفهوم الديمقراطية بعدان سياسي وحضاري. أما البعد السياسي فمرتبط بتراث طويل من التراكمات والنضالات التي عبرت عنها بعمق مبادئ الثورة الفرنسية. واليوم باتت الديمقراطية بشكلها السياسي والحقوقي أفضل أشكال الحكم وأكثرها نضجاً إذا ما قورنت بما هو سائد من نماذج أخرى في بعض بلدان العالم لكن ما نلاحظه في منطقتنا من خلال التجارب السابقة أن الأحزاب التي نادت بالديمقراطية سرعان ما أدارت ظهرها لها إثر وصولها إلى السلطة مثل "حزب البعث" لذلك لا يكفي أن تطالب بالديمقراطية السياسية بل علينا استلهام الديمقراطية ببعدها الحضاري داخل خطابنا الثقافي وبنانا المجتمعية وروابطنا الأسرية وتأصيلها، ونشرها

الديمقراطية اليوم ليست شعاراً للتغيير السياسي إنما هي ممارسة على مستوى المجتمع كله في مجالات العمل والثقافة والأدب والعلاقات المجتمعية والأسرية ومجتمعنا ليس مخنوقاً سياسياً فحسب بل مخنوق حضارياً أيضاً. أما فيما يخص موضوع المجتمع المدني، فإنني أعتقد بخلاف ما يراه بعض الباحثين في العلوم الإنسانية، أن هذا المجتمع موجود في حالة كمون في بلدنا، وإن غيبت المؤسسات المعبرة عنه لصالح بنى وأشكال من صنع السلطة، تساعدها على ضبطه وتقييده بدلاً من تحريره وإطلاق طاقاته، لذلك لم يبق للمجتمع إلا الصمت ليعبر من خلاله عن وجوده وعن رفضه للوضع القائم، إذا الصمت هنا موقف لكن هذا الصمت لا يمكنه أن يدوم إلى ما لا نهاية ولا بد للمجتمع بقواه الحية من أن يفرز تعبيرات جديدة تنتمي إلى عالم البيانات والمواقف العلنية والفعل، وما شاهدناه حديثاً من تحرك السينمائيين دفاعاً عن مهنتهم في وجه محاكم التفتيش الجديدة، وفي وجه حملة الصحافة الرسمية ضد مؤسستهم وأشخاصهم هو خير تعبير عن بعض التباشير التي باتت تلوح هنا وهناك مؤكدة الحاجة الموضوعية للتغيير ومبينة أن هذا الصمت راح ينفرج قليلاً. إن بيان السينمائيين السوريين الذي امتنعت الصحف المحلية عن نشره ونشر في "الحياة" وإن لم يطرح شعارات سياسية، لكنه من صلب السياسة كما هو من صلب الثقافة، فالسينمائيون بالدفاع عن حقهم بالاستقلال وبالتمتع بجو من الحرية يستطيعون من خلاله أن يبدعوا وينتجوا أعمالاً تخرج من ذاتهم الحرة.. إنما يدافعون عن الحرية ويمارسونها فعلياً ببعديها السياسي والحضاري، وأنا أعتبرهم أفضل من السياسيين الذين لا يقومون بشيء سوى تكرار مقولاتهم الممجوجة. أخيراً أود التأكيد أن الاستبداد لا يعوق التطور الديمقراطي في حياتنا

السياسية فقط، وإنما يؤخرنا حضارياً. أما المجتمع الحر سياسياً فيطلق الظروف والأجواء التي تسرع تقدمنا الحضاري وتعمقه.

س: تسود ظاهرة غريبة داخل الحقل الثقافي السوري، حيث بتنا نرى الكثير من المثقفين السوريين يتسابقون إلى توقيع البيانات دفاعاً عن حرية الرأي والتعبير في بلدان أخرى غير بلدهم (محاكمة روجيه غارودي، محاكمة مرسيل خليفة) في وقت يتناسون ما يجري في وطنهم، وفي أقرب الدوائر إليهم، كيف تفسر ذلك؟ وهل تشعر بالمرارة لأن كل من تضامن معك علناً إنما فعله بعد خروجك من السجن؟

ج: لا يمكن تفسير ذلك بمعزل عن جو القمع والخوف في سورية الذي يمنع مثقفين كثيرين من التعبير صراحة عن آرائهم ومواقفهم. هناك خطوط حمر مفروضة على الجميع، وتجاوزها يحتاج إلى تنسيق وتعاون وشجاعة. ماذا يحدث حالياً عندما تكون هناك حالات سورية معينة تستدعي التضامن والاحتجاج من أجلها؟ إننا نجد كثيرين منهم ينكمشون، ومصدر هذا الانكماش ضيق الهامش الديمقراطي المتاح. علينا أن لا نحملهم ما لا يطيقون، أما أنا شخصياً فلا أشعر بالمرارة، بل بخلاف ذلك أعلم أنني كنت بقلوب الكثيرين منهم، لكنهم منعوا من التعبير عن ذلك. أما هل عبرت أنا كسياسي عن ضمائرهم فأعتقد أنني قمت بواجبي وأترك للآخرين حرية القيام بواجباتهم. وفي الإسلام هناك ما يسمى فرض كفاية "إذا قام به بعضهم سقط عن الآخرين".

س: ماذا تشعر حيال مظاهر البذخ والرفاهية التي نراها اليوم لدى شرائح معينة من مجتمعنا؟

ج: التفاوت الاجتماعي والفوارق التي أراها اليوم في مجتمعنا، تذكرني

بعوالم ألف ليلة وليلة وبالعوالم التي تنسب إلى الخلفـــاء المبـــذرين، حالات تدعو إلى القرف والاشمئزاز والانتفاض. بالقرب من مـــترلي أرى بعضهم يتجمع على حاويات القمامة بحثاً عن لقمة للأكل، أو عن ألبسة رثة أو عن شيء يمكنهم بيعه. هذا إنسان وذاك إنســـان، وأين هي الإنسانية والوطنية في هذا العالم الجديد المترف والمجنـــون، حيث تهرب فيه الطبقة الثرية المستفيدة ثرواتها للخارج وتكتفـــي في الداخل ببناء القصور والقلاع؟ خرجت من السجن لأجد العالم قـــد تغير. عالم أناني، مظاهر خادعة، حضارة زائفـــة تـــدهش الســـائح الأجنبي لكنها لا تولد عني أي رغبة في أن أعيش متعها الكاذبة.

س: هل تخاف الموت؟

ج: أنا إنسان، مثلي مثل كل بقية البشر، أحب الحياة. ولكن في حالات الاحتدام والصراع السياسي التي تنطوي على أخطار قد تـــؤدي إلى الموت، في مثل هذه الحالات قد ينبري بعضهم للدفاع عـــن آرائـــه وأفكاره ومبادئه من دون أي خوف من الموت. في مثل هذه الحالـــة أنا لا أخاف الموت لأنه يحمل بعداً إنسانياً ومبرراً سياسياً. على سبيل المثال لو رأيت سيارة تصدم طفلاً، ألا تشعر بأن من واجبك إبعاده عنها، على رغم أنه بانتشالك إياه قد تصدمك ويعيش هو وتمـــوت أنت؟ كذلك الأمر في عالم النضال السياسي: عنـــد دفاعـــك عـــن أفكارك وآرائك السياسية، يستطيع الجلادون أن يعتقلوك ويعذبوك، ويمكن أن تفقد حياتك تحت التعذيب. إذاً يجب أن يضاف إلى فكرة الموت الحالة التي يعيشها الإنسان لحظة الموت. ليس هناك عاقـــل لا يخاف الموت، وأنا من جهتي أخافه، ولكن عندما يكون بيني وبـــين الموت قضية ويقف الموت حاجزاً بيني وبينها، عندها أقتحمه.

*****

مقاطع من حوار

أخبار الشرق 2003/3/16

أجرى الحوار في دمشق: محمد علي الأتاسي(*)

- هل تعتقد أن الإفراج عنك هو خطوة جدية على طريق الانفتاح الديمقراطي؟

- الانفتاح الديمقراطي لا يكون بالإفراج عن سجين بمفرده، فأنت تعيد إلى هذا السجين حريته وحقه الذي سلب، ولا معنى لخروجي من السجن إذا لم يخرج بقية السجناء السياسيين. الانفتاح الحقيقي يكون بوضع خطة لحل مشكلات البلد المستعصية وتجاوز الأخطاء السياسية السابقة. هناك مطالب أساسية عبرت عنها القوى السياسية المعارضة وبيانات المثقفين، و لم تتخذ السلطة إلى الآن أي خطوات جدية في اتجاهها.

- كيف كان شعورك عندما أتوا يبحثون عنك في عيادة الطبيب بمدينة طرطوس؟ وهل كنت تتوقع أن يتم اعتقالك من جديد؟

- رغم أنه كان هناك حالة من الترقب في البلد تتوقع اعتقالي، وأن العديد من الأصدقاء القلقين نصحوني بالتواري، إلا أني لم أكن أتوقع ذلك باعتباري "أشتغل" سياسة. لقد تصورت أن اعتقالي غير مفيد لهم، رغم كل الإنذارات التي وصلت.

عندما جاءت عناصر الأمن لاعتقالي رفضت الذهاب معهم بدون تبيان لصفتهم الرسمية أو إبراز لمذكرة توقيف. تركوني محاصراً، ثم أتوا بعد ذلك برفقة ضابط في الأمن العسكري يعرفه الطبيب فذهبت

(*) كاتب وصحفي سوري.

معهم. ساقوني إلى فرع الأمن السياسي في طرطوس، ثم جهزوا دورية لنقلي إلى فرع التحقيق التابع لشعبة الأمن السياسي في دمشق في مساء اليوم نفسه حيث أمضيت ليلتين، نقلت بعدها إلى سجن عدرا المركزي.

- ماذا فكرت خلال اليومين اللذين قضيتهما وحيداً في فرع التحقيق التابع لشعبة الأمن السياسي بدمشق، ثم خلال الفترة الانفرادية الأولى التي أمضيتها في سجن عدرا المركزي؟ هل حاولت أن تحلل معنى وأسباب توقيفك، وإلى أي مدى يمكن أن يدوم هذا الاعتقال؟

- لم أفكر في شيء.. عندما أدخل السجن أتوقف عن التفكير والتحليل وعن انتظار اليوم الذي سيطلق فيه سراحي، لأن ذلك سيزيد معاناتي ولن يفيدني شيئاً. "خلص" أنا دخلت إلى السجن، ولا مجال للتفكير متى الخروج منه. في السجن أنا مقيد، وأهم الأمور المطلوبة مني أن أصمد وأن أحافظ على موقفي السياسي وأن لا أقدم مثلاً سيئاً وأن لا أبوح بأسرار حزبي وأن لا أتراجع عن أقوالي وتصريحاتي السابقة، وهذا ما فعلته.

- لكن الظروف السياسية العامة تغيرت مقارنة بسجنك الأول، مما جعل أمل الإفراج عنك حاضراً منذ اللحظة الأولى. هل راودك هذا الأمل وأنت داخل سجنك الجديد؟

- لا.. أبداً. أنا رجل واقعي، ولا أراهن على الآمال، وكل ما يهمني هو أن يكون سلوكي قوياً في السجن. فما فائدة أن أعيش على أمل خروجي بعد شهر أو سنة ثم تنقضي المدة ولا يأتي الإفراج! شعور الخيبة هذا يمكنه أن يحطم السجين السياسي، ولذلك تجنبته.

حتى بعد صدور الحكم بسجني سنتين ونصف سنة، كان رأيي أنه يمكن أن أبقى مدة أطول بأمر عرفي جديد، وهذا ناجم عن عدم ثقتي

بنظام تسوده الأحكام العرفية وتغيب عنه دولة القانون. مع ذلك كان لدي اقتناع منذ البداية بإمكان خروجي في أي لحظة حتى قبل انقضاء مدة الحكم. فدخولي إلى السجن وخروجي منه لا يرتبط بأحكام قضائية بقدر ما يرتبط بقرار سياسي نابع من ظروف سياسية جديدة.

- من نقاط خلافنا الأساسية في فيلم "ابن العم" قولك بقدرتك على نسيان العالم الخارجي خلال فترة سجنك الأولى والمديدة؟ ألم تكن موضوعياً في فترة سجنك الثانية وأكثر احتكاكاً بالعالم الخارجي، من خلال تواتر الزيارات العائلية واللقاء مع المحامين والترول إلى المحكمة؟

- هذا صحيح، وخصوصاً عندما كنت برفقة البعض من المعتقلين العشرة. لكن كوني أقاوم آثار السجن وأنا في داخله، فإن مثل هذه الأفكار لا تفيدني. أنا لدي منهج ثبتت نجاعته في السلوك داخل المعتقل، وذلك مهما تبدلت ظروف السجن ومهما قصرت مدته أو طالت. وأهم نقطة وأنت حبيس العالم السفلي هي عدم التفكير في العالم الخارجي. أنا مثل طائر أسرته ووضعته في القفص وتالياً لا فائدة من التفكير.

- لكن الطائر الأسير يظل يحلم بالطيران؟

- وأنا أيضاً أحب أن أغادر السجن، لكن التفكير في الخروج وفي العالم الخارجي لن يفعل شيئاً سوى زيادة معاناتي.

- هل أفهم من كلامك هذا أن قدوم زوجتك الدكتورة أسمى وابنتيك وأحفادك لزيارتك في السجن، لم يكن يدفعك للتفكير بالعالم الخارجي؟

- صدقني.. صدقني يا "ابن العم"، لم أكن أتمنى أن يأتوا لزيارتي، حتى لا يؤثروا على عاطفتي. لأنه في يوم الزيارة، أصبح كالمشلول! لا

أعرف كيف أتصرف، فالعالم الخارجي يسيطر عليّ، وأحتاج إلى بضعة أيام حتى يعود إلي توازني كسجين، ويخرج "بخار" الزيارة من رأسي. وما عليك إلا سؤال الدكتورة أسمى، كم مرة رجوتهم أن يأتوا كل شهرين أو حتى كل فصل، فأنا لا أريد لهذا العالم الخارجي أن يدخل عالمي السفلي ويزيد معاناتي. نسيان العالم الخارجي راحة للسجين ولكنه لا يعني أبداً نقصاً في العواطف حيال عائلته.

- إذاً، تكاد تكون فترة سجنك القصيرة هذه، أصعب من الفترة التي سبقتها من جهة العلاقة مع العالم الخارجي والتواصل مع الأهل؟

- من وجهة النظر التي ذكرتها كانت أصعب بكثير من الناحية العاطفية والمعنوية، لأن الزيارات كانت شبه متواترة. أما من ناحية المعاملة والشروط المادية والصحية لسجن عدرا، فلا مجال للمقارنة مع سجني السابق، رغم أن السجن السياسي يظل سجناً يحجز حرية الإنسان بغير حق، وهذا هو الأساس.

- في ظاهرة لم تعهدها المدن السورية منذ زمن بعيد، لم ينفك المتضامنون معك عن الاعتصام أمام مبنى محكمة أمن الدولة مصفقين في كل مرة كنت تخرج فيها مخفوراً من الجلسة، وتجرأوا ورفعوا الشعارات الديمقراطية في الشارع من مثل تلك التي تدعو للإفراج عن المعتقلين السياسيين وإلغاء حالة الطوارئ.. ترى هل كنت تعتبر رؤيتك لهم على باب المحكمة تواصلاً لا تريده هو الآخر مع العالم الخارجي؟

- لا، هنا يغيب الجانب العاطفي في بعده العائلي، وتصبح القضية قضية نضال ترفع معنوياتي. وهذا دليل على أن التحرك الديمقراطي لم يتوقف، وأن هناك أناساً لا يزالون مستعدين للتضحية. لقد فرحت

كثيراً لجرأة الشباب وابتداعهم أساليب جديدة في الاحتجاج، مما يفوق مستوى تصوري. وهذا دليل على أن حالة الكمون والصمت بدأت تتزحزح الأمر الذي لـه دلالات مهمة لمستقبل العمل الديمقراطي في سورية.

- ألا ترى معي، أن بعض أحداث العالم الخارجي يمكنها أن ترفع معنويات السجين؟

– طبعاً، ولكن الأمور محسومة بالنسبة إليّ. فحتى لو لم يأت أي شخص للتضامن على باب المحكمة سأظل صامداً، فما أدراك إذا جاء المتضامنون للاحتجاج بالشكل الذي سارت عليه الأمور أمام المحكمة؟

- إذاً أنت متفق معي، أن للعالم الخارجي أحياناً بعض الفائدة في رفع معنويات السجين؟

– إذا كان ما تريده من إلحاحك هو إجباري على الإقرار بأهمية إطلاع السجين على ما يجري في العالم الخارجي، فليكن أنا أقر وأعترف بذلك!

- ما الذي كنت تفتقده كثيراً داخل سجنك المتجدد؟

– غريب حقاً هذا الأمر، أنت تجرني إلى موضوعات وأنا أدفعك إلى موضوعات مغايرة. في السجن أنا لا أفتقد شيئاً ولا أريد شيئاً، وكل ما يأتي أنا راض به. لم أطلب شيئاً من أحد وتدبرت أموري بمفردي، ولماذا أعذب نفسي إذا كان هناك احتمال برفض طلبي! حتى هذه الكرتونات وأكياس النايلون التي تراها الآن أمامك ممتلئة بالأغراض، لم أطلبها من أحد ولممتها في طريقي إلى ساحة التنفس من مرميات بقية السجناء. وستجد بين هذه الأغراض مئات علب التبغ الفارغة التي لممتها لأستفيد من ورقها لاحقاً في كتابة الفواتير وتسجيل بعض الملاحظات.

في الفترة الأولى الانفرادية داخل سجن عدرا، حظيت وأنا في طريقي إلى التنفس بجريدة وسخة مرمية على الأرض، أخذتها ونظفتها فإذا بي أُفاجأ بصفحتين كاملتين تتحدثان عن اعتداءات نيويورك وواشنطن، وكانت هذه أول مرة أسمع بها عن أحداث الحادي عشر من أيلول.

- بماذا أفادتك خبرتك السابقة هذه المرة، وهل صنعت لوحات الأرابيسك من الحبات السوداء في بقايا شوربة العدس، لقتل الوقت؟

– الفائدة الأساسية كانت في المحافظة على علاقة حسنة مع السجانين، وفي جعل وقع الزمن عليّ أقل شدة. أما شوربة العدس فهي بسبب نوعيتها الجيدة في هذا السجن تكاد تكون خالية من الحبات السوداء، ولذا كان الوقت يمضي في تبادل الأحاديث مع بقية المعتقلين عندما كنا مجموعين في مهجعين، أو في الطبخ وتحضير الطعام، أو في القراءة بعد أن فُتحت لنا مكتبة السجن.

- هناك بعض من شاهد فيلم "ابن العم" ورأى في قوة صمودك خلال سجنك الأول حالة غير إنسانية، ما تعليقك؟

– من يقول هذا ربما لم يُعانِ معاناة شعبنا في ظل الاستبداد. في سجني الأول أنا كنت أصمد عن وعي وأقابل وحشية ظروف اعتقالي باستعداد للموت، كما لو أني في معركة. من أجل ماذا يصمد الإنسان، أليس دفاعاً عن إنسانيته؟ لم يحصل في التاريخ أن صمد إنسان في مثل هذه الظروف من أجل شيء غير إنساني. أنا لم أرَ في نفسي ضحية ولم أكن أبحث عن عطف أحد، أنا كنت في سجني أدفع ضريبة تمسكي بمواقفي ولو أنها كانت ضريبة ظالمة وغير عادلة.

- بعد خروجك المتجدد من السجن قدمت أعداد غفيرة من الناس من مختلف المحافظات والمشارب لتهنئتك بالحرية، بماذا تفسر هذا الإقبال؟

– لم أتوقع هذا الاحتضان والمحبة، وبرأيي هناك عطش للحرية وعطش

لرؤية مناضلين ضد الاستبداد، ولربما كان هناك تقدير مبالغ فيه لبعض مواقفي، وكل خوفي أن لا أكون أهلاً لهذه الثقة الكبيرة.

- ألا يمكن أن تصاب بنوع من الغرور نتيجة هذه المشاعر الفياضة التي منحك إياها الناس؟

- لا.. لا أبداً، لا يمكن أن أُصاب بأي نوع من أنواع الغرور. فأنا محصن ضد هذه الظواهر التي قاومناها بشدة يوم كانت موجودة في حزبنا وخصوصاً عند خالد بكداش. وسأظل أقاومها أينما وجدت.

- بماذا تشعر تجاه حركة التضامن مع قضيتك، التي عبرت عن نفسها بقوة خارج حدود سورية؟ وما رأيك في قول البعض: إن دعوة بعض الحكومات الأوروبية السلطات السورية لإطلاق سراحك، وقرار البرلمان الأوروبي الذي جاء يحمل اسمك، أتيا في سياق ممارسة الضغوط السياسية لإضعاف المواقف السورية؟

- أتقدم بجزيل الشكر والامتنان من كل من تضامن معي أو مع غيري من المعتقلين السياسيين في سورية في الداخل والخارج. وهذا يثبت أن قضية حقوق الإنسان وكرامته أصبحت تعبر عن قيم إنسانية مشتركة بين كل شعوب الأرض على اختلاف مشاربها. طبعاً علينا هنا أن ننظر إلى الغرب على أنه غَربان وليس غرباً واحداً، وعلى أن هناك الكثير من القوى والفعاليات الثقافية والسياسية في الغرب، لا تزال تحمل قيم عصر التنوير وعقلانيته، وتطورها، والتي يجب أن نلتقي معها في المستقبل على قاعدة الديمقراطية وحق الإنسان في الحرية والعيش الكريم.

- يجري الحديث عن نية السلطة إصدار قانون جديد للأحزاب وقانون جديد للانتخابات، ينظم العملية السياسية قبيل موعد الانتخابات المقبلة، ما مدى مصداقية هذه التوقعات برأيك؟

- الفترة الزمنية التي تفصلنا اليوم عن الانتخابات القادمة باتت قصيرة جداً، وليس هناك أي مؤشر لصدور قانون جديد للأحزاب أو قانون جديد لانتخابات يشكلان فاتحة لمرحلة جديدة، حتى أن النقاش حول هذه القوانين لا يزال يجري في الظل داخل الدوائر الضيقة بعيداً عن المجال العام. وإذا كان الطيف السياسي العريض في سورية قد أكد مراراً على أن قانون الأحزاب وقانون الانتخابات يشكلان جزءاً أساسياً من عملية الإصلاح السياسي، فإنه في الظروف الحالية يصعب الوصول إلى هذا الهدف من طريق التعامل الإيجابي مع الاستحقاق الانتخابي المقبل.

إذاً من شبه المستحيل اليوم في ظل ضيق الوقت وغياب الحوار الجاد بين الأطراف المعنية أن تقدم السلطة على خطوات فعلية في اتجاه الانفراج الجزئي أو الكلي. وكل ظني أن الانتخابات القادمة ستجري وفق الأساليب القديمة التي اعتادت عليها الأجهزة الأمنية وأتقنتها. وهذا يعني استحالة أن يتمكن أي مرشح من التعبير الحر عن آرائه وأن يطرح على الناخبين مشروعات جدية ومتكاملة للإصلاح، وتالياً ستأتي تركيبة المجلس الجديد مماثلة لتركيبة المجالس السابقة.

إن شرط تحول الاستحقاق الانتخابي إلى استحقاق سياسي فعلي هو أن يتمتع المرشح بحرية الحركة والتعبير الحر عن آرائه وأن يتمكن من إصدار البيانات والبرامج السياسية بعيداً عن الرقابة المسبقة وأن تكون هناك ضمانات فعلية ورقابة قانونية لعملية التصويت والفرز وإعلان النتائج. وهذا غير متوفر اليوم في ظل الإشراف المباشر للسلطة التنفيذية ممثلة بوزارة الداخلية على العملية الانتخابية وفي ظل قانون يؤكد مسبقاً على أن للحزب الحاكم كحد أدنى نصف المقاعد زائداً واحد في أي مجلس منتخب.

- لكن يقال إن هناك نية لدى بعض أطراف التجمع الوطني الديمقراطي في دخول الانتخابات؟

– عندما نُقل إليّ هذا الخبر وكنت وقتها لا أزال في السجن، كان رأيي أن الأمر سابق لأوانه، لأن السلطة لم تتخذ بعد أي إجراءات جدية للتهيئة لانتخابات حرة ونزيهة تشارك فيها جميع الأطراف في السلطة والمعارضة. وأعتقد أن سبب هذا التسرع لدى البعض من قيادة حزب الاتحاد الاشتراكي وقيادة التجمع، ربما كان غرضه احتواء الضغوط التي يتعرض لها من بعض النافذين فيه من أجل الترشح.

إن فكرة التعاطي السياسي الإيجابي مع العملية الانتخابية الواردة في بيان التجمع الأخير، هي فكرة مطاطة، وتالياً فهذا الكلام لا يكفي في ذاته وينبغي أن توضع أسس ومبادئ موجزة نقيس من خلالها وعلى ضوء الواقع ضرورة المشاركة أو المقاطعة. لست ضد النظر إلى الانتخابات كعملية سياسية، ولكن بما أننا لا نزال نعيش في ظل الاستبداد فالمبادرة في إطار هذه العملية السياسية يجب أن تأتي من جانب السلطة على شكل خطوات ملموسة في إطار الإصلاح السياسي.

- في ضوء هذا الذي تقول، هل تعتقد اليوم أن التجمع الوطني الديمقراطي كتحالف للأحزاب المعارضة يستطيع أن يقود التحرك الوطني المعارض داخل سورية، وما هي حقيقة تمثيله للطيف السياسي الواسع في المعارضة؟

– نشأ التجمع في نهاية السبعينيات من القرن المنصرم كإطار سياسي معارض يضم داخله أحزاباً ذات منحى يساري ديمقراطي متحدرة من التيارين القومي والماركسي التقليديين. وكان له الدور السباق والأساسي في طرح الحل الديمقراطي كمخرج لأزمة البلاد وكان

ذلك قبل احتدام الصراع الدموي بين السلطة و"الإخوان المسلمين". لكن دور التجمع خفت شيئاً فشيئاً خصوصاً خلال فترة القمع الدموي والإرهاب التي سادت في الثمانينيات. وإذا كان التجمع سبق له أن سجل مواقف مبدئية تحت قيادة الدكتور جمال الأتاسي بفضل التعاون والتنسيق بين أحزابه المتعددة، فإن المعطيات تبدلت كثيراً اليوم بعد رحيل الدكتور جمال الأتاسي وتغير المعطيات الدولية والإقليمية وعجز أطراف التجمع عن تجديد خطابها الموروث وتطوير وسائل عمله المعارض واتخاذ مواقف أكثر وضوحاً والانفتاح على جمهور الشباب.

مع ذلك أنا أعتقد بضرورة بقاء وتطوير عمل التجمع كإحدى أدوات العمل المعارض وكجزء من الطيف السياسي الواسع، وبسبب تفاؤلي بالمستقبل لا أرى أنه يصح أن يتعامل مع نفسه بوصفه قائداً للعمل السياسي المعارض كما يحلم ويحاول البعض. وتجديد دور التجمع مشروط بتجديد شبابه وبخاصة قيادته وبإعادة النظر في ما سمي "البرنامج السياسي للتجمع الوطني الديمقراطي"، في شكل يخالف اللائحة التي تنظم عمل التجمع، علماً أنه كان مسودة مشروع ولم ينعقد مؤتمر رسمي لمناقشته وإقراره.

- لكنك عضو في قيادة التجمع تتحمل جزءاً من المسؤولية عن قرارات التجمع وعن الحالة التي آلت إليها الأحزاب؟

– أنا لا أنكر تحملي جزءاً من المسؤولية، لكن الكثير من وجهات النظر التي عبرت عنها كتابة أو تصريحاً بصفتي الشخصية، أعتقد أنه كان واضحاً للرأي العام أنها غير مطابقة لرأي التجمع المعبر عنه على لسان الناطق باسمه أو من خلال نشراته. أعود لأقول مرة أخرى إن التجمع جزء مهم من الطيف السياسي المعارض، ولكنه لا يمثل كل تيارات هذا الطيف.

- لكن أين هي القوى الأخرى التي تتحدث عنها، وفي حال وُجدت فما هي الأطر التي يمكن أن تضمها وتنسق بينها؟

- هناك بالتأكيد قوى عديدة بعضها كامن وبعضها الآخر يحاول أن يجد لنفسه تعبيرات خارج أطر العمل السياسي التقليدي من خلال الأحزاب. واليوم، هناك حاجة لوجود أكثر من إطار سياسي ومجتمعي يتجاوز المفاهيم التقليدية لليمين واليسار إلى الإطار الوطني العريض. فسورية اليوم في حاجة إلى إعادة تأسيس سياسي واجتماعي وثقافي، وهذا ليس من حق حزب أو تيار سياسي بعينه مهما كانت صبغته الإيديولوجية، هذا من حق الوطن والمواطن. طبعاً هذا لا يعني انتهاء دور الأحزاب ولكن علينا أن نقبل ابتداع صيغ أخرى موازية في العمل السياسي والمجتمعي. وهذا لن يكون إلا من خلال حوار ديمقراطي واسع تشارك فيه كل الأطراف المعنية بإخراج سورية من أزماتها المستعصية.

وفي هذا الإطار الواسع ومن خلال تناقض المصالح وإدارتها بشكل سلمي، أنا سأظل يسارياً في تفكيري ومنحازاً إلى جانب الفقراء والمستضعفين، وضد كل من يستغلهم. لكن تجربة الأربعين سنة الماضية من حكم البعث بينت لنا أن الأولوية السياسية اليوم تتجاوز مقولة اليسار واليمين، إلى العمل الجماعي من أجل الهدف الوطني الأول وهو نقل سورية من حالة الاستبداد إلى الديمقراطية وإرساء حياة سياسية قائمة على تداول السلطة سلمياً وعلى حق الجميع في العمل السياسي.

- هل تعتقد اليوم أن على الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي أن يحافظ على اسمه، أم أن هناك ضرورة لتطوير خطابه وهويته واسمه؟

- لقد تطورت الرأسمالية كثيراً خلال القرن المنصرم، وليس هناك إلا

الفكر المادي العقلاني مخرجاً لفهم هذا التطور ولابتداع أساليب جديدة في العمل السياسي ترتقي إلى مستوى تحدي العولمة وتستطيع مواجهة جشع الشركات متعددة الجنسيات العابرة للقارات، وتطرح حلول تسمح بالوصول إلى عالم أكثر عدلاً وإنصافاً. وعلينا أن ننظر إلى ما وراء حدود المنطقة العربية للاستفادة من تجارب حركات اليسار الجديد في أميركا اللاتينية وأوروبا في بحثها الدؤوب عن مخارج لأزمات العالم المستعصية. أنا أفهم اليسار اليوم على أنه دفاع عن مصالح الفقراء والمضطهدين، ودفاع عن حق الإنسان في العمل والطبابة والتعليم المجاني وفي التعبير الحر عن رأيه بمعزل عن موقعه الاجتماعي.

أما بالنسبة إلى هوية حزبنا واسمه، فإن هذا الأمر متروك للمؤتمر، رغم أن خطابنا ومنذ فترة طويلة يختلف عن خطاب الأحزاب الشيوعية التقليدية، وعلينا أن نعمل على تطويره، ومن يقول اليوم بدكتاتورية البروليتاريا في سورية هو كمن يحارب طواحين الهواء، وهذه ليست حالنا. نحن كنا سباقين في وضع حزبنا على سكة الحركة الديمقراطية، وإذا قرر المؤتمر تغيير اسم الحزب فأنا لن أقف عائقاً، والفكر اليساري عنده متسع استناداً لماديته لأن يتجدد. نحن اليوم يسار جديد بلافتة قديمة.

- ماذا إذاً كان إصرارك السابق على التمسك بهذه اللافتة والحفاظ على اسم الحزب؟

- يجب أن تتفهم عواطفي كإنسان أمضى جزءاً كبيراً من حياته إلى جانب رفاقه في النضال ضد الاستبداد ومن أجل الديمقراطية تحت لواء هذه اللافتة. هذا إضافة إلى أننا لم نتمسك بها بحثاً عن مصالح ضيقة أو تورية لسلوك مشين. ولعلك ستفهم موقفي من هذه اللافتة

القديمة وحنيني إليها إذا رأيت كمية الأغراض غير المفيدة التي أصررت على إخراجها معي إلى خارج السجن يوم أطلق سراحي. ورغم أن لهذه الأغراض مكانة خاصة في نفسي فإن الكثير منها لم يعد صالحاً للاستعمال، وهناك أفضل منها في العالم الخارجي. اليوم مهمة الجيل الجديد أن يجد أفضل منها، وأنا كما قلت لن أقف عائقاً.

- لكن "أغراض" الماضي تعني في جزء منها الذاكرة، فهل علينا أيضاً نسيانها؟

– كلا بالتأكيد، لأنه في السياسة لا يمكن لنا أن نبني الحاضر والمستقبل بنسيان الماضي، ففي بلد مثل بلدنا لا يمكن أن نبني سياسة سليمة دون أن نعرف ماذا جرى في الماضي لكي نتجنبه في المستقبل. البحث في ماضي الاستبداد مسألة ضرورية ليس رغبة في التشفي والتشهير ولكن حتى لا تعود سنوات القمع الأسود إلينا مجدداً. ومع ذلك يبقى الحاضر والمستقبل هما الأساس، أما الماضي فهو زائل رغماً عني وعنك. وحتى السلطة، هل تستطيع اليوم إذا أرادت أن تحكم بنفس الأساليب السابقة؟ مستحيل، والتغيير موضوعياً يفرض نفسه من خلال مجمل حركة المجتمع ومجمل نتائج الاستبداد.

نحن نحاول اليوم أن نصل إلى التغيير بطريقة سلمية، لكن بعض أطراف السلطة الخائفين على مصالحهم لا يريدون ذلك. وكل ظني أن سبب سجني لم يكن عبارة قاسية قلتها هنا أو هناك، بل هو الطرح المعتدل في الدعوة إلى المصالحة عن طريق التعاقد التي قدمتها في محاضرتي في منتدى جمال الأتاسي. فهذا الطرح خلق حالة من الانزعاج الشديد لدى أصحاب الرؤوس الحامية ومراكز القوى النافذة في السلطة الخائفة على مصالحها والمستفيدة من حالة الجمود التي تسود الحياة السياسية في البلد.

لنأخذ مثلاً سلسلة القوانين التي صدرت والتي لم ترَ طريقها إلى التنفيذ. ولنسأل من هو المسؤول عن ذلك؟ أنا لا أعتقد أن رئيس الجمهورية هو المسؤول عن بقاء معظمها حبراً على الورق، بل هي حالة العطالة والتخشب الموجودة في بنية السلطة والدولة ومؤسساتها، وهذا ما يجب تغييره اليوم. ومن هنا أهمية أن تترافق عملية الإصلاح الاقتصادي والإداري بالإصلاح السياسي، والذي بدونه لن يكون هناك مخرج لأزمة البلد.

- كيف ترى اليوم آفاق عملية الإصلاح السياسي في سورية، في ظل بقاء الماضي وشجونه؟

– جوهر موقفي هو أنه لا يمكن أن تجتمع الاستمرارية مع الإصلاح. هذه فكرة جوهرية يجب تثبيتها. فكيف يمكن أن أصلح وفي الوقت ذاته أشيد بالمرحلة السابقة. هذا غير ممكن وهو يعني إما حالة خداع أو أنه يجري تسويف الأمور تحت وهم الإصلاح لامتصاص اندفاع الناس نحو الانعتاق. الاستمرارية هي لسان حال الورثة الفعليين لحالة الاستبداد السابقة والمنتفعين منها. كلمة الإصلاح يقابلها الفساد، فهناك صالح وفاسد، والفاسد لا يمكن له أن يصلح، أما الذي يريد أن يصلح فعليه أن يضع حداً للفساد. فالإصلاح لا يكون بوجود رجال فاسدين لا همّ لهم سوى الحفاظ على مصالحهم.

وإذا كانت بعض أطراف السلطة تريد فعلاً أن تصلح، فأول شرط هو إقصاء الأسماء الكبيرة الفاسدة وكسر الهيكلية المولدة للفساد. ومن هنا تم التهرب في السابق من الإصلاح السياسي الذي يمكن له إذا ما تزامن مع ديناميكية سياسية حقيقية، أن يؤدي إلى الكشف عن هذه العناصر الفاسدة، ونزع غطاء المزاودة والتزلف والتأليه الذي تختبئ خلفه.

الشرط الرئيس لقيام إصلاح حقيقي وفاعل، هو الاعتراف الصريح (أو ليكن الضمني) بأخطاء العهد السابق وسلبياته. وأول هذه الأخطاء هو شخصنة النظام وتعميم الحالة الاستبدادية والاعتماد على الموالين دون غيرهم في أجهزة الدولة المختلفة، مما أدى إلى غياب المحاسبة ونهب ثروات البلاد. إن تأليه الحاكم وتنزيهه من الأخطاء ما هو إلا وليد منظومة معقدة من المصالح والتوازنات، التي تلتقي من حول تقديس النخبة الحاكمة، الأمر الذي يؤدي إلى وأد السياسة في المجتمع وإلغاء أي إمكانية لكشف الفاسدين ومحاسبة المقصرين.

الفساد ليس إلا نتيجة لحكم الاستبداد. طبعاً هذا لا يعني أن نظام الحكم الديمقراطي لا ينطوي على الفساد، ولكنه لا يوازي بشيء هذا الفساد الشامل والمعمم الذي يجعل من ثروات سورية مادة للنهب تتقاسمها أطراف من الفئة الحاكمة مع أزلامهم.

إن كلامي السابق عن الدكتاتورية لم يكن بقصد الإساءة الشخصية في حق أي إنسان، إنما أتى ضمن سياق الفكرة الأساسية التي حاولت إيصالها في محاضرتي في منتدى جمال الأتاسي والتي تقول بضرورة نقل سورية من حال الاستبداد إلى حال الحرية والديمقراطية، وهذه الفكرة تعني نفي فكرة الاستمرارية مع العهد السابق.

- إذا انتقلنا إلى موضوع تخوف بعض أطراف السلطة من احتمال أن يشكل الحل الديمقراطي مدخلاً لعبور حركة "الإخوان المسلمين" إلى السلطة، ما هو رأيك بهذا الطرح؟

– مرة أخرى علينا من أجل حاضر البلد ومستقبله الخروج من صراعات الماضي المقيتة. المسألة ليست مسألة "إخوان مسلمين" أو حزب بعث أو حزب شيوعي، المسألة مسألة وطن لم يعد في الإمكان حكمه إلا بأسلوب ديمقراطي. وعلى جميع الأطراف، بما فيها حركة

"الإخوان المسلمين"، أن يتوافقوا على هذا الأسلوب الديمقراطي في الحكم. علينا أن نأخذ العبر من تجاربنا السابقة، فلا مكان اليوم لأحزاب تتسلق إلى السلطة من خلال العملية الديمقراطية ومن ثم تتمترس فيها وتنقلب على كل المبادئ الديمقراطية. إن دولة القانون والمؤسسات، قادرة على حماية نفسها وحماية المواطنين من تجاوزات السلطة.

"الإخوان المسلمون" سلكوا في الماضي طريق العنف، وكانوا ضحية لقمع النظام وكذلك ضحية لعقلية متخلفة في العمل السياسي ولبرنامج ثبتت عدم واقعيته. لكن الإنسان يتعلم من تجاربه السابقة، وها هم أولاء اليوم يعدلون في خطابهم ويطرحون ميثاق شرف للعمل الوطني يأخذ بالمبادئ الديمقراطية، وهذه خطوة مهمة ولكنها غير كافية إذا لم تترافق مع نقد لتجربتهم السابقة في استخدام العنف ونبذ دعاته والاعتذار لمن تضرر منه. مع ذلك فإن "الإخوان المسلمين" قطعوا أشواطاً في الاتجاه الصحيح، ومن الخطأ الفادح أن تُبقي السلطة الأبواب موصدة في وجههم. وهذا يحتم على الجميع محاورتهم حول حاجة سورية إلى نظام ديمقراطي لا يقوم على العنف ولا على الطائفية ولا على التزمت الديني ولا على استغلال المساجد من أجل المصالح الأنانية الضيقة. هم كتيار سياسي لهم وجهة نظرهم في العلاقة بين الإسلام والسياسة، فليكن.. ولكن بشرط عدم احتكار الدين وعدم التخلي عن أساليب الحكم الديمقراطية. وفي أي حوار يمكن أن نتبادل الآراء وأن ينتقد بعضنا البعض في ظل الاحترام المتبادل بعيداً عن التكفير أو التخوين. أنا مثلاً لدي عدة ملاحظات من داخل الإسلام على خطاب بعض تيارات الإخوان المسلمين في فهمها المتزمت للقرآن الكريم، كون باب الاجتهاد القائم على القياس

ضيقاً جداً ولم يعد يكفي لتلبية متطلبات العصر التي تختلف جذرياً عن حاجات الماضي ومتطلباته. وبالتالي يجب فتح الاجتهاد وفقاً لمناهج عقلانية حديثة في الفهم والتأويل.

- هل تعتقد اليوم بإمكانية أن ترى في حياتك تحول سورية إلى بلد ديمقراطي، وألا تخاف أن تذهب تضحياتك هباءً؟

– الحالات الفردية يمكن أحياناً أن تحرض ضمائر الناس وتساعد على كسر جدار الخوف والصمت. مع ذلك لا أملك أي وهم لتحقيق انتصارات على طريقة عنترة، أنا لبنة في صرح أراه لمستقبل سورية الديمقراطي وعلى غيري أن يضع لبنات أخرى، كما فعل ويفعل غيري. وهذا هو أساس الأمل الذي يدفعني إلى أن أضحي رغم صعوبة المرحلة الراهنة. هناك في تاريخنا الكثيرون ممن ضحوا وكانت الآفاق مسدودة أمامهم لكنهم ظلوا قدوة لمن أتى بعدهم. رغم ذلك أنا متفائل بمجمل الوضع السياسي حتى في ظل وجود معارضة ضعيفة، لأنه أصبح صعباً جداً على أصحاب الرؤوس الحامية أن يُرجعوا البلد إلى الوراء وأن يعيدوا التاريخ مرة أخرى.

حوار مع رياض الترك

مقتطفات من مقابلة أجرتها
مجلة "العاصي العربي" الكندية مع
السيد "رياض الترك" في أوائل كانون الأول 2002

أجرى الحوار: عيسى بريك

- **في البداية لا بد أن أنقل لك تحياتي وتحيات الكثيرين من عرب وسوريين بمناسبة الإفراج عنك ويسألون عن صحتك ويتمنون لك العمر المديد.**

- لا بد أن أسجل شكري لجميع من سأل عني في الوطن وفي المهاجر وأحب هنا التأكيد أن الإنسان لا يترك وطنه وأهله وأحبابه وأرضه إلا مكرهاً. ومعظم من غادر وطنه فقد فعل ذلك نتيجة قهر من نوع ما قد يكون قهراً سياسياً وقد يكون ثقافياً وقد يكون اجتماعياً وقد يكون كل هذا وذاك. ولكن الجميع لا زالوا يحملون الوطن في داخلهم ويتمنون أن يتعافى، ويحترم الإنسان ويحترم عقله ورأيه ومعتقده، وتصان حريته ويشعر بالأمان على نفسه وعلى أسرته وعلى أمواله ويتوقف القهر والفساد.

كذلك لا بد لي من القول أنني حتى هذه اللحظة لا أشعر أنني مؤهل للدخول في تفصيلات كثيرة، فلا زلت أشعر أنني مسجون، أي انتقلت من سجن "عدرا" إلى سجن البيت، ومعظم الوقت خلال الأسابيع الماضية قضيته في استقبال المهنئين رفاقاً وأصدقاء وحلفاء من محافظات القطر، و لم يتوفر لدي الوقت لأستجمع ما فاتني من أحداث خلال فترة اعتقالي حتى أستطيع أن أرسم بذهني وبدقة

ملامح الوضع السياسي.. لذلك فأنا أسجل اعتذاري المسبق فيما إذا صدر عني شيء غير دقيق، فأنا بحاجة أن أقرأ أكثر وأن أسمع من الآخرين آراءهم.

أما عن صحتي فليست على ما يرام.. لا يوجد شيء مقلق لكنها كانت أفضل عندما كنت في المعتقل، (ضحك) لأنه بعد الخروج من السجن حدث عدم انتظام في طريقة حياتي وطعامي فارتفع السكري قليلاً ولكن بشكل عام صحتي عموماً مقبولة وليس هناك سوى القليل من التعب والقليل من الفوضى.. الناس عندما تزورني أو تقابلني تسأل عن صحتي كثيراً يبدو أن السبب هو ما أشاعته السلطة عن سبب الإفراج عني، وعللته بأسباب إنسانية، هذا ليس صحيحاً على الإطلاق. لم أكن بحالة صحية سيئة، القضية أن السلطة لا تريد أن تعترف بأخطائها وفي نفس الوقت لا بد أن تستجيب ولو جزئياً للطلبات والضغوطات التي كانت تتسع دائرتها سورية وعربياً ودولياً.

إن ما يجب أن لا يغيب عن أذهان الناس أن اعتقالي كان سياسياً والإفراج عني كان لأسباب سياسية أيضاً.

- **حاولت وسائل الإعلام السورية أن تخرج موضوع محاكمتك وكأن المحاكمة جرت حسب القوانين النافذة لتعطي للأمر صورة حضارية. والسؤال هل كان حقاً كذلك؟**

بصرف النظر عن كل ما قيل ويقال عن سبب الاعتقال وبما فيها المحاكمات التي حاولت السلطة أن تظهر نفسها بشكل حضاري على أساس أن المعتقلين خالفوا القانون،وبالتالي صدرت أحكام بحقهم.. فيا "ابن العم" إن الناس في سورية والعالم لم يصدقوا هذا الإخراج لا لعملية الاعتقال ولا لعلمية الإفراج.

إن الحرس القديم أو الفئات "ذات الرأس الحامي" التي تريد أن تستمر في سلوكها القديم بإرهاب الناس ومنعهم من العمل السياسي والاهتمام بالشأن العام.. هذه الأجهزة وهذه الفئات في الأمن والحزب والجيش قامت بالاعتقالات على أمل قطع الطريق على كل تحرك ديمقراطي يطالب بمرحلة جديدة يتمكن فيها الناس من التعبير عن آرائهم وممارسة حرياتهم. هذا هو جوهر الموضوع. وباعتقادي أنهم فشلوا فسلوك الأجهزة الآن مقبول كما كان قبل الاعتقالات الأخيرة التي أظهرت عودتهم إلى السلوك القديم. الأجهزة تراقب عن بعد وتسجل المعلومات (حتى حديثنا هذا يقومون بتسجيله الآن.. "ضحك") وتراكم هذه المعلومات لحين تتاح لها فرصة أخرى فتستخدمها للقيام بضربة توقف فيها أي تحرك ديمقراطي يطالب بالحد الأدنى من الحريات. هذه الأجهزة تريد إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، فالكثير من الحرس القديم لا زال محتفظ بمواقعه ونفوذه في أجهزة السلطة ولا يمكن إصلاحهم، لأنه من غير المعقول أن تتوقع الإصلاح من أناس فاسدين اعتادوا على التسلط وإرهاب الناس.

حتى الآن لا أستطيع أن أقول إن الإصلاح والتغيير الجديد قد شق طريقه في سورية، وفي نفس الوقت لا نستطيع القول إن هذه القوى الفاسدة وبعض القوى المحافظة قادرة أن تستمر بالأساليب السابقة.. بهذا المعنى نستطيع أن نقول إننا نشعر بشيء من التفاؤل وإن علينا التمسك أكثر بمطالبنا والتحلي بشيء من الصبر والعمل على النفس الطويل وطرح مطالبنا بشكل تستجيب للواقع الراهن وليس لما نرغب أن يكون عليه.

- **إن كان لما يسمى بـ "تيار الإصلاح" وجود داخل السلطة، فما**

هو حجمه برأيك؟.. وهل يمكن له أن يستمر ويقوى؟

إذا أردنا أن نقيم السنتين الماضيتين نرى أن الرموز الحقيقية للفساد السياسي والمالي لا زالت في مواقعها وهي السائدة تقريباً وهذا يدفعني للسؤال: أين هو تيار الإصلاح في السلطة؟ وهل من الممكن أن يقوم الفاسد بعملية إصلاح؟

نحن نتمنى أن يجري الإصلاح على يدي السلطة ولكن يبدو أن هذا الموضوع هو صعب جداً ولا يمكن حدوث أي تغير أو إصلاح إلا إذا استمرت دائرة المطالبة الشعبية بالاتساع والضغط من أجل التغير الديمقراطي السلمي. وشيء آخر؛ أن الكلام والضجيج الإعلامي في سورية حول الإصلاح لا يزال مستمراً اليوم.. ولكن هذا الوضع ينطبق على القول "أسمع جعجعة ولا أرى طحناً". إن المقياس الذي يقنعني بوجود إصلاح ما هو أن تتخذ السلطة تدابير ملموسة تقونن مسألة حماية المواطن في التعبير عن رأيه أولاً وقبل كل شيء وفي أن توضع حدود رادعة لكل الذين أساؤوا أو يريدون أن يسيئوا لسورية، ولا يزالون حتى اليوم في مواقعهم المتنفذة في هرم السلطة، من خلال إرهاب الناس وسلب حرياتهم. هذه الأمور تسير أحياناً خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الوراء.. لذلك فأنا أرى أنه من المبكر الحديث عن تيار إصلاحي فرض نفسه من فوق أو أن تحدث ثورة من فوق على طريقة ماركس، هذه السلطات يا "ابن العم" عالم قديم انتهى.. والسلطة لا تريد أن تعترف بهذا، ولذلك فهم لا يفكرون بالتجديد إلا بأوساط ضيقة ومحدودة في داخلهم. إن الإصلاح يجب أن يفرض نفسه على السلطة أي أن تكون هناك قوة تفرضه وتحميه، وهذه القوة هي الناس/المجتمع. إن هذه الحالة لا زالت "طرية" في سورية. وعودة إلى السؤال أقول إنني أتمنى بروز تيار إصلاحي داخل السلطة،

فإن وجد فهو برأيي لا زال بشكل جنيني، آمل أن يتسع ويتقوى ولا يمكن لذلك أن يحدث، ويتقوى، بمعزل عن "تحت".. فتحرك الناس يعزز هذا التيار أو يزيد من فرص وجوده.

إن ما ينقص الوضع الحالي هو برنامج تستطيع أن تلتف حوله أوسع دائرة سواء داخل السلطة أو خارج السلطة، برنامج واقعي يتلمسه الناس بإحساسهم برغباتهم.

- ما هو تقييمك لما جرى خلال السنة الماضية؟

تجربة السنة الماضية كانت تجربة غنية، التراكم القديم خصوصاً ما يتعلق داخل المعارضة فرض نفسه كقفزة (ولو كانت نسبياً صغيرة) في مواجهة أصحاب "الرؤوس الحامية" التي حاولت أن تعيد الماضي من جديد. هناك شعور تزايد لدى الناس أنهم يستطيعوا أن يحطموا أو يكسروا شيئاً في جدار الخوف.. وتقييمي للعام الماضي أن الحركة الديمقراطية في سورية لم تهزم ويجب أن تستفيد من تجربة هذا العام في تنظيم نفسها كما يجب. فكرة توحيد المعارضة على أسس سليمة وعاقلة تستطيع أن تقدم برنامج تجمع حوله أطياف المجتمع السوري.. هذا هو هاجسي الآن ويجب أن يكون هاجس المعارضة الديمقراطية بكل تلوناتها.. لقد حركت محاضرتي ما قبل الاعتقال وسطاً واسعاً في الشارع وفي المعارضة وحتى داخل السلطة. يجب أن لا نبني أوهاماً أو آمالاً كبيرة على تيار إصلاحي داخل السلطة حتى لا تفاجأ الناس فتكون الحالة أسوأ.

- هل تستطيع أن تلخص لنا وبشكل سريع أهم ملاحظاتك على الوضع العربي؟

حالة الأنظمة العربية تشبه حالة النظام السوري، حالة قائمة على

الاستبداد أنتجت نوعاً من التفتت الكبير مما أعطى الولايات المتحدة القدرة في أن تضغط لنقل المنطقة إلى وضع جديد تستطيع السيطرة عليه.. وأميركا تضع الآن في تصورها أن ضرب العراق قد يسهل عليها تصفية القضية الفلسطينية. الأمور متشابكة، في الداخل الأنظمة الاستبدادية في حالة عجز حتى عن حماية نفسها وفي الوقت نفسه الولايات المتحدة تحاول أن تخدع الناس بالقول أنها تريد أن تجلب لهم الديمقراطية.

كانت الأنظمة الأمنية محمية أو شبه محمية أو مغضوضاً النظر عنها.. والآن يتحول الأميركان إلى دعاة للديمقراطية في المنطقة.. هذه مهزلة!

لذلك، في ظل أنظمة من هذا النوع، من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، مواجهة المخاطر الكبرى المحدقة بالمنطقة. وعلى العقلاء أن يفكروا بأساليب جديدة وطرق جديدة لمواجهة هذه الأخطار. إن الوضع الآن صعب ومعقد للقضية الفلسطينية ولقضايا التحرر في العالم.

الوضع العام صعب معقد بظل وجود القطب الواحد وبظل وجود أنظمة استبدادية في المنطقة. لذلك شاهدت حالات يأس عند عدد من المواطنين وسمعت أحياناً أقوال مثل دعوا إسرائيل تأتي.. دعوا أميركا تأتي كي نخلص من هذا الوضع. هذه السلبية بنظري هي سلبية خاطئة.. وهذه الحالات هي حصيلة احتكار السلطة للسياسة وإبعاد المجتمع عن المشاركة في توجيه سياسة البلد.

إن حالة القمع المستمرة منذ عشرات السنين أنتجت هذه الحالة السلبية عند البعض.. حالة ضياع البوصلة والقرف من الأحوال المزرية التي يعيشها المواطن. السؤال المؤلم هو: من وضع هؤلاء الناس

في هذا الموضع؟.. ومن دفع هؤلاء الناس إلى هذا المكان؟.. أعود وأؤكد أنه يجب أن لا تصل الأمور عند البعض إلى هذا الحد.

إن الأمر خطير ونحن ندق ناقوس الخطر المحدق بالوطن. ماذا يفعل المواطن إذا لم يجد نفسه محمياً بقانون؟.. محمياً بدستور؟.. بقوانين ودستور محمية من قبل نظام يحترم الناس ولا يستعبدهم أو يسرقهم؟.. ماذا يستطيع هذا المواطن الذي يشاهد بأم عينه الهجمة الأميركية والوحشية الإسرائيلية وهو مكبل بهذه الأنظمة المستبدة؟..

أعود للقول أنني شخصياً لست متشائماً بالنسبة للنضالات الديمقراطية في سورية، بمعنى أن هذه المعارك الصغيرة من أجل الديمقراطية تتوسع وباستمرار وتضم إلى صفوفها أناساً جدداً وكثراً. نضالاتنا لم تبقَ كالسابق مرتبطة بأفراد. ورغم توسعها لكنها غير كافية من أجل النجاح في مواجهة الاستبداد وفي نفس الوقت مواجهة الهجمة الأميركية. بالنسبة لأجهزة الأمن في سورية تراجعت الآن وتتظاهر بالتهذيب. يبدو أن هناك تعليمات بأن لا يحتكوا مع الناس.أن يلطفوا قليلاً من أسلوبهم.. هذا ليس كافياً يجب على الأجهزة أن تلتزم بالقانون وتكف يدها كلية عن الناس.

- هناك أحاديث عن صدور قانون جديد للأحزاب وعن احتمال مشاركة المعارضة في انتخابات مجلس الشعب القادم بعد ثلاثة شهور، فما هو تعليقكم على هذه التوقعات؟

لا شيء جديد حقيقي لدى السلطة. هذا الحديث الذي نسمعه من البعض اليوم عن قانون الأحزاب ليس جديداً. كان هناك وعد قديم منذ سنتين وكان السيد خدام "يناور" ويقول للناس انتظروا سوف يصدر قانون للأحزاب قريباً، وكان المطلوب بالنسبة لخدام هو مواجهة ما سمي بالتحرك المدني. الآن دورة مجلس الشعب تنتهي في

16 من هذا الشهر (كانون الأول/ديسمبر) وسوف يعلن عن انتخابات جديدة، وحسب القانون فإن الانتخابات القادمة سوف تكون بعد ثلاث أشهر ولن تختلف كثيراً عن سابقاتها. قانون الأحزاب ليس له مؤشر حقيقي على الأرض حتى الآن، والتطبيل لهذا القانون قبل صدوره ومعرفة مضمونه يخدم أهداف السلطة في بلبلة الناس وتفرقة الصفوف أمام قضية قد لا تحدث أصلاً.

في الماضي قاطعنا الانتخابات لأسباب عديدة منها أن النظام السياسي يحرمنا من حقوقنا في أن نمارس حقنا في السياسة وفي أن نضع برامجنا ونعلن عنها للناس لنقاشها ضمن القانون، والنظام حتى الآن يحرمنا ويحرم الناس من الحق في التنظيم والتعبير وحرية الترشيح وحرية الدعاية الانتخابية. وحتى الآن لا جديد وكل هذه الأمور مقيد وبرسم الأجهزة الأمنية. والنواب خلال أغلب مراحل الانتخابات هم صناعة مخابراتية.. ربما وسعوا هامش المستقلين وربما تركوا أحزاب جبهتهم خارج قوائم البعث، ولكن حتى لو أنهم وسعوا دائرة المستقلين فإننا نرى أن الكثيرين منهم متهم بأخلاقه وبالفساد والرشوة والتهريب أكثر بكثير من المتهمين بالفساد في دائرة البعث أو أحزاب الجبهة. المسألة إذن سياسية ولا أستطيع أن أحدد موقفي من الانتخابات بشكل إيجابي إذ لم تتمتع المعارضة الديمقراطية والناس أجمعين بالحرية والقيام بحملاتهم الانتخابية بكل حرية.. انتخابات تشرف عليها لجان غير مشكوك بنزاهتها ولا تسمح بتزوير نتائج الاقتراع، وأسلوب السلطة حتى الآن لا زال هو نفسه. ففترة الدعاية الانتخابية تضيع وأنت بانتظار الإجراءات الأمنية من أجل الموافقة على قبول الترشيح، ويدخلونك في نفق له بداية وليس له نهاية. ملخص الحالة أن أجهزة الأمن ومراكز القوى التي ترسم قوانين

الانتخابات تعين قوائم الناجحين حتى قبل فرز الأصوات. وإذا حدث شيء جيد وكان هناك هيئة نطمئن لنزاهتها تضع قوانين للانتخابات وتشرف عليها وتملك القدرة على حمايتها من التزوير ويطمئن المواطن بأن صوته سيؤثر في نتيجة الانتخابات، عند ذلك سنشارك في الانتخابات ونحن واثقون من مواقعنا بين الناس ومحتكمون لصناديق الاقتراع.

- هل يمكنك أن تعطي قراء "العاصي" فكرة عن الاعتقال الأخير من حيث المعاملة والمكان والفرق بينه وبين الاعتقالات السابقة؟

يا ابن العم الفرق كبير كالفرق بين السماء والأرض كما يقال. الاعتقال السابق جرى في فترة محمومة بالعنف والعنف المضاد ارتكبت فيها جرائم ضد الإنسانية.. نعم جرائم ضد الإنسانية. إن أصعب تعذيب تعرضت له هو أيام الوحدة السورية المصرية ويأتي بالدرجة الثانية ما تعرضت له من سوء معاملة وتعذيب أيام الرئيس حافظ.. ظروف الحياة خلال سبعة عشر عاماً وثمانية أشهر من الاعتقال دون اتهام أو محاكمة تجعلك تموت موتاً بطيئاً.. إن ما تعرضت له أيام حافظ الأسد، من ألم جسدي ونفسي من جراء التعذيب ومن جراء وضعي في زنزانة منفردة خلال كل فترة اعتقالي في مكان لا تعيش فيه غير الفئران، هي أمور يعجز اللسان عن وصفها. لقد قرروا أن ينسوني بعد أن تعبوا من تعذيبي المستمر وأنا بدوري اتخذت قراري وقررت أن أنسى الزمن. لم أنهر.. لم أرضخ.. لم أساوم.. برغم كل الأوضاع غير الإنسانية التي وضعوني فيها الضرب والتعليق بالسلالم لدرجة الإغماء.. إن هناك فقرات في ظهري تعرضت للسحق وحتى الآن لا أستطيع الجلوس كما يجلس الإنسان الطبيعي.. وضعوني في ظروف لا يستطيع الإنسان أن يعيش

فيها وإذا عاش فكم سيصمد صحياً وعقلياً؟.. ظلم يقهر الجبال ولكن الإنسان لديه طاقة وإرادة أقوى من الجبال وأقوى من الألم، الرغبة في العيش بحرية التي بدونها لا يكون الإنسان إنساناً فالحياة هي الحرية أولاً.

تمكنت أن أقاوم وأنظم حياتي وخرجت على الأقل وأنا سليم عقلياً... يمكن القول بالنسبة للاعتقال الأخير أن السجن كان أقرب إلى السجون القضائية.. أما اعتقالي أيام الرئيس حافظ الأسد مثلاً فلم أر الشمس أو ضوء النهار على الإطلاق لمدة تزيد عن عشر سنوات وكانت أول مرة شاهدت ضوء الشمس بعد عشر سنوات عندما نقلوني إلى المستشفى للعلاج من آثار التعذيب، في تلك الفترة بقيت أنام على بطانية واحدة فوق أرض الزنزانة مدة ثلاثة عشر عاماً.. وأول زيارة وآخر زيارة كانت لزوجتي التي اعتقلوها بدورها، تاركين أطفالنا دون أب أو أم، ثم أفرجوا عنها.. كانت الزيارة بعد 13 عاماً ونصف.. ولم تتكرر.

- (مقاطعاً).. القوانين في كندا تحمي الكلاب من ظلم قد يقع عليها!..

القوانين عندنا لا تحمي الإنسان وهذا هو جوهر الموضوع. جوهر نضالنا هو احترام الإنسان وحقه في الحياة الحرة، والوقوف أمام أي عنف أو ظلم تمارسه أجهزة الأمن أو سلطات الاستبداد.

ثمانية عشر عاماً عشتها بزنزانة بقبو في فرع التحقيق العسكري.. قبو رطب جداً وخانق جداً يقل فيه الأكسجين. بينما الاعتقال الأخير كان في طابق علوي لا رطوبة فيه بل نوافذ تدخل منها الشمس.. وعندي سرير. صحيح أنه مكان ينقصه الكثير ولكن كان عندي ماء ساخن وحتى تدفئة هل تتصور ذلك؟!.. ونظام الغذاء كان أفضل بما لا يقاس من الاعتقال السابق المقتصر على القليل من الشوربة أو

بعض البرغل وقد سرق منه اللحم.. وأحياناً ملعقة واحدة من اللبن.. لذلك قلت إن الاعتقال الأخير كان سجناً خمسة نجوم.

- طرحت في محاضرتك التي سبقت اعتقالك الأخير موضوع المصالحة الوطنية التي تبدأ بإلغاء الأحكام العرقية وإغلاق ملف الاعتقال السياسي وعودة المنفيين.. فهل ستضيف شيئاً بعد هذا الاعتقال؟

يجب إعادة الثقة للشعب.. وإعادها تجعلني أشعر أن النظام جاد في الإصلاح. أريد تدابير عملية فالأقوال والوعود لم تعد تجدي.. ومواقفنا سترتبط بما ينفذ وليس بما يقال. يجب أن يكون لسان حالنا كما يقول المثل الدارج (قبيض بقبيض) أما "الحكي" فلست مستعداً أن أقابله بـ "حكي".

حين تتقدم السلطة بإصلاح فسندعمه بكل طاقتنا، وإلا سنبقى معارضة. نحن المظلومين لن نقبل بوعود لا تنفذ.. يقولون إن لدى السيد رئيس الجمهورية بشار برنامجاً للإصلاح.. حسناً!.. أين هو هذا البرنامج؟.. نريد أن نراه.

لقد وعدنا بخطاب القسم أن يحترم الرأي الآخر.. أنا أقول إنه لم يتم احترام هذا الرأي الآخر على أرض الواقع وإلا لما اعتقلنا.. ربما فرضوا عليه أو أقنعوه كذباً وافتراءً إننا مجموعة سيئة فوافق على اعتقالنا.. هذا الاعتقال كان برسم الأجهزة الأمنية وأصحاب "الرؤوس الحامية" من الأجهزة والبعث والجيش أكثر مما كان برسم بشار.

ها قد تم الإفراج عني.. وأنا أعتقد أن هذا الإفراج ليس فشلاً لبشار بل هو فشل للأجهزة الأمنية ولغيرهم من النافذين الذين يريدون إعادة البلاد إلى العهد السابق.. أعرف أن الإصلاح لن يتم دفعة واحدة ولكن على الأقل يجب أن يبدأ على أرض الواقع ولو بشكل متدرج.

لقد قدمت مشروعاً للمصالحة الوطنية فكان ردهم هو اعتقالي مع غيري الذين لا يزالون في السجن.. وهنا أريد أن أوضح نقطة قد تغيب عن الأذهان: أشاعت السلطة أن ما وصفت به العهد السابق بأنه عهد ديكتاتوري كان السبب في الاعتقال.. وهذا كلام غير صحيح لأن ما قلته ليس إهانة وإنما توصيف سياسي للعهد السابق.. وإذا سألنا أصحاب "الرؤوس الحامية" فهل يستطيعون وصف العهد السابق بالعهد الديمقراطي مثلاً. إن ما قلته هو وفق المنطق الدستوري ووفق المنطق القانوني ولا زال وصفي صحيحاً ولا يشكل إساءة شخصية بقدر ما هو تقييم سياسي للنظام السياسي.

أردت أن أقول إننا أمام مرحلتين مرحلة سابقة هذا وصفها ومرحلة جدية يجب أن نعالجها بعقل جديد وفكر جديد. ولقد كانت محاضرتي لصالح بشار لو قرئت تلك المحاضرة قراءة متأنية.

أريد أن أسجل ملاحظة أخيرة في نهاية هذا الحديث: أتأمل أن تفرج السلطة عن بقية المعتقلين الجدد والقدامى وأن يغلق ملف الاعتقال السياسي وأن تعمل السلطة ضمن الدستور. الدستور أعطانا حق التظاهر.. ونحن الآن محرومون من حق الكلام.

مقاطع من حوار:

حكم البابا

جريدة النهار بتاريخ 2003/9/29

- **أنت أحد رموز المعارضة السورية، لكن اسمح لي أن أسألك هل هناك معارضة سورية في رأيك؟**

- ليس هناك من شك في أن المعارضة السورية موجودة. فكرة "المعارضة" كانت تطلق في السابق على الأحزاب أو الشخصيات التي تحمل وجهة نظر أو برنامجاً يخالف سياسات السلطة كلها أو بعضها. هذا المفهوم عن المعارضة تغير بعد استلام حزب البعث السلطة في آذار 1963، الذي نصب نفسه قائداً للمجتمع تحت ذريعة إجراء تحولات (ثورية) في إدارة المجتمع والدولة مستمدة من شعاره "الوحدة والحرية والاشتراكية"، فبهذا المعنى وفي الممارسة العملية انحصر العمل السياسي بحزب البعث، وبالتالي حرم المجتمع والأحزاب من ممارسة السياسة. وهكذا أصبح صعباً على كثير من الفئات الاجتماعية أو الشخصيات الديمقراطية والأحزاب ممارسة أي عمل سياسي من دون أن تنال جزاءها من القمع والملاحقة والسجن. هذه كانت البداية، لكن مع تتالي الصراعات داخل قيادة حزب البعث، وكذلك نخب العسكر القابعين خلفها وحصول تغييرات داخلها (انقلاب 23 شباط و13 تشرين الثاني) أخذت تضيق دائرة أصحاب القرار السياسي إلى أن وصلنا إلى شخصنة السلطة بعد استلام الرئيس حافظ الأسد زمام الأمور. ورغم أن الرئيس الراحل صاغ دستوراً أوجد شكلاً من المؤسسات الديمقراطية والسياسية (مجلس الشعب - الجبهة الوطنية

التقدمية – والمنظمات الشعبية والحكم المحلي)، إلا أنها بقيت شكلية، بل على العكس ازداد الطابع الاستبدادي للنظام، وازداد الجانب القمعي كما هو معروف لمعارضي نظامه، وبالتالي ازدادت دائرة الفئات الاجتماعية والسياسية والثقافية المتضررة من تلك السياسات والممارسات. وأنا شخصياً أعتبر أن كل هذه الفئات معارضة وإن اختلفت في أشكال التعبير عن معارضتها. ولهذا برأيي كل مظلوم هو معارض للنظام، وقد نشأت لدينا معارضة واسعة هي معارضة المجتمع، بمعنى آخر اتسعت دائرة المعارضة فتجاوزت الأحزاب التي لجأت إلى العمل السري والسري جداً.

- **كان هدفي من السؤال هو الحديث عن أحزاب معارضة الآن في سورية وليس عن مواطنين متضررين؟**

– دعنا نبدأ بأنفسنا قبل أن نتناول الآخرين، فحزبنا كان نتاج أزمة حدثت داخل الحزب الشيوعي السوري أواخر الستينات، وانتهت أوائل سبعينيات القرن الماضي، وكنا – نتيجة لهذا الانقسام – الجسم الأكبر كوادر وعدداً (بصرف النظر عن الجدل الذي يمكن أن يدخل فيه الشيوعيون بين بعضهم البعض) وكانت لنا كمجموعة منذ بداية حكم الرئيس حافظ الأسد وجهة نظر معارضة، حتى عندما كنا موحدين في الحزب عام 1970، ثم تحولنا إلى أقلية داخل اللجنة المركزية للحزب بعد انضمام ثلاثة من رفاقنا إلى خالد بكداش فيما يخص الموقف من انقلاب 1970، وطبعاً جاء ذلك بضغط سوفييتي من أجل تأييد حكم الرئيس الأسد، واستمر موقفنا المعارض ما بين عامي 1974 و1978 حيث كنا نحاول التعبير عن وجهة نظرنا تدريجياً إلى أن عبرنا عنها بوضوح عام 1978، وهو العام الذي انعقد فيه المؤتمر الخامس وأصدرنا الموضوعات المعروفة التي طرحت برنامجاً للتغيير الوطني. ثم جاءت حملة الثمانينيات

حيث تعرض حزبنا للملاحقة وسجن عدد كبير من أعضائه وقضى بعضهم تحت التعذيب أو بسببه، وقد أدى كل ذلك إلى تراجع الحزب وضعف أدائه، لكننا كحزب استطعنا الصمود في مواجهة الاستبداد، وحافظنا على وجودنا وإن كانت فاعليتنا ومدى انتشارنا هي أضعف بكثير عما كانت عليه في الماضي. ويمكننا الآن أن نصف أنفسنا بأننا الهيكل العظمي أو النواة لذلك الحزب، لكن أهمية حزبنا في رأيي ليست فقط في حفاظه على وجوده، بينما تراجعت أحزاب أخرى وألغت نفسها أحياناً، أو فُككت بعض الأحزاب من قبل أجهزة الأمن كرابطة العمل الشيوعي التي لم تستطع إلى اليوم لَمّ نفسها. بل تأتي أهمية حزبنا أيضاً من تحالفه مع الأحزاب المعارضة الأخرى التي شكلت التجمع الوطني الديمقراطي عام 1979 الذي نالت أحزابه نصيبها أيضاً من القمع والعنف. وهناك تعبيرات سياسية لهذه الأحزاب المعارضة، بما في ذلك مجموعة الرابطة أيضاً وإن لم يأخذوا شكلهم التنظيمي بعد، لكن بتصوري المعارضة السياسية السورية ما زالت أدنى من أن تكون قادرة على تحقيق مهمات تغييرية الآن، لكن هذا ليس مستحيلاً في حال حسنت هذه الأحزاب من سياساتها، واهتمت بتقديم برامج صحيحة، وتشجعت أكثر وحافظت على مبدئية طروحاتها دون أن تغفل المرونة اللازمة، خصوصاً وأن السلطة السياسية تمر الآن بأزمة مزدوجة.

- **اسمح لي بسؤال اعتراضي: ما هو قصدك بتعبير الأزمة المزدوجة؟**

- أزمة السلطة المزدوجة تعني أولاً أزمتها مع المجتمع، وهي حصيلة لسياساتها خلال أكثر من ثلاثين عاماً في مختلف مجالات الحياة، ونتائجها تظهر في الهوّة العميقة بين الناس والسلطة، وهي مستفحلة وتحتاج إلى حل، ولا علاقة للأميركان بها لأنها نتاج سياسات داخلية، وثانياً أزمة النظام السوري ومعه أزمة كل الحكام العرب بعد التدخل

الأميركي الفظ في احتلال العراق، وتجوال شبحه في كل المنطقة.

- **أستاذ رياض نعود إلى سؤالنا، فأنت لم تجبني حتى الآن ما إذا كانت أحزاب المعارضة هي أحزاب حقيقية أم أنها مجرد مجموعة أشخاص ليس لها تأثير بالنسبة للناس من جهة، وللسلطة السياسية من جهة أخرى؟**

- فيما يتعلق بتأثير هذه الأحزاب بالنسبة للناس يمكنني أن أوافقك بعض الموافقة، لكن عليك أن تأخذ بعين الاعتبار أن النظـام لم يسـحق المعارضة فقط، بل جعل المجتمع ينسحب من ممارسة السياسة، هـذا سبب موضوعي شمل كل الناس وأضعف المعارضة، لكن برأيـي أن أزمة التجمع الوطني الديمقراطي وأحزابه، أو لنقل ضعف التجمع يأتي من أن سياساته ليست سياسة مكافحة كما يجب، وأتمنى أن لا يعتبر كلامي هذا تطرفاً، فالتجمع يحمل تردداته، ويحمل أحياناً وجهـات نظر غير دقيقة، ولدي ملاحظات علـى التجمـع أتحـدث عنـها باستمرار، وتتلخص في أنه يحتاج إلى برنامج جدي، فما طرحوه ليس برنامجاً، مع أنه بخطوطه العريضة يطالـب بالديمقراطيـة، لكنـه لا يستجيب لحاجات المجتمع والفئات المتضررة مـن النظـام، فهـو كمشروع بحاجة إلى إعادة نظر.

- **هل تريد القول إن أحزاب التجمع ترغب في وضع قدم في صـف المعارضة وقدم مع السلطة؟**

- ليس بهذا المعنى، أنت تعرف أن الأحزاب في الجبهات عـادة مـا يكون لها وجهات نظر مختلفة، لكن هناك قاسم مشترك يجمعهم، والقاسم المشترك بين أحزاب التجمع لا يساعد على جذب الناس، فهو بحاجة إلى أن يرفع سقفه لجذب المعارضين أو المتململين، أو لنقل الفئات الاجتماعية المتضررة من هذا النظام لكي تنخرط فيه

أو تدعمه أو تؤيده. أما لو أردت أن تأخذ المسألة كما طرحتها أنت، قدم هنا وقدم هناك فبرأيي هذا كلام غير دقيق لا أوافق عليه. ففكرة الحفاظ على الوجود كانت المسيطرة في ظل الأسد الأب، بمعنى أن هذه الأحزاب كان عليها القيام بتعبيرات بسيطة لكي يقال أنها موجودة من قبيل تسجيل موقف احتجاجي في هذه المناسبة أو تلك أو طرح كلام عام قابل للتأويل، وفيما بعد نشأ التباس حول الموقف من عهد الرئيس بشار الأسد، يُصلح أم لا يُصلح؟! ولعبت السلطة وأجهزتها دوراً داخل المعارضة، وأنا كنت قلقاً من هذا اللعب داخل المعارضة فهدفه خلق ما يمكن تسميته بالمعارضة المدجنة، ففي الظاهر يبدي هذا الإنسان أو هذا الحزب أو هذه الفئة من الناس رأياً مخالفاً لرأي السلطة، لكن من جهة أخرى تجد العلاقات تمشي بالسر بشكل آخر أحياناً، ولدينا داخل المعارضة في رأيي البعض الذي يحلو له أن يلعب هذه اللعبة، إما تجنباً للضربة أو حلماً "بلحسة لبن" قبل غيرهم فيما لو انفتح النظام. سأعطيك مثالاً: حديث البعض عن تقارب بيننا وبين السلطة في السياسة الخارجية، بينما نحن مختلفون في السياسة الداخلية، أي تقارب هذا!؟ وهل نستطيع أصلاً أن نفصل بين السياسة الداخلية والخارجية للنظام؟ وحتى لو أردنا أن نفصل، أي سياسة خارجية نراها اليوم للنظام، بل حتى في عهد الرئيس السابق أي سياسة خارجية كانت؟! التدخل السوري في لبنان؟! الصراعات بين الأنظمة العربية؟! الصراع مع إسرائيل؟! كل السياسات الخارجية للنظام لم تخدم حتى الأهداف التي طالما كان يتحدث عنها النظام، وإذا استثنينا حرب تشرين من حيث هي المحاولة العربية الأولى لاسترداد أراضينا، سياسات النظام الخارجية

كانت ضارة سورية ولبنانياً وعربياً. هنـاك إشكالات علـى الأحزاب المعارضة أن تحلها إذا كانت جادة من أجل إيجاد مخرج وطني في المرحلة الحالية يقول لا للاستبداد ويقـول لا للنفـوذ الأميركي القادم أو الضغوط الأميركية القادمة. والمعارضة للأسف لم تتحول حتى الآن إلى قوة ثالثة لها برنامجها الخاص لتفرض نفسها على الساحة السياسية في مواجهة الاستبداد وفي مواجهة الضغط الأميركي أيضاً.

- **هل تعتبر معارضة الناس العفوية التي سبق وذكرتها متقدمة على معارضة أحزاب التجمع؟**

– تأتي أهمية معارضة الناس من كونها أكثر طهرانية هذا أولاً، وثانياً هي تعبر بعفويتها عن معاناة يومية في أكلها وشربها وتنقلها، قد لا يراها السياسي، هذا المواطن المعارض هو الذي قطع كل الخيوط مع النظام، وألغى العلاقة معه وهو ليس الأكثر طهرانية فقط، بل الأكثر فهماً لطبيعة النظام؟

- **بأي معنى؟**

– بمعنى أن هذا النظام لا يرجى منه، لكن المواطن غير قادر على القيام بأي فعل فيدعو الله أن يخلصه من هذا البلاء، أو ينتظر عسى ولعل الله يفتح له باباً للفرج. أنا برأيي هذا هو حجر الزاوية في التغيير، هذا الإنسان عندما يتحرك سوف تميد الأرض تحت أقدام المتسلطين، وسيكون للمعارضة تعبيرات أفضل للنضال ضد الاستبداد ومن أجل الديمقراطية، وهذا المواطن المعارض لا يحركه كلام عام عن الديمقراطية. كلام عام عن تداول السلطة.. كلام عام عن الفساد، وإنما تحركه جملة عوامل أهمها أن يجد أن هذه السياسة مهتمة به، تريد أن ترفع من شأنه، تزيل قلقه وخوفه، فهو بحاجة إلى أمن

وعمل، وبحاجة لأن لا يسجن إذا أبدى رأياً، كل هذه الأمور لا تتوفر لديه وإن كان يراها بعينه، أنا برأيي هذا هو المعارض المستور.

- **وما قيمتكم بالنسبة لهؤلاء الناس كأحزاب معارضة؟**

- لا أعرف.. ولا أريد أن أفصل حزبنا عن الآخرين لأننا لا زلنا مقصرين في أداء دورنا كما يجب، وبتصوري أن أهم نقطة بالنسبة لهذا المواطن المعارض في نظرته لنا هي رؤيته لعدم قدرتنا على فعل شيء، فهو لا يعطيك ثقته لأنك أولاً غير قادر على التعبير، وثانياً وهذه لها علاقة بمفهوم قديم لأنه يرى حتى لو استلمت أحزاب المعارضة لفعلت أرذل مما فعله النظام، وهذا الحكم هو نتيجة لانسداد آفاق التغيير عند المواطن، ولهذا لا يكفي أن يقول برنامج المعارضة كلاماً معسولاً، بل على المعارض الذي يمثل حزباً ما أن ينتقد تجربته التي مرّ بها في زمن غير بعيد، وكثير من سياساته إلخ... لكن الذين يهتمون بالسياسة أو الفئة الأعلى من نموذج المواطن المعارض عواطفها مع المعارضة، وأعتقد من خلال احتكاكي بأوساط شعبية كثيرة أنها تحترمنا.

- **تحترمكم كأحزاب أم كأشخاص؟**

- كبشر ضحوا، وهم يقدرون هذه التضحية.

- **ألا تعتبر أن تعامل الناس معكم كأشخاص لا كأحزاب معارضة يعتبر مشكلة كبيرة؟ كيف بإمكانكم استعادة ثقة الناس كأحزاب؟**

- المعارضة بالمستوى الذي وصلت إليه سواء كانت داخل المجتمع أو خارجه هي أقل من أن تكون لاعباً في مقابل السلطة، أو فئات داخل السلطة تقود السياسة، لذلك إذا أردنا أن نكون جديين في عملية التغيير السياسي، علينا أن ندعو إلى وحدة الطيف السياسي العريض كله، فالتجمع أو أي من أحزابه أو الحزب الشيوعي يشكل نقطة في

بحر هذه المعارضة، والطيف السياسي العريض يمكن أن يجتمع على موقف مناف للاستبداد، وديمقراطي لإعادة بناء مؤسسات قائمة على القانون، ولتكون معبرة عن مصالح الفئات الاجتماعية المتضررة، والطيف السياسي ليس فقط الأحزاب بل أيضاً القوى الاجتماعية الغائبة عن لعب دورها الاجتماعي والسياسي، خذ مثلاً: الطبقة الوسطى، أو الإخوان المسلمين إلخ.. هناك فئات هي خارج هذه العملية، فنتيجة امتلاك السلطة للبلد وتصرفها باقتصاده أُجبرت فئات كثيرة من الطبقة الوسطى على التعامل مع السلطة، فأعطيت فتات المائدة أو جزءاً صغيراً من الكعكة.

السؤال المطروح الآن أمام المعارضة هو كيف يمكن أن نجري تغييراً دون أن يكون لنا حاملنا الاجتماعي، ودون أن نعيد النظر بسياستنا فننقد سياستنا السابقة، وننفتح على من كنا نخاصمهم باعتبارنا كلنا ضحايا استبداد، خصوصاً حين نجد الآخرين أيضاً يحاولون إعادة النظر بسياساتهم وينفتحون، خذ مثلاً موضوع الإخوان المسلمين بصرف النظر عن الرأي السابق بهم، في رأيي أنهم أفضل من النظام الآن، وما عليهم سوى القيام بخطوتين صغيرتين، نقد أنفسهم فيما يتعلق بالعنف الذي مارسه بعضهم أو فصيل منهم، والاعتذار للشعب ولعائلاتهم وعائلات ضحاياهم، لو فعلوا ذلك مضافاً لطرحهم الديمقراطي برأيي أنهم لا يشكلون فقط خطوة للمساهمة في حياة البلد السياسية كمعارضين وإنما بإمكانهم أيضاً لعب دور هام في هذا الطيف السياسي العريض، فهم أفضل من النظام الذي لا يعترف بجرائمه التي ارتكبت، لا يعترف بالمفقودين ولا بوجود مساجين.

وحدة الطيف السياسي هو أمر في غاية الأهمية، شرط أن لا يشمل فقط سياسات أحزاب أو بقايا أحزاب، وإنما أن يهتم بالمجتمع وممثلي

المجتمع ويهتم بمختلف مجالات الحياة الثقافية والنقابية وممثليها الفعليين.

- **وهل برأيك توحيد الطيف السياسي العريض عملية سهلة؟**

- الوضع معقد في الظرف السياسي الحالي فأنا أخشى - تحت شعارات قومية الآن وإذا زادت الضغوط الأميركية- أن أرى البعض يلتحق بالنظام، ويقول نريد الدفاع عن الوطن وينسى كل جرائم النظام، وينسى أن النظام هو من أتى بالدب الأميركي إلى كرمنا مثلما حدث في العراق، لذلك على هذا الطيف السياسي العريض أن يتحول إلى قوة سياسية اجتماعية، وأن يطرح برنامج الحد الأدنى الذي يمكن أن يكون موحداً لهذه القوى، وأن يكون لاعباً يتابع نضاله ضد الاستبداد، وضد احتمالات ما يمكن أن ينشأ من مضاعفات نتيجة التدخل الأميركي. وأرجو أن لا تفهمني بشكل خاطئ، ففي حال انفتح النظام على المجتمع لن نكون سلبيين، وإنما أنا أنطلق من قاعدة أن هذا النظام لم ينفتح حتى الآن. لكن في حال نشأت فعلاً سياسات جدية واتخذت تدابير تعيد الثقة للشعب بأن النظام من الممكن أن يتغير فعلاً، وقد تحدثت، عن مثل هذه التدابير التي يجب أن يفعلها النظام قبل أن يقول لك "مرحباً"، في محاضرتي في منتدى الأتاسي عام 2001، وبعد ذلك إذا أعيدت الثقة ورأينا طاقماً غير ملوث لا بالدم ولا بالمال الحرام، وأحسسنا بأن هناك تغييراً فعلياً، إذا حدثت مثل هذه الخطوات، من الممكن أن ننفتح على النظام، أما الانفتاح الكلامي الذي مضى عليه ثلاث سنوات من الوعود والحديث عن الإصلاح فهذه برأيي "طبخة بحص".

أنا لا أريد التعلق بالأحلام، وأسأل ما الذي يجري على أرض الواقع، لا شيء يحدث!! هناك مثل لدى التجار القدامى قبل أن تتأسس

المصارف حين يتبايعون يقولون "قبيض بقبيض" فنحن لا نثق بوعود السلطة وعلينا جميعاً أن نستعير مع السلطة لغة هؤلاء التي تقول "قبيض بقبيض". وفي الوضع الذي نحن فيه الآن دور السياسي المعارض هو أدنى من أن يستطيع إحداث تغيير، وهذا تحدثت عنه في الماضي، ولا يزال يصلح الكلام فيه حول ما يسمى بتوازن الضعف، ولا تزال المعادلة قائمة.

- **تكلمت عن قيمة أحزاب المعارضة بالنسبة لحاملها الاجتماعي المواطن السوري، لكن ما هي قيمتكم بالنسبة للسلطة؟ هل تحسب لكم حساباً؟ هل تعتبركم خطراً عليها؟ هل تخافكم؟**

- لا أعرف ما إذا كان يحق لي أن أتحدث باسم الجميع، فأنا لست ناطقاً باسمهم، لكن من الممكن أن أتحدث عن حزبي، أو أبدي رأياً عاماً في الموضوع.. النظام بني كمؤسسة قائمة على قوة القمع، لا على مؤسسة الوزارة أو مجلس الشعب ولا على غيرها. العمود الفقري للنظام هو الجهاز القمعي، واعتماد منطق القوة الذي ساد والذي مورس بمختلف أشكال الإرهاب، والذي نتج عنه ضحايا كثيرون. النماذج التي حكمت، والعقلية التي سادت تخلق شعوراً لدى الناس أنه لا يوجد أحد يخيفها وتستصغر الجميع، لكنها في داخلها تخاف الناس كثيراً وتخاف النقد العلني وتخاف تجمعات الناس ولو في منتدى صغير وتجربة السنوات الثلاث من هذه الزاوية تؤكد رأيي. وقد سمعت من أحدهم أن بعض المسؤولين حين طالبوا الرئيس بالتصدي للتحرك الديمقراطي عام 2001 قالوا له: اليوم بإمكانك أن تقمعهم إذا تكلمت أما غداً فقد نحتاج لإسكاتهم إلى إنزال الدبابات. الوضع الآن تغير، فبعد احتلال العراق وظهور منطق الدولة الأعظم التي يجول شبحها في المنطقة، والذي أصبح يخيف الجميع ويخيف

السلطة أحدث ارتباكاً. النظام برأيي بحاجة لناس - حتى لو لم يكن لهم تأثير كبير - يسيرون في فلكه، أو على الأقل يشتريهم بـالريق الحلو كما يقولون، أو يحيّدهم بشكل يجعل هؤلاء الناس لا يعملون ضده على الأقل. الخوف الأكبر الآن ليس منا، إنما من هذا الشبح الذي يجول في المنطقة اليوم. لكن الحل الصحيح لمواجهة هذا الشبح هو الانفراج والانفتاح على الناس وإجراء تغيير ديمقراطي وإحداث تدابير ثقة.

- **لكن التيار الديني المعارض يبدو أنه مخيف أيضاً!!**

- قضية التيار الديني يجب أن ينظر إليها بشيء من التفصيل، فهناك تيارات دينية الآن غير مسيسة لديها اتفاق جنتلمان مع السلطة، وهو اتفاق غير مكتوب تقول السلطة من خلاله لهذه التيارات خذوا راحتكم، اعملوا كما تريدون لكن إياكم أن تشتغلوا بالسياسة، وهذه التيارات قبلت بهذه الصيغة، لكن هل هم ضمناً مع النظام؟ جزء منهم وأقصد أولئك الذين يعملون في قطاعات مختلفة يصبحون، لا أريد أن أقول بالمعنى الوضيع للكلمة عملاء، إنما يقدمون شيئاً مقابل شيء يحصلون عليه، فكم من شخصيات أُتي بها ولُمعت صورها لخمس أو عشر سنين وأسندت لها مناصب، ثم مضت في طريقها. لكن هناك التيار الديني المسيس، فعندما نتحدث نحن عن الديمقراطية يقولون غداً يأتي الإخوان، والقوى المتدينة هي التي ستستلم السلطة.. هذا نوع من التخويف، فالمجتمع عندما ينفتح ديمقراطياً، ويكون النشاط السياسي مكشوفاً أمام الجميع لا يترك مجالاً للخوف، لأن الشعب ليس جاهلاً، فهو يعرف صالحه، ويعرف من هي القوى التي ستعبر عنه، وحتى لو مالت الكفة لهذه الفئة فستميل لمرحلة قليلة، وسيكون السبب هو النظام نفسه، لأنه حرّم

على القوى الديمقراطية أي عمل سياسي، وفتح المجال أمام القوى التي لا أريد أن أصفها كلها بالظلامية، لكن بعضها ظلامي.

ففي ظل حكم الرئيس الراحل وفي ظل سطوة بعض رجال الدين، بعضهم وليس كلهم طبعاً، بدأت تظهر خرافات فظيعة غاية في التخلف، فالاستبداد هو الذي يأتي بمثل هذه الفئات وهو المسؤول عنها أصلاً. وخذ أي شخصية مهما يكن لديها مريدون في ظل نظام ديمقراطي وبوجود قوى تطرح آراء عقلانية ستجد الناس تسمع، لكن العقلانيين الآن كلهم مزاحون، مبعدون، منفيون ومسجونون من كل الأطراف، ومن الذي يتمتع بالحرية الآن؟ الذين يرتعون هم الذين يخلقونهم ويخيفوننا منهم.

- **هل من الممكن أن تتحالفوا كحزب شيوعي مع تيار الإسلام السياسي، أو تقبلوا بوجوده على الساحة، بكلام أوضح ما هي حدود ديمقراطيتكم؟**

- بالنسبة لي ليس لدي مانع في التحالف معهم، لكن هذا الأمر ينبغي أن يبنى على أسس سليمة، والأساس السليم هو أن يكون لدينا على المستوى الوطني برنامج للخلاص الوطني، برنامج ديمقراطي تقبل به كل الفئات، فإذا قبلت الفئات المتدينة أو الإخوان المسلمون أنفسهم، وتلاقينا على الخط فأنا برأيي يجب أن ننفتح، لكن بالنسبة لمسائل الماضي نحن ننصح بأن تنتقد هذه القوى نفسها وسياستها القديمة لكي تكون مقبولة من المجتمع، مثلاً العنف الذي مارسه تيار من الإخوان المسلمين عليه أن يعترف بالخطأ الذي ارتكبه، رغم أن الإرهابي الأول في رأيي هو السلطة. أما عنف الإخوان المسلمين فكان فعلاً مضاداً، وهناك فرق بين الاثنين، ومن هنا كان رفضي - عندما جرت ضغوط علينا كي نستنكر أعمال الإخوان المسلمين -

الإعلان عن ذلك، لكننا في كتاباتنا داخل الحزب كنا نعتبر ممارساتهم طريقاً للعنف لا نسير عليه، ورفضنا لاستنكار أعمال الإخوان المسلمين كان مرده إلى أنني لا أريد أن أعطي دعماً مجانياً للنظام آنذاك، لكن الآن بعد أن ذاب الثلج وبان المرج كما يقولون صرنا في موقع هجر الاستبداد كمنهج في حياة بلدنا، والاتجاه للديمقراطية كبديل، وصون وطننا من التدخلات الأجنبية والاعتماد على شعبنا، والسعي لتلبية مطامحه الأساسية في الأمن والعمل والحياة الكريمة. هذه كلها أسس لكي تنفتح القوى بما فيها الإخوان المسلمون على بعضها ونطوي صفحة الماضي ونبني مجتمعاً ديمقراطياً لا يسمح للاستبداد أن يطل برأسه.

- **هذه الديمقراطية التي تتحدث عنها، والتي تقبل بالآخر، والمستعدة للاتفاق معه على أسس مشتركة ألن تتبدل لو وصلتم إلى الحكم، خاصة وأنكم سليلو حزب شمولي؟**

– لي عتب عليك في هذا السؤال فهو يمكن أن يوجه لجماعة يوسف فيصل أو جماعة خالد بكداش وليس لنا، فنحن لم يبق لدينا إلا هذا الاسم الذي ارتبط منذ البداية بالحرية والعدالة.

- **لكنكم تربيتم في المدرسة نفسها التي خرّجت الأحزاب الشمولية الشيوعية وإن اختلفتم معها فيما بعد!**

– أنت تتهمنا اتهاماً باطلاً، ولو تابعت أزمة حزبنا منذ البداية...

- **اسمح لي أن أوضح بأني لست أنا من أتهم، أنا أنقل الاتهامات التي توجه لكم، فالسلطة هي التي تقول أن هؤلاء المعارضين سليلو أحزاب شمولية فكيف يتحدثون بالديمقراطية الآن؟**

– نحن كفريق طرحنا مسألتين كبيرتين، الديمقراطية داخل حزبنا قبل الانقسام، بحيث تكون لنا هيئات لا يعينها خالد بكداش، إنما تعينها

مؤتمرات الحزب، وأن يكون هناك دور لقواعد الحزب، وفي نفس الوقت طرحنا مسألة أن يكون لنا حقنا كحزب في رسم سياستنا كما نراها نحن، وأن نتحمل نحن مسؤولية رسم هذه السياسة، وهذه هي الجريمة والخطيئة الكبرى التي تصل لحد الكفر عند السوفييت، الذين لم يكونوا يسمحون لأي من الأحزاب التابعة للمركز أن تكون سيدة نفسها في رسم خطها السياسي، وهذا هو الأساس أو اللبنة في بناء حزبنا بعد الانقسام، لبنة التوجه الديمقراطي، نحن سبقنا كل القوى، وتأتي الآن أنت لتحملني المسؤولية. لقد تغيرت مفاهيمنا، وكنت أتمنى أن يكون هذا اللقاء قد جرى بعد المؤتمر الذي نعد له الآن، لكي ترى كيف نفكر وكيف نعمل، عندها كنت لن توجه لي مثل هذا السؤال. أنا لست غائباً عن الساحة السياسية، وأنا أتكلم عن شخصي وحزبي الذي أعاد جريدته (الرأي) إلى الصدور، وأصبح صوته يصل إلى الفئات التي تهتم بالسياسة، وأنا مع نقد جذرنا القديم، إما أن نحمله الآن معنا لو وصلنا إلى السلطة معاذ الله، ولا أخفيك أن هناك ما يحرج رفاقنا بسبب هذه المسألة بالذات، وبعضهم يطالب بتخليصنا من تسمية الحزب.

- **لكن وجودك كأمين أول للحزب الشيوعي السوري لمدة 29 سنة ألا يعتبر ذلك مظهراً من مظاهر الاستئثار بالمنصب، ألا يماثل ذلك سيطرة غيرك من الأمناء العامين على أحزابهم؟**

- لا تنسى أنني بقيت في السجن لمدة 17 سنة كنت خلالها صفراً ولست أميناً أول، ومع ذلك أنا أوافقك، هذه ظاهرة سلبية بدون شك، وأنا تكلمت مع آخرين بعضهم صحفيون في هذا الموضوع، وأخبرتهم أني لن أكون الأمين الأول القادم بعد مؤتمرنا. أنا أوافقك في مسألة التجديد للأمين الأول، فهذا يجب أن يوضع ضمن قوالب

في النظام الداخلي بحيث لا يسمح للأمين الأول بأكثر من دورتين، فحتى لو كان هذا الأمين الأول عبقرياً أو رجلاً فذاً وموضع ثقة وإجماع من رفاقه، إلا أن مسألة تجديد الكوادر وتجديد المسؤوليات هي أحد الأشكال التي تمنع إبقاء صورة القادة مسيطرة على الواجهة العلنية، وسأعود الآن إلى بقائي أميناً أول لمدة 29 سنة لأقول لك أن مسؤوليتي في الحزب كانت بين عامي 1974 و1980 ومن عام 1998 وحتى الآن، دون أن تنسى حذف سنة وشهرين (فترة سجني) من الفترة الأخيرة، أقول لك ذلك كي تكون منصفاً ولا تظلمنا.

- **هل يعني كلامك أنه من الممكن أن تترك الحزب؟**

– لن أترك الحزب، لكن من الممكن أن أترك الأمانة الأولى.

- **برأيك ما الذي سيبقى من الحزب في حال تركته كأمين أول؟**

– سؤالك غريب فقبل لحظة كنت ضد وجودي في الأمانة لهذه الفترة!! ثم ليأت غيري ما المشكلة؟ المهم أن الحزب باقٍ ويرتاح فرد عن المسؤولية.

- **لكن حزبكم يطلق عليه اسم جماعة رياض الترك ما الذي سيسمى حينها؟**

– هذا أسلوب يراد به تشويه مفهوم الحزب، فنحن لا نعترف حتى على كلمة المكتب السياسي في اسم حزبنا إذ وضع كمصطلح لتمييزنا عن الآخرين.

- **لكن ألا تشعر بأن قيمة هذا الحزب الأساسية هي في كونك أمينه الأول وليس بكوادره أو بوجوده على الساحة؟**

– أنت تريد أن تنكأ جروحاً، لا أريد الكلام عن نفسي ولكني أريد أن أكون صادقاً دائماً فأنا رجل معروف – منذ أن كنت في الحزب الأم لو صح هذا التعبير – بأنني أشتغل بإخلاص وقناعة، وأي إنسان

يعمل بإخلاص حتى لو لم يكن منتمياً لحزب يمكن أن يحمل شيئاً من الرمزية، لا أعرف حقاً ما إذا كنت مقبولاً من الرأي العام، لكن ربما بسبب الظروف التي مرت وُضعت في الواجهة، تخيل لو لم أكن منتخباً في المؤتمر الثالث للجنة المركزية ثم منها إلى المكتب السياسي، كان سيأتي غيري ليلعب نفس الدور في مواجهة خالد بكداش وفي مواجهة السوفييت. أنا جزء من جماعة، كنت هكذا، والآن أنا أيضاً جزء من هذه الجماعة، بصرف النظر عن دور هذه المجموعة التي تسميها أنت كوادر، أو كفاءها، فإذا كان هناك من ينظر إلي إيجابياً فهذا فضل من الله ومن الناس.

- **مرة أخرى تعود أستاذ رياض لتقول لي الناس مع أننا اتفقنا على أن وجود الأحزاب المعارضة لدى الناس يأتي في خلفية الصورة وليس في مقدمتها.**

– أوافقك أنه في الخلفية وليس في المقدمة، لكني قلت لك أن علينا أن نترل للمجتمع.

- **ومتى يمكن أن تترلوا؟ بعد مائة سنة؟**

– أتمنى أن لا تكون بصلتك محروقة كما يقال، مع أننا نعترف أن ارتباطنا برحم المجتمع والوطن جاء متأخراً. لكننا والحمد لله لا نعيش في غربة عن الوطن والناس.

- **مسألة البصلة المحروقة دلالة الاستعجال ترددها السلطة أيضاً عندما يطالبها الناس بالإصلاح، فترد على مطالبيها بأن لا يستعجلوها، أنتم تستخدمون نفس اللغة، هل تتساءل عن صدى وعودكم لدى الناس؟**

– ليس بهذا المعنى، أريد أن أقول لك لا تكن يائساً، ففي النهاية لا يصح إلا الصحيح، وأنا أعتقد أن بمجتمعنا رغم كل السلبيات

والمصاعب سيحرر نفسه من كل الأغلال، وهذا هو الأمل الذي يدفعنا للعمل.

- **ألا تشعر بأن هذا الكلام فيه شيء كثير من الشعارات، سيحرر نفسه، هذا هو الأمل.. إلخ...؟**

- لا، فيه شيء من العواطف لا الشعارات، أنت كصحفي تريد أن تنقل حقيقة هذه القوى ودورها الفعلي في الحياة السياسية، وأنا أقررت لك بأننا متخلفون، لكننا نسير، وعليكم أن تنظروا إلينا كقافلة تسير، قافلة حرية لكنها لم تصل إلى غايتها بعد، لكنها ستصل بنا أو بدوننا.

- **أعود إلى شخصك مرة أخرى، ما سبب أهميتك كما تعتقد؟ هل بسبب تمردك على الحزب الأم كما سميت حزب خالد بكداش، أم بسبب وقوفك بوجه السوفييت والسعي لبرنامج جديد يستجيب لحاجات سورية والمنطقة كما طرحتم، أم بسبب سجنك وصمودك في السجن؟**

- لماذا لا تسأل غيري هذا السؤال؟

- **لأني أريد أن أعرف جوابك أنت؟**

- السبب الأول هو حزبي ضيق لكن معناه السياسي كبير، ومضمونه يفتح آفاقاً واسعة لسلوك سياسة عقلانية سليمة، مبدئية وحديثة ومعاصرة، وعلينا أن نفهمه من خلال قراءة علاقة السلطة بممثلي أحزاب الجبهة، الذين يجلسون كأطفال المدارس مكتفي الأيدي يتلقون الدروس والتعليمات، أو يسمعون عما حدث أو ما يمكن أن يحدث من أمور السياسة. أزمة حزبنا تعبير من تعبيرات أزمة أحزاب التحرر الوطني آنذاك، التي واجهت أسئلة كبرى من نكبة 48 وقيام إسرائيل وأخطاء الوحدة، والانفصال وعدوان حزيران، كلها كانت

أسئلة كبرى خلقت إشكالات، وشككت في صحة السياسات السابقة لنا. وكان مؤتمرنا الثالث أحد أشكال انعكاسات هذه الأزمة، وهذا ما حدث لدى أحزاب أخرى، ولذلك أفرزت رؤى جديدة حملتها كوادر جديدة، كما حملتها بعض الكوادر القديمة، وبهذا المعنى يمكنك أن تنظر في الإطار الحزبي الضيق إلى أن الشيوعيين صاروا بحاجة لإعادة النظر بسياساتهم السابقة، والتي تكشّف فيما بعد أن بعضها كان مفروضاً على الحزب كما تحدث خالد بكداش نفسه، وأزمة حزبنا انسحبت على باقي الأحزاب لأنها جميعاً لم تعالج أمور حركة التحرر بالمنطق الأسلم الذي يجنبها الأخطاء، وما حدث للشيوعيين حدث للبعث والناصريين، وأنا كنت واحداً من عشرات الكوادر التي احتجت على سياسات حزبها، سواء في حياته الداخلية أو سياسته الخارجية، وعبرت عن ذلك كوني كنت منتخباً في المكتب السياسي، لكن هناك كثيرون غيري، وأستطيع أن آتيك بعشرات الأسماء من يوسف نمر إلى فايز الفواز إلى بدر الطويل إلى ميشيل عيسى إلى دانيال نعمة إلى ظهير عبد الصمد إلى إبراهيم بكري. عشرات إن لم أقل مئات، هؤلاء كانت لديهم تعبيرات احتجاجية مختلفة، لكنها تلتقي كلها في الموقف النقدي الذي دفع الحزب إلى تغيير سياسات، أو محاولات تغيير سياسات لكنها اصطدمت بالجدار السوفييتي وحدث الانقسام.

- **لم تجبني حتى الآن من أين أتت أهميتك؟**

– ربما من أني كنت منسجماً مع موقف مجموعة الكوادر التي عالجت هذه الأزمات، فأنا واحد من صانعي هذه المواقف ولست وحدي صانعها، وربما حصلت على بعض السمعة الحسنة كوني كنت في الصف الأول من المواجهة لكن ذلك كان يهم وسطاً حزبياً ضيقاً،

وربما أيضاً لكوني واحداً من ضحايا الاستبداد، فالناس يريدون رؤية أكبر عدد من المناضلين ضد الاستبداد. وأنا شخصياً في كل أدائي أعتبر نفسي جندياً في معركة النضال من أجل الحرية والديمقراطية.

- **لكن ألا تعتقد أن جزءاً كبيراً من نجوميتك – لو صح استخدام مثل هذا التعبير – أتى من كونك سجنت كأمين أول 17 سنة في زنزانة انفرادية ورفضت التنازل؟!!**

– هذا واجب ليس كل شيوعي فقط، بل كل ديمقراطي وطني، لكن لا يكلف الله نفساً إلا وسعها، وأنا كانت لدي هذه الإمكانية لأن أصمد وأضحي، وهذا تقدير من الناس أحبوا أن يعبروا عنه.

- **اسمح لي بسؤال افتراضي، لو أنك لم تدخل السجن أنت وحزبك، وانضويت في الجبهة الوطنية التقدمية كحزب شيوعي آخر، ألا تظن أنك كنت ستغدو أكثر فاعلية بالنسبة للناس، وألا تعتقد بأن خيار الاصطدام بالسلطة ودخول السجن كان وبالاً على الحزب، على اسمه وحركته ونشاطه في المستوى العام، وعلى المستوى الفردي لكوادركم التي انتهى بعضها أو غادر الحزب أو قضى على حياة بعضهم. فلو اخترت مسايرة السلطة وحاولت أن تكون على أقصى يسارها ألم يكن الحزب أكثر فاعلية اليوم؟**

– كنت سأصبح انتهازياً بامتياز كما هو حال أحزاب الجبهة، وعلي أن أذكرك بأن هناك من دخل الجبهة كالمرحوم جمال الأتاسي وعندما وجد أن لا أمل من انفتاح السلطة كما كان يحلم انسحب. أما خلال النضال في معركة كبيرة ضد الاستبداد المتوحش الذي جابهته سورية فمن الطبيعي أن نرى حالات من الانهزام والسقوط. وحزبنا لا يمكن إلا أن يلقى مثل هذه الحالة فسقط عندنا من سقط، وقضى

من قضى، وصمد من صمد، وهذه هي سنة الحياة، فالمعركة ضد الاستبداد كان لا بد منها مهما تكن الضحايا.

- **لكن جمال الأتاسي وحزبه لم يصطدما بالسلطة إلى حد السجن؟**

– أعتقد أن هذا الكلام غير دقيق، فالمرحوم جمال اصطدم بالسلطة وكذلك حزبه ودخل العديد من أعضاء هذا الحزب إلى السجن كالأستاذ عبد المجيد منجونة وآخرين لا أتذكر أسماءهم، وهناك أيضاً من انتقل إلى العمل السري، أما شكل المواجهة التي عبروا عنها، ربما اختلف عن الشكل الذي عبرنا عنه، هذا أولاً. وثانياً الحملة ضد الأحزاب وضد المناضلين لا نقررها نحن وإنما تقررها السلطة، فللسلطة سياساتها المتنوعة حين تمارس إرهابها حسب حساباتها، فتوفر البعض أحياناً بصورة مؤقتة، ولا توفر الآخرين، لكن المهم أن المعركة كانت شاملة لكل معارض. ومعروف عن الرئيس الراحل أنه كان في سلوكه يعتبر أن كل من لا يؤيده معادياً، وهذا المعادي عليه أن يسكت وإلا دخل العالم السفلي.. أقصد السجن.

- **بعد كل ما جرى ألا تظن أن عليكم أن تعيدوا النظر بتجربة سجنكم وتقيموها من جديد؟**

– أحاول العمل في هذا الموضوع. ولكن لم تصدر بعد وثيقة في هذا الخصوص، وأظن أننا بحاجة إلى هذه الوثيقة من أجل الاستفادة من تجربة الملاحقة والسجن.

- **قصدت أن أسألك ألم يكن بالإمكان اتباع سياسة تجنبكم السجن والبقاء داخل المجتمع بين الناس، ألم تراجعوا أنفسكم بالنسبة لهذا الخيار بالذات؟**

– في رأيي بالنظر للظروف التي مرت بنا، السياسة التي اتبعناها هي الأفضل، لا شك أنهم أبعدونا عن المجتمع، لكننا بطرحنا الديمقراطي

الذي سبق وتحدثت لك عنه كنا نريد العودة إلى رحم الشعب لتكوين رؤيتنا السياسية بدل أن نستوردها من الخارج، حاولنا أن نكون بذرة بذرت في هذه الأرض مرّ عليها الشتاء وزوابعه التي كسرت الأشجار الهرمة، لكن النبتة بقيت تحت الأرض، واليوم تظهر أوراقها الغضة، والمستقبل لها. هذه النبتة ربما لن أراها.. لكن غيري سيراها بالتأكيد، وفي حديث للرسول يقول (من رأى منكم منكراً فليقومه بيده فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان)، ونحن حاولنا أن نقومه بيدنا لكنها كانت قصيرة، إلا أننا لم نقصر بلساننا فقلنا الحق، و لم نكن الوحيدين في قول الحق فهناك عشرات من الناس والأحزاب والقوى عبروا بنفس الأسلوب.

- **أنت اعتمدت على أمثلة من التراث العربي الإسلامي لتبرير موقفكم، لكن هذا التراث يحتوي أيضاً على أمثلة تلائم مختلف الحالات حتى الانتهازية منها، ويأتي انتهازيون مستندون إلى قول من هذا التراث لتبرير انتهازيتهم، أريد أن أعود للسؤال الأساسي: لو أنكم لم تدخلوا السجن ألم تكونوا أكثر فائدةً لسورية؟**

- أبداً، بدليل أن الذين حالفوا النظام وبقوا بين الناس كأحزاب الجبهة لم يكونوا مفيدين للناس، فرغم أنهم شكلاً داخل المجتمع، و لم يعارضوا النظام، و لم يدخلوا السجن، فهم معزولون عن المجتمع، ليس فقط بسبب عدم اصطدامهم بالسلطة، ولكن لكون سياساتهم لا تعبر عن مصالح الناس وتطلعاتهم للحرية والديمقراطية، فهم الآن على كف عفريت. تخيل لو سقط النظام ماذا سيكون مصيرهم؟ إنهم الآن يعملون بحماية السلطة ورغم خسارتنا الكبيرة فنحن أقرب إلى وجدان الناس من أحزاب الجبهة، والمستقبل لنا وليس لهم.

- وأيضاً بدليل أن الذين راجعوا أنفسهم وفككوا أحزابهم، أو تفرقوا لخلافات من هذا النوع، لا يستطيعون اليوم تنظيم أنفسهم، ولا زال البعض حتى الآن خائفاً، وهؤلاء لن يستيقظوا حتى لو أُعلن سقوط النظام لأنهم سيبقون خائفين من شبحه. وأعتقد أن سؤالك يجب أن يسأل على نحو آخر حتى تستطيع إحراجي كأن تسألني: هل سياستكم إزاء نظام الرئيس حافظ الأسد سليمة أم لا؟ ولماذا عاملكم هذه المعاملة القاسية؟ هذا المنطق مقبول في "الأخد والعطا"، أما أن تأتي بعد ثلاثين سنة مما فعله الاستبداد بأناس لم يفتحوا فمهم ونالهم الظلم فقط لأنهم يملكون قرشين، ولأن النظام يريد الاستيلاء على نقودهم، تأتي لتسألني لماذا دخلنا السجن؟ فهذا غير منطقي على الإطلاق. كان النظام يعيش حالة غرور وفرعنة هائلة، ومن هنا يعتبر فخراً لشعبنا وجود أناس منه، قاوموا هذا الغرور وتلك الغطرسة. وأنا شخصياً ميال للنموذج الذي يجابه الطغيان، هذا النموذج الذي عبر عنه يوسف العظمة بامتياز، قد لا تكون أنتجت شيئاً، لكنك أعطيت مثلاً ستأخذه الأجيال القادمة لتفيد منه من أجل الدفاع عن الحق والحقيقة والحياة الكريمة، وأنا لست آسفاً على ما حدث معنا، ليس فقط لست آسفاً بل إني حتى لا أفكر بهذا مجرد تفكير. من الممكن أن أفكر بأشياء أخرى وأناقش الآخرين بها فيما إذا كنا أخطأنا بهذه السياسة أم لا مثل (الجدل حول لماذا لم تستنكروا عنف الإخوان، مع أنكم ضد العنف ولكم طريق آخر، يا أخي استنكروا فلربما لا يفكر الرئيس حافظ الأسد باعتقالكم) هذا الرأي كان موجوداً وموضع نقاش داخل حزبنا، وهذا يدلل على جهل كبير، فالرئيس الأسد كان يريد أن يقضي على كل بذرة موجودة في مجتمعه يمكن أن تنغص حياته، لذلك لم يدع أحداً، أما أن نتساءل

ونتناقش فيما حدث للمعارضة التي نحن جزء منها، أين أخطأنا وأين أصبنا من أجل المستقبل، فأنا أوافقك ومستعد للدخول معك في نقاش، لكن أن لا نناضل ونقعد في بيوتنا فهذا مستحيل.

- **قصدت أن تجدوا أشكالاً أخرى للنضال غير الذهاب إلى السجن؟**

- ما هو الشكل الآخر، أعطني حزباً واحداً لم يواجه الاستبداد ونجح في أن يعبر عن حاله بشكل أفضل من حالنا، نحن نعترف بعجزنا، لكننا ندرس سببه الموضوعي وسببه الذاتي كي نستفيد من تجربتنا.

- **ألا تظن أن الحزب الأم مسؤول بالإضافة إلى الأحزاب التحررية الأخرى - وأفضل أن أسميها الشمولية - عما وصلت إليه سورية اليوم؟ ألم تحاربوا الديمقراطية وتقضوا على بذورها الأولى؟**

- في الحزب الأم كنا نعتبرها أحد تعبيرات الانتهازية، وأنا أتذكر عندما طرد إلياس مرقص من الحزب عام 1954 أو 1956 لا أتذكر بالضبط، أتى أحد الرفاق ليقول لنا: يا رفاق إلياس مرقص يطالب بمؤتمر، هل تعرفون ماذا يعني مؤتمر؟ إنه يريد كشف تنظيمنا للعدو والمخابرات، ونحن وافقنا الرفيق على وجهة نظره. ولك أن تدرك كم كان مستوانا السياسي والفكري متخلفاً، فالمؤتمرات هي حاجة موضوعية للأحزاب كي تجدد نفسها سياسياً وفكرياً، واليوم بعد أن ارتفع سقف الوعي من يتجرأ أن يعترض على مؤتمر؟ ونحن الآن كحزب خجلين رغم الإرهاب من كوننا لم نستطع عقد مؤتمر. بهذا المعنى تتحمل العقلية التي سادت في الماضي المسؤولية، أما عندما أصبحنا حزباً مستقلاً فنحن لا نتحمل المسؤولية، ربما يجب أن نسأل أنفسنا هل كنا ديمقراطيين حقاً، أم أن هناك خللاً نتيجة بقايا التجربة الماضية ونتيجة تكوينات تنظيمية ستالينية غير سليمة تقود إلى الاستبداد. لذلك أنا أطرح سؤالك بطريقة أخرى: إلى أي درجة نحن ديمقراطيون الآن بعدما طرحنا الديمقراطية

كمسألة أساسية في حياة حزبنا وحياة بلدنا. أما بالنسبة للماضي فأنا أوافقك باعتبار أننا كنا جزءاً منه، لكن سؤالك يجب أن يطرح على من لا زال يحمل هذه العقلية إلى الآن.

- **هل تعتقد بأن هناك أملاً بالتغيير في سورية؟**

- من حيث الأمل فأنا أحلم بالتغيير، وأملي مرده إلى أن النظام الذي بناه الرئيس الراحل أصبح مهترئاً، ورفضته الحياة قبل أن يرفضه الناس ونتائجه كارثية، لذلك نستطيع أن نقول أن لدينا حاجة موضوعية للتغيير، أو ظاهرة موضوعية بسبب الفساد والسياسات والنهب وغيره وغيره، وليس أمامه مستقبل لأنه مخالف للحياة والطبيعة وللعصر والحداثة وللأخلاق والإنسانية، وينبغي أن يتغير، ونريد للبديل أن تكون بيئته وشكله يقومان على مبادئ الديمقراطية بعد أن أثبتت تجربة بلدنا الذي ناضل منذ عام 1919 وحتى الآن أن الصراع كان بين الاستبداد والديمقراطية، الاستبداد بمختلف أشكاله. وشعبنا إضافة إلى نضاله من أجل الاستقلال وحماية استقلاله كان ديمقراطياً ويريد الديمقراطية. وبهذا المعنى هذا هو البديل، ونتمنى أن يأتي التغيير بأقل ما يمكن من الصعاب، ونرحب - إذا كان هناك عقلاء أو تيار مجدد كما يقولون - بأن يأتي التغيير من فوق، مع إنني لا أرى ذلك. ولكن إن وجد سأكون من الداعمين للتيار التغييري داخل السلطة لأنه يجنبنا مآسيَ كثيرة، فهناك فرق كبير بين أن تخلع نظاماً وترميه كما جرى في العراق، وبين أن تحل تناقضاتك مع النظام بالحسنى. ونحن نفضل الحلول التي تحمل أقل ما يمكن من المصاعب والآلام لشعبنا، ونفضل الحلول التي تحافظ على استقلالنا وحقنا في رسم مستقبلنا بيدنا: بيد الناس الطيبين الذين يتوقون إلى الحرية والأمن والعمل الشريف وإلى تحقيق مستقبل مشرق في سورية، بعلاقات

عربية تقوم على مبدأ التضامن، وبحل التناقضات على المستوى الدولي. هذا ما نطمح إليه ولو أني أجد الصعوبة داخلياً في بقاء واستمرار الاستبداد وسيادة قوى أصحاب مراكز النفوذ والمصالح والمافيات. وعربياً لدينا مشكلات كثيرة، وخاصة بوجود الشبح الأميركي الذي يجول في المنطقة، ويريد أن يسبق الشعوب الطامحة للتغيير، ويغيّر ليأتي بقوى تخدم مصالحه بدل أن تخدم مصالح شعبها.

- **هل سمعت أو قرأت عن مطالبات أميركية بإعطاء دور لك ولغيرك من معادي أميركا؟ كيف تفهم مثل هذه المطالبات؟**

- لم أسمع بهذا و لم أقرأ شيئاً. ولكن خذ العراق كمثل، أزاحوا صدام و لم يعطوا دوراً لا للشعب ولا للآخرين، ودخل عملاء أميركا، ولكي يغطوا دخولهم أدخلوا قادة القوى الأخرى، لكن أميركا إذا كانت صادقة فعلاً فيما تقوله كان عليها أن ترحل، أو تبقى عدة أشهر وترحل.. أميركا لم تزل سلطة صدام بل أزالت الدولة.

- **ما هي وجهة نظرك في مطالبة أميركا بتحول ديمقراطي في سورية، والتي تتفق مع مطالبة الناس والمعارضة؟**

- ليس لدي اعتراض.. إنما كيف تتم؟ أنا التقيت بأكثر من صحفي أجنبي وقلت لهم نحن لا نريد منكم شيئاً، فهذا النظام ما كان بإمكانه أن يعيش 33 سنة بدون الأميركان، بصرف النظر كيف سارت اللعبة السياسية.. تفاهم، ضغط، تأييد، المهم هناك تناقضات حلتها أميركا مع هذا النظام، وشئنا أم أبينا الأميركان أو غيرهم أطلقوا يد النظام داخل سورية، وحموه بصورة مباشرة أو غير مباشرة لا فرق. والآن عندما أصبحت هناك حاجة للتغيير الموضوعي يريدون تغييراً

من فوق بدلاً من أن يفسحوا مجالاً لقوى الشعب كي تغير. ونحن لا نطلب منهم أن يؤيدونا إنما نطلب أن يكفوا يـدهم. وفي حـديث إذاعي أجري معي مؤخراً سألوني ألا ترى أن هناك شيئاً مفيداً جرى في العراق، فقلت لهم نعم أراه، أرى أنهم أزاحوا نظاماً كريهاً ونقل الأميركان المجتمع العراقي من الناقص إلى الصفر، لكن هذا الصـفر مفتوح على كل الاحتمالات، فمن الممكن أن يصبح واحداً ومـن الممكن أن يعودوا للناقص، لكني سَألت: هل كانت مظاهر جبروت النظام العراقي وحروبه تعود إلى أموال النفط فقط أم أنها ناتجة عـن سياسات في المنطقة قوّت صدام في مواجهة إيران؟ هم يعرفون مـا أعطوه من أسلحة دمار شامل، وقد خلصوه إياها مـن أول جولـة تفتيش، وحربهم عليه كانت لغايات أخرى. وأنا أرى أن حـديث الأميركان عن الديمقراطية مشكوك فيه فهم يسرقون شعاراتنا علماً أن الديمقراطية كمفهوم وثقافة أخذناه من الغرب، لكن خـذ تـاريخ أميركا كله بعد الحرب العالمية الثانية ستراه تاريخ انقلابات عسكرية صنعتها من أميركا اللاتينية إلى إفريقيا إلى منطقتنـا، فكيـف أثـق بالأميركان؟

- **متى يمكن أن تفكر بالاستقالة من الحزب وتقول تعبت؟**

- لن أقول تعبت، فما دام فيّ روح سأبقى أعمل في السياسة، لكـني أعدك أني لن أكون في منصب المسؤول الأول حتى لا تتهمني بـأني سأبقى إلى الأبد، العمل في السياسة حق للمـواطن، لكـن لـيس بالضرورة أن يكون قيادياً.

- **ألن تفكر بترك السياسة وتذهب لتتفرغ لصـيد السـمك أو أي هواية أخرى؟**

- ألا يستطيع الإنسان أن يجمع بين الاثنتين؟!!

مقاطع من حديث رياض الترك
إلى جريدة "الرأي" الناطقة
باسم الحزب الشيوعي السوري-المكتب السياسي

س: ما هو رأيكم بالإصلاح في سورية؟

ج: الخطوط الأساسية للتغيير الديمقراطي معروفة، وهي تهدف إلى نفي الاستبداد والوصول إلى دولة ديمقراطية حديثة قوية متماسكة، يكون فيها المجتمع حراً وفاعلاً، وتقوم على دستور ديمقراطي وعقد اجتماعي جديد. السلطات الثلاث فيها منفصلة، في ظل سيادة القانون، واستقلال القضاء، من شأنها أن تحمي حقوق الإنسان والمواطن وحرية الرأي والتعبير والاجتماع والتنظيم.

نعرف أن هذا ليس سهلاً، ويحتاج إلى جهد وربما إلى التدرج والمراحل الانتقالية؛ ولكن زمننا هذا يبدو أكثر سرعةً وأقل رحمة بالمتوانين.

لذلك رأينا المدخل ممكناً عن طريق استعادة السياسة إلى المجتمع، حتى يساهم الشعب ويشارك ويحمي الإصلاح. ورأينا ضرورة البدء بردّ المظالم إلى أهلها وتصفية السجن السياسي وإنهاء تدخّل الأجهزة الأمنية في حياة الناس ورفع حالة الطوارئ حتى لا تستخدم إلا عند الخطر على الوطن أو الكوارث، ولمدة معلومة ومحدودة.

هذا هو الذي يعيد الاطمئنان والثقة ويفتح الباب إلى المصالحة والحوار والمشاركة في عملية التغيير والإصلاح. عند ذلك يمكن الدخول في أسس الحالة التي نريد الوصول إليها، للخروج من الأزمات شبه المستعصية ثم سلوك طريق التقدّم والتنمية والديمقراطية.

على كل حال، احتوى القسم الأخير من محاضرتي في منتدى جمال الأتاسي على الخطوط العريضة من أجل الوصول لمثل هذا البرنامج

الذي ينبغي أن يكون نتيجة للحوار الوطني والعلني. البرنامج الوطني الديمقراطي الحقيقي لا ينتج من طرف واحد ولا جهة واحدة.

حالياً، لم يستمر اعتقال زملائي التسعة مع العدد الكبير من السجناء السياسيين في سورية وحسب، بل إن التوجّه للحلول الأمنية ولزيادة التوتر الداخلي ما زال سائداً وهو يتعاظم على الرغم من أن أوضاع المنطقة تفترض خلاف ذلك. هذه الأوضاع الخارجية تفترض الإسراع بوقف أعمال القمع في مواجهة التحرّك الديمقراطي، وتجاوز المراوحة في المكان. اعتقال السيد إبراهيم حميدي مدير مكتب جريدة الحياة والسيدين حسن صالح ومروان عثمان القياديين في حزب يكيتي (الوحدوي) الكردي السوري والآنسة عزيزة السبتي وشقيقتها وغيرهم وكذلك الإكثار من استدعاء المواطنين المتعاطين بالشأن السياسي، هذه أمثلة توضّح هذا النهج الضار والخطر.

س: برأيك، ما هي المعيقات التي تواجه ما يجري الحديث عنه من توجّه نحو التطوير والتحديث؟

ج: شخصياً أتوقع أن هذه المعيقات، هي التردد من جهة، ومن جهة أخرى تخشّب البنى القديمة المعتادة على الفساد والاستبداد والمستفيدة منهما، وخوفها على مصالحها في المستقبل الذي يدفعها لتأخير الإصلاح ما أمكن، مراوحة في مكانها على طريقة "عش ليومك"؟

يجب عدم إضاعة الوقت. من الضروري طرح برنامج ديمقراطي وطني للطيف السياسي الواسع. إذا جرى حوار مفتوح وحقيقي بين الجميع، يمكن التفصيل أكثر في هذا الموضوع.

س: هناك من يقول بضرورة تطوير الجبهة الوطنية، فهل يمكن برأيك تطوير عمل الجبهة وصيغتها؟

ج: لا، برأيي لا يُمكن تطوير عمل الجبهة، لأن أساس قيامها أصبح نافلاً

ومتخلفاً، ووظيفتها منتهية حتى لأغراض تأمين الشكل والمظاهر. أحزاب الجبهة ليست حرة ما دامت الأحزاب خارج الجبهة ليست حرة. حريتها من حريتنا. والأحزاب غير الحرة لن تكون مفيدة ومنتجة. الطريق واضحة ومعروفة: قانون عصري للأحزاب، وليتحالف منها من يتحالف على برنامج واضح، وعلى أساس التنافس في خدمة الشعب وتحصيل تأييد المواطنين.

أما الجبهات الشكلية على طريقة "الديمقراطيات الشعبية" التي ولى زمنها وانقضى، فينبغي امتلاك الشجاعة على الانتهاء من حالتها، ومن قبل أصحابها خصوصاً. شخصياً، أنا أنصح بحلّها.

وأهم ما تحتاج إليه البلاد هو قانون أحزاب عصري حديث، وإلى إلغاء المادة الثامنة من الدستور التي تجعل من حزب البعث قائداً للدولة والمجتمع والجبهة الوطنية التقدمية.

س: **العشرات كتبوا عنك، دعموك أيدوا قضيتك، حتى أن بعضهم اعتبر دورك الفردي المعارض أكبر من دور الجماعات والأحزاب فما هي الحدود الفاصلة ما بين دور الفرد ودور الجماعة؟ يتحدّث البعض أيضاً عن الاعتزال والتقاعد وغير ذلك!**

ج: أولاً مهما بلغ الفرد أي فرد من التأثير في الحياة السياسية فسرعان ما يزول دوره إذا تغيرت الظروف السياسية أو مات. فالأساس هو الدور السياسي الذي تلعبه الجماعات المنظمة (أحزاب، تجمعات، حركات) التي تتحلى بوعيها السياسي وممارستها المتقدمين، وهي وحدها الضمانة للاستمرارية، استمرارية النضال من أجل تطلعاتها السياسية والاجتماعية. وهناك أمثلة كثيرة في التاريخ تدل على ذلك (لينين، عبد الناصر، تيتو).

ثانياً، أنا سياسي ومتحزّب.. والسياسة مسؤولية لا يحتاج من يمارسها

إلى اعتزالها أو التقاعد منها قبل موته. أما عن دوري كمسؤول في الحزب أو كأمين أول فهذا أمر لا أطمح أن أعود لهذا المنصب عندما ينعقد المؤتمر القادم، وربما لا يساعد التقدم في العمر أو الحالة الصحية عليه كثيراً في المستقبل. وما قمت به لا يتعدى التزامي السياسي المبدئي وقناعاتي. أنا عينة لما يمكن أن يقوم به الكثيرون وهذا أمر غير مستحيل. فالعملية تراكمية من شأنها إثراء العقل الجمعي لمجتمعاتنا. لذلك لسنا بحاجة إلى تسليط الأضواء كثيراً على الأفراد وتأليههم.

تحتاج سورية إلى الكثير من الشخصيات الوطنية تبرز ببرامجها وتعبيراتها المختلفة، ولكنها تحتاج أكثر إلى تطوير العمل الحزبي والسياسي، إلى تنظيم المجتمع سياسياً. تلك هي الضمانة الوحيدة للتغيير وللمستقبل. إن التفاعل بين دور الأفراد المميزين وأوساطهم الاجتماعية والسياسية من جانب والشعب من جانب آخر يشكل الضمانة من أجل متابعة النضال ومواكبة مستجدات الحياة.

س: **هل هناك مجال للحوار ما بين السلطة والمعارضة؟ وهل اقترح أحد الطرفين الحوار؟ وعلى أي أسس يجب أن يستند حوار كهذا؟**

ج: نعم، هنالك إمكانية للإصلاح، ولكن ليس على الطريقة التي تتعامل بها السلطة مع الأمر. هذه الطريقة تريد تغييراً لا يتغير من خلاله شيء.

خطاب القسم، أظهر ملامح مقبولة. إما بشكل مباشر، أو بشكل غامض. كان هنالك موقف إيجابي من الرأي الآخر، وهو الرأي المعارض كما ينبغي أن يكون معناه. وتبيان لانعدام العصا السحرية، التي تعني مشاركة الآخرين في هذه المهمة.

ثم جاء الإصرار على أولوية الإصلاح الاقتصادي، ورفض الإصلاح السياسي. وتشكيل لجان لهذا الإصلاح توالدت حتى صدور مشروع الإصلاح الاقتصادي. جاء هذا المشروع على العادات القديمة حذراً من

المساس بأي شيء مستقر. وغاب الحديث عنه مؤخراً، وسمعت أن هنالك تغيراً واقتناعاً بأن الإصلاح الاقتصادي والإداري ينبغي أن يترافقا مع الإصلاح السياسي، هذا جيد إن كان صحيحاً، وجيد إن كان جدياً.

من ناحية أخرى، صدرت قوانين ومراسيم عديدة للإصلاح الاقتصادي، لم يُنفّذ منها أهمها، وهذا غريب. غريب أن يحتاج تنفيذ قانون مجلس النقد والتسليف في البنك المركزي إلى إصلاح سياسي مثلاً! إلى هذه الدرجة يبدو الإصلاح ملحّاً.

عرضت في محاضرتي التي أشرت إليها مخططاً للمخرج من الأزمة التي تعيشها البلاد كما أراه، ومن منظور مقبل لا مدبر. قلت إن البدء يكون بإعادة الأجهزة الأمنية إلى دورها وحجمها كما ينبغي أن تكون في دولة عصرية يسودها القانون في الوقت نفسه، وبالإفراج عن جميع سجناء الرأي في سورية، مع رفع حالة الطوارئ، وإطلاق حرية التعبير... إلخ.

إن المصالحة الوطنية، ما بين الدولة والمجتمع، أهم من مصالحة وطنية ما بين السلطة ومعارضيها، على الرغم من راهنية الأخيرة وملموسيتها. والحوار الوطني الشامل، واعتراف الجميع بالجميع من دون استثناء، فلا تكون غطرسة من سلطة لتسلّطها على الدولة، ولا نفور وريبة تسيطر على من عانى الأمرين حتى الآن من هذه السلطة، ولا استثناء لصاحب رأي يريد به المساهمة في بناء الوطن. ولا يتعارض هذا مع ضرورة مراجعة الجميع أيضاً لأخطائهم في الممارسة والرؤية.. بل يشترطها ويؤكّد عليها.

في مثل هذه الأجواء يمكن أن يتبلور البرنامج الوطني، الذي يصل بنا تدريجياً إلى الديمقراطية والتقدم، وإلى القوة والمنعة في عالم لا يعترف إلا بالقوة والمنعة. هل هناك مجال للحوار بين السلطة والمعارضة؟ بالطبع هنالك مجال لذلك. ينبغي أن يكون هنالك مجال. ولكن،

للحوار أصوله. حرية التعبير والتكافؤ، وغياب الظل الثقيل للأيــدي الثقيلة، والانفتاح علناً على هذا الحوار، وعلــى مبــدأ المصــالحة والمراجعة والاعتراف، وعدم اللجوء إلى الطرق الأمنية أو الجانبية أو التجريبية لتحقيق الحوار..

هذا لن يكون حواراً بالتأكيد. هو شيء آخر لا أريد تسميته. هــذا ينطبق على السلطة والمعارضة أيضاً، ولكن تسمياته حين لا يكــون على هذه الأسس، تختلف ما بين السلطة والمعارضة: هو عندئذ تسلّط عند الأولى، وانتهازية عند الثانية.

أما سؤالكم عما إذا كان أحد الأطراف قد اقترح مثل هذا الحــوار، فنحن نقول أشياء واضحة تماماً، وغيرنا لا يقول شيئاً. والوقت مــن ذهب. تجربتنا حتى الآن سلبية ويبدو أن طرح المصالحة جاء في غــير أوانه بسبب ردود أفعال السلطة ضد أي تحرك ديمقراطي. هذا مــا نستخلصه من تجربة السنتين الماضيتين.

س: والآن..؟!

ج: على الرغم من أننا نتمنى من السلطة أن تدرك فوات الطرق القديمــة والنهج السابق، وتبادر إلى فتح الطريق أمام الناس حتى تســاهم في التأثير بحاضرها ومستقبلها، إلا أن المدخل الحقيقي والضمان الأكــبر هو الشعب؛ ينبغي إعادة تنظيم المعارضة، وأن تجري مراجعة شــاملة لماضينا القريب ما لنا وما علينا من خلال رؤية نقدية معاصرة وحديثة من شأنها أن توحّد صفوف المعارضة وفق برنامج وطني يساهم فيــه الطيف السياسي الواسع.. الهدف الأهم في ذلك هو استعادة وإحياء حركة المجتمع السياسية، والشباب بشكل خاص. من دون ذلك، لا فائدة ترجى.

دمشق في 2003/1/21

مقاطع من حوار هاتفي

بين رياض الترك وإذاعة مونت كارلو
في شهر آب/أغسطس 2001

- **أستاذ رياض نصل الآن إلى سؤال آخر قد يطرحه الجميع: الشيوعية كنظام تكاد تكون قد اختفت من العالم وأكدت فشلها كما يقول منتقدوها. كيف تحتفظون مع قلة من الأحزاب في العالم بتسمية الحزب الشيوعي؟ لماذا؟**

- عليك أن تفرِّق بين موضوع شكلي وهو أننا نحمل اسم الحزب الشيوعي، وبين نضالنا منذ ثلاثين سنة من أجل أن نتحرّر من الوصاية السوفييتية. صحيح الآن تغير العالم، لكن لا أستطيع أن أقول إن الماركسية سقطت. لكن الماركسية وفق ما قدمته من أدبيات أيام كارل وإنجلز مضى عليه الآن أكثر من مائة وخمسين سنة. فهي بحد ذاتها سواء سقط الاتحاد السوفييتي أم لم يسقط هي بحاجة إلى التغيير والتبديل.

نحن عقدنا مؤتمراً تداولياً تداولنا في هذه المسألة وفي المسائل الإيديولوجية الثانية في آذار/مارس من هذا العام. الميل العام عند الرفاق هو تغيير اسم الحزب الشيوعي السوري. لكن المؤتمر الرسمي لتغيير الاسم لم ينعقد. فلا أدري إذا كان هذا الميل سيكون في المؤتمر القادم أم لا. أما من الناحية الإيديولوجية نعتقد أن المنهج الماركسي لم يعد المصدر الوحيد لمن يريد أن تكون خطواته سليمة، وخصوصاً إذا أراد أن ينفتح على العالم. لذلك أعتقد في التعديلات القادمة ستصبح الماركسية مصدراً من مصادرنا. في القرآن الكريم كلام جميل: ﴿الذين يسمعون القول ويتبعون أحسنه﴾، وأحسن القول

حصراً ليس عند الشيوعيين. ربما هناك جزء، لكن عند الآخرين جزء. فعلينا أيضاً أن نكون منفتحين على كل التيارات. أظن أن هذا يكفي.

- **من هذا المنطلق أولاً كيف يمكن أن توحدوا الحزب الشيوعي الذي أصبح ثلاثة أحزاب شيوعية في سورية، وكيف يمكن لكم التعامل مع بقية الأحزاب؟ ثم من هذا المنطلق ما هي رؤاكم للمستقبل؟**

- أعتقد أن سؤالكم غير دقيق. صحيح أن لدينا من حيث الشكل ثلاثة أحزاب لكن هناك حزبان ملتحقان بالسلطة. إذن نحن وإياهما على خلاف سياسي. وهذا الخلاف السياسي، عندما يختلف حزب ما سياسياً، سينقسم حتماً، طبعاً في المسائل الكبرى وليس في المسائل الصغيرة. نحن في الحقيقة كنا حزبين وليس ثلاثة أحزاب. يعني الحزب الموالي للسوفييت الذي أصرّ على استمرار السياسة التقليدية القديمة، وحزبنا. هذه هي الحقيقة. كان هناك خلاف فكري. وخلاف سياسي. وكان محوره في هذه المسائل هو التنظيرات السوفييتية التي انحرفت عن الماركسية، ونحن رفضناها. لذلك الآن بعد سقوط الاتحاد السوفييتي ستسقط هذه النقطة. يبقى الخلاف بيننا وبينهم على الموقف من السلطة، من النظام، من الوضع الحالي في البلد. فكيف يمكن أن توحدنا يا ابن العم؟

هذا أمر. نحن نرحّب بوحدة الشيوعيين، ونرحّب بوحدة المعارضة أيضاً، لأنه إذا لم تكن هناك وحدة للقوى التغييرية من الصعب جداً أن يستجيب لك الحاكم. من هنا أنا شخصياً أرى أن الكرة الآن هي في ملعب هذين الحزبين الملتحقين بالسلطة. عليهم أن يتحرروا من أسر الجبهة الوطنية التقدمية، ومن أسر النظام.

- **كيف تستشرفون مستقبل الحريات ومستقبل العمل السياسي في سورية؟**

- بالنسبة لي مسألة الحرية لا أقبلها منحة من الحاكم. وتجربة الشعوب تحدثنا عن ذلك. فبمقدار ما تكون القوى المعارضة موحدة وذات رؤية معقولة وسليمة ومستجيبة لمستوى الصراع القائم ولمطالب الجماهير، يمكن عندها أن تكون آفاق المستقبل أفضل. من المؤسف أن الوضع عندنا يتصف بتوازن الضعف: ضعف النظام وضعف المعارضة. لذلك آفاق المستقبل أنا برأيي ليس سهلة، الطريق صعبة ومعقدة وطويلة. لكن المهم أن تكون الخطوة الأولى عندنا صحيحة. وصحتها في رأيي هو أولاً أن نسعى إلى وحدتنا كمعارضة وندعو إلى برنامج عقلاني.

عندها، إذا فعلنا هذين الأمرين، هذا الكلام لا يجوز وصفه على أنه عمل تخندق، نحن ضد التخندق، أنا أرفض أن أقول إن عندنا الآن سلطة ظالمة، وعندنا معارضة تطالب بكذا، ونتراشق. الآن حاجة التغيير هي حاجة المجتمع. سواء أكان موجوداً عند السلطة أو عند المعارضة.

هذه عملية معقدة لأنها مرهونة بمصالح طبقات، وبماض صعب، وبأحزاب اهترأت، ضعفت. الوضع جداً معقد. لذلك علينا أن ننظر بعين مفتوحة على مجمل الأفق وليس بعين حاقدة أو تريد أن تثأر من هذا الحاكم أو ذاك. المجتمع في حالة مزرية. نحن نصل إلى حافة الفقر. مسؤوليتنا كبيرة في أن نحرك هذه الأمور.

الآن في الظرف السياسي الحالي هناك تعقيدات سياسية أيضاً. يعني إذا ما حلينا مشاكلنا مع لبنان، إذا ما قوينا تضامننا مع العراق، إذا ما بحثنا أمر مصير الانتفاضة وكيف يمكن أن تسير بشكل معقول، هذه

العملية القائمة تعرقل أحياناً أو تقدم حسب وجهة النظر. المسألة الوطنية تحتاج أيضاً إلى وقفة. فالمسألة ليست فقط مسألة داخلية. وهناك أيضاً استحقاقات خارجية. كيف نقيم علاقاتنا مع الإتحاد الأوروبي في إطار العولمة، في إطار اتفاق برشلونة، إلخ.. إلخ.

أنت ترى أن الوضع العربي مزري جداً. فأعتقد في التحليل العام، المسألة ليست مسألة سهلة هو أن نرمي فقط المسؤولية على القوى المحافظة. نحن أيضاً مسؤولون. إذا طرحنا طروحات جافة وغير واقعية وغير عملية أن يقبلها الناس. المهم أن نسير في عملية التغيير، ونفضل التغيير على أساس تعاقدي، يعني ضمن الإطارات التي طرحتها وقلبتها في عملية التغيير.

مقاطع من حوار

رياض الترك مع جريدة "الوطن"

دمشق – "الوطن"

في دمشق التي يتنقل فيها بين أصدقائه ورفاقه القدامى التقينا به بعد أن عاد من جولة خارجية شملت بعض دول أوروبا وكندا لتلاحقه الإشاعات من أنه غادر إلى أميركا لحضور مؤتمر نظمته واشنطن لمجموعة أفراد سوريين يقيمون في أميركا أطلقوا على أنفسهم اسم "حزب الإصلاح السوري" لكن رياض الترك نفى لـ "الوطن" صحة هذه الإشاعات وقال إنها كانت تهدف إلى التشويش على جولته الأوروبية وطالب من أطلق هذه الإشاعات بالعودة عنها لأنه كما يقول "من يعرف رياض الترك يعرف أنه لا يتعامل مع أميركا ضد وطنه".

- **ما رأيكم بما يطرحه فريد الغادري في واشنطن وهل دعيتم لحضور**

المؤتمر الذي عقده بدعم واضح من صقور الإدارة الأميركية ومن منظمة الإيباك الصهيونية؟

- عندما قمت بجولة في أوروبا علمت أن الغادري وآخرين سيعقدون مؤتمراً لما يسمى بالمعارضة السورية في الولايات المتحدة ومن المؤسف أن مجلة الشراع اللبنانية قد أقحمت اسمي في عداد الأعضاء الذاهبين لحضور هذا المؤتمر. طبعاً هذا الخبر كان موضع سخرية لدى الكثير ممن يعرفون المواقف السياسية لرياض الترك وأخشى أن يكون قد تم نشر مثل هذا الخبر بهدف التشوش على الزيارة التي قمت بها إلى عدة بلدان أوروبية ولا أدري ما رأي القائمين على مجلة الشراع بعد أن عقد هؤلاء مؤتمرهم وعرف الناس من هم ومن المخجل أن "الشراع" بعد أن علمت الحقيقة لم تعتذر عن هذا الخبر المدسوس الذي يسيء إلى مصداقية هذه المجلة.

أما عن هؤلاء الأشخاص الذين سموا أنفسهم معارضة فلا حاجة للوقوف عندهم لأنهم ظهروا فجأة لدى الأوساط الدولية والخارجية وسمعتم أنهم عقدوا مؤتمرهم في معهد يتبع للجنة الإسرائيلية - الأميركية (إيباك) وهذه الأعمال في رأيي إحدى الأدوات التي تستخدمها الولايات المتحدة لخدمة سياساتها في المنطقة. أما المعارضة الحقيقية فهي معروفة في سورية والخارج وفي ظني أنها لن تسير في الفلك الأميركي بصرف النظر عن أي اعتبارات تتعلق بنظام الحكم القائم في سورية.

- **خلال إقامتكم في فرنسا لا بد أنكم التقيتم الدكتور هيثم مناع كيف هي علاقتكم معه وما رأيكم بطروحاته؟**

- موقفي بشكل عام من طروحات الدكتور هيثم مناع المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان على العموم مؤيدة له بصرف النظر عن التناقضات

التي تحصل هنا وهناك داخل دائرة العاملين في حقوق الإنسان وكنت سعيداً لزيارته أهله في سورية والتقيت به أكثر من مرة كما التقيت به مرتين عندما سافرت إلى فرنسا وسئلت في مقــر منظمــة حقــوق الإنسان عن سفرته إلى سورية فقلت إن هذه الزيارة هي من حقــه الطبيعي لكن بعض التصريحات التي أدلى بها آنذاك كقوله إن ملــف المنفيين أضحى في وزارة الخارجية ورئاسة الجمهوريــة وأن هــؤلاء ستحل قضيتهم مع نهاية هذا العام بصراحة وجدت أن هذا الكــلام يشكل بصورة غير مباشرة دعاية للسلطة السورية إضافة إلى أنه لــيس دقيقاً. من هنا تمنيت عليه أن يكون حذراً إزاء التصريحات الــتي تحمــل طابعاً سياسياً كما أتمنى عليه الآن النجاح وأن يكون قد اســتفاد مــن الملاحظات التي قدمها له الكثير من أصدقائه الذين يقدرونه ويحترمونه.

ترجمة حديث رياض الترك

مع مراسلة صحيفة الحزب الشيوعي الفرنسي "الأمانيتيه"، والذي كان نشر في عدد الاثنين 2002/11/3 تحت العنوان:

"الحكومة السورية
لم تأخذ أي درس من الأزمة العراقية"

الرأي 2003/12/26

س: منذ دخول الأميركيين العراق، يشار إلى سورية بأصابع الاتهام من قبل واشنطن أكثر فــأكثر، أي وزن أو قيمــة تعطــون لهــذه التهديدات.

ج: لقد دخلت العلاقة بين واشنطن ودمشق في مرحلة شديدة الخطــورة. وهذه التهديدات هي التعبير عن الاستراتيجية الأميركية في منطقة الشرق

الأوسط والتي تهدف إلى إعادة ترتيب المنطقة، سواء بإزالة الأنظمة القائمة، أو بإجراء تبديلات في داخلها. واقعتان على الخصوص لهما دلالتهما، فيما يتعلق بسورية المتهمة من قبل الولايات المتحدة بإخفاء مسؤولين عراقيين والسماح لنشطاء القاعدة بعبور الحدود: الأولى تبني قانون محاسبة سورية من قبل لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس والتي تحرم كل تبادل تجاري مع دمشق يتعلق بالتجهيزات التي يحتمل أن تستخدم في برامج التسلح، بالإضافة إلى سلسلة من العقوبات الاقتصادية والديبلوماسية. والواقعة الثانية الغارة الإسرائيلية على إحدى ضواحي دمشق وعلى بعد 20 كم منها، والتي هي بحسب حكومة شارون معسكر تدريب لـ "منظمات إرهابية". بوش وشارون يتوجهان نحو سورية ويجرمانها كرد فعل على غرقهما على التوالي الأول في الوحل العراقي، والثاني في سياساته التعسفية القمعية الفاشلة والغير قادرة على سحق المقاومة الفلسطينية. كلا الاثنين في مواجهة أزمات داخلية مرتبطة بفشلهما. فشارون بعدوانه على سورية يخدم الاستراتيجية الأميركية بنفس الوقت الذي يستمر فيه بوقف عملية المفاوضات مع دمشق من أجل استردادها الجولان، والتي كانت انطلقت منذ اتفاقيات مدريد عام 1991.

س: كيف تحللون رد فعل النظام في هذا السياق؟

ج: مقابل هذه التهديدات السلطة ليست واضحة. فمن جهة سعت إلى تلبية طلبات أميركية سواء كان فيما يخص الإرهاب العالمي، وفيما يتعلق بعدم التدخل في الشؤون العراقية، أو في إغلاق مكاتب الإعلام للمنظمات الفلسطينية في دمشق... وربما كانت هناك اتفاقات حول نقاط أخرى لا نعرفها لأنها سرية. ويعتقد النظام أنه بانحنائه أمام طلبات واشنطن بإمكانه البقاء في السلطة. لكنه من جانب آخر

يلعب ورقة موازين القوى من خلال تمسكه ببقاء قواته في لبنان. ينبغي على سورية أن تسحب كامل قواها من لبنان لإسقاط أية حجة يتخذها أعداؤنا للعدوان علينا. وعلينا أن ننسج علاقات جديدة مع أشقائنا وجيراننا اللبنانيين.

س: ما هي نتائج التدخل الأميركي في العراق على الصعيد الداخلي؟

ج: مقابل هذه التهديدات لم تأخذ الحكومة السورية أي درس من الأزمة العراقية، وما زالت مستمرة في نفس أخطاء صدام حسين. إن نظام صدام حسين الاستبدادي وُجد معزولاً أمام العدوان الأميركي. لأن الشعب لم يدافع عن سلطة كانت تقمعه. فالجيش، والحرس الجمهوري، وحزب البعث انهاروا. ولم تكن هناك مقاومة. فإذا أرادت السلطة عندنا أن تدافع عن مصالح البلاد ضد التهديدات الأميركية، ينبغي عليها أن تنفتح على القوى الشعبية، وتقبل بالمصالحة الوطنية، وإقامة أوسع جبهة عريضة تضم كل القوى السياسية والاجتماعية والنقابات.

س: هل المقصود عملية دمقرطة (إشاعة الديمقراطية) بالأحرى بدلاً من انقلاب على النظام؟

ج: إن تحول سورية الاستبداد إلى سورية ديمقراطية وتعددية ينبغي أن يجري عن طريق المصالحة الوطنية وبانتقال سلمي. لكنه هو أيضاً قطيعة كاملة مع النظام القديم. نحن ندعو إلى تشكيل حكومة إنقاذ وطني. ينبغي أن تلغى فوراً الأحكام العرفية وقانون الطوارئ التي تمنح الرئيس والجيش وأجهزة الأمن سلطات مطلقة. وأن تضمن الحريات الأساسية، وأن يطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين – هم في حدود 1500 –. وينبغي إعادة إحياء مناخ الثقة بين المجتمع ومن هم في السلطة، وأن يقبل هؤلاء بهذه السياسة الجديدة. في المقابل إن من

ارتكبوا الجرائم والمسؤولين عن الفساد ينبغي إبعادهم وملاحقتهم أمام القضاء. وعلى نفس حكومة الإنقاذ أن تعجل في التوقيع على اتفاق الشراكة بين سورية والاتحاد الأوروبي. والأوروبيون يضعون في المقدمة لتوقيع هذا الاتفاق احترام حقوق الإنسان. وسوف يكون علينا أن نلبي ذلك فوراً، لأنه هو أيضاً مطلبنا، وسوف يكون بإمكاننا أن نستند على مثل هذا الاتفاق لنذهب أشواطاً أبعد على طريق التقدم الاجتماعي، وإقامة دولة الحق والقانون.

مقاطع من حوار بين
عدنان الشريف ورياض الترك في موقع الجزيرة

حقيقة العلاقة بين الحزب الشيوعي
وجماعة الإخوان المسلمين في سورية

عدنان الشريف: ما حقيقة العلاقة بينكم.. بينك أنت بالذات أو بين الحزب الشيوعي أو التوجه الاشتراكي - كما تحب أن تسميه - ما هي حقيقة العلاقة بينكم وبين جماعة الإخوان المسلمين؟

رياض الترك: اسمح لي أن أقول أنه لا توجد بيننا وبين الإخوان المسلمين علاقة في إطار التحالفات، لكنني أتمنى حين يلتئم الطيف السياسي العريض أن يكون الإخوان المسلمون في عداد هؤلاء، أنا أنطلق من مسألة الإخوان المسلمين ومن غيرهم أننا في سورية لجميع الأحزاب حق الوجود، هذا الحق الذي نفاه حافظ الأسد، وحصره بأحزاب سمّاها أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية،

وهي الآن في إطار المعارضة، لكنها ليست ملتحمة فيما بينها، إلا إذا استثنينا أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي التي تحالفت أواخر السبعينيات على ميثاق معـــروف، وطالبت بالديمقراطيـــة وطالبـــت بـــالتغيير الـــوطني الديمقراطي، وما زال هذا التجمع قائماً وحزبنا في عداد هذه الأحزاب

عدنان الشريف: هناك حديث ربما أكثر من قوي عن نوع من التحالف بينكم وبين جماعة الإخوان.

رياض الترك: كلمة تحالف لا يوجد، وإنما أستطيع أن أقول أننا حـــين نقرأ وثائقهم خصوصاً في الفترات الأخيرة، نجد أننا على تقارب في الرؤية إلى المستقبل، لكن فيما يتعلق بالماضي كنا على طريقين مختلفين، نحن كنا نناضـــل بأســـلوب سلمي من أجل التغيير الديمقراطي، وهم لجأوا إلى العنف كرد على عنف السلطة.

أنا أقبل منكم أن تقدموا لي وثيقة على هذا التعاون أو عليّ شخصياً يثبت أنني التقيت مـــع مســـؤول مـــن الإخوان المسلمين، كانت في تلك المرحلـــة.. مرحلـــة احتدام الصراع وأزمة الوضع في سورية، كنـــا نحـــن نطالب بالحلول الديمقراطية.

المطالبة بالإصلاحات في سورية

عدنان الشريف: أستاذ رياض، السؤال للتذكير فقط هناك تتحدثون أنتم عن ضرورة إصلاحات، تتحدثون عن ضرورة تطبيـــق الديمقراطية، تتحدثون عن معاني كبيرة جداً ربما يجـــب أن تطبق ليس في المجتمع السوري فقط وإنما في كثير من

المجتمعات العربية وغير العربية، هناك أكثر من تيار في السلطة السورية الحالية، هناك تغيير في السلطة وهناك توجه ربما نحو الانفتاح كان في البداية قبل ثلاث سنوات ورفضتم أن يسبق الإصلاح السياسي إصلاح اقتصادي، لكن هناك أكثر من تيار في السلطة، تيار يريد الإصلاح وتيار لا يريد الإصلاح، ما رأيكم؟

رياض الترك: اسمح لي أن أقول أن مقولة وجود تيارين في السلطة أنا لا أعتقد بوجودهم، ولا أظن.. وأتمنى على من يتكلم هذا الكلام كي يحدثني عن أسماء هذا التيار المجدد كي ألتحق به، هذا أولاً.

أنا أرى هذا الرأي أن المعارضة لم تنضج بعد بدليل أنها ليس لديها برنامج، والتجمع الوطني الديمقراطي هو أحد أشكال هذه المعارضة وهو طرف في هذه المعارضة.

عدنان الشريف: على ذكر "ابن العم"، هذا عنوان لفيلم أعتقد، هل تحدثنا عنه قليلاً.

رياض الترك: والله لا أعرف أن أحدثك عنه، لأني شفته مرة واحدة، لكن المهندس محمد علي الأتاسي، وهو ابن المرحوم نور الدين الأتاسي قام بتصوير هذا الفيلم كنوع من الهواية، وأحب أن يبرز الجانب الشخصي فيَّ، وأنا في الحقيقة لا أحب إبراز الجانب الشخصي، أحب الجانب السياسي، فعندما اطلعت عليه في الحقيقة، قلت هل هذا مفيد؟

رياض الترك: أنتجه بعد خروجي من السجن، عجبت كثيراً كيف أعجب الناس، أنا أحب الكلام السياسي، الحوار

السياسي، أتحدث سياسياً، أما عن شخصي فأنا إنسان زائل يعني ماذا فعلت؟ لم أفعل شيئاً سوى واجبي.

واقع المعارضة السورية بين التشتت وآفاق التوحد

رياض الترك: لا نراهن على شيء، أنا أراهن شخصياً أن تتحول المعارضة إلى قوة ثالثة، تصبح اللاعب الثالث في سورية، تطرح برنامجها الوطني الديمقراطي.

عدنان الشريف: تطرح برنامجها الوطني كبديل للسلطة؟

عدنان الشريف: تقول قوة ثالثة.

رياض الترك: قوة ثالثة.

عدنان الشريف: ثالثة، القوة الأولى هي؟

رياض الترك: الاستبداد.

عدنان الشريف: والقوة الثانية؟

رياض الترك: والثانية الأميركان الذين يهددون الوطن.

عدنان الشريف: نعم، والقوة الثالثة المعارضة.

رياض الترك: المعارضة تطرح برنامجها الوطني الديمقراطي، الذي يعمل لإزالة الاستبداد...

مستقبل التحول الديمقراطي في سورية

عدنان الشريف: دعني أوجّه لك سؤالاً في نهاية هذه الحلقة: هل يعتقد رياض الترك أنه سيرى التحول الديمقراطي الحقيقي الذي يطالب به حقيقة في سورية، أم أن هذه التضحيات الكثيرة وسنوات السجن، وكل هذه التضحيات ستذهب هباءً؟

رياض الترك: أنا أعتقد المسألة ليست هي شخص رياض الترك أو أي

شخص آخر شبيه به يناضل يعمل إلى آخره، هذه المسألة هي مسألة وطنية، واجبنا نحن كسوريين أن نناضل من أجل مستقبل بلدنا، مستقبل شعبنا، فسواءً رأيت نتائج ما ناضلت من أجله أم لم أره فأنا سأكون سعيداً، أريد أن أعطيك مثالاً عن غارس الزيتون حين مرَّ شخص بفلاح يغرس غرسة زيتون وهو قد طعن في السن، قال له: لماذا تغرس؟ غداً تموت.. وإلى آخره من الرواية، قال..

عدنان الشريف: غرسوا فأكلنا ونغرس ليأكلوا.

رياض الترك: غرسوا فأكلنا ونغرس ليأكلوا، فنحن أيضاً..

عدنان الشريف: كان واضحاً أنه يسير على منهجية زرع واضحة، ولكن يعني هل هناك منهجية واضحة حتى الآن للمعارضة السورية؟

رياض الترك: أنا أعتقد إذا التفّت حول قضية الديمقراطية والحفاظ على الاستقلال الوطني في المرحلة الحالية هذا أهم عمل نبيل وأهم مهمة يلتحق بها أي مواطن سوري، فلذلك يعني اسمح لي أن أذكرك بجملة قلت عني أنني مثلاً تحوّلت من شيوعي إلى اشتراكي إلى آخره، إنني الآن لا أدعو إلى الاشتراكية. ولست من دعاة من يريد أن يكتل يميناً أو يكتل يساراً أو كتلة ماركسية أو شيوعية، نحن الآن لا يمين ولا يسار وإنما قوة واحدة تأخذ بالأسلوب الديمقراطي القائم على الصندوق الانتخابي والمبني على تداول السلطة، والذي يعطي للإنسان الفرد حريته، ويحميه من أي تسلط جاء يمس أمنه أو أي انتهاك قانوني، أو أي شيء لا يلبي حياته الكريمة..

حوار مع النيويورك تايمز*

النظام الحاكم في دمشق
لم يتعلّم درس صدّام حسين

حاورت رياض الترك في حمص بتاريخ 11 آذار 2005، بعد يوم من اعتصامه والمعارضة السورية في وسط دمشق.

حين سألناه إذا كانت المعارضة ضعيفة، كان صريحاً للغاية حول الاعتراف بضعف المعارضة، لكنه ألحّ على أنّ غالبية الشعب ضدّ النظام. وقال:

"إنّ إرهاب نظام الأسد خلال ثلاثة عقود حوّل البلاد إلى سجن للصمّ والبكم".

أخذت المعارضة تنمو منذ أواخر التسعينيات. ولم تكن الحكومة قادرة على ممارسة الحكم كما ينبغي. والضعف مردّه إرهاب الدولة خلال الثمانينيات.

"نعم، المعارضة في حال فظيعة"، يعترف الترك ولكنه يصرّ "أنّ المستقبل للمعارضة".

"النار تحت الرماد. هل أستطيع إخبارك بميقات وقوع الزلزال؟ كلا، أنظر إلى لبنان. هل كان في وسع أحد أن يجزم متى سيندلع كلّ ذاك؟ مقاومتنا ومعارضتنا بدأت قبل لبنان بوقت طويل. لا نستطيع الجزم. هذا المجتمع الأبكم يريد التخلّص من هذه الحكومة. انظر ما جرى لصدّام حسين. الجيش لم يقاتل، والشعب أراد الفكاك".

وحين سألناه عن الدليل على أنّ الشعب في سورية يريد الفكاك، قال:

إنك سترى في كلّ بلدة ومدينة حزناً ورعباً ممّا وقع في الماضي. ادخل بيوت الشعب وأغلق الأبواب واسألهم. سوف يضحكون من شعارات النظام.

عن لبنان

المعارضة اللبنانية لم تنته بعد. وتظاهرة حزب الله أريد منها ترهيب اللبنانيين. وإذا كان حسن نصر الله واعياً وذكياً، فإنه سوف يغيّر اتجاهه السياسي. على حزب الله أن يعرف أنّ دور السوريين قد انتهى في الروح وليس فقط على مستوى القوّات العسكرية. على مَن يستعرض نصر الله عضلاته؟ جنبلاط؟ جميّل؟ أنصار الحريري؟ إذا صحّ ذلك فإنه كمَن يسعى إلى حرب أهلية.

السنة والدروز خرجوا من الحرب الأهلية خاسرين، ولهذا قبلوا اتفاق الطائف. سورية تمارس سياسة طفولية. لم يعد للطائف أي معنى. لقد جرى خرقه. خرقته سورية حين لم تنسحب سنة 1992. سورية أرادت تحويل لبنان إلى محافظة سورية.

مسألة لبنان هي في جوهر المشكلة الإقليمية والمشكلة السورية الداخلية. وسورية أنزلت الخسارة بكلّ الفرقاء لكي تتمكن من السيطرة. الحكومة فعلت الشيء ذاته هنا. الحكومة تقتات على انقسام الشعب. ينبغي أن تفرّق الشعب لكي تضمن البقاء في السلطة.

سألته عن الاعتصام الذي نظمته المعارضة الخميس الماضي، بعد يوم من التظاهرة الواسعة المؤيدة للحكومة، والتي أنزلت بضعة مئات الآلاف من الناس إلى شوارع دمشق.

ولقد أوضح أنّ الأمن لم يسمح للمعتصمين بالتجمع في مكان واحد أمام محطة الحجاز، كما كانوا قد خططوا. "لهذا اعتقدَ معظم المراقبين أنه توفر مئة أو مئتا مشارك في الاعتصام. غير أنّ المعتصمين

انقسموا إلى مجموعتين خلف المحطة وفي ساحة المرجة. لكننـــا لم نكـــن منظمين جيداً. جاء الكثيرون متأخرين أو على نحو متقطع". وألحّ على أنّ المشاركين بلغوا قرابة الـــ 1000 في نهاية المطاف. "منظمـــات الدولـــة تلقت أوامر بقمع التظاهرة السلمية. لقد اعتدوا بالضرب على عدد مـــن قادتها وحاولوا إجبار أحدهم على أن يهتف بميكروفونه الخاص: بالروح بالدم نفديك يا أسد".

ولم يتحدث الترك عن "وحشية لا تُصدّق"، لكنه قال إن النظام لم يتعلم شيئاً ولسوف ينهار بذاته بسبب التناقضات الداخلية، وهو يحـــاول قمع المعارضة بدل أخذ مطالبها على محمل الجدّ، ورفع الأحكام العرفية، واحترام حقوق الإنسان، وفتح الطريق أمام الديمقراطية.

وقارن النظام السوري بنظام صدام حسين، الذي لم يتعلم شيئاً بعد حرب 1991: "بدل إصلاح أخطائه أصرّ على ممارساته السيئة وأضعف البلاد في النهاية، ممّا جعل الولايات المتحدة تغزوه وتســـيطر عليـــه دون مقاومة حقيقية. وكما رأينا، لم يقف الشعب والجيش مع النظام. لهذا أنا ألوم صدّام، أوّلاً وأخيراً، على الغزو الأميركي. كان واجبه يقتضي حماية الأمّة". وحذّر من أن الأمر ذاته يمكن أن يجري في سورية، وإن كـــان لا يؤمن أن حكومة الولايات المتحدة تريد حقاً تغيير النظـــام في دمشـــق. "الأمر ضبابي" حول ما تريده أميركا.

سألته إذا كان يقف مع جورج بوش أو يوافق الرئيس الأميركي أنّ الشرق الأوسط جاهز **للديمقراطية**، أجاب:

"يا أخي إسمع... لقد سبقناه في هذا. في سنة 1979 أسسنا التجمع الديمقراطي. كان هدفنا الأساسي هو التغيير الديمقراطي الجوهري. لكننـــا كنّا منظمة أنهكها الإرهاب. إرهاب الدولة أجهز على كل غريزة سياسية عند الشعب، ولم يكن لدينا أي دعم من الغرب.

وحين استلم الأسد السلطة سنة 1970، عارضناه. لم نقف مع الدكتاتور. الإتحاد السوفييتي كان يساند الأسد لأنه وعد بتطبيق القرار 242 (قرار الأمم المتحدة الذي يقضي بمبدأ "الأرض مقابل السلام" كحلّ للتراع العربي – الإسرائيلي). صلاح جديد لم يكن يريد الـ 242. كان يريد ثورة. إن انقلاب الأسد حدث بمساندة دولية.

أردنا الديمقراطية. نالنا من الانقلابات العسكرية ما يكفي. أعدنا إبداع سياستنا. رفضنا الديماغوجية، "الوحدة"، "العروبة"، "البعثية"... واجهنا ذلك بمطلب الديمقراطية. الأسد لعب على التراع بين الإتحاد السوفييتي وأميركا، وحزب البعث التابع للأسد خرج رابحاً.

احتجاج الولايات المتحدة على ما جرى في حماة كان ضئيلاً وغير ملائم أبداً. اليوم يعترض بوش بصوت عالٍ كثيراً.

أقرُّ بأنّ الدول تبدّل سياساتها. في ذلك الوقت كانت الولايات المتحدة متحالفة مع الدولة وسعيدة بالحكم. ولو كانت الإدارة الأميركية ديمقراطية حقاً، لتوجّب عليها أن تدين الحكومة على ما فعلته في حماة.

ولكن لو هاجمنا بوش، فإنني سأعتبر بشار المسؤول الأول. وبالقدر ذاته، ينبغي أن تنبثق الديمقراطية من الداخل، وليس عن طريق الخونة المتعاملين مع الخارج، من طراز الجلبي.. لا يمكن جلب الديمقراطية على ظهر دبابة. العصا يستخدمها الراغبون في الاستفزاز وليس أولئك الذين يتمنون الخير لشعبهم".

"نعم، أنا على يقين أن الشرق الأوسط جاهز للسير في الطريق نحو الديمقراطية. نحن جاهزون للتخلّص من الدكتاتورية. نحن نتفق مع الأميركان في ذلك".

"إنّ قبول الديمقراطية لم يكن في الشرق الأوسط أعظم ممّا هو عليه في سورية ولبنان. الطبقات المستنيرة منذ بداية القرن الماضي درست في أوروبا وعادت بأفكار الديمقراطية. نحن في هذا الطرح منذ زمن بعيد".

ذكرتُ أنّ الانتخابات الحرة الأخيرة في نقابة المهندسين، التي أسفرت عن فوز المرشحين السنّة فقط في المواقع القيادية، رغم النسبة العالية من المسيحيين في المهنة. والسنّة أبوا التصويت للمسيحيين. سألت ما إذا كانت سورية بحاجة إلى نظام طائفي على غرار لبنان، لحماية الأقليات:

الطائفية تفاقمت في ظلّ هذا النظام. نعم، هنالك ردود أفعال في أوساط السنّة ضدّ العلويين في السلطة. وحين وصل العلويون [من رجال السلطة] إلى الحكم، استولوا على العديد من المناصب الرفيعة في الدولة، وحاربوا أبناء طائفتهم.

ولكي نضعف العامل الطائفي، علينا أن نبني شعوراً أقوى بالهوية الوطنية، ونعيد تقوية التوجيه الوطني، ونتمسك بالدستور.

إنّ دولة القانون ينبغي أن تكون هدفنا. القانون يعامل الجميع بالمساواة ذاتها: السنّة والعلويون، الأغنياء والفقراء. القانون وحده يحلّ هذه المشكلة.

إذا سقط النظام، هل هنالك قوّة أو منظمة تستطيع أن تحكم؟ هل هنالك بديل؟

الأزمة تدور حول العبيد والسادة، تماماً كما في روما القديمة. ظهرت مشكلة حين استولى العبيد على الحكم، فأعادوا إنتاج النظم القديم وأصبحوا سادة هم بدورهم. لا تستطيع أن تنظر إلى

المعارضة هنا كما تنظر إليها في الغرب. لا أحد في المعارضة تلقى تدريباً في ظلّ حكم الحزب الواحد. ونظام العبيد هذا لا يسمح لأيّ شيء بالنموّ.

كذلك فإن العديد من أحزاب المعارضة أنانية. القادة يتابعون مصالحهم الشخصية ومصالح حزبهم ويستبعدون المصلحة الوطنية أو أهداف المعارضة إجمالاً. هذه الحال نجمت عن أسباب عديدة: الأول قمع الحكومة، والثاني فساد الأحزاب ذاتها (معظم الأحزاب دخلت "الجبهة الوطنية" وأصبحت مجموعات "معارضة موالية" لها مقاعد في البرلمان، ولكن دون أتباع)، والسبب الثالث هو عجز المعارضة عن النمو والتغيير بمرور الأزمنة. البلاد تغيّرت بمرور الأعوام، وشعارات المعارضة ظلت على حالها.

وعلى المنوال ذاته، الحكم سوف ينهار بسبب تناقضاته الذاتية، والمستقبل في صفّ المعارضة. ليس للدولة القدرة على الإصلاح والانفتاح على الشعب. بشار لم يتعلم درس العراق. إنه مثل صدّام الذي كانت لديه 11 سنة، من 1991 إلى 2002، لكي يتغيّر، فلم يستطع. ما كان للولايات المتحدة أن تدخل العراق لو أنّ صدّام كان قادراً على التغيير.

لماذا انهارت الإمبراطوريتان البيزنطية والفارسية أمام الفتوحات العربية في القرن السابع؟ لأنهما كانتا ضعيفتين وعاجزتين عن التغيير.

ترجمة: هيئة تحرير "الرأي"

مقاطع من حوار أجراه أبي حسن

لجريدة المستقبل بتاريخ 4 حزيران 2005

منذ فترة عقدتم مؤتمركم السادس في سرية تامة، ومن المعروف أنكم غيرتم فيه اسم الحزب فضلاً عن تنحيك عن منصب الأمانة الأولى. رياض الترك لماذا السرية والتنحي وتغيير اسم الحزب في زمن لم تعودوا فيه حزباً سرياً؟

- بداية اسمح لي أن أقدم تعازي إلى عائلة الرئيس الشهيد رفيق الحريري وعائلات رفاقه الذين قضوا معه وأسرة "المستقبل". لقد أصبح باستشهاده الأب الروحي للاستقلال الثاني للبنان.

أما حول الإجابة عن أسئلتك، فكنت أفضل أن تتلقاها من الرفيق عبدالله هوشة، الأمين الأول الجديد. لذلك تبقى إجابتي هذه باسمي الشخصي.

عندما تعيش في بلد حياته السياسية غير طبيعية تكون كلمة "السرية" ذات معنى دلالي. فالمخابرات السورية ومراكز القوى تحتكر السياسة والشأن العام وتحارب معارضيها بمختلف الوسائل. دعني أسألك هل تريدنا أن نعقد مؤتمراً علنياً ثم تأتي الأوامر لتمنع انعقاده، فماذا ستكون النتيجة؟! إذاً نحن في نشاطنا السياسي نتخذ الحيطة والحذر والسرية كشكل دفاعي كي نتابع نشاطنا مهما كانت الظروف. بمعنى آخر، لا توجد قوانين في البلاد تحمي المعارضة من طغيان السلطة. لكننا طرحنا للرأي العام، منذ أكثر من سنة، على موقعنا الإلكتروني، ثلاث وثائق. وقد جاءتنا ردود كثيرة عليها، حملت وجهات نظر متنوعة. من هذه الزاوية أجد أننا كرّسنا العلنية في العمل السياسي وكرّسنا إشراك الرأي العام في مناقشة الشأن السوري لأول مرة في سورية. لكن في ما

يخص المسائل الفنية الإجرائية المتعلقة بمكان المؤتمر وزمانه وعدد المندوبين إلخ... فهذه بقيت بعيدة عن عيون السلطة. فالعلنية والسرية مرتبطتان بطبيعة السلطة وبطبيعة الديموقراطية التي نفتقدها في سورية، والتي تحول دون تحولنا إلى حزب علني تماماً. لهذا تجدنا نتحرك بين السري ونصف السري ونصف العلني والعلني، وهذا التحرك شكل من أشكال الدفاع عن النفس. باختصار السرية ضرورة في ظل الاستبداد والعلنية صنو الديموقراطية.

أسباب التنحي

الأسباب التي دفعتني للتنحي كثيرة منها: تقديري أن المرحلة الحالية في سورية هي مرحلة احتضار هذا النظام، وظهور إمكانية التغيير باتجاه الحرية والديموقراطية، بل إمكانية إقامة نظام وطني دموقراطي بديل عن النظام الاستبدادي الفردي الذي أسسه حافظ الأسد. انطلاقاً من هذا التقدير السياسي أرى أن على حزبنا أن يتهيأ ليساهم مع غيره من القوى السياسية والاجتماعية في عملية هذا الانتقال. فلابد من تجديد سياساته ووضع برامجه في حديها الأدنى والأعلى... هذا ما طرحناه في مؤتمرنا الذي أقره المؤتمر السادس. إن تجديد سياسات حزبنا تتطلب تجديد بناه التنظيمية التي تكلست خلال المراحل الصعبة التي مرّ بها الحزب فكان لابد من تجديد هيئاته أيضاً كي يلاقي الشباب، ليس الشباب الذين أخذوا ينضوون في حزبنا فحسب، بل عليه أن يتوجه إلى الأجيال الشابة في مجتمعنا ويهجر القديم بكل عاداته وأساليبه التي اعتاد عليها رفاقنا في الظروف الصعبة أيام اشتداد الإرهاب الأسود للنظام وخاصة خلال الثمانينات وقسم من التسعينات.

مهمة رفاقنا القدامى، وأنا منهم، دعم الشباب وتقديم الخبرة والنصيحة لهم مهما كانت الظروف، وينبغي تخفيف التناقض الذي يمكن أن ينشأ بين عقلية الشيوخ وعقلية الشباب، وينبغي الانحياز إلى الشباب

مهما كلف الأمر، فالمستقبل لهم، فهؤلاء "خلقوا لزمان غير زماننا". هذه المسألة يجب أن تعيها التنظيمات الأخرى القديمة (المعارضة) كي تتمكن من متابعة "مشوارها" بنجاح.

لماذا غيّرنا اسم الحزب إلى "حزب الشعب الديموقراطي"؟

- كنت من الرفاق القلائل الذين لم يرغبوا في تغيير اسمه، إلا أن قيمة أي حزب تبقى في برنامجه السياسي وفي الأرضية الفكرية التي ينطلق منها وفي قدرته على التوفيق بين النظرية والممارسة. باعتقادي أن تغيير اسم الحزب له دلالتان مهمتان: 1 - الدلالة الأولى ترتبط بمهمات الحزب الوطنية والقومية. نحن نعيش في ظروف شاذة عربياً وسورية حيث تسود الأنظمة الاستبدادية منذ سنوات طويلة. لكننا نشهد الآن احتضارها بسبب الخراب الذي ألحقته بمجتمعاتها ومنها المجتمع السوري. فالديموقراطية هي البديل الواقعي الذي ينفي الاستبداد وبالتالي مهمة إقامة النظام الوطني الديموقراطي تجعلنا نركز على مسألتين أساسيتين، الأولى: إعادة النسيج الوطني إلى المجتمع السوري بعد أن مزقه هذا النظام بأساليب مختلفة فرجعنا إلى الوراء كثيراً، والمهمة الثانية: الخلاص من العقلية الإقصائية التي حملتها التيارات الثلاثة الرئيسية الإسلامية والماركسية والقومية بشقيها البعثي والناصري.

إن إعادة اللحمة إلى المجتمع السوري وبين المواطنين بمختلف مكوناتهم الاجتماعية والإثنية والطائفية لا يمكن أن تتم إلا باعتراف الجميع بالجميع وهذا يتطلب الخلاص من النظام القائم وإقامة النظام الوطني الديموقراطي الذي يعامل أفراد المجتمع بالمساواة ويعطي الحقوق بالتساوي لهم، لذلك كانت مسألة الديموقراطية هي في خلفية تسمية حزبنا باسمه الجديد، وكلمة الشعب هي عودة إلى اسمه القديم حين تشكل في سورية ولبنان في أواسط عشرينات القرن الماضي.

المتغيّرات التي يشهدها العالم منذ الثلث الأخير من القرن الماضي بسبب الثورة العلمية والتكنولوجية وثورة الاتصالات التي قلبت المفاهيم التي كانت سائدة خلال ذلك القرن، يضاف إلى ذلك الاختلال الكبير في مسألة الاستفادة من هذه المنجزات والتأقلم مع الجديد. فالاتحاد السوفييتي (السابق) عجز عن استيعاب هذه المتغيرات وبالتالي سقط وسقطت معه المنظومة الاشتراكية، كما سقطت الماركسية المسفيتة التي تحولت إلى عقيدة جامدة خلال الحكم السوفييتي، بينما كان على المفكرين والساسة السوفييت أن ينظروا إلى الماركسية كنظرية تقبل التجدد والتغيير وفق ما تطرحه التطورات المشار إليها. وهكذا في التطبيق العملي فقدت الماركسية روحها الإنسانية. يقول أنجلز: "لدى كل فتح علمي كبير على المادية أن تجدد ثوبها". ألا ترى معي أن التقدم العلمي الكبير المشار إليه لابد أن يكوّن مفاهيم ونظريات جديدة تتلاءم والواقع الجديد؟ الآن لم تعد الماركسية مرجعيتنا الوحيدة، لكنها تبقى محطة هامة جداً في تاريخ الفكر الإنساني وإحدى مرجعياتنا، وعلينا أن نعالجها ونعالج مقولاتها بروح نقدية تنسجم مع التطورات والمستجدات، وبالتالي علينا الانفتاح على النظريات والمدارس والمذاهب التي ظهرت خلال قرنين بعد ولادة الماركسية.

رياض الترك يقول إن النظام ضعف، والمعارضة ضعيفة وفي الوقت نفسه يقول إن المستقبل للمعارضة. كيف تفسر لي هذه المفارقة؟

المسألة في غاية البساطة.. النظام ضعف لاعتبارات دولية وإقليمية وداخلية. كان حافظ الأسد يلعب على التناقضات التي كانت قائمة بين المعسكرين السوفياتي والأميركي، ولو لم يكن مدعوماً من كلي المعسكرين لما مارس إرهابه وارتكب المجازر هنا وهناك وخاصة في حماة

عام 1982 ولما تسلط على لبنان وحوله إلى محافظة من المحافظات السورية. الآن وبعد أحداث 11 أيلول لم تعد المتغيرات في العالم في صالح النظام، طبعاً من غير أن ننسى أثر سقوط الاتحاد السوفياتي في تغير العلاقات الدولية وسيادة نظام القطب الواحد. فالولايات المتحدة وضعت استراتيجية دولية من شأنها بناء إمبراطورية تقوم على إضعاف مراكز القوى الدولية أو إلحاقها بسياساتها. أحداث أيلول كانت الذريعة لاحتلال أفغانستان والتدخل في شؤون المنطقة وإجراء تعديلات جذرية على أنظمتها تحت ذريعة مكافحة الإرهاب الدولي. فكان سقوط نظام صدام وكان بالتالي إخراج الجيش السوري من لبنان بعد التحرك الشعبي الكبير إثر اغتيال الحريري الذي اتُهمت به سورية وصدور القرار الدولي رقم 1559.

فالنظام السوري نتيجة سياساته المدمرة داخلياً ولبنانياً وعربياً ونتيجة رفع الغطاء الدولي عنه يعاني أزمة حادة، فنفوذه الإقليمي أضحى منتهياً تقريباً وعجزه عن إيجاد الحلول اللازمة لأزمات الداخل وسعيه الدائم لحل تناقضاته مع الولايات المتحدة وليس مع مجتمعه، في الوقت الذي نرى أنها تبتزه وبالتالي تعمل على إضعافه باستمرار، هذه العوامل مجتمعة هي في حقيقة الأمر مؤشرات تدل على ضعف النظام. ولا أعتقد أنه - أي النظام - قادر على الخروج منها بأمان.

داخلياً، سعى النظام إلى مسح السياسة من المجتمع، أولاً باحتكاره القرار السياسي، وثانياً لسلوكه طريق القمع والإرهاب تجاه معارضيه، ووجد طبقة من مرتزقي السياسة أضفوا على صانعه من الصفات ما لم يضف على الأنبياء. هذه السياسة في مختلف جوانبها جعلته في عزلة عن المجتمع، فأنتجت أزمات حادة، منها أزمته مع المعارضة الديموقراطية والمعارضة المسلحة منذ أواسط السبعينات، وبالتالي أزمته مع المجتمع

بأسره.

وهكذا نشهد ضعف النظام في المرحلة الحالية، خصوصاً بعد الضغوط الأميركية وسقوط بغداد، وأخيراً أزمته في لبنان وخروج الجيش السوري ومخابراته منه.

النار في سورية تحت الرماد، لكن...

علينا أن ننظر إلى الأمور في العمق، قلت لك إن هذا النظام مسح السياسة من المجتمع، لكنه أخطأ في ذلك، والمجتمع الذي تضرر من سياساته ارتد عنه، والفئات التي أفقرها والمعارضة التي اضطهدها وسجنها ومنعها من التعبير عن ذاتها وسّعت دوائر الاحتجاج عليه، من هذه الوقائع وسواها نجد أن المجتمع بأكمله أضحى معارضاً، فالمعارضة ليست محصورة بالأحزاب! إنها معارضة مجتمع لم ينتظم بعد، هي قشرة رقيقة على سطح الحياة السياسية لكنها بحاجة إلى حواملها الاجتماعية التي لم تنخرط في عملية التغيير بعد. والآن نشهد أن دوائر المعارضة تتسع وقد تنشأ أحزاب جديدة. أضرب لك مثالاً، لو قلت لك قبل الأحداث اللبنانية الأخيرة أن الوضع في لبنان ناضج للتخلص من النظام السوري وأن النار تحت الرماد وأن النظام السوري سيخرج من لبنان، هل كنت أنت أو سواك ستصدقني؟ بالتأكيد لا. في سورية كذلك النار تحت الرماد لكننا لا نريد لهذه النار أن تشب لأنها ستدمر المجتمع. وعلينا أن نجد مخارج عقلانية لأزماتنا.

ما الحل الذي تراه مناسباً كي لا تشب النار؟

نريد حلاً ديموقراطياً سلمياً، وعلى هذا النظام أن يعي أن أمامه طريقين: إما تسليم السلطة للمجتمع، ولا أقول للمعارضة، فينبني بديلاً عنه نظام وطني ديموقراطي يقطع الطريق على أصحاب الفتنة وأميركا معاً، وإما أن يستسلم للأميركان. وبكل أسف إن حكامنا قبل سقوط بغداد

وحتى الآن يسعون لحل تناقضاقم معهم كي يتابعوا تسلطهم على المجتمع وفق سياساقم التي اعتادوا عليها. لكن مع الأسف أميركا هي التي "تتدلل" عليهم. أعتقد أن المصالحة مع المجتمع أفضل لأنه أرحم من الأميركان. وقد دعا الله إلى التوبة، فهو يتوب عن المذنبين وأظن أن الشعب قد يسامح.

مصلحة الشعب السوري حالياً هي الخلاص من حكم العسكر وحكم المخابرات وحكم المافيات وحكم الأسر. مصلحته أيضاً في سلوك طريق الحرية والديموقراطية والدعوة إلى انتخابات حرة ونزيهة ينبثق عنها جمعية تأسيسية تصوغ دستوراً جديداً للبلاد يقوم على النظام البرلماني. أتساءل دائماً ألا يوجد عاقلون داخل هذا النظام يتجرأون ويطرحون مثل هذا الطرح كي يجنّبوا البلاد الكوارث... أتمنى من العاقلين من أهل النظام أن يبادروا إلى الانضمام إلى المعارضة والعمل معاً لإيجاد مخارج عقلانية لأزمات البلاد.

كيف تقرأ مستقبل العلاقات السورية اللبنانية بعد اغتيال الحريري والانسحاب السوري من لبنان؟

حاول النظام السوري أن يصنع في لبنان نظاماً على شاكلته. ومما لا شك فيه أن النظام السوري خلّف وراءه عملاء وأزلاماً ومافيات وأسراً، والخلاص من نفوذ هؤلاء يحتاج إلى فترة زمنية قد تطول وقد تقصر. واستقرار لبنان الحقيقي والنهائي مرتبط بالتطورات المقبلة في سورية والنجاح في إقامة النظام الوطني الديموقراطي. فقضية الديموقراطية والحرية في البلدين مترابطة.

الحديث عن علاقات طبيعية بين البلدين في ظل الظروف الحالية مجرد وهم! والاتفاقات التي فرضوها على اللبنانيين من اقتصادية وغيرها كلها تحتاج إلى إعادة نظر. أما ما كان يسمى بالعلاقات المميزة فهو

عبارة عن نفاق تاجر به البعض لدى الطرفين. فالعلاقات المميزة نريدها أن تكون بين الشعبين، أما بين الدولتين فنريدها طبيعية.

ثمة علاقات طبيعية بحكم التاريخ والجغرافية وعلاقات القربى وهي علاقات موجودة قبل قيام النظام السوري الحالي، وعلى الشعبين اللبناني والسوري الحفاظ على علاقاتهما التاريخية المميّزة.

كثر الحديث مؤخراً عن الإخوان المسلمين، وعن انضمامهم إلى المعارضة الديموقراطية. كما تعلم أن الإخوان المسلمين سلكوا طريق العنف الذي تنبذونه في وثائقكم، هذا عدا عن اتهامات وجهها النظام لحزبكم ولكم شخصياً أواخر السبعينات، متهماً إياكم بالتعاون معهم. ما تعليقك على هذا الكلام؟

منذ أواخر السبعينات وحتى عام 1982 شهدت البلاد أعمال عنف، مارستها تنظيمات مسلحة، أبرزها "الطليعة المقاتلة" التي انشقت عن تنظيم الإخوان المسلمين. كانت المعارضة الديموقراطية آنذاك تنهج سياسة أخرى قوامها النضال الديموقراطي السلمي من أجل التغيير. لم يكن حزبنا مؤيداً لأعمال العنف هذه، ووثائقنا التي عالجت ظاهرات العنف (القتل الفردي لبعض أبناء الطائفة العلوية) والجماعي (بمجزرة المدفعية) دانتها، لكنه كان يعتبر أن الإرهابي الأول هو النظام، وما فعلته تلك التنظيمات وبعض قواعد الإخوان المسلمين إنما كانت ردود أفعال على عنف السلطة. نحن في المعارضة الديموقراطية، وخصوصاً التجمع الوطني الديموقراطي (ونحن جزء منه)، الذي طرح خطاً ثالثاً في وثيقته عام 1979 وأصدر بيانه الشهير في آذار 1980، كنا نطالب بحل وطني وديموقراطي وبتغيير جذري لأوضاع البلاد. هذه هي الحقيقة لكن النظام استغل عنف الإخوان الخاطئ ووجه ضربته إلى جميع معارضيه.

في المرحلة الحالية وحسب مبادرتنا الصادرة عن مؤتمر حزب الشعب

الديموقراطي دعونا إلى مصالحة بين التيارات الأساسية الثلاثة (الإسلامية والقومية والماركسية)، هذه المصالحة من شأنها أن تنفي العقلية الإقصائية التي سادت داخلها، وتعترف بالآخر، بصرف النظر عن سياساته وتوجهاته. هذا يعني أننا أمام مرحلة تتطلب إيجاد ائتلاف عريض تتلاقى فيه مختلف قوى الشعب الحية بأحزابه وحوامله الاجتماعية على مطالب الحد الأدنى التي من شأنها أن تفتح الطريق نحو الحرية والديموقراطية. وهذا يعني أيضاً ضرورة معالجة الماضي معالجة مبدئية. أي أن على الإخوان أن يعتذروا من أسر ضحايا عنفهم ومن المجتمع السوري لأننا أمام مرحلة تتطلب المصالحة الجادة بين مختلف التيارات التي أشرت إليها مؤكدين حق الجميع في الوجود السياسي بما في ذلك تنظيم الإخوان المسلمين.

يقال إنه سبق لك أن وصفت حركتهم بالانتفاضة الشعبية!

- هذا غير صحيح... القضية عبارة عن رسالة داخلية تصف الإضرابات التي جرت في المدن (حمص، حلب، حماه، دمشق 1980) أشبه بانتفاضة شعبية، طبعاً تلك الإضرابات أفشلها النظام.

هل صحيح أنكم تلقيتم مساعدات مالية في فترة من الفترات من صدام حسين كما سبق أن ذكرت إحدى الصحف اللبنانية القومية من خلال مقال لكاتب سوري؟

نحن تلقينا مساعدات وأشكالاً عديدة من الدعم والتضامن من قوى عديدة، وقد وجهنا رسالة شكر إلى هذه القوى في مؤتمرنا السادس بما فيها أعضاء في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

هل أنت متفائل بالمؤتمر القطري القادم لحزب البعث؟

- لا أظن أن المؤتمر القادم سيجترح المعجزات، انطلاقاً من قناعتي أن البعث ليس بحاكم. لكن انعقاد المؤتمر قد يسمح للنظام بتقديم بعض

التراجعات تجاه المجتمع أو تجاه المعارضة. لكن هذه التراجعات، كإرخاء القبضة الأمنية، مثلاً، هي أقل بكثير مما يسعى إليه المجتمع وتناضل من أجله المعارضة. من هذه الزاوية القرار ليس بيد حزب البعث وإنما بيد أولئك الذين ينظمون هذا المؤتمر من خلف الستار، أقصد بها مراكز القوى الفعلية القابضة على زمام السلطة. ليت هذه المراكز تعقد هي مؤتمراً وتحل إشكالاتها مع مجتمعها.

بماذا يفسر رياض الترك الاعتقالات التي تطال بعض الناشطين من المثقفين السوريين (كان الكاتب علي العبد الله آخرهم) والتي تتم بطريقة أشبه ما تكون بالخطف؟

- عموماً هذه الأساليب مرفوضة، ونأمل أن ينتهي تسلط المخابرات على الشأن السياسي وأن تحجم. لكن سياسة التسلط والإرهاب والتمسك بقانون الطوارئ هو الذي ضخم أجهزة المخابرات وهو الذي يشجعها على الاعتداء على الحريات. المرحلة الحالية تتطلب كف يد المخابرات عن الشأن السياسي، وتتطلب مزيداً من الحرية للمواطنين... حرية التعبير والكتابة والصحافة والتظاهر... باعتقادي أن ممارسة هذه الحريات لن تخل بالأمن، من يخل بالأمن رجال "الأمن"، وهذا ما يخلق انطباعاً عند المواطنين والمعارضين أن النظام ما يزال أسير أساليبه القديمة في القمع.

تردد في الفترة الأخيرة أن رفعت الأسد عائد، وقد تفاوتت وجهات النظر في أمر عودته. ما هو تعليقكم على عودته؟

أعتقد أن عودته في هذه الظروف السياسية غير مرحب بها من المجتمع السوري بسبب ارتكابه مجازر مع رفاقه في تدمر عام 1980 وحماه عام 1982 وسواها من الأماكن الأخرى. ولا أدري إن كانت عودته

تأتي برضى السلطة التي أعتقد أنها لا ترتاح لتصرفاته، ومحاولته الاستيلاء على السلطة حين مرض شقيقه عام 1983 مازالت ماثلة أمام أعين المسؤولين.

سياسياً لن يستطيع رفعت أن يستقطب أحداً بسبب ذلك الماضي الأسود، وإن البلاد ليست بحاجة إلى هؤلاء السفاحين، إنما بحاجة إلى أناس عاقلين يبحثون عن مخارج تجنبنا مآسي الماضي وتعيد اللحمة الوطنية إلى المجتمع. لذلك فرفعت غير صالح من هذه الزاوية لا للمجتمع ولا للسلطة الحالية.

الجزء الخامس

خارج الحدود
داخل القلوب

ردود أفعال واسعة داخل سورية وخارجها
تستنكر وتشجب اعتقال رياض الترك
وتطالب بالإفراج الفوري عنه وعن جميع المعتقلين السياسيين

جريدة الرأي، العدد 3 أيلول/سبتمبر 2001

- **اللجنة المركزية للحزب**
- **التجمع الوطني الديمقراطي**
- **المثقفون السوريون**

وقع أكثر من مائتي مثقف سوري على بيان جاء فيه أن أجهزة أمنية قامت باعتقال المناضل رياض الترك دون أي سبب أو مسوغ، رغم أنه كان قد دعا إلى الحوار والمصالحة الوطنية في أكثر من مناسبة وتصريح.

- **المواطنون السوريون في المهجر**
- **منظمات حقوق الإنسان السورية والعربية**

جاء في بيان صدر عن **لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سورية** في الثاني من أيلول/سبتمبر أن الوضع الصحي الحرج الذي يعاني منه، كما هو معروف، المحامي رياض الترك يضفي على عملية اعتقاله سمة بشعة وبعداً لاإنسانياً، إضافة إلى أن الدلالة السياسية العميقة لمغزى الاعتقال تؤكد ما نوّهت عليه منظمتنا في أدبياتها الأخيرة من تراجع في مجال احترام حقوق الإنسان، الذي انعكس سلباً أيضاً على مسار التغييرات الإيجابية التي باشر بها الرئيس بشار الأسد عهده، حيث أعطت دفعة قوية من الأمل في نفوس معظم المواطنين بقرب إجراء تغيير وإصلاح شامل يطوي صفحة الماضي الأليم ويضع البلاد على طريق انفراج ديمقراطي طال انتظاره.

وجاء في بيان صدر في الثاني من أيلول/سبتمبر أيضاً عن **جمعية حقوق الإنسان في سورية** أن الشعب العربي السوري تلقى بمزيد من الاستغراب والإحباط نبأ اعتقال المحامي الأستاذ رياض الترك. وأكدت الجمعية في بيانها أن هذه الخطوة من قبل السلطات السورية تشكل ارتداداً عن الطروحات الإصلاحية الموعودة وخيبة لآمال الشعب السوري في التغيير والانفتاح السياسي..

ومن باريس أعلنت **اللجنة العربية لحقوق الإنسان** نبأ الاعتقال بعد ظهر الأول من أيلول، أي بعد حدوثه مباشرة، ونوّهت في بيانها الأول إلى أن اللجنة قد علمت في نهاية آب/أغسطس، أي قبل يوم واحد من الاعتقال "أن القيادة القطرية لحزب البعث قررت اعتقال المحامي الترك، الأمين العام للحزب الشيوعي السوري، وعدد من الديمقراطيين السوريين، بعد تزايد نشاط المعارضة الديمقراطية والتعاطف الشعبي الكبير معها". واعتبرت السلطات السورية " مسؤولة عما حدث للسيد الترك" ورأت في قرار اعتقاله "تجاوزاً لكل الخطوط الحمر في العلاقة مع المعارضة الديمقراطية".

وجاء في بيان ثالث أصدرته في اليوم الثاني من أيلول/سبتمبر أيضاً أن هذه الخطوة تأتي "ضمن انعطاف خطير في السياسة السورية". وطالبت "كل الديمقراطيين والمدافعين عن حقوق الإنسان التدخل لوقف هذا المنعطف بذرائع وحجج لا أساس لها"، كما طالبت "القضاة السوريين عدم التورط في محاكم سياسية تمعن في الإساءة إلى سمعة القضاء السوري المهمش من قبل هذه السلطات منذ عقود".

وفي الثاني من أيلول/سبتمبر، أصدرت **اللجنة العربية لحقوق الإنسان** بياناً حمل تواقيع ست عشرة منظمة عربية طالبت بوقف الاعتقال والملاحقات في سورية. وقال البيان" إن كان نبأ تحويل السجناء من سجن

تدمر تمهيداً لإغلاقه قد شكل خطوة إيجابية لمنظمات حقوق الإنسان السورية والعربية، فإن طموحنا كان في إغلاق ملف الاعتقال التعسفي في سورية بعد ثلاثة عقود مشينة يتمنى كل مواطن عربي أن تنتهي، خاصة في الظروف الإقليمية الصعبة مع تصاعد العدوان الإسرائيلي العنصري على الشعب الفلسطيني وضرورة استنفار كل الجهود لمساعدة شعب فلسطين وأهل الجولان المحتل".

ومن السويد أعلن **مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية** في بيان أصدره في الثاني من أيلول/سبتمبر أن خطوة اعتقال الرفيق رياض الترك "تمثل انتكاسة جديدة من قبل العهد الجديد، الذي دعا في أكثر من مناسبة للتغيير، لكن الأحداث الأخيرة تثبت يومياً الممارسات نفسها التي مورست خلال الثلاثين عاماً السابقة، من خلال الرد الأمني على دعاة التغيير والإصلاح الديمقراطي والمصالحة الوطنية". وجاء في البيان "أن كل الديمقراطيين في سورية تمنوا القرار السوري في إغلاق سجن تدمر، برغم أننا نطالب الحكومة ليس إغلاق سجن تدمر بل إخلاء سبيل كل المعتقلين وإعادة الاعتبار لهم، والعمل على زيادة اللحمة الوطنية أمام الهجمة العنصرية الصهيونية، لا من خلال العسف السياسي بل من خلال تكريس الثقة بين السلطة والشعب، وهذا يتطلب احترام حقوق الإنسان ورفع أيدي السلطات الأمنية عن التدخل في الحياة اليومية للشعب".

- **المثقفون اللبنانيون**

في لبنان، أصدر ثمانون مثقفاً لبنانياً بارزاً بياناً يستنكر اعتقال رياض الترك الشخصية الوطنية والديمقراطية السورية وأحد رموز حقوق الإنسان في العالم العربي، ويطالب بالإفراج عنه. وكان من بينهم: سهيل إدريس ومحمد دكروب وعاصم سلام والياس خوري وفواز طرابلسي والياس

عطا الله وجوزيف سماحة ووجيه كوثراني والنائب السابق حبيب صادق وسهى بشارة ومرسيل خليفة.

كما ظهرت مقالات عديدة تستغرب وتستنكر اعتقاله، منها ما كتبه إلياس خوري ونهلة الشهال وغسان تويني وسمير قصير وعباس بيضون وغيرهم.

وشهد "مسرح بيروت" عرضاً كبيراً للفيلم الوثائقي "ابن العم" في التاسع من أيلول/سبتمبر، الذي يتحدث به رياض الترك عن تجربته مع السجن الانفرادي لأكثر من سبعة عشر عاماً.

- **المثقفون العرب**

وأصدر 32 مثقفاً عربياً بياناً دعوا فيه إلى إطلاق مأمون الحمصي ورياض الترك ورياض سيف وجميع معتقلي الرأي في سورية، وقالوا "إن اعتقال هذه الرموز الكبيرة للتغيير الديمقراطي سيترك آثاراً سيئة على الوحدة الوطنية ومستقبل الحريات في سورية".

ومن الموقعين على البيان، الدكتور المنصف المرزوقي (تونس) والدكتور محمد حربي (الجزائر) والدكتور كاظم حبيب (العراق) والمستشار سعيد الجمل (مصر).

- **ردود فعل دولية**

وحالما تأكد خبر الاعتقال أعربت فرنسا عن قلقها وقال فرانسوا ريفاسو الناطق باسم الخارجية الفرنسية "أقلقنا العلم باعتقال السيد رياض الترك. إننا نتابع هذه المسألة باهتمام ونتمنى أن نجد بسرعة حلاً إيجابياً".

وكانت السفارة السورية في باريس قد شهدت تجمعاً لمنظمات حقوق الإنسان وأحزاب المعارضة السورية ضمن إطار التجمع الوطني الديمقراطي احتجاجاً على الاعتقال.

وفي لندن طالبت **منظمة العفو الدولية (أمنستي)** السلطات السورية "بالإفراج فوراً عن معارِضَيْن سوريين أحدهما رياض الترك زعيم المعارضة الذي اعتقل السبت" وطلبت المنظمة في بيان لها "ضمانات بأن يتلقى رياض الترك ومأمون الحمصي النائب السوري المستقل معاملة جيدة أثناء اعتقالهما وأن يسمح لأطباء بمعاينتهما وأن يزورهما محامون وأفراد عائلتيهما".

كما ندّدت **"منظمة مراقبة حقوق الإنسان"** في بيان لها بتاريخ السابع من أيلول، تحت عنوان "انتكاسة خطيرة في سورية" باعتقال رياض الترك، ودعت الدول الديمقراطية ذات الصلات الجيدة مع سورية إلى إقناع حكومتها بالتراجع عن هذا الميل المنذر بالخطر.

* * *

- **مثقفون فرنسيون يطالبون بإطلاق المعتقلين السياسيين في سورية**

بعنوان "من أجل إطلاق سراح رياض الترك وسائر المعتقلين السياسيين في سورية" أصدر عدد من المثقفين الفرنسيين البيان الآتي:

في الثاني من أيلول/سبتمبر 2001 اعتقلت السلطات السورية مجدداً المحامي رياض الترك، 71 عاماً، أبرز وجوه الحركة الديمقراطية في سورية، والذي بقي رهن السجن طوال أكثر من سبعة عشر عاماً (1998-1980)، دون أية محاكمة وفي ظروف بالغة العنف والقسوة، والذي لم يتوقف، منذ إطلاق سراحه، عن العمل من أجل إطلاق الحريات العامة، وتحقيق المصالحة الوطنية.

نحن الموقعين أدناه، نطالب السلطات السورية بإطلاق سراح رياض الترك وسائر معتقلي الرأي في سورية. ونوجّه في الوقت نفسه نداءنا إلى سائر منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، وجميع أصدقاء الشعب

السوري والعالم العربين مطالبين إياهم بالتدخل والعمل من أجل تحقيق هذا الغرض.

بيار بورديو: الأستاذ في كوليج دو فرانس، إتيان باليبار: فيلسوف وأستاذ في السوربون، ميشال كوول: مدير مجلة "تيموانياج كريتيان"، جان فرنسوا كورب: مسؤول النشاطات الأوروبية - المتوسطية في الفيديرالية العامة للشغل CGT، أندريه آكون" أستاذ في السوربون، نيكول بوران: سكرتير التحرير في دورية "الإنسان والمجتمع"، المطران جاك غاييو: أسقف برتينيا، مونيك شوميلي - جاندرو: أستاذة في السوربون، كريستين ديلفي: مديرة دراسات في المركز الوطني للبحوث العلمية CNRS، سونيا دايان - هرز بران: أستاذة في السوربون، جان بيار دوران: أستاذ علم الاجتماع في جامعة إيفري، جان إيزينستيد: مدير دراسات في المركز الوطني للبحوث العلمية CNRS، شريف فرجاني: أستاذ محاضر في جامعة ليون، جان كلود غارسان: أستاذ في جامعة بروفانس إكس - مارسيليا، إيف غونزاليس - كيخانو: أستاذ محاضر في جامعة ليون، جان باتريك غيوم: أستاذ في السوربون، محمد حربي: مؤرخ وأستاذ في السوربون ومسؤول سابق في جبهة التحرير الوطني الجزائرية، ألان جوكس: أستاذ العلاقات الدولية، مارسيل فرنسيس كان: أستاذ في كلية الطب في باريس، جان لاكوتور: كاتب، جورج لابيكا: فيلسوف ورئيس لجنة السهر من أجل سلام عادل وحقيقي في الشرق الأوسط، ميشال لووي: مدير أبحاث في المركز الوطني للبحوث العلمية CNRS، كلود ليوزو: أستاذ في السوربون، منور مروش: أستاذ التاريخ في جامعة الجزائر، جيلبرت مينيي: استاذ علم الاجتماع في السوربون، مادلين روبيريو: أستاذة في السوربون ورئيسة رابطة الدفاع عن حقوق

الإنسان سابقاً، برنار رافنيل: رئيس جمعية التضامن الفرنسية مع فلسطين، إريك رولو: كاتب وسفير سابق، إليزابيت بيكار: مديرة أبحاث في المركز الوطني للبحوث العلمية CNRS، فرنسوا سيينو: باحث في معهد IREMAM، بنيامين ستورا: أستاذ في معهد INALCO، عمانوئيل تيري: مدير دراسات في المعهد العالي للعلوم الاجتماعية EHESS، فرانشيسكا سوليفيل: مغنية، هيدي تويل: أستاذة في السوربون، إيليني فاريكاس: أستاذة محاضرة في السوربون، جان لوك ريشار: أستاذ محاضر في جامعة رين، فرناند فييفي: أستاذ في السوربون، فرنسواز فييفي: أستاذة محاضرة في السوربون باريس، جان تانغي: باحث في جامعة السوربون، جيرارد تولوز: مدير أبحاث في المركز الوطني للبحوث العلمية وعضو مراسل في أكاديمية العلوم، ليدي كوخ - ميرامون: فيزيائية ومديرة أبحاث في المركز الوطني للبحوث العلمية، نيكول سباتيس: أستاذة محاضرة في السوربون، كاتلين شانغ - شينغ: باحث في المركز الوطني للبحوث العلمية، محمد جويني: أستاذ محاضر في السوربون، نور الدين جويني: أستاذ محاضر في السوربون باريس، جنفياف ميكيل: باحثة في المركز الوطني للبحوث العلمية، فرنسوا موريل: أستاذ محاضر في السوربون، غيوم فيو: أستاذ محاضر في السوربون، برنار غالان: باحث في المركز الوطني للبحوث العلمية، تاساديت ياسين: أستاذ محاضر في المعهد العالي للعلوم الاجتماعية، ريشارد ماكيمون: أستاذ محاضر في جامعة بروفانس إكس - مارسيليا، فاطمة أوصديق: باحثة اجتماعية.

- **تظاهرة في بيروت لدعم المعارض السوري رياض الترك**

بيروت - أ ف ب

تجمّع حوالي ستين مثقفاً لبنانياً أمس الجمعة في بيروت في أول

تظاهرة من هذا النوع للمطالبة بإطلاق سراح المعارض السوري رياض الترك الذي حكم عليه في حزيران/يونيو الماضي في دمشق بالسجن لمدة عامين ونصف العام. وقد تجمع هؤلاء "بمبادرة منهم" في شارع الحمرا التجاري في بيروت. وشارك في التجمع كتّاب وصحفيون وطلاب يساريون، رفعوا صوراً للزعيم الشيوعي السوري البالغ من العمر 72 عاماً، وكذلك رفعوا علمين: لبناني وسوري.

ورفع المتظاهرون لافتات كتب عليها "الحرية لرياض الترك" و"لست وحدك ابن العم" و"إلى متى الخوف المعمم" و"إطلاق سراح المعتقلين اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين" و"كل العرب في السجون السورية" و"الحرية لكل معتقلي الرأي". وطالبت لافتات أخرى بـ "إطلاق سراح الشعوب العربية" و"تلازم مسارات المقاومة والديمقراطية والعدالة".

وقالت سهى بشارة الأسيرة اللبنانية السابقة في معتقل أنصار بجنوب لبنان "هذا جزء من مسؤوليتي أن أكون هنا، مسؤوليتي كإنسانة ومواطنة". وأضافت "لأني أنتمي إلى أرض ووطن وهوية أدافع عن قضية رياض الترك". وأوضحت "إن لم أعبِّر عن رأيي لا أكون مواطنة".

******

أورد أيضاً هنا بعض المقالات التي نشرت في الصحف عن رياض الترك خصوصاً بعد السجن الأخير

خذْ فسحة من الشمس

محمد علي الأتاسي

خلال سنوات طويلة كان ذكر اسم رياض الترك من المحرمات في سورية، أما الإنسان الماثل وراء الاسم فكان يقبع معزولاً عن العالم الخارجي في زنزانة انفرادية في قبو أحد فروع الأمن السورية. عزلة تزيد عن 17 عاماً أمضاها أبو هشام في مكعب طول جداره متران لا فراش فيه ولا كراس. لا شيء سوى بطانيات وألبسة مهترئة جمعها أبو هشام من مرميات السجناء الملقاة في سلة القمامة داخل المرحاض الذي كان يسمح له بدخوله ثلاث مرات في اليوم.

في تلك الفترة كنت أسمع باسم رياض الترك يقال همساً، بخوف لكن باحترام.

أسمع به ولا أعرفه، أسمع به وأزداد إعجاباً برجل كان دائماً الرقم الصعب والسجين الأعند في أي محاولة لتدجين الأصوات الحرة وقمعها وإسكاتها في سورية، منذ عهد أديب الشيشكلي مروراً بفترة الوحدة السورية - المصرية وصولاً إلى حقبة الثمانينيات.

كنت مراهقاً أعرف أن هناك سجوناً وأن هناك قمعاً وأن هناك قهراً، لكني كنت أعرف أيضاً أن هناك من هو أقوى منها جميعاً.

كنت أعرف أن هناك رياض الترك. وإليه كتبت يومها السطور الآتية:

خذ فسحة من الشمس/ وتألق في البعيد/ لتبقى كما لا يريدون

وتبقى كما تريد.

خذ فسحة من الروح/ وتجلّ في حديثنا البسيط/ خبزاً للمعاني

وياسميناً يشق الحديد

وإذا السماء لاحت/ على ركن سريرك العنيد/ لاحظ في ترددها

شغف البلاد لفجرك/ لاحظ حاضرنا الماضي

لاحظ غدك الأكيد.

لم أعرف يومها أن لا سرير في زنزانة رياض الترك، وأن لا نوافذ ولا ضوء. لم أتصور أن رياض الترك بقي عشر سنين في دهاليز الأقبية من دون أن يرى الشمس، وأنهم بعدما تدهورت صحته بشكل خطير، سمحوا له بالخروج للتنفس مرة واحدة يومياً في داخل فسحة سموية محاطة بالأبنية العالية، يصل إليها الضوء ولا تصلها أشعة الشمس المباشرة.

مضت السبعة عشر عاماً ونيف، واستبطن الناس خوفهم وتعودوا غياب رياض الترك، وخاله بعضهم قد مات، لكنه خرج علينا فجأة من عالمه السفلي إلى العالم الخارجي. خرج لا كواحد من أهل الكهف ولكن كرجل عاقل ومتيقظ. عاد ليجد مجتمعاً بأكمله نائماً. عاد ليجد مجتمعاً حاله كحال أهل الكهف. ومنذ ذلك اليوم بدأت رحلة رياض الترك في إيقاظ هذا المجتمع وإخراجه من سباته الطويل.

عندما ذهبت إلى لقائه في المرة الأولى، خلت أني سألتقي إنساناً في حجم السنوات الـ 17 التي تحطمت على صخرة صموده، مربوع القامة، قوي البنية، جلف الطبع، فإذا بي أمام رجل ضئيل القامة، ضعيف البنية، لطيف الطبع، دمث الأخلاق، وأخيراً وليس آخراً رجل شديد البأس. ذهبت إلى لقائه و لم أنقطع عنه بعدها أبداً. تعرفت فيه ومن خلاله، لكن في أسلوب مغاير، على عالم السجون الذي طالما شغلني. غادرت به ومن

خلاله خوفي وقيودي. تركت به ومن خلاله سجني الذاتي إلى عالم رحب اسمه الحرية. الحرية مثلما علمني إياها رياض الترك.

كان خروج رياض الترك من السجن إشكالياً بالنسبة إلى أصدقائه قبل أعدائه. فهو، في صمته كما في كلامه، يتحدث عن القهر والظلم ويفضح الخوف والخنوع المستبطن في نفوس الناس. حريته إشكالية لأنه يبرهن للجميع أن إرادة الإنسان أقوى من كل القيود، وفي الأخص القيود الذاتية التي يكبل الناس أنفسهم بها. خرج رياض الترك من السجن في 1998/5/30 وبدأ من جديد رحلته في كسر القيود.

كاسر جدار الخوف

سلامة كيلة

خرج رياض الترك من السجن في نهاية أيار/مايو 1998، ليعلن بعد عام ونصف عام أن سورية تحتاج إلى الديمقراطية، وأنها تحتاج إلى تجاوز النظام الشمولي، وسلطة الأمن والديكتاتورية، وأن ذلك كله قد صار ضرورة، بل ضرورة ملحة.

ربما رياض الترك هو الأول يعلن ذلك منذ ثلاثة عقود من تاريخ سورية. وربما كان هذا الإعلان قد تأخر سنوات طويلة، نتيجة إقامته في زنزانة لمدة تقارب الثمانية عشر عاماً. لكني أعتقد أن سورية، بكل الظرف الإقليمي الدولي المحيط بها، وبكل الأخطار التي تتهددها، وكذلك بكل عمق الأزمة الاقتصادية التي تعيشها، والتي سمّيت "أزمة الركود"، كانت في حاجة إلى هذا الصوت، لكي تفيق من غفوة طالت، ولكي تعالج جروحاً تقرّحت، وأزمات باتت تحتاج إلى حوار عميق وشفاف، وكذلك لكي تبحث عن طرق تحقيق الاصطفاف في معركة حقيقية مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

عمل رياض الترك على أن يتحقق الانفراج، وأن تصير الديمقراطية قضية ممكنة. ومحاضرته الأخيرة في منتدى جمال الأتاسي بداية شهر آب/أغسطس المنصرم، أكدت ذلك، ودعت إلى حوار وطني شامل، وشددت على أن الحوار هو المدخل والضرورة. بغض النظر عن كل وصفنا للعقود الثلاثة الفائتة التي لم يكن يعدم المقدرة على وصفها وهو الذي قضى ما يقرب من ثلثيها في الزنزانة. لكنه ارتأى أن "توازن الضعف" (ضعف السلطة وضعف المعارضة) يفرض هذا المخرج للهروب من مخرج دموي ليست سورية في حاجة إليه.

لا شك في أن صرخة رياض الترك الأولى كانت فاتحة حركة نقدية، عبر فيها مثقفون عن ملاحظاهم وانتقاداهم لطبيعة السلطة السورية ولممارساها، تُوجت ببيان المثقفين (بيان الـ 99) ثم ببيان لجان أحياء المجتمع المدني (بيان الألف)، وبانتشار المنتديات التي أخذت على عاتقها مناقشة أوضاع سورية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي سعت إلى تحقيق المطلب الديمقراطي، حقها في أن تستمر وأن تكون مركز حوار عام.

مثلت ندوة رياض الترك في منتدى جمال الأتاسي الوحدة بين هم الفرد وهم مجمل الحركة التي وسمت بـ "ربيع دمشق"، رغم محاولة السلطة وأدها بالهجوم الذي قامت به في شباط/فبراير بداية هذا العام، ومجمل التضييقات على المنتديات بعد ذلك. لكن يبدو أن سورية لم تحتمل هذه الحركة، ولم تحتمل ذلك الصوت، إذ بدت السلطة، رغم كل وعود التحديث والتغيير والاعتراف بالرأي الآخر، كارهة للتغيير والتحديث ورافضة الاعتراف بالرأي الآخر. كأن الممسكين بالسلطة يعملون على التمسك بالآليات القديمة نفسها، وبطريقة "الحكم" نفسه وعبر الأجهزة الأمنية نفسها، لأها "الطريقة المثلى" في الحكم، من دون

ملاحظة حاجات المجتمع وأزماته، وكذلك من دون ملاحظة استحقاقات الصراع مع الكيان الصهيوني، الذي يفرض جبهة شعبية متآلفة، كما يفرض في الأساس إعادة النظر في آليات التعامل "السلطوي"، وطريقة تمييز البشر، وكيفية التعاطي معهم.

وبدا أيضاً أن المجتمع يحاول أن يتقدم بمطالبه وأن يعمل لتحقيقها، لكن كان يتوضح أن قدراته مشلولة، وأحزابه منهكة وربما مدمّرة، نتيجة ثلاثين سنة من القمع وسلطة الأمن والأحكام العرفية. فلم تخرج الحركة عن فعل بضع مئات جلهم من المثقفين وجزء منهم ممن خرج من السجن.

ظلت الحركة محصورة ومحاصرة رغم الإلحاح على ضرورة استمرارها، والدفع بها من أجل أن تتوسع.

عاد رياض الترك إلى السجن، فهل تدافع هذه الحركة عن كاسر جدار الخوف الذي سمح بانطلاقها؟

سورية تحتاج إلى الديمقراطية لكي تنفض عن ذاتها كل آثار التدمير الذي أحدثه القمع والاعتقال وإلغاء الرأي والسياسة، ولكي تعيد بناء ذاتها بما يسمح لها متابعة التقدم، لذا فإن مسألة السعي إلى تحقيق الديمقراطية حساسة، يجب أن تظل "مسألة نضال" عبر محاولات جادة. ولهذا يجب أن يخرج رياض الترك من السجن، وأن يحاكم معتقلوه. ويجب ألا تتكرر مظاهر الاعتقال التي راجت منذ نهاية السبعينيات وصارت سمة سورية بامتياز.

في السجن الكبير

إلياس خوري

أستطيع أن أتخيله "عائداً" إلى السجن. حمل الرجل أعوامه السبعين وواحداً على ظهره الذي لم ينحن، ومشى خفيفاً بالحرية. حمل حريته في يديه المغلولتين، و"عاد" بها إلى الزنزانة الانفرادية.

الاسم: رياض الترك.

رجل نحيل، مربوع القامة، يحكي كرجل خبزته التجربة، وينظر كطفل يكتشف العالم كل يوم. قضى سبعة عشر عاماً في زنزانة انفرادية من دون محاكمة، لم يقابل أحداً من أفراد عائلته إلا بعد مرور ثلاثة عشر عاماً على اعتقاله. أمضى وقته الطويل والبطيء يصنع الأرابيسك من حبات العدس السوداء، أو يخترع أشكالاً من فتات ورق الصحف التي وجدها في مرحاض المعتقل.

الاسم: رياض الترك.

سبعة عشر عاماً داخل حيطان زنزانة تضيق كل يوم. لكن الرجل النحيل فهم أن الحرية تساوي الكرامة. تمسك بحريته رغم المرض ونقصان الهواء، بنى شمساً داخلية في روحه، وسمح للحرية بأن تستوطن جسده وروحه.

الاسم: رياض الترك.

ولد في مدينة حمص منذ واحد وسبعين عاماً. عاش طفولته في الميتم الإسلامي في المدينة، ثم عمل مدرّساً في الميتم نفسه، قبل أن يبدأ رحلته إلى اكتشاف الحرية في داخل السجون.

جاء من الفقر وما يُشبه اليتم، وحلم بالحرية للفقراء ولوطن الفقراء الذي ينتمي إليه.

كان رفيق فرج الله الحلو الذي ذُوِّب بالأسيد في زنازين عبد الحميد السرّاج، لكن موت رفيقه وقائده، لم يعلمه سوى التمسك بالحلم. فخاض في العمل السياسي اليساري، وذاق مرارة التجربة البكداشية في سورية، قبل أن يتمرد، ويصالح اقتناعاته اليسارية مع الحرية ورفض الديكتاتورية داخل الحزب، وكل ذلك الطقس الستاليني البشع، الذي أسس للهاوية.

ومنذ تلك المصالحة، لم يتخلَّ الرجل عن إيمانه بالحرية ونضاله في سبيلها، إلى درجة أنه اضطر إلى أخذها معه إلى زنزانته طوال أعوام لا نهاية لها.

الاسم: رياض الترك.

رجل يفاجئ بتواضعه وإنسانيته وبريق عينيه. لم ألتق به إلا مرة واحدة، مرة واحدة كانت كافية من أجل أن أكتشف معه وبه، عمق المأساة التي يعيشها العرب اليوم.

لم يقل مرة واحد أنه نادم على السجن.

حين كان يُسأل عن السجن، خلال عامي إطلاق سراحه، كان ينظر إلى البعيد، كأنه يستجمع زمناً سائلاً لا يمكن القبض عليه، ثم يحدثنا عن المستقبل.

رجل أمضى عمره في السجون، ينظر إلى الحاضر والمستقبل بتفاؤل الإرادة، وقوة الحلم. من أين جاء بالقدرة على المقاومة، هذا الرجل المريض الذي خضع لجراحة في القلب، ويعاني السكري وضغط الدم؟

سرّ هذا الرجل بسيط وله اسم واحد: الحرية.

عاش معها، وحدهما طويلاً، بحيث وُلد بينهما تواطؤ غريب. الحرية عاشت في الزنزانة، والسجن عاش في الحرية. هذه هي المعادلة المرعبة التي أراد رياض الترك كسرها بعد خروجه من السجن.

كان يستطيع أن يحتفظ بالحرية لنفسه. ألم يقل أنه خرج من السجن الصغير إلى السجن الكبير، لكنه فهم أن الحرية لا تستطيع أن تعيش حبيسة في الوطن السجين، فأخذها معه إلى دروب استعادة الحق في الكلام؟! كسر رياض الترك المحرّمات، حين قال ما لا يقال، وفاجأ الناس بالبديهيات. فمن شدة تعوّد الناس القمع، نسوا بديهيات الحياة والسياسة والثقافة. فجاء هذا الرجل من مشواره البعيد داخل الزنزانة الانفرادية من

أجل أن يذكّر الذاكرة الإنسانية بنفسها، ويقول إن الإنسان لا يستطيع أن يكون إنساناً من دون حريته.

وفجأة انزاحت الأغلال عن الكلمات، وعادت الكلمة تنبض بالحياة، بعدما تمّ تحنيط القيم والمبادئ والقضايا، داخل لغة السلطة. فجأة، تكلمت الثقافة السورية في أنبل أقلامها، من أنطوان مقدسي إلى نزيه أبو عفش، ومن ميشال كيلو إلى برهان غليون، وارتفعت الأصوات بحثاً عن الحرية. كأن هذا الرجل النحيل، المربوع القامة، عاد إلى مجتمعه بالكلام الذي سُلب منه، فانفتح أفق دعاة الإصلاح والتغيير، وعادت اللغة العربية إلى الحرية التي نبعت منها كل اللغات. كان وحده في البداية. حين تكلم، لم يحمل لغة الحقد والانتقام. فالحرية لا تحقد ولا تنتقم، ثم لماذا يحقد، وهو الوحيد ربما، الذي لم تتخلَّ الحرية عنه، لأنه لم يتخل عنها.

تكلم لغة الديمقراطية. هزّ بيديه الصغيرتين المريضتين ركام القمع والخوف الذي يهيمن على العالم العربي، وكان الوجه الآخر لصوت الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، التي تذكّر العالم العربي كل يوم بأن المقاومة هي فعل حرية أولاً وأخيراً.

الاسم: رياض الترك.

أرى صورته المحجوبة خلف القضبان، وأرى كلماته، وأرى جسمه منحنياً على الألم، وهو يمضي وحيداً إلى الزنزانة.

أعرف ماذا سيقول. أعرف أنه لن يشكو، بل سيشفق على الجميع. رياض الترك يعلم أن الحرية لن تتخلى عنه، وأنه سيبقى حراً حتى في زنزانة صغيرة معتمة، لكني أرى خوفه العميق. فهو يخاف على الحرية نفسها. يخاف أن تجبر الحرية على أن تعيش من جديد في السجن، وتترك المجتمع إلى سجنه الكبير.

رياض الترك والحرية

إلياس خوري

عندما التقيت به، بعد خروجه من السجن، فاجأتني حريته، كان أبو هشام الذي قضى سبعة عشر عاماً في الزنزانة الانفرادية في دمشق، يبدو بأعوامه السبعين التي يحملها على كتفيه، خفيفاً بالحرية.

أردت أن أسأله عن أعوام السجن، وعذابات الوحدة، وآلام حجز الحرية، لكنني فوجئت برجل تضيء الابتسامة وجهه المستدير، ويتمتع بحريته التي لم يفقدها يوماً، فالحرية كما فهمها رياض الترك وعاشها، هي أن يحافظ الإنسان على كرامته وإنسانيته، وفهمت منه أن السجن كان مجرد محطة في اكتشافه لمعنى الحرية.

منذ ثلاثة أيام، أعيد اعتقال رياض الترك، كان في طرطوس، في عيادة أحد الأطباء، عندما سيق إلى السجن من جديد، ومنذ ثلاثة أيام وأنا أرى صورة الرجل في كل مكان، أراه في ليل المدن العربية الغافية على كابوس القمع، وأراه في وجوه المواطنين الخائفين، وأراه أيضاً، وهذا هو الأساس في الصور الآتية من أرض فلسطين، حاملة علامة الكرامة الوحيدة في هذا العالم العربي المتصحر بالقمع والذل والخوف.

لا أدري أين وضع الرجل؟ ولا أعرف التهمة التي ستوجه إليه، لكن ما أعرفه جيداً، هو أن إعادة اعتقال رياض الترك، تعني أن الرجل أخذ الحرية معه إلى السجن، تاركاً الآخرين يتخبطون في عبوديتهم.

هذا الرجل الذي جاء من اليتم الإسلامي في حمص، إلى صفوف الحزب الشيوعي السوري، حيث ذاق سجون الخمسينيات والستينيات، كان المناضل الذي أطلق أولى صيحات الحرية والتجدد في الحزب الشيوعي السوري، الذي افترسته

الغرغرينا البكداشية، قبل أن يسقط في شرك الجمود والسلطة.

أطلق صيحة الحرية، وقاد حزبه الشيوعي، أو ما عرف بعد ذلك باسم المكتب السياسي، وسط أقسى الصعوبات التي واجهتها الحركة اليسارية العربية في سبيل التحرر من هيمنة البيروقراطية الفاسدة، التي أرادها موسكو أداة هيمنة ومساومة.

ليس رياض الترك منظراً كبيراً، لكنه رجل عرف كيف ينظر ويرى. كسر الجمود الستاليني، وخرج إلى فضاء الحرية الفكرية، لكنه لم ينس أن حريته لا تكون إلا داخل مجتمع حر ومتعدد، تحتل فيه السياسة موقعها بوصفها هماً شعبياً وممارسة للسلطة يقوم بها الشعب.

لذلك، سرعان ما وجد الرجل نفسه في السجن، مثله مثل مئات المناضلين الديمقراطيين. عاش سجنه بحرية، لأنه رفض أن يقايض حريته بأي شيء، بما في ذلك الخروج من السجن.

منذ أكثر من عام، وصوت رياض الترك يحتل مكانته في المعركة الديمقراطية في سورية، عجيب أمره، كأنه لم يدخل سجناً في حياته، إذ بدا وسط الحركة السياسية الثقافية المعارضة التي أطلقها بيان الـ 99، الأكثر حرية والأكثر قدرة على اتخاذ المواقف وكسر المحرمات وتسمية الأشياء بأسمائها.

بدا، بقامته القصيرة ومشيته السريعة وقلبه الضعيف ومرض السكري، الأكثر صحة من بين جميع الأصحاء، لا لأنه لا يشعر بالآلام الجسدية، بل لأنه متصالح مع روحه، فالألم الذي يشلّ الرجال والنساء ليس الألم الجسدي، بل الألم الروحي، والروح تتألم حين تفقد كرامتها، لذلك كان أبو هشام قادراً على أن يشعر الجميع أنه الابن البكر للحرية في بلاده، وأنه لا يدافع عن حريته الشخصية، لأنها في موقع حصين، لكنه يدافع عن حرية المجتمع كخطوة في سبيل شفاء الأرواح التي يعذبها القمع، ويشل إرادة الحياة فيها.

رياض الترك في السجن من جديد

إعادة اعتقاله اليوم تشكل نكسة كبرى لمناخ تحرري خافت، بدأ يعيد شيئاً من الحياة في أوصال السياسة والمجتمع لذلك، فإن مهمة جميع الديمقراطيين في سورية والعالم العربي، هي العمل على إطلاق سراحه. رجل في السبعين يعاني أمراض القلب والسكري، لكنه يقف وحيداً، حاملاً كلمة الصدق والحرية.

ندعو إلى العمل لإطلاق سراحه، ليس من أجله فقط، بل من أجل أن لا تقضي الحرية أعواماً جديدة معه وحده، وتترك مجتمعاتنا غارقة في السواد.

ضمير المتكلم.. إلى رياض الترك

عناية جابر

لن نفهم شيئاً عن الحياة العقائدية، ما لم نصرّ على انتشال أولى البديهيات جميعها: أن نكون أحراراً في اختياراتنا التي نصوغها بطريقة واعية في كل واحد منا، وفي قلب إرادتنا وكرامتنا.

في قرننا هذا، رجل اسمه رياض الترك تمكّن بتواريخ سجنه الحاسمة من جعلنا نتنفس حياتنا على إيقاع دخوله السجن وخروجه منه. خرج رياض الترك صبيحة السبت الماضي إلى الشمس. أطلقوا الرجل إلى زماننا فتكثف الزمان بدءاً من لحظة إطلاقه. إن ساعة جديدة بدأت تنظم لنا الوقت. وكنا في الانتظار وفي الهذيان، وفي العالم الذي لا يثير حماستنا، وفي التعب، تعب ثقل الحياة من دون جسارة الرجال. وخرج الرجل مصوّباً القول والقلب ومخلفاً وراءه زمناً كبيراً في العتمة. سورية تعيد طرح الأسئلة، ورياض يتكلم العربية ويدمن الإصغاء، فهل من يريد

بصدق أن يسمع؟ رياض الترك طلق كزهرة الربيـــع، نشـــط وهـــادئ ومتغطرس، وفيّ لرفاق العتمة ودمث حتى الوجع.

ثمينة لحظات عمره الآتي، ولا وقت يضيعه على الذكريات. وهو بدا على شاشاتنا بالابتسامة ذاتها، متهيئاً إلى الزمن الجديد كمن لم ير زمناً من قبل. وهو منذ أن تفوّه بتلك الكلمات الشديدة الأثر، أدرك أنه لن يقوى بعد على التزحزح عنها. وكما يحدث في الأساطير التي تخبرنـــا أن مـــن يتخلى عن رؤياه يسقط في متاهة لا يخرجه منها سوى الموت، بقي الرجل على عناده، وبقيت رؤياه ثاقبة غير ناقصة. رياض التـــرك ذات حـــرة، محصّنة ضد السقوط، يخرج إلينا باضطراد الصـــفاء والـــوعي بالـــذات، والتصميم على إطاعة الصوت الملح الذي يستحثه على المضـــي قـــدماً. لسوف يستحم ويشذب أظافره ويأخذ غفوة قصيرة، ليقوم ويتفحص ما حوله بعين ذكية وقلب فطن، مدركاً لمفاتن العودة إلى البيـــت ولجمـــال الأرض والسماء.

خارج الزمن: رياض الترك أم معتقلوه؟

بقلم: نهلة الشهال

صحيفة الحياة اللندنية – 14 تموز/يوليو 2002

اعتُقل رياض الترك لمدة ثمانية عشر عاماً متواصلة في زنزانة انفرادية. ثم أُطلق لعام وأُعيد اعتقاله مجدداً منذ عام، وقد صدر عليه مؤخراً حكم بالسجن لسنتين ونصف العام.

للحبس زمانه الخاص، حياة اجتماعية يُعاد بناؤها وفق اشـــتراطات السجن والإيقاع الناظم لعلاقات نزلائه في ما بينهم، ومع سجانيهم ومع العالم الخارجي.

للحبس المديد زمانه الخاص أيضاً، فهو يمنح صاحبه مكانة مستقرة في عالم يتغير باستمرار.

أما الحبس المديد الانفرادي فهو زمان خاص بذاته، أو هو، من حيث هدفه، سعي لوضع الإنسان الذي يخضع له خارج الزمن أصلاً في الفراغ. شرح رياض الترك في هنيهة انتقاله إلى الزمن العام، عند إطلاقه، كيف قاوم الفراغ بفضل مراقبة حركة النمل الذي كان يعبر زنزانته، كيف كان دخول ذبابة إليها حدثاً مثيراً لاهتمامه، كيف كانت حبات الحصى الصغيرة المختلطة بالعدس كنزاً لأنها تتيح تشكيل رسوم تتطلب صبراً ومثابرة وإبداعاً: نقيض الفراغ.

في ألمانيا (الحالية وليس النازية) عُزل بعض أفراد جماعة بادر ماينهوف في زنزانات (نظيفة) لا أمل بدخول النمل والذباب إليها. ودُفع إليهم بطعام معقم، بلا لون ولا رائحة. وكانت الزنزانات معالجة بطريقة تقنية حديثة، بحيث لا يسمع المرء صوته، غناءه أو صراخه. بعضهم جنّ ومات وبعضهم الآخر انتحر.

بخصوص مكان آخر، هو إسرائيل، خيضت معركة، شارك فيها محامون ومنظمات حقوقية إسرائيلية وهيئات عالمية، من أجل إنهاء عزل الشيخ (عبد الكريم) عبيد والسيد مصطفى الديراني. وتنازلت إسرائيل تحت الضغط ووضعتهما معاً منذ مدة، ثم قررت المحكمة العليا مؤخراً أنه لم يعد هناك مبرر لعزلتهما عن سائر المعتقلين.

معتقل غوانتانامو يتحول رويداً ليصبح إحدى النقاط الثابتة في تقارير وانشغالات منظمات حقوق الإنسان العالمية، وفي كتابات احتجاجية تصدر داخل الولايات المتحدة نفسها.

ألمانيا تعتبر جماعة بادر ماينهوف إرهابية، وإسرائيل في حالة حرب شرسة مع ما يمثل السيدان عبيد والديراني وما ينتميان إليه، وأميركا تسعى

لتبرير نظام غوانتانامو بالقول إن التحقيق لم ينته وأن التهديدات الموجهة لم تنته، إلا أن تبريراتها تفقد شيئاً من حجتها الإقناعية يوماً بعد يوم.

الحبس المديد الانفرادي لم يدفع رياض الترك إلى الجنون و لم يحمله على الصمت حين استعاد القدرة على الكلام. والأرجح أن المزعج في ما قاله هو صحته! وإلا فما مبرر اعتقال وإعادة اعتقال رياض ورفاقه النائبين مأمون حمصي ورياض سيف والاقتصادي عارف دليلة؟ المزعج أنه بعيد صدور الأحكام عليهم انهار سد زيزون وأغرق الزرع والضرع. كان ذلك رمزياً لأن "سدوداً" أخرى كانت قد انهارت قبلاً، سدوداً تتعلق بمناحي الحياة المختلفة، الاقتصاد والاجتماع والسياسة.

لا تجري المعركة إذاً حول نطاق الموجود في الواقع، بل حول ما يقال وما لا يقال. هكذا يحدث تعميق حالة الانفصام بين ما هو قائم ويعرفه الجميع من ناحية، وبين الكلام العلني من ناحية ثانية. هكذا تغادر اللغة معناها، وتتأسس لغتان، واحدة معرفية، إلا أنها ضمنية، وأخرى متداولة. أما إذا خرج من يعيد التطابق بين الواقع والقول، بين اللغة ومعناها! فتلك هي الجريمة.

يهدف اعتقال رياض الترك ورفاقه إلى تكريس حالة الانفصام هذه. التدبير ليس موجهاً إليهم فحسب، ولا إلى علاقاتهم وأوساطهم ومن يتأثر بهم. إنه تعيين لأصول السلوك اليوم، لحدود ما هو ممكن ومتاح وما هو ممنوع ويقع تحت طائلة الزجر. ولا يهم في ذلك إن كانت حدود تلك الميادين غير مطابقة للواقع وحاجاته ولا هي مطابقة لأية رؤية تتعلق بالآفاق، بإمكانات إصلاح الواقع والخروج من المأزق.

إلا أن ذلك يثير مشكلة أخطر من مشكلة اعتقال الناس تعسفياً وإخضاعهم لأنماط مختلفة من النفي خارج الزمن. إنها مشكلة وقوع من يمارس ذلك، هو نفسه، خارج الزمن. فالوقائع عنيدة كما يقال، وهناك

نصف مليون عامل سوري في لبنان، الجائع أصلاً، وهناك انهيار سد زيزون، وهناك الانحسار المتسارع للهامش الذي كان يتيح التلفت - ولو اللفظي - من الانضواء تحت سقف الموقف العربي الإجماعي، وهو سقف تنخفض إمكاناته باستمرار ويقاتل تراجعياً، بينما تمتلك إسرائيل زمام المبادرة، مدعومة من الولايات المتحدة دعماً لم يسبق له مثيل.

يستحق الوضع العربي إجمالاً، عوض المعاندة المتمثلة بكمّ الأفواه ومنع القول، أن تُعلن فيه حالة طوارئ مصيرية وأن يدعى إلى القول رياض الترك وعارف دليلة وكل من لديه، ربما، فكرة أو اقتراح. ثم أنه، وكما لانهيار سد زيزون مسؤولون يُحاسَبون، فإن لانهيار سائر السدود مسؤولين أيضاً. وكل المسألة، في شأن رياض الترك، أن هناك من لا يرغب في الاعتراف بذلك، ولو على حساب الزرع والضرع.

رياض الترك في فيلم "ابن العم"
هل تخرج السياسة من دائرة الثأر والدم؟

محمد أبي سمرا

قبل أيام من اعتقاله مجدداً وإعادته إلى السجن، بعدما كان قضى فيه 17 عاماً (1980-1997)، روى رياض الترك في المشاهد الأولى من فيلم "ابن العم" الذي أخرجه محمد علي الأتاسي، أن مكتبه الخاص بمهنة المحاماة "ثانوي" في حياته اليومية. فبعد خروجه من سجنه أعاد فتح المكتب، لكن أحداً من الناس "غير أهله وأقاربه وصديق واحد" لم يوكله في قضية أو مرافعة قضائية. وفي المشاهد التي ظهر فيها في مكتبه بعد مضي أكثر من سنتين اثنتين على خروجه من السجن، وعودته إلى ما سمّاه "العالم الخارجي"، بدا حضوره دخيلاً على المكان وأثاثاته التي غدت مسكونة بالوحشة والهجران، كما في سنوات انقطاعه المديد عنها.

فالأوقات القليلة العابرة (وربما الطويلة) التي يقضيها المحامي القديم في مكتبه بعد عودته إلى "الحياة" لم تقوَ على وصل ما انقطع، وعلى محو ما راكمته في المكتب القديم وأثاثاته سبعة عشر عاماً من الانقطاع والغياب الخواء والموت البطيء. ذلك أن اقتصار الحضور إلى مكتب تزاول فيه مهنة عامة - هي في صلب تركيب مجتمع مدني حديث ووظائفه (المحاماة) - على مزاولة هذه المهنة لصالح الأهل والأقارب والأصدقاء، وربما لتدبير شؤون أخرى، شخصية وحزبية، لا يعيد الحياة ودبيبها العام إلى المكتب. إنما يضاعفها حال مهنة المحاماة وغيرها من مهن المجتمعات الحديثة وأدوارها ووظائفها في بلد يحكمه منذ أكثر من ثلاثة عقود متصلة نظام الحزب الواحد المشخصن، أو المجتمعة سلطاته كلها في قبضة شخص واحد يختفي خلف صورته شبه المقدّسة بصفته روح الأمة، قائدها، وصانع تاريخها وأمجادها.

السياسة في الدم

لكن رياض الترك، العائد إلى "العالم" بعد انقطاعه عنه 17 عاماً أمضاها في سجون الحزب الواحد والقائد، بل في سجن "استضافه" بأمر "خاص" من "القصر الجمهوري"، على ما نقل عن سجّانيه في مشهد من الفيلم، لم يعد إلى مهنته القديمة إلا على نحو عابر و"ثانوي"، ليس لأن الناس نسيته ونسيت مهنته القديمة ولا ترغب في تكليف سجين سياسي مغضوب عليه محاكمات قضائية فحسب، بل لأنه هو نفسه لا يطيق أن يكون محامياً فقط. فهو في رده على سؤال وجهه إليه الأتاسي حول الأعمال والنشاطات التي تمنحه شيئاً من "اللذة" في حياته، أجاب منفعلاً: "عندما تزول عني (صفتي) السياسية، أجدني تعيساً"، فالسياسة "جزء من دمي وحياتي". فالسياسة "جزء من دمي وحياتي"، على ما قال الترك.

السياسة من السجن

طوال الشريط السينمائي (مدته نحو 50 دقيقة) لم يتوقف الترك، القائد والأمين العام الشيوعي، عن توكيد نسيانه الإرادي، التام والكامل، "العالم الخارجي". وذلك لتنفيذ "مهمة واحدة ووحيدة: ألا أساعد النظام لأن يستفيد مني ضد حزبي، كمعلومات وكموقف سياسي. و"خارج هذه النقطة (المهمة) أنت (أي أنا السجين السياسي رياض الترك)، صرت صفراً". ولتحقيق هذه المهمة "عليك أن تنسى عالمك الخارجي" الذي عزلك وقطعك عن السجن، وعليك أن تعتبره غير موجود "كأنك مت". وذلك "على طريقة المؤمن (الذي يقول): الحمد لله، هذا ما كتبه الله لي". وفي هذا كله إنما "تقدّم أهم خدمة للعالم الخارجي" ضد السلطة التي في "عدم الاستسلام" لإرادتها تتلخص مهمة "السجين السياسي".

مأساة الآباء والبنين

في إجاباته عن أسئلة محمد علي الأتاسي حول ما يذكّره في سجنه بالعالم الخارجي ويوصله به: أسرته، أولاده، وزوجته، لم يتوقف رياض الترك عن إعلان استغرابه هذه الأسئلة واستيائه منها. ذلك لأنه كان قال لسائله في البداية أنه، إرادياً، قطع كل صلة له بالعالم الخارجي. لكن الأتاسي ظل مصراً، طوال فيلمه، على استنطاق محدثه عن هذه الصلة التي شكلت شاغلاً أساسياً للمخرج في الفيلم. وإزاء هذا الإصرار لم يستطع الترك كتمان غضبه وكبح جماحه، فصرخ، مرة، في وجه سائله قائلاً: "سؤالك بلا طعمة. أنا دخلت السجن كسياسي. لا أريد أن أحمل عذابات العالم الخارجي. لا أريد أن أتعذب وأتلوى. أقلعت عن التفكير في أسرتي وفي العالم وفي الحزب. الموقف الوحيد (المطلوب) هو أن أصمد، ولا أشي برفاقي، ولا أعطي مثالاً سيئاً باعتباري المسؤول الأول في الحزب". بعد وقت قصير عاد الأتاسي، إلى أسئلته نفسها:

- ألا تشعر أنك قصّرت في حق أولادك؟

صفن الترك صفنة قصيرة لم يسمح لنفسه أن يصفن مثلها في سنوات سجنه الطويلة، بحسب زعمه، لأن "أي صفنة في السجن" تخرّب "نظام" القطيعة الإرادية مع العالم الخارجي، وتغرق السجين في العذاب والضعف اللذين يستفيد منهما عدوه النظام الحاكم. ثم أجاب هذا العائد على خلاف عودة عوليس إلى "عالمه الخارجي" القديم:

- لا... لا... لا، وذلك بعدما حيّره السؤال وأقلقه وحمله على التفكير، قبل أن يجيب، فيما عيناه، خلف نظارتيه، ثابتتان صافنتان في ذهول، ويغشاهما ماء دمع ساخن لم يدعه ينهمر على خديه. لكنه ما لبث أن استدرك دموعه قائلاً ما معناه: دأبي أنني سأترك لبناتي سمعة طيبة بعد موتي. ليتابع بعد قليل:

- أنا رجل جاف، ماذا تريد أكثر (من هذا الاعتراف؟) أخجل أن أقبّل زوجتي عند عودتي إلى البيت، ما أن أعود إليه.

والأتاسي ومن ورائه مصوّرة الفيلم، لم يتوقفا عن مطاردة هاجسهما: اختبار عاطفة الأبوة ومقدار حضورها في "حياة" السجين، واختبار مقدار نزوعه إلى التضحية بهذه العاطفة على مذبح "صلابته السياسية". كأنهما في هذا الاختبار يرغبان رغبة أليمة ومأسوية أن يبلّغهما رياض الترك، العائد حياً من سجنه، رسالة من أبويهما اللذين قتلهما السجن وحرمهما التمتع بعطف الأبوة حرماناً مراً نغصّ عليهما طفولتهما وشبابهما، وربما لن يشفيا منه طوال حياتهما. وكم هي أليمة على الآباء رغبة الأبناء المعذّبة والمعذّبة هذه. والأرجح أن هذه الرغبة هي التي راحت تحشر رياض الترك في إجاباته الأخيرة عن أسئلة الأتاسي:

- **هل تحب أن تحضر ابنتاك المحاضرة التي ستلقيها في "منتدى الأتاسي"؟**
- لا... لا أحب أن تحضرا، أجاب الترك، بعد صفنة قصيرة.
- **تخاف من حضورهما؟**
- ربما، أجاب الترك، من غير أن تغادر الحيرة والذهول ملامح وجهه الذي كانت تكسوه، من قبل، ملامح القوة والصلابة.
- **ألأنك لن تكون على طبيعتك (سجيتك الأبوية)، في أثناء إلقائك المحاضرة؟**
- ربما، أجاب الترك أيضاً. وفي صوت حزين أراد أن يعاتب به سائله ويقول له ضمناً: كم هي قاسية ومحرجة أسئلتك هذه!، تابع ما معناه: هل تريدني أن أكون أباً رؤوماً وسياسياً صلباً، في آن واحد، وفي مكان واحد؟!

أخيراً سأله الأتاسي ما معناه:

- **ماذا تقول رداً على شعور ابنتيك بالوحدة أثناء سنوات سجنك الطويلة، لحاجتهما إلى حضور الأب في حياتهما؟**

- هنا، بعد هذا السؤال، أطال رياض الترك صفنته الصامتة، واقتربت الكاميرا من وجهه، فإذا عيناه طافحتان بدمع مرير لم يسقط منهم قبل أن يجيب:

- لا أدري... لا أدري، فطلع صوته خافتاً ومتلعثماً، حائراً وعميقاً، بعيداً وداخلياً، متباطئاً ومنكسراً... كما لم يطلعه قط من قبل طوال الفيلم، حين كان يتحدث عن إرادته "السياسة" الصلبة في القطيعة مع العالم الخارجي.

الاثنين 10 أيلول/سبتمبر 2001
الملحق الثقافي – النهار

الجزء السادس

حركات التحرر العالمية

نيلسون مانديلا

عندما احتفل مانديلا بعيد ميلاده الخامس والثمانين، رفض إطفاء الشموع في الحفل قائلاً: "إنني كرّست حياتي لإضاءة الشموع لا العكس".

وحين سئل إذا كان يعتقد أن التاريخ كان منصفاً بالنسبة له أجاب: "لا يعنيني التاريخ لأنه ليس حالة مجرّدة، بل إنه حالة معقدة وأحياناً صارخة، وأحياناً أخرى عقيمة. ما يعنيني هو الناس، أولئك الذين يفترض أن يعيشوا أفضل وبحرية".

الحرية كانت هاجسه في سنوات سجنه.. كيف يخون الإنسان نفسه حين يحطّم حرية الآخر، وماذا تعني الحرية حين لا تكون للجميع؟!

ولد نيلسون مانديلا عام 1918 في منطقة ترانسكاي في إفريقيا الجنوبية. وفي عام 1944 انتمى إلى حزب "المجلس الوطني الإفريقي" ووضع خطة التحرك التي تبناها الحزب عام 1949.

وبمشاركة أوليفر تامبو أنشأ عام 1952 أول مكتب محاماة للسود في جنوب إفريقيا.

واعتقل مانديلا عام 1960 على إثر مذبحة شاربفيل، وحُظّر المجلس الوطني الإفريقي. وبعد الإفراج عنه عام 1961 بدأ حركة مقاومة سرية

اعتقل على أثرها مجدداً وحكم عليه بالسجن خمس سنوات، زيدت إلى السجن المؤبد بعد محاكمته بتهم أخرى.

أفرج عن مانديلا بدون شروط في 11 شباط/فبراير 1990 ليشغل منصبه كنائب رئيس للمؤتمر الوطني الإفريقي وأعلن عن وقف الكفاح المسلح بعد مباحثات مع الحكومة وانتخب بعد عام رئيساً للمؤتمر الوطني الإفريقي.

نال مانديلا جائزة نوبل للسلام عام 1993، وانتخب رئيساً لجنوب إفريقيا في 10 أيار/مايو 1994 وبعد خمس سنوات تخلى عن الحكم بعد انتهاء ولايته ورفض تجديد ترشيحه لرئاسة الجمهورية مبتعداً عن القيادة ليسمح للآخرين بالنمو.

لم يغير مانديلا موقفه السياسي وهو سجين في جزيرة "روبن" وقد رفض العروض بالإفراج عنه مقابل التخلي عن الحياة السياسية.

عند قراءة السيرة الذاتية لمانديلا (الواقعة في أكثر من ثمانمئة صفحة) نكتشف الراحة النسبية وتوفّر الحقوق الأساسية للسجين كالقراءة والكتابة والمراسلات وحرية التنقل ضمن أمكنة معينة..

فقد خصّص طعام حمية لمانديلا بسبب وضعه الصحي، وسمح له بمتابعة دراسته بالمراسلة للحصول على درجة الإجازة في الحقوق من جامعة لندن وكانت كتب الحقوق تصله عن طريق السفارة البريطانية. كذلك أعطي طاولة وكرسياً وكانت زنزانته تبلغ ثماني أقدام طولاً بسبع أقدام عرضاً ولها نافذة صغيرة ثبتت عليها قضبان تشرف على الساحة. وسمح لمحاميه وزوجته أن يزوراه عدة مرات.. كذلك هناك صلوات يقيمها كهنة أيام الآحاد، ومشاركات أدبية بين السجناء خصوصاً أعمال شكسبير، ومن الألعاب الرياضية كان مسموحاً لهم بمباريات الركبي والكريكيت وكرة المضرب، وأنشأ السجناء حديقة صغيرة قرب الباحة

وكان مانديلا يقضي أوقاتاً طويلة هناك.

وسمح للسجناء أيضاً بشراء آلات موسيقية والعزف عليها ومشاهدة أفلام قديمة غير سياسية.

* * *

من اللافت للنظر أن مانديلا سجن نتيجة عنف واستمر مؤمناً بضرورة العنف المسلح والمقاومة الدموية حتى خروجه من السجن فهو سجين سياسي أكثر منه سجين رأي وموقف.

* * *

يقول مانديلا: إنها مأساة أن تضيع زهرة أيام حياتك في السجن لكنك تتعلم الكثير ويكون لديك الوقت للتفكير ولتنأى بنفسك عن نفسك وتنظر إليها من بعد وترى تناقضات ذاتك.

* * *

هل كان مانديلا شيوعياً!! هذه إحدى التهم الموجهة إليه.. وقد كتب:

إن الشيوعيين فقط هم الذين كانوا مستعدين لمعاملة الإفريقيين معاملة البشر الأنداد، وهم الذين كانوا مستعدين ليأكلوا معنا ويتحدثوا ويعيشوا معنا ويعملوا معنا. إنهم الجماعة السياسية الوحيدة التي كانت مستعدة للعمل مع الإفريقيين لتحصيل الحقوق السياسية والموقع الاجتماعي. وفي الوقت نفسه يقول: أنكر بإصرار أنني كنت عضواً في الحزب الشيوعي في جنوب إفريقيا منذ عام 1960 أو في أي وقت آخر.

* * *

كتب مانديلا لزوجته عندما سجنت:

"ربما تجدين أن الزنزانة مكان مثالي تتعلمين فيه معرفة ذاتك، حيث تراجعين بواقعية وانتظام تفاعلات عقلك ومشاعرك فلدى تقييم تقـــدمنا نجد أننا نميل إلى التأكيد على عوامل خارجية مثل موقع الفرد الاجتماعي، وتأثيره، وشعبيته، وثروته، ومستوى تعليمه... والتأمل المنتظم، حوالي 15 دقيقة في اليوم قبل النوم قد يكون مفيداً جداً. ربما تجـــدين صـــعوبة في البداية في تحديد النقاط السلبية في حياتك لكن المحاولة العاشرة قد تـــؤتي أكلها، ولا تنسي أبداً أن القديس هو خاطئ لا يملّ المحاولة".

* * *

وأختم الكلام عن مانديلا بهاتين الجملتين اللتين كان يحبهما:

أنا سيّد قدري.

أنا قبطان روحي.

الجدران الأشد هولاً تلك التي تنمو في الذهن.

* * *

ديزموند توتو

من مواليد مقاطعة ترنسفال في جنوب إفريقيا عام 1931. في طفولته أصيب بالسل وبقي في المشفى لمدة عشرين شهراً حيث تعرّف إلى الأب تريفور هادلستون الذي كان من أشد المعارضين لسياسة التفرقة العنصرية. وقد ترك في حياة ديزموند أثراً بالغاً..

تمنى ديزموند أن يدرس الطب لكنه - هو الأسود كالفحم كما كانوا يسمونه - لم يستطع بسبب الصعوبات المادية.. وعمل مدرّساً ثم تزوج وأنجب أربعة أطفال وبعدها قرّر أن يصبح كاهناً في الكنيسة الأنجليكانية. عمل مدرّساً للاهوت في زمن بدأ مفهوم اللاهوت الأسود يتكوّن، واشترك في الصحوة النبوية لكنيسة جنوب أفريقيا فنشر مقالاً بعنوان "هل الله أسود أم أبيض؟!".

بعد انتقاله إلى لندن وترقيه في المناصب الكنسية صارت لهجته حازمة دون عنف وقوية دون تخريب. وفي عام 1978 أصبح سكرتيراً عاماً لمجلس كنائس إفريقيا الجنوبية. وأعلن دعوته للعمل من أجل السجناء والفقراء والمقهورين والمعزولين والمحتقرين، فاتهم بالشيوعية والدعاية لها لكنه استمر حتى أصبح في نهاية السبعينيات من أبرز الوجوه المسيحية المعارضة لسياسة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا. ورغم الصعوبات

الكثيرة من الحكومة إلا أنه استمر يعيش ما يقول "لا البيولوجيا ولا لون البشرة هما اللذان يحددان قيمة الإنسان، بل إن ما يحدد هذه القيمة هو كون الإنسان مخلوقاً على صورة الله".

وفي إحدى جمله الشهيرة يقول:

"إن الله لا ينتظر أن يصبح الإنسان صالحاً، وهو لا يحبنا لأننا صالحون بل نحن صالحون لأنه يحبّنا".

في عام 1984، أي بعد عشرين عاماً على تسلّم مارتن لوثر كينغ جائزة السلام لكفاحه ضد التفرقة العنصرية في أميركا، أُعلن حصول ديزموند توتو على جائزة نوبل للسلام. وبعد هذا الحدث بدأ يعدّ المباحثات بين الحكومة وممثلي الشعب الأسود وعلى رأسهم نيلسون مانديلا.

في عام 1989 سقطت الشيوعية وضعفت الأهمية الاستراتيجية لوجود حكومة بيضاء في جنوب إفريقيا لمواجهة الشيوعية في موزامبيق وأنغولا، فازداد الضغط على البيض للقيام بإصلاحات ديمقراطية، وحين أطلق سراح نيلسون مانديلا عام 1991 أعلن إنهاء سياسة الفصل العنصري ورفع الحظر عن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي. وأجريت عام 1994 أول انتخابات ديمقراطية تعددية حيث انتخب نيلسون مانديلا أول رئيس أسود على جنوب إفريقيا وانحسمت سياسة التفرقة العنصرية.

نص رسالة ديزموند توتو إلى الرئيس السوري
في 12 آب/أغسطس 2002

كلنا على الأرض ننتمي إلى عائلة واحدة

حضرة السيد الرئيس بشار الأسد

إن رياض الترك (72 عاماً) مع وليد البني وعارف دليلة قد حكموا مؤخراً بالسجن لمدة 2½ سنة، 5 سنوات، 10 سنوات، على الترتيب، من قبل محكمة أمن الدولة. إن هذه المحكمة لا تتبع المعايير الدولية للمحاكمات وأحكامها غير قابلة للاستئناف. وليس للمتهمين أن يوكلوا محامين للدفاع عنهم وعلى العكس فالقضاة لديهم صلاحيات واسعة. وإن منظمة العفو الدولية تشير إلى أن هذه المحكمة لا تراعي شروط المحاكمات وتعتبر أحكامها غير عادلة. في الوقت نفسه، نشر تقرير التنمية الإنسانية 2002 عن الدول العربية الاثنتين والعشرين محضّراً ومكتوباً من قبل 21 مؤلفاً وباحثاً.. وهم يخبرون عن "نقص الحرية" وأنه لا مكان في العالم فيه نقص حرية مثل الوطن العربي.

هذه ليست تهجمات ضد العرب، والمجتمعات العربية أو الأديان الممارسة من قبل العرب بل ضد الحكومات المتسلطة هناك.

إن محاكمات رياض الترك، وليد البني، عارف دليلة تبدو مثالاً واضحاً لنقص الحرية. وإن قيادتكم الشجاعة قد أطلقت سراح بعض سجناء الرأي في السابق، وإنني أسألكم لتزيدوا روح النمو والشفافية في بلدكم بإطلاق سراح هؤلاء الرجال الثلاثة.

أشكركم لانتباهكم السريع لهذه المسألة المهمة.

الأسقف ديزموند توتو

"ساتيا غراها" غاندي

قدّم غاندي مفهوماً جديداً في السياسة هو مبدؤه في "اللاعنـف" والكفاح السلمي.. إن السياسة الغربية التي اعتمدت يوماً على الحقـائق الدينية المطلقة والأوامر "الإلهية" المترلة قد انقلبت تماماً أيام عصر النهضـة وأفكار مكيافيلي.

وهكذا تدرّجت السياسة بعد ذلك من سياسة دون إله إلى سياسـة دون إنسان (تحت تأثير الاشتراكية العلمية). وكذلك انتقل "مـوت الله" حسب نيتشه إلى تعظيم وتمجيد الإنسان وبالتالي موتـه داخـل النظـام التكنولوجي الهائل. ويقف "غاندي" من كل ذلك وحيداً يقود أربعمئـة مليون هندي إلى الكفاح اللاعنيف دون أوامر إلهية مترلة ودون مكيافيلية خانقة ودون موت الآلهة وموت البشر.

يفهم غاندي السياسة كإيمان وطريقة حياة منفتحة على الآخرين ومصغية للتاريخ وتطور البشرية ونمو المفـاهيم.. ويـدخل أفكـاراً روحانية - من إيمانه الديني الشرقي - في قلب العالم السياسي الشرير والمخادع والدموي. فيصير لديه جبهة روحية وثقافية وإنسانية تحمل مفاهيم رائعة كفرح العطاء وعظمة الإبداع وشجاعة الموت (بدلاً من شجاعة القتل).

وينفتح غاندي في حوار إنساني على جميع الحضارات والثقافات

والديانات فيقول "إنني لا أؤمن بألوهية "فيدا" الحصرية، بل أؤمن بأن الكتاب المقدس والقرآن وزندافستا هي من وحي مثل وحي الفيدا".

ويقول أيضاً: "درست القرآن واليهودية والمسيحية وديانة زرادشت ووصلت إلى النتيجة القائلة بأن جميع المذاهب صحيحة، وأن كل ديانة ناقصة لأنها تؤول الحقيقة بذكائنا الضعيف وقلوبنا الناقصة". ويطور غاندي شيئاً فشيئاً مفهوم "ساتيا غراها" الذي يلخص جوهر نظريته السياسية ويعني "لا يوجد سوى الحقيقة" وهذا المفهوم يختلف عن الديمقراطية المستندة إلى النسبية الفردية والمرتبطة باقتصاد السوق والمحققة بالحلول التوفيقية..

وبالعكس فإن ممارسة الساتيا غراها تؤمن بأن الآخر لديه بعض الحقيقة وهي لا تتطلب التخلي عن الحقيقة عند أي من الطرفين للوصول إلى حلول توفيقية.. فهناك حقيقة عند الآخر ومن يتعلق بالحقيقة لا يقبل إنهاء الآخر وإلغاءه فهو لا يجابه خصماً أو عدواً بل وضعاً خاطئاً يجب تخطيه دون إرغام الآخر على ترك الحقيقة وإنهائها، وهذا المفهوم مرتبط تماماً بمفهوم اللاعنف (أهيمسا) الذي يتطلب الشجاعة وقبول الألم وحتى الموت.

فالذي يرفض القتل هو أشجع من الذي يقتل، والذي يتقبل الألم والموت هو أشجع من الذي يرفض إبداع علاقة إنسانية مع الآخر المختلف. وهنا تبدأ الصعوبة الحقيقية في تقبل هذا المفهوم في عالم السياسة لأنه لا يمكن رؤية النتائج المباشرة له. فمفهوم الألم عند الغرب مرفوض، وهو غير مقبول عند غاندي كقيمة وإنما كنظام نفساني محرّر يتغلب على الخوف ويخلق علاقة مباشرة مع الآخر المختلف ويفتح ثغرة في خطوط الدفاع العقلية والنفسية للآخر العنيف.

ومن الأمثلة الواقعية القوية موقف غاندي في عام 1947 في كلكتا حين بدأ صومه من أجل المذابح الدموية بين المسلمين والهندوس والتي لم يستطع كبحها 55000 رجل من الجيش.. وبعد أيام بدأ الرجال المسلحون من الطرفين المتخاصمين يأتون إلى غاندي ويرمون بأسلحتهم عند قدميه..

يقول غاندي عن الألم الفدائي أو المخلص: إنني لا أفرح حين أرضى أن يقدم آلاف الناس حياتهم على مذبح ساتياغراها بل أرضى لأن النتائج على المدى البعيد هي تضاؤل خسارات الأرواح وفوق هذا فإن مثل هذا العمل يشرّف الذين يقدمون حياتهم على هذا النحو وإن تضحيتهم تزيد ثروة العالم الأخلاقية.

وهكذا يصبح العصيان المدني غير المسلح والمظاهرات السلمية والإضراب في المعامل والإدارات والموانئ واللاتعاون مع السلطات والامتناع عن دفع الضرائب نضالاً مسؤولاً دون إلغاء الآخر بل موجداً ساحة لقاء دون توفيقية كاذبة وضياع للحقيقة.

* * *

هل نستطيع أن نتعلم شيئاً من هؤلاء الرجال، نيلسون مانديلا، ديزموند توتو، غاندي، ورياض الترك.

الجزء السابع

مواقف شائكة

- الأكراد
- الإخوان المسلمون
- الوجود السوري في لبنان

الموقف تجاه
جماعة الإخوان المسلمين في سورية

في مقابلة أجراها عدنان الشريف من خلال محطة الجزيرة الفضائية أقتطف هذه السطور التي تعبّر عن موقف رياض الترك الفكري والسياسي من جماعة الإخوان المسلمين والذي تكرر في عدة مقابلات ذكرت في الصفحات السابقة.

عدنان الشريف: ما حقيقة العلاقة بينكم.. بينك أنت بالذات أو بين الحزب الشيوعي أو التوجه الاشتراكي - كما تحب أن تسميه - ما هي حقيقة العلاقة بينكم وبين جماعة الإخوان المسلمين؟

رياض الترك: اسمح لي أن أقول أنه لا توجد بيننا وبين الإخوان المسلمين علاقة في إطار التحالفات، لكنني أتمنى حين يلتئم الطيف السياسي العريض أن يكون الإخوان المسلمون في عداد هؤلاء، أنا أنطلق من مسألة الإخوان المسلمين ومن غيرهم أنه في سورية لجميع الأحزاب حق الوجود، هذا الحق الذي نفاه حافظ الأسد، وحصره بأحزاب سماها أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، وهي الآن في إطار المعارضة، لكنها ليست ملتحمة فيما بينها، إلا إذا استثنينا أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي التي تحالفت أواخر السبعينيات على ميثاق معروف، وطالبت بالديمقراطية وطالبت بالتغيير الوطني الديمقراطي، وما زال هذا التجمع قائماً وحزبنا في عداد هذه الأحزاب.

عدنان الشريف: هناك حديث ربما أكثر من قوي عن نوع من التحالف بينكم وبين جماعة الإخوان.

رياض الترك: كلمة تحالف لا يوجد، وإنما أستطيع أن أقول أننا حين نقرأ وثائقهم خصوصاً في الفترات الأخيرة، نجد أننا على تقارب في

الرؤية إلى المستقبل، لكن فيما يتعلق بالماضي كنا على طريقين مختلفين، نحن كنا نناضل بأسلوب سلمي من أجل التغيير الديمقراطي، وهم لجأوا إلى العنف كرد على عنف السلطة.

رياض الترك: أنا أقبل منكم أن تقدموا لي وثيقة على هذا التعاون أو عليّ شخصياً يثبت أنني التقيت مع مسؤول من الإخوان المسلمين، كانت في تلك المرحلة.. مرحلة احتدام الصراع وأزمة الوضع في سورية، كنا نحن نطالب بالحلول الديمقراطية.

***

ومن الجدير بالذكر أن رياض الترك يصرّ على أن حادثة مدرسة المدفعية كانت عملاً شخصياً وليس له علاقة بتنظيم الإخوان المسلمين وأن استعمال هذه الجماعة للعنف جاء كرد فعل على عنف السلطة الحاكمة!!

هذا الموقف فيه إشارة استفهام كبيرة؟! من قبل الكثيرين، ويبدو أن رياض الترك يرى هذا الحزب ضمن الطيف السياسي السوري لكن ليس هناك تعاون مشترك بين الحزبين، كما نفى ذلك الترك مراراً.

****

أما الموقف من قضية الأكراد في سورية فهو معقد ومن نواحٍ كثيرة سلبي ومحبط كما يراه الأكراد خصوصاً في زيارته إلى أوروبا وكندا حيث قال رداً على سؤال أحد الأشخاص: ما موقفك من المسألة الكردية؟: (لا أقبل أن يأتيني كردي حاملاً خارطة لكردستان، تصل حدودها إلى الفرات، في الوقت الذي فتح فيه أكراد العراق (يقصد الحزبين الكرديين

الكبيرين) أرضهم لقوات الغزو الأميركية.. هذه خيانة).

هذه الإجابة قد أثارت حفيظة بعض الأكراد رغم أن موقف الترك الأساسي الواضح هو أن حل المشكلة الكردية لا يكون إلا من خلال نظام وطني ديمقراطي يعترف للمواطنين بحقوقهم الوطنية والقومية والإنسانية، كما أن واجب الحركة السياسية الكردية هو الانخراط في النضال من أجل التحويل الديمقراطي في سورية. وليس الوضع الكردي من صنع الشعب العربي بل اتفاقيات سايكس بيكو قد قسمت المنطقة بالشكل الحالي وبالتالي أصاب الأكراد ما أصاب العرب.

لكن للترك مواقف سلبية أخرى مشابهة تجاه القضية الكردية.. فمثلاً في ندوة عقدها في ستوكهولم تحدث الترك عن الوضع الخارجي والتواجد الأميركي في المنطقة ثم الوضع السياسي الداخلي متجاهلاً القضية الكردية.. وحين تحدث الباحث الكردي د. عبد الباسط سيدا عن وضع ومعاناة الشعب الكردي ردّ عليه الترك باختصار (إن كلامك قد دخل من هذه الأذن وخرج من الأذن الأخرى). وهكذا قارن الأكراد بين موقف "مانديلا العرب" وموقف نيلسون مانديلا الذي رفض جائزة أتاتورك للسلام بسبب قمع الأتراك للأكراد واضطهادهم وحين سئل عن سبب رفض الجائزة قال: عليك أن تذهب إلى تركيا وتعيش ثلاثة أيام ككردي هناك وستعرف لماذا رفضت قبول هذه الجائزة.

لكن مهما كان الموقف مختلطاً ومبهماً في الماضي إلا أن الصورة توضحت والرؤيا تبلورت في ردوده على أسئلة الصحافي محمد علي الأتاسي التي نشرت في موقع الرأي 2004/3/31 عن ملحق النهار الثقافي.

حوار مع "رياض الترك"

موقع الرأي: 2004/3/31

محمد علي الأتاسي

في المحاضرة العلنية الأولى والأخيرة التي ألقاها رياض الترك في منتدى جمال الأتاسي (2001/8/5) تحت عنوان "مسار الديمقراطية وآفاقها"، وأدخل بعدها مجدداً إلى السجن، لم يتطرق المعارض السوري إلى القضية الكردية رغم أنه أوضح معظم المعوقات التي تقف في وجه انتقال البلاد من الاستبداد إلى الديمقراطية. يومذاك، وقف شاب كردي، هو سجين سياسي سابق، وتحدث معاتباً وشارحاً كيف أنه اجتاز مئات الكيلومترات آتياً من شمال سورية للاستماع إلى الترك الخارج من 17 عاماً ونصف العام سجوناً، على أمل أن يتطرق في حديثه إلى واقع الأكراد كجزء من مسألة الديمقراطية في سورية. ولنعترف أن رياض الترك ومعظم المثقفين السوريين المعارضين بقوا فترة طويلة مقصّرين حيال إدراج المسألة الكردية على أجندة العمل الديمقراطي في سورية.

وربما يكون الجانب الإيجابي الوحيد في أحداث القامشلي المؤسفة تنبيه المشتغلين في الشأن السياسي السوري إلى ضرورة إدراج هذه المسألة في سياق برنامج العمل الديمقراطي الوطني الأشمل، قطعاً لدابر الفتن وحفاظاً على وحدة الوطن السوري. في هذه المقابلة، يردّ الترك على أسئلة متعددة، من أحداث القامشلي إلى سقوط نظام البعث في العراق إلى مسألة الإصلاح السياسي في سورية... فإلى الوجود العسكري السوري في لبنان.

- **لنبدأ من الأحداث المؤسفة التي شهدها منطقة الجزيرة. من هو في رأيك المسؤول الأول عن هذه الأحداث وما انعكاساتها على مستقبل التعايش بين الأكراد والعرب في سورية؟ وما الإجراءات الواجب اتخاذها لضمان عدم تكرار مثلها؟**

- اجتمعت في أحداث القامشلي أمور عدة منها: سياسات السلطة الخاطئة، الأوضاع الإقليمية الحساسة وخصوصاً بعد الاحتلال الأميركي للعراق وسياسات شارون الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني وكذلك الاحتقان القائم لدى فئات واسعة من مجتمعنا السوري. هذه كلها تجعل الأوضاع قابلة للتفجر نتيجة أي حادث صغير.

دعني أَقلْ رأيي بصراحة. إنني أحمل السلطة المسؤولية الأولى من زاويتين: زاوية لها علاقة بحال البلد الذي أوصله الاستبداد إلى عزلة السلطة التامة عن المجتمع، وزاوية أخرى تتصل بحال التوتر التي أصابت النظام بسبب احتلال العراق والسياسة الأميركية في المنطقة.

سورية في هذا المعنى كانت غير مهيأة لمواجهة أحداث كأحداث القامشلي. والنظام بسبب ضعفه معرّض لهزات كثيرة أرجو أن تكون أحداث القامشلي أولها وآخرها، وإن كنت لا أظن ذلك. نحن الآن في عنق الزجاجة، والنظام يبدو مصراً على الاستمرار في سياساته الاستبدادية واللجوء إلى الحلول الأمنية، كما أن الخارج يمكن أن يستخدم مثل هذه الحوادث للضغط على سورية لتلبية متطلبات الأجندة الأميركية في ما يتعلق بسورية والشرق الأوسط عموماً.

يجب أن نرى حال الاحتقان الموجودة في المجتمع. فالتفجر الذي حصل في القامشلي لا يتناسب مع الحدث المباشر المتعلق بالصدام بين مشجعي فريقين رياضيين. كان واضحاً فيه الموقف الاستفزازي لمشجعي نادي الفتوة. فسورية معتادة على أحداث الشغب، بين مشجعي النوادي الرياضية. لكن الطريقة المتحيزة التي تعامل بها ممثلو السلطة التنفيذية، وفي مقدمهم محافظ الحسكة، مع أحداث الشغب وسماحهم للشرطة بإطلاق النار على الجمهور الكردي ساهم في تأجيج المشاعر ومفاقمة الحدث، بدلاً من تطويقه ومعالجته بالحكمة.

إن وضع الجزيرة له خصوصية تنبع من النسبة العالية للأكراد بين

السكان. وبعض الأكراد عبّأهم بعض الأحزاب القومية الكردية كما عبأهم منعكسات الوضع العراقي الحالي والمتأزم. إذاً هناك أجواء وتصورات لدى البعض بأن الدولة الكردية المستقلة أصبحت قاب قوسين أو أدنى. الأمر الذي أعطى أحداث القامشلي أبعاداً سياسية بالغة الخطورة. هذا علماً بأن بعض الأحزاب الكردية في سورية تفتقر إلى تاريخ في النضال من أجل الديمقراطية وضد الاستبداد، بل إنها كانت تستخدم في فترة سابقة من طرف النظام السوري في صراعه ضد غريمه اللدود، النظام العراقي.

أما بالنسبة إلى الأكراد، كمواطنين وكأبناء قومية أخرى، فأنا أرى أن الكثير من حقوقهم القومية لا تزال مهضومة. وعلينا أن نلبّي مطالبهم المشروعة كمواطنين سوريين وفي مقدمتها إعادة الجنسية للمحرومين منها وحقهم في تعلم لغتهم وممارسة أنشطتهم الثقافية والاجتماعية بعيداً عن قمع السلطة وترهيبها.

أما أولئك الأخوة الأكراد الذين يقولون إن الجزيرة جزء من كردستان وإن سورية تحتلها فهذا كلام هراء ومناف للحقيقة والتاريخ، عدا أنه يحول الصراع إلى صراع بين العرب والأكراد وهذا في غير مصلحة القضية الكردية. إن مصلحة الأكراد في سورية هي في أن يلتحم نضالهم مع نضال الحركة الوطنية الديمقراطية في مواجهة الاستبداد ومن أجل إقامة دولة القانون والمواطنة القادرة على إعطائهم حقوقهم المشروعة في إطار وحدة المجتمع السوري.

لا يجوز اليوم وفي أي حال من الأحوال فصل أحداث القامشلي عن الذي جرى في العراق، وعلينا نحن أن نجنّب سورية ما حدث في العراق وأن نأخذ عبرة منه. وفي هذا السياق تقع المسؤولية أولاً على السلطة، لأنها لم تسلك السلوك السليم في مواجهة التدخلات الخارجية، وهو الانفتاح على الشعب. من هنا تأتي أزمة السلطة ومن هنا تأتي حلولها

الزجرية في غياب أي سياسة حكيمة تعالج الاستحقاقات الداخلية والخارجية برؤية عقلانية جديدة.

الوطن مهدّد والسلطة تفاقم الضعف

- **حيال خطورة الحدث، ألا تعتقد اليوم أن مصير الوطن هو على المحك لا مصير السلطة فحسب، وبالتالي هناك حاجة اليوم للتسامي على الجراح، من أجل المساهمة في إيجاد حلول سلمية يشترك الجميع في تحقيقها؟**

– نعم، لا شك أن الوطن مهدد، لكن هذا السؤال يوجَّه إلى حكامنا في الدرجة الأولى. لأنهم لا يدركون الأخطار التي تحدق بالبلاد، ويدفعون بالأمور إلى مثل هذه الحالات الخطرة بسبب سياساتهم الاستبدادية وعقليتهم القائمة على القمع ومصالحهم الضيقة. الإنسان الغيور على وطنه يعبّئ الناس لمواجهة هذه الأخطار. لكن ماذا نراهم يفعلون؟ وهل الحل الذي اتبعه رجال الأمن في القامشلي كان حلاً أطفأ النار أم أجّجها؟ والآن، بعدما هدأت النفوس نسبياً، ألا ترى معي أن النار تبقى تحت الرماد؟

الوطن مهدّد، لكن السلطة تتحمّل المسؤولية الكبرى وليس أمامها الآن أي طريق آخر إلا طريق الانفتاح على الناس. الشعب هو الذي يحمي وطنه ويحبط المؤامرات وليس السلطة المصرّة على الحلول الأمنية والأساليب القمعية. ولنا في تاريخنا السوري غير البعيد أمثلة على دور الشعب في إحباط المخططات الأجنبية المعادية، ومثالها القوي فترة الخمسينات من القرن الماضي. لكن ما العمل؟ لقد قامت مجموعة من ممثلي الأوساط الديمقراطية بواجبها في لفت نظر السلطة إلى ضرورة معالجة حوادث الجزيرة بشكل عقلاني وهادئ لقطع الطريق على احتمال فتح نافذة خارجية للتدخل في الشأن السوري. وقد أصدر التجمع بياناً بالاشتراك مع مجموعة من الأحزاب والجمعيات والهيئات دانت فيه لجوء

السلطة إلى إطلاق الرصاص واستنكرت أعمال العنف والتخريب. أنا من جهتي اتصلت بالعديد من ممثلي الأحزاب الكردية في القامشلي ودعوتهم إلى التهدئة، وكان هناك تجاوب من طرفهم، وأصدروا بيانهم المعروف الداعي إلى الوحدة الوطنية والتهدئة.

- **كأني بك لا تبحث إلا في إدانة السلطة. ألا تعتقد أن ممارسات مثل حرق العلم السوري وتدمير بعض المنشآت والمرافق الحيوية تستحق هي الأخرى الإدانة؟**

– ليس هناك أدنى شك بضرورة إدانة مثل هذه الأعمال، التي إن دلت على شيء فعلى تحلل من الشعور الوطني. مع ذلك أرد هذه الأعمال إلى فعل الغوغاء وإلى الشحن الذي جرى ويجري في أوساط الجمهور الكردي ضد كل ما هو عربي انطلاقاً من تصوّر أن العرب معادون لحقوق الأكراد القومية. وهذا غير صحيح بتاتاً. تتشكل هذه المنطقة منذ غابر الزمن من قوميات وأديان وطوائف عديدة، تصارعت حيناً وتصالحت حيناً آخر، لكنها حافظت على حد معقول من التعايش المشترك. لكن مع قدوم المستعمرين إلى منطقتنا في أعقاب الحرب العالمية الأولى وتفكك الدولة العثمانية، لم يكن الأكراد وحدهم الذين لم ينالوا حقهم في تشكيل دولتهم القومية، والعرب كذلك لم يقرروا مصيرهم حتى الآن. فالوحدة العربية لا تزال حلماً. والحكام المستبدون الذين بلينا بهم بعد الاستقلال لم يفعلوا شيئاً إلا زيادة الطين بلة، وهم اضطهدوا مواطنيهم العرب مثلما اضطهدوا الأكراد. إذاً، لنا وللأكراد من وجهة نظري عدوان هما المستعمر والحكام المستبدون. وعلى الحركة القومية الكردية أن تدمج نضالها مع العرب ضد هذين الخصمين، وعندها يُحلّ الكثير من التناقضات القائمة حالياً. فلا يجوز أبداً أن نربط نضالنا الوطني والديمقراطي بأي توجهات استعمارية مشبوهة.

لا أحد يوافق أبداً أن يحرق العلم السوري، أحد رموز الوطن، وكذلك تخريب المنشآت العامة والخاصة. إنها جريمة نكراء. ولكن هل يجب إلحاق هذا الفعل الغوغائي بالأحزاب الكردية وبعموم جمهور الأكراد وأن ننادي بالويل والثبور لهم؟ أم علينا أن نكون حكماء ونحصر هذه الأفعال بالمندسين الذين يؤججون الفتن ونقوم بتعريتهم وعزلهم؟

السياسة لا الأمن

- **لكن، ألا تعتقد معي أنه بغضّ النظر عن موقفنا من النظام، فإنه في مواجهة أحداث كهذه، يقول البعض، هناك منطق دولة يفرض نفسه في النهاية على الجميع ما دام الوطن السوري مهدداً في وجوده، ويجب في النهاية محاسبة المسيئين؟**

- أنا لا أغفل مسألة محاسبة المسيئين، ولكن ماذا فعلت السلطة؟ يكاد الوضع يتحوّل إلى صراع بين العرب والأكراد من خلال إقحام العشائر العربية على خط الصراع. السلطة لا تزال تعمل بالحلول الأمنية التي لن تفعل شيئاً سوى تأجيج الوضع. رجل الأمن لا يستطيع أن يخمد الفتنة لأنه لا يستخدم إلا لغة التهديد والوعيد. يجب معالجة الأمور بهدوء والإفراج عن المعتقلين ثم تأتي لجنة تحقيق مستقلة تحدّد المسؤوليات وتعاقب المذنبين. إننا أمام فتنة وأهم شيء هو قطع الطريق على من يحاول أن يثيرها من طريق جر الواعين من الأكراد إلى جانب المعالجة العقلانية.

الأمر لم يعد يحتمل الانتظار، ويجب التنبه إلى أن هذا الاحتقان ليس موجوداً عند الأكراد فقط، ولكن عند فئات أخرى من المجتمع، قد ينفجر هو الآخر، خصوصاً إذا دفع بعض المدسوسين في اتجاه الفتنة.

يجب إذاً تنفيس هذا الاحتقان من خلال الانفراج السياسي والتعاون مع مختلف القوى التي تتلمس جدياً الأخطار الآتية مع الأميركان. أخطار تهدد الوطن قبل أن تهدد السلطة. الجميع يريد لوطنه أن يكون معززاً كريماً في

مواجهة الضغوط الخارجية. ولكني أقولها بصراحة: إن المواجهة الجدية لن تحصل ما لم تبادر السلطة إلى الانفتاح على الشعب. سنكون دائماً ضد الفتنة وفي مواجهتها، وعلى السلطة أن تقطع الطريق على أصحاب الفتن بمباشرة الإصلاح السياسي، لأن هذا في صالح الوطن كما هو في صالح النظام.

- **ما قولك بالرأي القائل إن أحداث القامشلي يمكنها أن تقوّي أصحاب الرؤوس الحامية داخل السلطة وتسمح لهم بفرض الحل الأمني كحل وحيد ممكن للوضع السوري؟**

– لا أعتقد أنهم سينجحون في هذا المسعى، لأن الوضع في سورية دقيق جداً، ومثل هذه الحلول الأمنية ستوسع أخطار التدخل الخارجي. الموقف الأسلم هو أن تتنحى الأجهزة الأمنية وأن يأتي العاقلون من أهل النظام والمجتمع لمعالجة الأمور سياسياً برويّة وحكمة. إن مواجهة المخططات الأميركية في المنطقة لا تبنى على منطق القوة المحض، ولنا في المثال العراقي وفي عنتريات صدام حسين خير دليل على المآل الذي انتهت إليه سياسات كهذه. الوضع الجديد في المنطقة المفروض من الولايات المتحدة الأميركية يحتاج إلى سياسات عقلانية تواجه المخططات الأميركية بالشعب وبالانفراج السياسي. أمام مصلحة الوطن، الكثير من أطراف المعارضة مستعدون أن يتناسوا ما عانوه في السابق، ولكننا لن نسير أبداً وراء الحلول المفروضة من الأجهزة الأمنية. إن بنية السلطة السورية القائمة على الاستبداد، هي العائق الكبير في الانفتاح على المجتمع. وبدون تغيير هذه البنية من الصعب مواجهة المخططات الأميركية ومن الصعب أن يقف الشعب إلى جانب حكامه في مواجهتها. في المحصلة، لا يجتمع الاستبداد ومقاومة المخططات الأميركية. الشعب وحده هو القادر على المقاومة ولكن شرط أن تعاد له حريته. وتاريخ المنطقة يعلمنا أن الشعوب الحرة هي التي نجحت في النهاية في نيل استقلالها. وهي أيضاً قادرة على تحقيق أمانيها.

موقف رياض الترك من الوجود السوري في لبنان

من المعروف أن موقف الترك هو ضد الوجود السوري في لبنان، فهو يقول: "في رأيي أن التسلّط السوري في لبنان هو أحد العلل التي أضيفت إلى الحياة السياسية اللبنانية والتي تساهم في عرقلة عودة الحياة الديمقراطية الصحيحة إلى هذا البلد" ولا يرى الترك مخرجاً من المأزق اللبناني إلا "إذا كفّ التدخل السوري في الشؤون الداخلية اللبنانية".

"صحيح أننا كنا بلداً واحداً في الماضي، لكن جاءت ظروف وأصبحنا دولتين ومن واجبنا نحن السوريين أن نتعامل اليوم على أساس احترام سيادة لبنان واستقلاله"، "وأن نسلك نحن السوريين السلوك الصحيح وفي الأخص عدم التدخل في الشؤون اللبنانية الداخلية".

ويصوغ الترك موقفه بشكل واضح في الجواب على سؤال من قبل محمد علي الأتاسي في حوار نشر في ملحق النهار الثقافي:

ماذا نفعل في لبنان؟

- **مع إقرار الكونغرس الأميركي "قانون محاسبة سورية" أصبح ملف الوجود السوري في لبنان على رأس أولويات الضغوط الخارجية المستخدمة ضد سورية. كيف ترى اليوم مستقبل هذا الوجود؟ وما رأيك في تحرك بعض القوى اللبنانية المعادية لكل ما هو سوري وليس للنظام فقط، في اتجاه دعم هذا القرار؟**

- أريد أن أصوغ هذا السؤال بطريقة أخرى. ما الذي يدفع هذه القوى المعادية لسورية وللسوريين إلى رفع هذه المطالب؟ أنا أعتقد أن الوجود السوري في لبنان هو السبب الأول والأساسي. اليوم، وبعد مرور 28 عاماً على هذا الوجود وبعدما انتهت الحرب الأهلية اللبنانية، علينا أن نسأل ما هي الدواعي لاستمراره في ظل الظروف الدولية والإقليمية الجديدة؟ مطالبتي اليوم بخروج الجيش السوري من لبنان لا تعني أبداً أنني

مع هذه القوى المعادية. فعندما كانت هذه القوى متحالفة مع النظام السوري في بداية الحرب الأهلية اللبنانية، كنا نحن ضد التدخل السوري في لبنان. إذاً هذا الوجود في رأينا هو في الأساس خاطئ. وحتى لو افترضنا تساهلاً أنه كان ضرورياً في السنوات الأولى، فلم يعد له مبرر بعد اتفاق الطائف وعودة السلم الأهلي.

وإذا نظرنا من جهة أخرى إلى هذا الوجود كمسألة سورية، فماذا نجد؟ لقد كان لسورية في مرحلة سابقة دور إقليمي يحظى بتغطية دولية. ولكن بعد سقوط صدام وقدوم الأميركان ضعف هذا الدور الإقليمي كثيراً وأصبح حجة لممارسة ضغوط جديدة على سورية. ضمن هذه الظروف أليس من الأجدى لسورية المحاصرة أن تتراجع إلى داخل حدودها الدولية لتحصن جبهتها الداخلية وتحسن الدفاع عن نفسها بشكل أفضل! المسألة كما أراها، معكوسة. أي أن مصلحة سورية هي اليوم في التراجع إلى حدودها الدولية وإعادة النظر في دورها الإقليمي وإعادة ترتيب بيتها الداخلي. إن في انسحاب الجيش السوري من لبنان إضعافاً للضغوط الدولية عليها، بل وإضعافاً لغلاة المتطرفين الناشطين في لبنان. ولا أعتقد اليوم أن هذا الانسحاب السوري سيفجر الوضع في لبنان. فالشعب اللبناني أصبح قادراً على إدارة شؤونه بنفسه. بل إن هذا الانسحاب سيعيد العلاقة التاريخية بين الشعبين إلى مسارها الصحيح وسيضعف في الآن نفسه تيار غلاة المتطرفين المعادين لسورية، وكذلك المنتفعين اللبنانيين من الوجود السوري.

في نيسان 2005 خرج الجيش السوري من لبنان بعد استمرار الضغوط الدولية.

*****

الجزء الثامن

ملاحق

ملحق 1

التجمع الوطني الديمقراطي

شهد الصراع السياسي في سورية تحالفاً عارض الجبهة الوطنية التقدمية وسمّى نفسه التجمع الوطني الديمقراطي وكان يتألف من:

- حزب الاتحاد الاشتراكي (د. جمال الأتاسي).
- الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي (رياض الترك).
- حزب البعث الديمقراطي (من المؤيدين لصلاح جديد).
- حزب العمال الثوري (طارق أبو الحسن).
- حزب الاشتراكيين العرب (جماعة عبد الغني عياش).

وأهم أهداف هذا التجمع: "هو إرساء الحياة الديمقراطية السليمة في سورية، وإجبار النظام الحاكم على تحقيق المسار الديمقراطي في البلاد".

وقد أدان التجمع أسلوب الأخوان المسلمين في اللجوء إلى العنف وفي الوقت نفسه أدان رد السلطة العنيف.

كان الدكتور جمال الأتاسي أول أمين عام للتجمع وبعد وفاته عام 2000 صار المحامي الأستاذ حسن إسماعيل عبد العظيم الأمين العام. ويمارس التجمع نشاطه سراً وله نشرة دورية باسم الموقف الديمقراطي.

حضور المرأة في الحياة السياسية السورية: د.أسماء الفيصل ونساء أخريات

إن السيدة وصال فرحة بكداش هي المـــرأة الوحيـــدة في القيـــادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية والوحيدة التي تقود حزباً سياســـياً هـــو الحزب الشيوعي السوري - جماعة بكداش.

وتاريخياً وقفت السيدة الدكتورة أسماء الفيصل إلى جانب زوجهـــا رياض الترك عوضاً عن أخيها أثناء أزمة المؤتمر الثالث للحزب الشـــيوعي السوري، ومن المعروف أن أخاها (يوسف الفيصل) كان مع طرف خالد بكداش. وفي أوائل الثمانينات (1980-1982) سجنت د. أسماء لمـــدة عشرين شهراً ثم سجن رياض الترك، و لم يلتقيا إلا بعد ثلاث عشرة سنة، أي أن رياض الترك لم يعرف مصير زوجته إلا بعد ثلاث عشرة سنة. وقد قامت السيدة أسماء بتربية ابنتيهما طوال سنوات سجن الترك. و لم تغـــير خطها الفكري والسياسي.

وحين سجن الترك للمرة الأخيرة، وجهت نداءً لإطلاق ســـراحه قالت فيه: بصفتي طبيبة وزوجة لرياض الترك الذي اعتقلته سلطات الأمن المركزي ظهر 2001/9/1 في طرطوس، أبدي قلقي الشديد على حياتـــه، وهو الذي أجريت له عملية تبديل أربعة شرايين في القلب ويعاني حاليـــاً القصور المزمن في القلب والضغط العالي والسكري ويعالَج بالأنســـولين ويخضع لإشراف طبي يومي. أحمّل السلطات مسؤولية ما يترتب على هذا الاعتقال وأطالب بالإفراج الفوري عنه، وإذا كان بينه وبين السلطات ما يوجب المساءلة، فليكن القانون هو الفيصل، وليحاكَم وهو طليق، مثلما يجري في دول الحق والقانون، علماً بأنه أمضى في الاعتقال قرابة ثمانيـــة عشر عاماً من دون محاكمة، و لم يطلَق إلاّ قبل ثلاث سنوات.

وكذلك كانت السيدة نزيهة الحمصي (زوجة أكرم الحــوراني) إلى جانب زوجها لسنوات طويلة وساهمت بعد وفاته في الحوار الدائر حول مذكراته.

وساندت السيدة كوثر رحمون زوجها يوسف الفيصل في مختلــف مراحل انقسامات الحزب وكانت إلى جانبه حتى دفنها عام 1998.

ووقفت السيدة الدكتورة نجاح الساعاتي إلى جانب زوجها الدكتور بدر الدين السباعي أثناء صراع الانشقاقات في الحزب الشيوعي ثم انضما إلى الحزب الشيوعي الموحد بقيادة يوسف الفيصل.

انضمت الشاعرة السيدة دولت العبــاس إلى حــزب الوحــدويين الاشتراكيين وأصبحت عضواً قيادياً فيه في حين كان زوجها الشاعر نجم الدين الصالح من أعضاء حزب الاتحاد الاشتراكي. ومن النساء اللــواتي لعبن دوراً سياسياً دون انتماء إلى أي حزب سياســي نــذكر الســيدة الدكتورة نجاح العطار، شقيقة زعيم الأخوان المسلمين عصام العطار، التي شغلت منصب وزيرة الثقافة، واعتبرت مستقلة لكن ضد حركة الأخوان المسلمين التي كان يقودها آنذاك أخوها.

ملحق 2

الحزب الشيوعي السوري

بعد الاستقلال، استفاد هذا الحزب من الانتصار الكبير للسوفييت ضد النازية. فنما حجمه وتعاظم دوره من خلال مشاركته بمختلف النضالات المطلبية والاجتماعية والوطنية، بخاصة ضد الديكتاتوريات العسكرية. أصبح خالد بكداش ممثله المنتخب في برلمان 1954، بعد أن كان قد تولّى الأمانة العامة للحزب منذ عام 1937. ونظراً لتحكم بكداش بالخط السياسي ولتوقف دورة الحياة الداخلية للحزب منذ المؤتمر الثاني عام 1949، فقد وضع الحزب في مجابهة مع القضايا القومية الأساسية. كان أخطرها تأييده لقرار تقسيم فلسطين ومعارضته الوحدة، ثم برقيته الشهيرة المؤيدة للانفصال الذي اعتبره "انتفاضة شعبية ضد الاستعمار والتحكم الفرعوني". فسمح ذلك بتعرّضه لحملات اضطهاد وتنكيل شديدين، كما تسبّب بعزلته الكبيرة عن الجماهير الوحدوية.

بعد 1963، أيّد الحزب قرارات التأميم، التي كان قد رفضها خلال عهد عبد الناصر، وعانى من استقلال الحزب الشيوعي اللبناني عنه. كما انتظر سنوات من التوتر مع البعثيين حتى أتت السلطة الشباطية وسمحت بتعاون رمزي معه في الوزارة. أما حياته الداخلية فلم تستأنف دورتها حتى عام 1969، حيث عقد المؤتمر الثالث الذي واجه فيه بكداش تياراً راديكالياً نقدياً. فتمسك بسلامة مواقف الحزب و لم يقبل النقد إلا في المسائل التنظيمية. لكن معارضيه، بقيادة عضو المكتب السياسي رياض

الترك، فرضوا عليه تمرير مشروع البرنامج السياسي (حزيران/يونيو 1970) الذي تضمن نقداً لتاريخ الحزب ورؤية لحزب شيوعي عربي من مختلف القضايا القومية والفلسطينية والعمل الفدائي مع توجه إلى الاستقلالية عن السوفييت وإلى الديمقراطية في حياة الحزب الداخلية. فكان هذا المشروع بداية لصراع داخل الحزب، فاقمه الخلاف حول التعاون مع الحركة التصحيحية واستعداء كتلة بكداش للسلطة والسوفييت ضد تيار المشروع. انفجر الصراع أخيراً ببيان الكتلة الانشقاقي (نيسان/أبريل 1973) وتابع تفاعله لينتهي رغم كل المحاولات إلى تكريس الحزبين التاليين:

الأول: الحزب الشيوعي السوري، وأمينه العام خالد بكداش، الذي بقي محافظاً على تعاونه مع الحركة التصحيحية، وممثلاً في الوزارة والجبهة وباقي مؤسسات السلطة منذ ذلك الحين. لكن جسده التنظيمي أصبح أكثر ضعفاً وعزلة، بخاصة بعد أن تركز في أوساط أقلياتية وعائلية، وعانى من انشقاقات متعددة، كان بينها الكتلة التي عملت لفترة تحت اسم: الحزب الشيوعي - منظمات القاعدة بقيادة مراد يوسف. أما أهمها فكان انشقاق 1986، الذي تحول إلى حزب شيوعي (ثالث) بقيادة يوسف فيصل، وشارك مثله في جميع مؤسسات النظام السوري. ونظراً لكونه امتلك بعض المبررات المنفتحة إيديولوجياً وسياسياً، فقد تميّز عن حزب بكداش ذي اللغة الطبقوية والإيديولوجية المتخشبة، واستطاع في المؤتمر السادس (1987) توحيد بعض الكتل المنشقة، وأعطى أملاً بتنمية خط شيوعي منفتح، لم يتأكد عملياً!

خالد بكداش

ولد خالد بكداش عام 1912 في حي المهاجرين (حي الأكراد) في دمشق. والده من أصل كردي وعشيرته لم تتميز بأي نشاط وطني أو

اجتماعي، رغم أن والده خدم في الجيش العثماني، ثم في الجيش العربي خلال حكم الملك فيصل سنة 1920.

أنهى خالد بكداش تعليمه الابتدائي والعالي في المدارس الحكومية في دمشق، لكنه لم يتمكن من متابعة دراسة القانون في كلية الحقوق بسبب نشاطه السياسي المبكر، أولع بالسياسة فانكب على المؤلفات السياسية التي كان لها تأثير كبير في قضايا الساعة يومذاك.

انخرط بكداش عام 1929 في صفوف الكتلة الوطنية، وبذل معهم جنباً إلى جنب جهده لشق طريقه في مجال السياسة، وفي عام 1930 انضم إلى الحزب الشيوعي، واعتقل مرتين بتهمة إثارات سياسية كانت الأولى سنة 1931 حيث سجن أربعة أشهر، والثانية سنة 1933 لكنه فرّ إثر اعتقاله، وفي تلك الأثناء عكف على ترجمة (البيان الشيوعي) وكانت تلك أول ترجمة بالعربية، ثم سافر بعد ذلك إلى موسكو طلباً للعلم.

التحق خالد بكداش في موسكو بمعهد لينين في بادئ الأمر، ثم بجامعة طشقند. وقد تعلّم اللغة الروسية حتى صار يتكلمها بطلاقة، كما قرأ الكثير من الأدب الروسي. اختير رئيساً للوفود العربية التي اشتركت في المؤتمر السابع للكومنترن في سنة 1935.

أصبح بكداش قبل ذهابه إلى موسكو أميناً للمجموعة السورية في الحزب الشيوعي السوري اللبناني، وبعد عودته من موسكو اختير أميناً عاماً للحزب، وحين ألفت الجبهة الشعبية الحكومة في فرنسا في عام 1936، وهي الجبهة التي يؤيدها الشيوعيون الفرنسيون برئاسة **ليون بلوم**، تجلّى نشاط بكداش في دمشق في تأييد الحكومة الفرنسية، والدعوة إلى التفاهم معها من أجل الوصول إلى معاهدة ينتهي بموجبها الانتداب الفرنسي ويعلن استقلال سورية. ولم يكتف بذلك بل توجّه إلى باريس ليضمن تأييد الحزب الشيوعي الفرنسي لهذه المفاوضات. ومهّد بذلك إلى

اجتماع أقطاب السياسة السورية بالأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي، كما هيّأ لقاءات مع عدد من أعضاء المجلس النيابي الفرنسي اليساريين لخدمة النظرية الأممية.

ونظراً لدور اليسار الفرنسي في معاهدة 1936 التي اعتبرت معاهدة استقلال بالنسبة للسوريين فقد سُمح لبكداش أن يروِّج للدعاية الشيوعية. وهكذا بدأ تنظيم دعايته بإلباسها ثوب التحرر الوطني، واستغل هو وأتباعه الحرية التي منحت لهم إلى أبعد حد في نشر دعوتهم على نطاق لم يتهيأ لهم من قبل. وفي سنة 1937 ظهرت لأول مرة جريدة تنطق باسم الحزب الشيوعي وهي (صوت الشعب) فنشرت خطابات بكداش والنشرات الشيوعية دون أن تمر على الرقابة، وبذلك امتد نفوذ بكداش فتجاوز المشرق ونودي به زعيماً بدون منازع.

بعد الحرب العالمية الثانية بدأ خالد بكداش بإجراء اتصالات أوثق بين حزبه والأحزاب الشيوعية الأخرى، وعلى الأخص الأحزاب الأوروبية، كما بدأ يشترك في مؤتمرات دولية. وفي سنة 1946 توجه إلى لندن لإجراء محادثات مع الشيوعيين البريطانيين، وحضر وهو في طريقه إلى لندن اجتماعات شيوعية سرية عقدت في شمالي إيطاليا حيث اطلع على النشاط الشيوعي الإيطالي، وظل كذلك على اتصال بنشاط الشيوعيين في البلدان العربية الأخرى، وعلى الأخص في دول الهلال الخصيب الذي كان يمارس بعض النفوذ عليه **حتى سمي بالمندوب السامي السوفييتي على الشيوعية العربية**. وفي سنة 1947 حضر المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي البريطاني كمندوب رسمي، وكان من هذا النشاط في الخارج أن تعززت مكانة بكداش في بلاده وغدا زعيماً معروفاً في المجالس الشيوعية الدولية، وبالتالي فقد عينه الكومينفورم في سنة 1948 **مديراً للحزب في الأقطار العربية**.

بين عامي 1947 و1949، حيث ثارت ثائرة العرب ضد تقسيم فلسطين وحين اندلعت الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى امتدت الأصابع إلى الشيوعيين تتهمهم بتأييد السياسة السوفييتية التي تنادي بالتقسيم. فقام خالد بكداش الذي عرف عنه دفع الأحزاب الشيوعية العربية إلى التهاون مع قيام الدولة اليهودية في فلسطين، قام بزيارة سرية إلى حيفا حيث عقد محادثات مع الزعماء الشيوعيين الإسرائيليين تتناول خططاً جديدة لمواجهة الانفجارات الشعبية، وربما ليحث هؤلاء الزعماء على انتهاج سياسة يتنصلون فيها من الجرائم المخزية للمنظمات الإرهابية. ولا شك في أن تأييد السوفييت لتقسيم فلسطين ثم اعترافهم بإسرائيل قد أثّر تأثيراً معاكساً في الدعاية للشيوعية في العالم العربي.

خيّب الموقف السوفييتي المؤيد لإسرائيل آمال العرب بحيث أثار النزاع في سورية بين الوطنيين والشيوعيين، ليس هذا فحسب بل إن الكثير من العرب الذين كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي انسحبوا منه وعادوا إلى صفوف الوطنيين ثم راحوا يتهمون بالخيانة كل من ظل في المعسكر الشيوعي، ورفضوا أية تسوية معهم. لكن عندما اختارت إسرائيل الاعتماد على المساعدة الأميركية لا المساعدة السوفييتية حفزت بذلك الاتحاد السوفييتي على تأييد العرب ضد المطالب الإسرائيلية، لذا تنفس خالد بكداش الصعداء لدى رؤيته أهداف حزبه تعود لترتبط بالأهداف الوطنية، ودخل حزب البعث والشبان الوطنيين في تحالف مع الشيوعيين وأقاموا فيما بينهم اتحاداً وطنياً عمل على إسقاط نظام الشيشكلي وإعادة الحكم للرئيس الأتاسي. واستغل بكداش هذا التحالف الجديد وراح يعد نفسه لانتخابات سنة 1954.

عام 1954 انتخب خالد بكداش عضواً في المجلس البرلماني السوري، وكان بكداش أول شيوعي يحتل مقعداً نيابياً في أي بلد عربي، وقد بلغ

نفوذ الشيوعيين ذروته خلال الفترة التي كان بكداش فيها نائباً من سنة 1954 إلى سنة 1958، فقد تغلغل الشيوعيون في كل دائرة من الدوائر الحكومية واحتلوا مناصب عسكرية رفيعة. وبصفة بكداش زعيماً للحزب الشيوعي فقد زاد من نشاطه في الأوساط الرسمية وغير الرسمية، وأكثر من زيارة الرئيس القوتلي مطالباً بوجوب الاعتراف رسمياً بحزبه، فضلاً عن زياراته المتعددة لموسكو وحضوره الحفلات التي تقيمها المفاوضات الشيوعية في دمشق، وقد حاول الشيوعيون مرتين الاستيلاء على الحكم، مرة سنة 1956 ومرة سنة 1957 ولكنهم باءوا بالفشل.

عارض خالد بكداش الوحدة المصرية السورية عام 1958، وحين وافق النواب السوريون بالإجماع على الوحدة كان مقعد بكداش في البرلمان المقعد الوحيد الخالي، حيث ترك دمشق إلى موسكو، ولم يعد إلا عام 1966 في ظل تمتين العلاقات السورية مع الاتحاد السوفييتي.

أعيد انتخاب خالد بكداش مع ستة من أعضاء حزبه في انتخابات 1973، ومثل حزبه بجناحيه وزيران في الحكومة السورية عام 1977 والتي كان رئيسها اللواء عبد الرحمن خليفاوي.

تعرضت قيادته أوائل السبعينات لنقد شديد داخل الحزب بسبب فرديته وتسلطه ومعارضته للقومية العربية، وتزعم الجناح المعارض له كل من ظهير عبد الصمد ودانيال نعمة ثم سوّى الخلاف بينهما، إلا أن جناحاً بزعامة رياض الترك استمر في المعارضة وانتهى أخيراً إلى الانشقاق.

جُدِّد انتخابه أميناً عاماً للحزب عام 1974 ثم عام 1980 وفي مطلع عام 1980 تعرضت قيادته مجدداً للنقد من داخل حزبه ذاته بسبب ممارسته التنظيمية الداخلية التي وصفها خصومه بأنها غير ديمقراطية.

ظل خالد بكداش عضواً في القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية منذ تأسيسها عام 1972. تزوّج خالد بكداش من فتاة كردية تدعى

وصال فرحة سنة 1951، أصبحت داعية نشيطة للشيوعية بين النساء، فكانت مصدر قوة لحزبه.

توفي خالد بكداش في 24 تموز/يوليو 1995.

له كتاب بعنوان (طريق الاستقلال) أو (طريق الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي).

* * *

الثاني: الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)، حيث عقد التيار الذي كان يشكّل أغلبية قواعد الحزب ومكتبه السياسي مؤتمره الرابع 1973، وانتخب فيه الترك أميناً أول. وعند انسحاب كتلة عبد الصمد ونعمة وبكري منه، خسر ممثليه في الوزارة والجبهة. لكنه حافظ على حد أدنى من المشاركة في فروع الجبهة، وتجنّب توتير العلاقة مع البعث. ذلك إلى عام 1976، حيث أدت معارضته دخول الجيش السوري إلى لبنان وتزايد نقده للسياسة الداخلية إلى الانسحاب من الجبهة، فانتقل بذلك نهائياً إلى موقع المعارضة. مما انعكس على تصليب تنظيمه ووضوح خطه السياسي باتجاه مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية الماركسي. الأمر الذي تجلّى في تركيب المؤتمر الخامس 1978 وموضوعاته. وعندما طالب بالتغيير الديمقراطي، خلال أزمة 1979-1980، وشارك في تكوين التجمع الوطني الديمقراطي، تعرّض أكثر من غيره لحملات قمع متعددة طالت على مدى عقدين معظم قياداته وقواعده وحوّلته إلى رموز حزب وخط سياسي. لكن انتهاء الاحتقان والإفراج عن معتقلي الحزب، الذي شمل أخيراً رياض الترك في أواسط 1998، شكّل إنعاشاً للحزب، فأعاد انتخاب الترك وترميم هيئاته. من ثم يمكن ملاحظة مؤشرات عديدة تدل على شروع الحزب بالتجدد واستعادة دوره في الحياة السياسية السورية،

التي تشهد بعض ملامح الإفراج والتغيير في أوائل القرن الجديد.

* * *

إن آخر مؤتمر للحزب الذي تعرّضت كتلة كبيرة من أعضائه وقيادته للاعتقال في عام 1980 وما بعده، عُقد في الشهر الأخير من عام 1978. في ذلك المؤتمر توّج الحزب عملية تحول فكرية وسياسية ورمزية قادته بعيداً عن مختلف تنويعات الشيوعية السورية المنحدرة من السلالة السوفييتية وخفّفت من النزعة العقائدية المكثفة التي ميّزها. وكان الوجه الآخر لهذا التحوّل إعادة اكتشاف السياسة والاقتراب من الديمقراطية. والهدف من النظر إلى الماضي وفتح النقاش حوله هو تقديم سرد متماسك بعض الشيء عن مسار اكتشاف السياسة والانسلاخ الرمزي والإيديولوجي عن اليسار الشمولي، وذلك في سياق التفكير بمستقبل حزب يعي نفسه اليوم بمفردتي اليسار والديمقراطية.

بدايات وتحولات (مقتطفات من موقع الرأي، المؤتمر السادس للحزب، يبدو تفكير الترك السياسي واضحاً وناضجاً وملهماً)

انقسم الحزب الشيوعي السوري عام 1972 إلى جناح مقرّب من السوفييت قاده خالد بكداش، الأمين العام للحزب منذ النصف الثاني من ثلاثينيات القرن العشرين (حتى وفاته في النصف الأول من تسعينيات القرن)، وجناح ارتبط باسم رياض الترك، رغم أنه لم يكن وقتها أبرز قادته. وإذ انحاز خمسة من أعضاء المكتب السياسي السبعة إلى الجناح الثاني فقد أطلق عليه اسم "المكتب السياسي"، فيما نال أنصار الجناح الآخر اسم شهرة مشخصن: "البكداشيين". لكن كلا الجناحين كان يطلق على نفسه اسم الحزب الشيوعي السوري. وبرغم أن ثلاثة من أعضاء المكتب السياسي الخمسة المشار إليهم عادوا، بعد أقل من عام، إلى

جناح بكداش الذي فاز برضى السوفييت ودعمهم، فقد كان اسم "المكتب السياسي" قد التصق بما دأبت السلطات السورية والمقربون منها على تسميته "جماعة رياض الترك".

جرى الانقسام على خلفية المد الماركسي الذي تلى، في المشرق العربي، هزيمة حزيران/يونيو. وكان من أبرز قضايا الخلاف بين الطرفين الموقف من المسألة القومية العربية وتحديداً قضيتي فلسطين والوحدة العربية، ثم العلاقة مع المركز السوفييتي أو مسألة الاستقلالية. فقد تحوّل "المكتب السياسي" عن الموقف الشيوعي التقليدي المطابق للموقف السوفييتي نحو موقف يدعو إلى تحرير فلسطين كلها ويسلم بأن العرب أمة واحدة ويتحمس لقضية الوحدة العربية. وجاء الابتعاد عن الاتحاد السوفييتي على أرضية هذه المواقف من جهة، وتحدي سلطة خالد بكداش المدعوم منهم من جهة ثانية. وفي بيان أصدره في 3 نيسان/أبريل 1972 شخّص الأمين العام وجود "زمرة قومية تحريفية انتهازية مغامرة" في الحزب، وأعلن طردها منه. ورغم أن "المكتب السياسي" ثابر حتى عام 1980 على منازعة "البكداشيين" على الشرعية الشيوعية فقد خسرها في وقت مبكر لمصلحتهم. ولا ترتدّ الخسارة إلى مجرد فوز الأخيرين بالمظلة السوفييتية القيمة على المعاني الشيوعية السليمة، بل كذلك إلى ابتعاد "المكتب السياسي" المتدرّج عن تلك المعاني ورموزها وأذواقها وحساسيتها.

دشّن التدخل السوري في لبنان عام 1976 عملية انعطاف أخرى في مسار "زمرة رياض الترك" حسب تعبير خالد بكداش. فقد أعلنت "الزمرة" موقفاً معارضاً للتدخل في وقت كانت السلطة السورية تمعن في التشدّد تجاه أي نوع من المعارضة لسياساتها. ولم تلبث دينامية الاعتراض السياسي أن رُفِدت بدينامية فكرية إيديولوجية تؤكد على الديمقراطية

ضداً على الديمقراطية الشعبية، وتمنح الاستقلالية عن السوفييت مضموناً سياسياً وإيديولوجياً إيجابياً.

الترابط بين الاعتراض على السلطة والتحول نحو الديمقراطية ثابت رغم أن الموقف المضاد للتدخل في لبنان استند إلى حجج تقدمية وفلسطينية لا إلى حجج ديمقراطية. فالعملية التاريخية للتحول الإيديولوجي السياسي أعقد من إدراك الفاعلين لها. وعلى كل حال كان في ثنايا معارضة التدخل في لبنان اعتراض على زيادة فظاظة النظام، وموقف ضد التظاهرات الفئوية المتزايدة لسياسته. وعلى كل حال أيضاً لم يلبث الحزب أن أخذ يربط بصورة نسقية بين معارضته للسلطة وبين الدعوة إلى تغيير ديمقراطي في البلاد.

ويمكن القول إنه بقدر ما دشن الانشقاق إعادة الاعتبار للهموم القومية العربية التي كانت حجبتها نزعة أممية مجرّدة وتابعة في الوقت نفسه، فإن دينامية الاعتراض على التدخل في لبنان دشنت إعادة الاعتبار للديمقراطية التي عانت طوال العقدين السابقين من سوء السمعة وتوارت خلف ظلال الديمقراطية الشعبية والاشتراكية العلمية المهيبة.

وحيال أزمة أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات وما جرى في ظلها من مواجهات دامية بين السلطة والإسلاميين، حمّل الحزب المسؤولية الأساسية عن تفجر الأزمة للسلطة، ووجّه أغلظ كلامه ضدها. ورغم أنه لم "يتحالف مع الإخوان المسلمين"، على نقيض ما شهد به طيف يساري سوري عريض، فإن تحليله اشتق العنف الإسلاموي من عنف أول ومؤسس هو عنف السلطة، وكان الذريعة المباشرة لهجوم أمني من أجهزة السلطة وهجوم إيديولوجي تولاه أنصارها. وبقد ما انشق هذا الموقف عن الإجماع الشيوعي واليساري فقد انطوى على إعادة اعتبار ثالثة: للدين. والأصوب في الواقع أن نتحدث عن "رفع الحرم" عن الإسلام

أكثر مما عن إدراجه في التكوين الفكري والسياسي للحزب كما هي الحال بصدد الديمقراطية والقومية.

* * *

تتخطّى إعادات الاعتبار المشار إليها عناوينها الإيديولوجية المباشرة: القومية والديمقراطية والإسلام. فقد أفضت إلى انفصال عميق عن الحساسية الشيوعية المهيمنة وقتها." ولإعطاء انطباع قد يكون شخصياً عن هذا التحول أشير إلى خروج النشيد الأممي من الذائقة الوسطية لمنتسبي الحزب، والإبقاء على أم كلثوم وعبد الحليم... إلى جانب مارسيل خليفة والشيخ إمام، وبالطبع فيروز دائماً؛ كنا نقرأ ياسين الحافظ والياس مرقص، ونتعرف إلى عبد الله العروي ونكتشف برهان غليون، بينما يقلّ اهتمامنا بكتب "دار التقدم"؛ كانت مظاهر الصعلكة في الزي والسلوك تتراجع و لم يعد اللون الأحمر هو الأجمل دائماً". وبالطبع تغيّرت لغة خطاب الحزب وخفت شحنته الطبقية، ونمت بالتوازي مع هذه التغيرات لغة تحليل سياسي واجتماعي "علمانية".

وبقدر ما كانت نخبة الحزب، أعني رواد انعطافه السياسي والفكري، (يشار بصورة أساسية إلى كل من رياض الترك وأحمد فائز الفواز، لكن هناك أسماء أخرى داخل الحزب وحوله أسهمت في التحول) تكتشف السياسة، وبقدر ما كانت هذه تستقل عن العقيدة الشيوعية، فقد تواكبت مع عملية نزع القداسة عن الحزب. فلم يعد المرء يصادف الخطاب التمجيدي المحتفي بالذات، وباتت عبارة مثل "حزبنا العظيم" ممجوجة وخارج التداول، وأخذ الخطاب يخلو من اللغة الرمزية التي تعرّف المتكلم وتحدّد هويته أكثر مما تضيء القضية موضوع الكلام: طبقات، اشتراكية علمية، أنماط إنتاج، جدل... إلخ. غير أن "علمنة" وعي الذات

هذه كانت غير متكافئة الانتشار في وسط منتسبي الحزب. فطلاب الجامعة والقادمون بعد عام 1972 كانوا على العموم أكثر علمانية من جيل القدماء وغير الجامعيين. من ناحية أخرى، تعارضت تلك العلمنة منذ البدء مع ظروف العمل السري الذي دفعت نحوه مواجهة كانت نذرها تلوح في آفاق البلاد. كذلك أثرت العلمنة تأثيراً سلبياً على الوظيفة التعبوية لخطاب الحزب. فبتأثير الابتعاد عن الرموزية الشيوعية الغنية (المنجل والمطرقة، اللون الأحمر، النشيد الأممي، اللغة "الماركسية"...) تدنى رصيد الحزب من الرموز الجمعية، الجاذبة والموحدة، إلى درجة تقارب الإفلاس، وهو ما لا يعوض عنه أي نمو في الوظيفة المعرفية للخطاب. ولا يزال الفقر الرمزي مشكلة حقيقية للحزب والحركة الديمقراطية السورية رغم التضحيات الكبيرة التي قدمت خلال الربع الأخير من القرن العشرين. فلسبب ما لم تعرف هذه التضحيات طريقها إلى عالم الرموز. ولعل بعض السبب يكمن في التناقض بين الاسم الشيوعي للحزب وتضحيات أعضائه المضادة لاستبداد لا يختلف في حقيقته وفي خطابه عن الاستبداد الشمولي في شيوعية "المعسكر الاشتراكي".

* * *

واجهت تلك التحولات ممانعات متصاعدة داخل الحزب، ورفضاً حاداً في الأوساط الشيوعية والماركسية السورية. وبقدر ما كانت الدينامية الاستقلالية، الفكرية السياسية، تترسخ، كانت تلاقي مقاومة أقوى. فبينما قادت إعادة الاعتبار للشأن القومي إلى انشقاق الحزب الأم، فإن إعادة الاعتبار للديمقراطية قادت إلى الاصطدام بالسلطة، بينما ترتب على الامتناع عن "تكفير" الإسلاميين اصطدام مع مجمل الطيف اليساري السوري. ففي أوساط شيوعية وماركسية واسعة كان هذا الموقف الأخير

فضيحة بكل ما في الكلمة من معنى، تضاف إلى سجل فضائحي سابق من الانحرافات البرجوازية: الديمقراطية والقومية.

غير أنه ينبغي ربط حدة الممانعات تلك بالمضامين للتحولات الثلاثة لا بعناوينها الإيديولوجية. فقد حملت إعادات الاعتبار المذكورة على دينامية تبلور معارضة سياسية للسلطة، وقادت شيئاً فشيئاً إلى اعتراض صريح على مجمل سياسات وبنية نظام العهد السابق. ببساطة، كانت الممانعات الداخلية تتضمن عنصر خوف وتراجع.

ومن هذا الباب إذا كان تاريخ "المكتب السياسي" تاريخ ابتعاد عن الشيوعية والماركسية السوفييتيين، وتاريخ تبلور موقف يزداد جذرية حيال نظام العهد السابق في سورية، فإنه كذلك تاريخ ابتعاد كتل وأفراد عنه. فبعد أن كان الجناح الأكبر وقت الانشقاق عام 1972، أخذ يتعرض لحت تدريجي أفضى إلى تقلص حجمه بالتدريج، وصولاً إلى خروج كتلة معتبرة في المؤتمر الخامس عام 1978، واستسلام أحد أعضاء المكتب السياسي للحزب في صفقة مع أجهزة الأمن أثناء حملة الاعتقالات عام 1980.

* * *

نريد الخلوص إلى أن دينامية التحولات أو إعادات الاعتبار المشار إليها على مستوى الحساسية والتربية السياسية تفوق قيمتها كمواقف سياسية، كما تتخطى أي نقاش حول صحتها التحليلية. وهذه الدينامية وحصائلها التربوية هي ما تحتفظ بقيمة اليوم، وهي التي تستوجب تغيير اسم الحزب كنقلة لا بديل عنها نحو تكوّن حزب يساري ديمقراطي، أو "ديمقراطي يساري" وفقاً لاقتراح الصديق بول الأشقر. وتغيير الاسم قبل ذلك تجاوز لحالة انفصام الشخصية التي لم يتسن للحزب معالجتها قبلاً،

لكن التي ستشله إن لم يعالجها الآن. فهو لم يخرج فقط من حظيرة الشيوعية، وإنما خرج من باب السياسة والعمل، أي المعارضة الديمقراطية للسلطة، وليس من باب الثقافة والإيديولوجيا، أي المعارضة الماهوية والأصالية للحداثة (رغم إغراءات مزج بين الاثنتين ميّزت الحقل الإيديولوجي لعقد الثمانينيات السوري والعربي).

وهذا فرق مهم عن أحزاب وتيارات (تتخلّى) عن الشيوعية التي تراجعت قيمتها. فالأمر لا يتعلق هنا بتخل سلبي بل بمطابقة الاسم مع الفعل والتحرر من الازدواجية أو انفصام الشخصية. ومن يملك رصيداً من التمرد على السلطة الإيديولوجية السوفييتية والاعتراض على السلطة السياسية السورية لا يصعب عليه تحقيق قطيعة مع أصوله الشمولية.

* * *

تقوم الديمقراطية على مبادئ لا يمكن تحققها من دونها، أولها سيادة الشعب من حيث هو مصدر السلطات ومنبعها، ثم سيادة القانون، والمساواة كنقيض التمييز بأشكاله كافة، والحريات الأساسية في الرأي والاعتقاد والتعبير والتنظيم، والتعددية السياسية، وتداول السلطة نقيض احتكارها، ثم فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. تلك هي الديمقراطية، التي نريد من أجلها وضع برنامج ديمقراطي، وتنفيذ ذلك البرنامج. وعملياً، يكون تفكيك النظام الشمولي، وتأسيس وضع ينتهي فيه الاستبداد وينقطع طريق العودة عليه، هو الهدف الذي يتركّز عليه التغيير.

على ذلك الطريق، تكون المرحلة التمهيدية بتصفية المظالم وإنهاء الآليات التي قام عليها الاستبداد، بالخلاص من حالة الطوارئ والأحكام العرفية، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، وعودة المنفيين قسراً أو

طوعاً إلى البلاد، والكشف عن مصير المفقودين، وإطلاق حرية التعبير للجميع، وسواها من الإجراءات والتدابير الأخرى. بذلك، تنفتح إمكانية تشغيل الآليات المناسبة والفاعلة للتغيير المنشود.

من هذه الآليات، قد يكون المؤتمر الوطني الشامل، الذي تتمثل فيه جميع قوى الشعب، على غرار ما كانت تلجأ إليه سورية في أزماتها ومفاصلها التاريخية، بل بشكل أكثر حداثة وجدوى. بوسع مثل هذا المؤتمر أن يضع برنامجاً تأسيسياً لنظام وطني ديمقراطي، ويقرّر الخطى اللازمة على هذا الطريق. من شروط نجاح ونجاعة مثل هذا المؤتمر، ألا يجري الالتفاف على منطقه وجوهره التمثيلي وإفراغه من مضمونه، بالمناورة والانتهازية.

من هذه الآليات أيضاً، تشكيل حكومة انتقالية تجمع قوى ذات صفة تمثيلية، قادرة على الدعوة إلى انتخاب جمعية تأسيسية توكل إليها مهمة وضع دستور وطني وديمقراطي، أو تعديل الدستور القديم لتخليصه من آثار الشمولية والاستبداد واحتكار السلطة وتطويره على أسس حديثة، وقيادة البلاد في المرحلة الانتقالية الصعبة. يمكن لمثل هذه الحكومة أن تنبثق عن المؤتمر الوطني، أو تدعو إليه، حسب واقع الحال وتطور الأوضاع واتضاح المصلحة الوطنية على الأرض.

وليس هذا أو ذاك ضمانة عميقة للتغيير وديمقراطيته، إلا بمقدار تطوير وحدة قوى المعارضة بطيفها الجامع، وتوافقها على برنامج الحد الأدنى للتغيير، وإسهامها في تأسيس الكتلة التاريخية اللازمة له. هذه الوحدة، كوجه من وجوه ضمان التغيير، سوف يدعمها بروز وتبلور قوى جديدة، قد تتجاوز القوى القديمة، ما لم تتدارك هذه أوضاعها وتجدّد نفسها.

طريق ثالث وقوة ثالثة

باحتلال العراق، أصبح التغيير راهناً وموضوعياً في سورية، ولكن ليست هنالك قوى قادرة على تحقيق اختراق تغييري. هذا يفتح الباب إما لدخول البلاد في مسار انحلالي نشهد مؤشرات متكاثرة عليه في السنوات المنصرمة من العهد الجديد، أو لتولي الخارج الأميركي والإسرائيلي إحداث التغيير لمصلحتهما، وهو احتمال تزداد نسبته بعد احتلال العراق وتعمّق أزمة النظام في لبنان، وعجزه عن حل المسألة الوطنية واحتلال الجولان، واستسلامه للانحلال. لتجنّب هذين المسارين دعت المعارضة الديمقراطية خلال السنوات الأخيرة إلى إطلاق عملية إصلاحية وطنية تقطع مع نظام الاستبداد، وترسي أسس نظام ديمقراطي تعددي. في عام 2001 تبلورت فكرة المصالحة الوطنية التي رفضها النظام واعتقل دعاتها، وفي عام 2003 وبعد احتلال العراق، دعت المعارضة الديمقراطية إلى مؤتمر وطني لتدارس أوضاع البلاد وتدارك المخاطر المحيطة بها، لكن النظام ثابر على صممه وغروره دون أن يقدم أي مخرج. ولعل السر في ذلك يكمن في ضعفه العام المادي والمعنوي، وبالخصوص حيال المصالح الخاصة التي نمت في أحضانه.

هنالك طريق للتغيير قد يفتحه الأميركيون، وطريق آخر يمكن للنظام - عندما يعجز عن المقاومة، ويقرّر الالتفاف على المطلوب منه - أن يسلكه. كلا الطريقين يؤدي إلى حالة تتكيّف فيها الطبقة السائدة مع الوضع الجديد، وتعيد إنتاج نفسها حسب مصالحها الثابتة. كلا الطريقين أيضاً سوف يقدم "تنازلات" على صعيد الحريات العامة، وسوف يستولد أدوات القمع القديمة في إهاب جديد، لمحاولة قطع الطريق على التطور الديمقراطي الحقيقي، بمكوّناته الأساسية المعروفة، والتي ترتبط فيها مصلحة الشعب وحريته.

ليس هناك مخرج مشرف لسورية غير الانتقال السلمي والمتدرج، لكن الجاد من دون مراوغة وتلاعب، نحو نظام تعددي دستوري. فلا تدرّج - مثلاً - في الإفراج عن المعتقلين وعودة المنفيين والكشف عن مصير المفقودين وتصفية المظالم... وقمع الفساد وإنهاء احتكار السياسة والسلطة. التدرّج في بناء النظام الديمقراطي الجديد وليس في تفكيك النظام الديكتاتوري القديم. التدرج أيضاً في الأسلوب وليس في المبدأ.

في الوقت نفسه، لا يشكّل انقلاب الأميركيين على النظام طريقاً صحيحة للتغيير، ولا انقلاب النظام على نفسه أيضاً. الطريق الصحيحة في مكان ثالث، يُمسك بها الشعب بمقاديره، ويفرض مصلحته في إقامة نظامه الوطني الديمقراطي. وحتى يكون للشعب إسهامه الملموس هذا، لا بدّ أن تكون له قوته الملموسة، وهذا لا تتجسّد إلا من طريق قواه الفاعلة. قد تحمل المعارضة الديمقراطية التي عايشت الاستبداد طويلاً شرف الوقوف في وجه هذا الاستبداد وتلقي ظلمه وقمعه، لكنها، ربما، لا تكفي للانتقال بالبلاد من حال إلى حال، وأفضل ما يمكنها أن تكونه هو اندراجها في بناء خيار ثالث يستند إلى قوة قادرة على موازنة الخيارين، الخارجي والداخلي، من الأميركان أو النظام. على الأقل، سوف يكون التغيير ديمقراطياً بمقدار فعل هذه القوة وحجمها. إن تلاحم هذه القوى، وبلورة ذلك الطريق، هي المهمة المباشرة الملحّة أمام جميع المهتمين بالشأن العام وبموضوع التغيير.

إن نواة الكتلة التغييرية تتكوّن بالضرورة من القوى التي قاومت الاستبداد، لكنها لا تقتصر عليها. والمسألة التي تواجه القوى المعارضة التي قاومت النظام الاستبدادي مسألة مركبة: الاشتغال على نفسها وتأهيل نفسها للعمل السياسي على المستوى الوطني من جهة، ثم وضع الخطط والبرامج التي تخاطب بها الشعب وتطلب منه تفويضاً سياسياً على أساسها. لكن تحقيق الاختراق الديمقراطي يتطلب توسيع قاعدة العمل

العام وتجاوز التيارات السياسية - الإيديولوجية المنظمة نحو قطاعات غير مسيّسة من الرأي العام مثل الشباب والنساء والصامتين.. أي تنشيط أكبر ما يمكن من المعارضة الكامنة في المجتمع واجتذابها إلى الحقل العام. وفرص هذا التجاوز تكبر بقدر ما تعمل المعارضة بروحية عملية وطنية ومنفتحة، متجاوزة الفوارق الإيديولوجية، وغير منعزلة عن العالم.

الهواجس والضمانات.. العقد والتعاقد

لأن هنالك أجيالاً لم تعرف الديمقراطية ولا مشتقاتها في سورية، تطرح فيها هواجس مختلفة حول التغيير نفسه، وحول النظام الديمقراطي وما يمكن أن يدخله على حياة الناس كلهم، أو فئات معينة منهم.

الهاجس الأكبر الذي يشغل الأغلبية الساحقة من الذين عانوا من الاستبداد وما زالوا يعانون من آثاره، هو السؤال حول إمكان عودة هذا الاستبداد، بذاته أو بنوع مختلف منه، بعد الإقلاع بعملية بناء النظام الديمقراطي، أو بعد نجاح أية قوة سياسية بالانتخاب، ثم تشبّثها بالحكم وإلغائها لأي تداول بعد ذلك. في البلدان الغربية سابقاً، كان هذا الخوف هاجساً دائماً تجاه الشيوعيين، الذي كان مبعثه طموحاتهم إلى ديكتاتورية البروليتاريا والثورة، وتجريحهم الدائم بالديمقراطية "البرجوازية". لدينا هنا خوف من نوع آخر، من الإسلاميين على سبيل المثال.

هنالك هواجس الأقلية، القومية والدينية والمذهبية التي تخشى الديمقراطية للوهلة الأولى بتأثير التأخر أو ترويج المستبدين، من حيث هي تأكيد على حكم الأغلبية. وهي تخشى هنا الأغلبية من حيث التركيب القومي أو الديني أو الطائفي، ولا تتعرض لها بمضمونها السياسي، الذي تجتمع فيه أغلبية المواطنين على دفع حزب أو كتلة ذات برنامج محدّد إلى الحكم. وحتى يكتسب الناس صفة المواطنين الأفراد، ويكتسبوا المواطنية، هنالك شروط أساسية لا بدّ من أن تسود: الحرية والمساواة أمام القانون

والمشاركة السياسية والعدالة والثقافة المدنية. ولكن دون ذلك مرحلة انتقال، نحن واثقون بأن شعبنا قادر على تجاوزها خلال فترة قياسية.

الحقوق الثقافية للأكراد السوريين، وحل مسألة المحرومين من الجنسية، وتلك المتعلقة بحقوق المواطنة الكاملة، لهم ولجميع الأقليات القومية أو الدينية أو المذهبية، ترتبط بشكل جدلي لا ينفصم بمسألة الديمقراطية. والاستبداد حين يظلم أكثرية أو أقلية، ويستخدم أقلية أو أغلبية لتحقيق غايته واستدامة حكمه، لا يمكن أن يكون ضمانة لأحد، بل على العكس تماماً، وهذا ما بيّنته تجارب الشعوب جميعها.

في العصر الحالي، والتجارب المعاصرة، ما يكفي للبحث ولاعتماد ضمانات كافية، تقطع الطريق على عودة الاستبداد القديم أو تأسيس استبداد جديد. منها ما يتعلق بالشرائع الدولية وتزايد التوافق على الشرعية، تطويرها ورفض التراجع بها. ومنها ما يمكن توثيقه بالبنى والمؤسسات الإقليمية على النسق ذاته في المستقبل.

ولكن، وعلى الرغم من ذلك، سوف يكون العقد الاجتماعي - الوطني الضمانة الحقيقية، وهذا تفاهم واقتناع قبل أن يكون وثيقة يوقعها الجميع، وسوف تكون ترجمتها في الدستور الوطني الديمقراطي الحديث، الذي هو الجامع المانع للحياة السياسية، ولتنظيم العلاقة ما بين الفرد والمجتمع، وما بين المجتمع والدولة.

يضمن الدستور ذاته أن تكون الدولة مركز اجتماع وتوافق، تمثل المصلحة الوطنية والاجتماعية الجمعية، لا أن تكون مجرد أداة للقمع والتسلط في أيدي طبقة سائدة أو طغمة متسلطة أو فرد مستبد. الدولة بقوانينها وتنظيماتها ونظمها التعليمية وأجهزتها المختلفة، بما في ذلك الجيش وقوى الأمن، كلها في خدمة الدستور، محايدة في مهمة الحفاظ عليه أو مخالفته والالتفاف عليه.

فوق كل ذلك، وقبله، لن يضمن الدستور وحق التداول وحقوق الجميع إلا الشعب نفسه، الشعب القوي المنظم الحريص على الديمقراطية ذاتها أكثر من حرصه على أية مجموعة سياسية أو فئوية، بل سوف ينفضّ عن القوة التي انتخبها نفسها وينقلب عليها إن انقلبت على الدستور. في أنظمة الاستبداد، لا يريد الحاكم أن يرى حراك الشارع، ويعمل على إخماده وعزله عن السياسة وحق التعبير والتنظيم، فلا تقوى إلا أجهزة القمع والتسلط. في النظام الديمقراطي، يعود للشارع حراكه وقوته، ويصبح هو حارس الدستور والحريات والحقوق. وبعدما تطور العالم، بإعلامه ورقابته وشرائعه، لم يعد هنالك من هو قادر على إسكات شعب حرٌ يرى في الأفق خطراً على حريته.

* * *

في الوقت الذي نرى فيه ضرورة عدم تقييد الحركة الديمقراطية في سورية ببرنامج تفصيلي تنتج عنه اختلافات لا معنى لها، وأن هذا البرنامج من مهام تلك الحركة مجتمعة في أي لقاء أو مؤتمر لها، ينبغي العمل من أجله من دون تلكؤ..

وفي الوقت الذي ندرك فيه أيضاً أن نقصاً أساسياً في هذه الحركة هو ما يخصّ غياب الخط الواضح المتماسك، الذي يبرز الهدف من دون التباس، ويساعد على تجنب الانتهازية والتطرف، ينبغي إذن الانكباب على تدارك هذا النقص..

وكذلك، في الوقت الذي نرى فيه توافقاً كبيراً وإمكانية كبرى، لاعتبار أن الهدف الجامع للقوى والشخصيات الوطنية والديمقراطية، وللشعب السوري من ورائها (وحتى من أمامها أيضاً)، هو الانتقال بالبلاد من حال الاستبداد إلى الديمقراطية..

نتقدّم فيما يلي بأفكارنا الأولى، التي منها ما يتعلق بالوضع الراهن،

ومنها ما يتعلق بأية حال انتقالية، أو ما يرتبط بحالة يكون فيها مصير الاستبداد قد حُسم، وانفتح الطريق إلى الممارسة الديمقراطية.

من أجل إنهاء الاستبداد والانتقال بالبلاد إلى وضع جديد، لا بد من تحقيق وحدة القوى الديمقراطية، أو وحدة المعارضة، على خط واضح لا لبس فيه، وبرنامج للتحرك من أجل تحقيق التغيير السلمي، مع نبذ العنف والعمل على منعه وتجنّبه بأي شكل، ومن أي طرف كان.

وانطلاقاً من إدراك ضعف المعارضة حالياً، لا بد من تشجيع أية مبادرة إلى العودة بالمجتمع إلى السياسة، وبالناس إلى الاهتمام بالشأن العام، وتنشيط المجتمع المدني، والتقاط أية إمكانية لإدماج الشباب والفئات المختلفة التي ما زالت بعيدة عن العمل العام، في السياسة والعمل السياسي..

ولذلك أيضاً، فإن تشكيل اللجان والمجالس والهيئات المختلفة، محلياً وعلى مستوى البلاد، هو ظاهرة لا بد من ملاقاتها ومساعدتها، حتى ولو بدت متعارضة إلى هذا الحد أو ذاك مع بعض خطنا، وبعض رؤيتنا بتفاصيلها. مثل هذا النشاط والحراك، هو الأساس الذي يجعل أي مؤتمر وطني ناجحاً، وذا صفة تمثيلية، وقادراً على تحقيق مهمته، وتحسين شروط المستقبل في جميع الأحوال.

وبما أن ديمقراطيتنا اجتماعية، سليلة فكر اشتراكي ونضال طويل الأمد من أجل مصالح الشعب والفئات الاجتماعية الأكثر تعرضاً للاستغلال والاضطهاد: فنحن نناضل دائماً من أجل أن تكون المساواة في قلب الديمقراطية، لا تنفصل عن الحرية، وتتعلق بالعدالة رابطاً وضامناً لهما. لذلك، ننظر إلى قضايا الحرية والسلام والبيئة والصحة والثقافة والفن والتعليم والضمان الاجتماعي والحرب على الفقر، على أنها قضايانا المباشرة، في برامجنا وتحالفاتنا المحلية والإقليمية والعالمية.

إن برنامجنا الذي نعمل عليه لتأسيس نظام ديمقراطي، لا بد أن يتفاعل

أيضاً مع محيطه الأقرب في لبنان وفلسطين والأردن والعراق، وبقية العالم العربي، والعالم كله، ويحافظ على استقلال البلاد والسيادة الوطنية، مع الانفتاح على المجال العربي الواسع. يحتوي كذلك على التزام بالنضال من أجل ألا يعود الاستبداد إلى بلادنا، وأن نبقى على التزام ثابت أيضاً بمحاربة العنصرية والتمييز والظلم، وتأييد حقوق الشعب بأقلياته مثل أغلبياته، قومياً ودينياً، وبناء مجتمع الوطنية التي تكون فيه المواطنة النواة المكونة الرئيسة.

إن نضالنا من أجل سورية ديمقراطية، لا يتناقض بأية حال مع طموحنا إلى تعزيز روابطنا العربية، وتحويل الطاقة القومية إلى إرادة فعلية من أجل توحيد جهود شعوبنا من أجل التقدم. هذه الإرادة لا تنبع من العوامل الروحية والشعور بالروابط فحسب، بل هي انعكاس لمصالح ملموسة تزداد تحققاً بمقدار ما يأتلف الجهد وتنسجم الرؤية وتتناغم الخطى. إنها انعكاس في الوقت نفسه، لإدراك بأننا فريسة أسهل للطامعين، طالما نحن متفرقون ومتناقضون، بفعل حكامنا الحاليين بالذات.

هذا الجهد القومي، يجد هدفه الكبير في مواجهة العدوان الإسرائيلي والاحتلال وأخطار الهيمنة، وفي التضامن مع شعبنا الفلسطيني وطموحاته الوطنية المشروعة.

من جهة أخرى، فإن أمميتنا العريقة ازدادت بريقاً وتوهجاً، وأصبحت أكثر تجسداً على الأرض، من خلال الاندماج في الحركات المناقضة للعولمة ذات الوجه المتوحش، والنضال ضد العنصرية التقليدية والجديدة، وجميع أشكال التمييز، ولإزالة الفقر والعوز والمرض، والحفاظ على بيئة الكوكب واسترداد بهائها. نحن ديمقراطيون حتى النهاية، نحرص على مصالح الفئات الأكثر حاجة في المجتمعات جميعها، ونتشارك قيم الخير والثقافة والحرية والسلام مع أندادنا في العالم.

***

البرنامج السياسي لحزب الشعب الديمقراطي السوري[*]

المؤتمر السادس

إن إنهاء الاستبداد والانتقال إلى الديمقراطية مهمة أولى، بل تكاد تكون المحور الذي يتأسس عليه جدول العمل الراهن طالما هي قائمة وراهنة. من الضرورة بمكان أن تكون هذه العملية سلمية ومتدرجة ومبنية على التوافق، قائمة على مبادئ الحوار والاعتراف المتبادل والتطلع إلى المستقبل لتحقيق دولة الحق والقانون، دولة المواطنة والديمقراطية.

لقد أصبح واضحاً ومتعارفاً عليه أن المرحلة الانتقالية لا بدّ أن تمر عبر الإجراءات التالية:

1. هاء حالة الطوارئ ووقف العمل بالأحكام العرفية وإلغاء كل ما ترتب عليها وبني في ظلها من إجراءات وقوانين ومحاكم استثنائية.
2. لاق معتقلي الرأي والسجناء السياسيين جميعاً، وطي ملف الاعتقال السياسي.
3. دة جميع المنفيين طوعاً أو كرهاً إلى البلاد بضمانات قانونية، وتقديم كل التسهيلات لعودة كريمة وآمنة، وإلغاء إجراءات منع المغادرة لأسباب سياسية.
4. الكشف عن المفقودين وتعويض ذويهم.
5. رد المظالم إلى أهلها، وإعادة الاعتبار والحقوق المستلبة نتيجة تصرفات أجهزة الأمن وتسلط أصحاب النفوذ وأحكام المحاكم الاستثنائية.

(*) الاسم الجديد للحزب الشيوعي السوري إثر المؤتمر السادس المنعقد في نيسان 2005 في دمشق، حيث تغير اسم الحزب وتم تعيين عبد الله هوشة أميناً أول في مكان رياض الترك.

6. إعادة هيكلة أجهزة الأمن ووضعها في الإطار القانوني وبما يتناسب مع دخول البلاد الحياة الديمقراطية السليمة، وتطهيرها من المجرمين الفاسدين، واستصدار قوانين صريحة بمنع التعذيب وكل أشكال الإكراه المادي والمعنوي، ومعاقبة مرتكبيه والآمرين به وفق القانون.
7. إطلاق الحريات العامة في المجتمع بما فيها حرية المعتقد والرأي والتعبير، وحرية التظاهر والإضراب، وحرية التجمع، وحرية النشر ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية.
8. إصدار قانون عصري ينظم عمل الأحزاب والجمعيات، بشكل يضمن حرية التأسيس والعمل العلني.
9. ضمان حرية العمل النقابي والمهني واستقلاله عن حزب البعث والسلطة وأجهزتها كافة، وبصورة خاصة الأمنية منها.
10. إنهاء كل أشكال التمييز القومي والحزبي والفئوي والطائفي، وإلغاء احتكار السلطة والعمل السياسي بإلغاء المادة الثامنة من الدستور، التي جعلت من حزب البعث قائداً للدولة والمجتمع.
11. استعادة أصحاب الحقوق من الأقليات القومية لحقوقهم في مسائل الجنسية وتعلّم اللغة القومية، وفي التعبير عن ثقافتهم و تأسيس مدارسهم ومؤسساتهم الثقافية الخاصة.
12. الشروع في حوار وطني شامل ومتكافئ، يبحث في آليات وبرنامج الانتقال إلى الديمقراطية والعودة إلى سيادة الشعب وتداول السلطة.

النظام الداخلي

لحزب الشعب الديمقراطي السوري

1. حزب الشعب الديمقراطي السوري اتحاد كفاحي طوعي يقوم على الاختيار الحر لمواطنين سوريين، ومن هم في حكمهم، القابلين للانخراط في العمل من أجل تحقيق الأهداف التي يرسّخها برنامجه ونظامه الداخلي وخططه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
2. حزب الشعب الديمقراطي السوري يعمل من أجل مجتمع تتجسّد فيه مثُل الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، الأهداف التي حملها وناضل من أجلها البشر مئات السنين. هذه الأهداف هي الأجزاء المكوّنة للتقدّم الاجتماعي والحضارة الإنسانية الحديثة، وهي التي تجعل حياة الناس أكثر رفاهية ومسؤولية وتضامناً، بل أكثر إنسانية. وبمقدار ما يرى الحزب في تحقيق هذه الأهداف ثورة على الواقع، فإنه يؤمن بالتغيير الديمقراطي طريقاً لتحقيقها.
3. حزب الشعب الديمقراطي السوري ديمقراطي أولاً، بأسس تنظيمه وأهدافه ووسائل نضاله. يلتزم العمل من خلال الهيئات والمؤسسات وممارسة الديمقراطية في حياته الداخلية التي تقوم على حرية التعبير وحق الاختلاف وتعدد الآراء والانتخاب الحر المباشر، وينبذ عبادة الفرد وقمع الرأي الآخر، ويحتكم إلى مبادئ تنظيم محدّدة وواضحة، ولا يجعل من الحالة الطارئة في مواجهة القمع والاستبداد مدخلاً للالتفاف عليها. وهي تبقى أيضاً في صميم أهدافه وطموحاته على الدوام، ويرى في تطويرها الدائم تحقيقاً فعلياً لها. كما أنه ديمقراطي في أساليب نضاله، ينبذ العنف من الحياة السياسية، ويعمل من أجل

حلّ المشكلات الاجتماعية عبر كلّ أشكال الصراعات السلمية والديمقراطية التي ينبغي أن تكون شرعيتها مكفولةً بقوة القانون.

4. حزب الشعب الديمقراطي السوري يعمل من أجل سورية لجميع أبنائها، و يلتزم حقوق الإنسان ويدافع عنها بلا هوادة، بروحها ونصوصها، كما عبّر عنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والوثائق المكمّلة اللاحقة. وهو يناضل من أجل تكريس مفهوم المواطنة، ومن أجل مبدأ المساواة بين المواطنين، وعدم التمييز بينهم على أساس الجنس أو الدين أو العرق أو الانتماء القومي أو المنبت الاجتماعي.

5. حزب الشعب الديمقراطي السوري يرى في الاستبداد والتسلّط والشمولية والفئوية والتمييز والعنصرية والاستغلال عوائق كبرى في وجه التقدم، لن يتوانى في نضاله ضدها حيث تقوم وتوجد، ومن أجل قطع طريق عودتها حين تزول. وسوف يعمل دائماً من أجل مجتمع حرّ متقدّم، يستلهم فيه أفضل ما اختزنه الفكر الإنساني وتراثه العربي والإسلامي. يربط علمانيّته بديمقراطيّته، ويرى فيها سبيلاً لتحرير الدين من هيمنة السلطة، والدولة من هيمنة رجال الدين. إنها جزء مكوّن من مشروع سياسي يكفل للسوريين قيادة أنفسهم على أساس المواطنة والمساواة والحق في الاختلاف، ويضمن للمجتمع وحدته الوطنية، ويضعه على طريق الاندماج.

6. حزب الشعب الديمقراطي السوري ينحاز إلى عالم المعرفة والعمل وقيمه، وإلى العاملين بسواعدهم وأدمغتهم. ويؤمن بأن الدفاع عن مصالح الفئات الاجتماعية الأكثر تعرّضاً للتهميش والاضطهاد والاستغلال، هو الطريق إلى تحقيق المساواة والعدالة. ذلك الانحياز وهذا الإيمان لا يتناقضان مع التوجه الديمقراطي للحزب، الذي

يتأسّس على مصلحة الشعب، بطبقاته وفئاته كلّها.

7. حزب الشعب الديمقراطي السوري يؤمن بالاشتراكية، ويعمل من أجل تحويل المجتمع باتّجاهها، من خلال الديمقراطية وبشرطها الدائم، مع التزام الحرّية أولاً.

8. حزب الشعب الديمقراطي السوري حزب وطني، تبدأ وطنيّته بالعمل على تكريس السيادة والاستقلال والكرامة والدفاع عن الأرض والحدود، وتصل إلى حكم القانون والمواطنة والعدالة في توزيع الثروة الوطنية وسيادة الشعب في الوقت نفسه. تبدأ كذلك من نضاله لاسترداد الأراضي المحتلة، وتستقرّ في قلب عمله للانتقال بالبلاد من الاستبداد والتأخر إلى الديمقراطية والتقدّم.

9. حزب الشعب الديمقراطي السوري يؤمن بالوحدة العربية، ويناضل من أجل التقدّم باتّجاهها، وبالتنسيق مع جميع القوى القومية والديمقراطية على الصعيد العربي، وهو يرى أن تحقيق الوحدة مرهون بشرطين أساسين: الأول، إنجاز القوى القومية لمهامها الديمقراطية والقطع مع الاستبداد في البلدان العربية. والثاني، التقدم على طريق إنجاز القاعدة المادية الاقتصادية ومستويات التنمية الاجتماعية المتقاربة على المستوى العربي، وصولاً إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة. ويرى أن حلّ المسألة القومية العربية يمكن أن يشكّل مدخلاً لحل صحيح ومبدئي للمسألة الفلسطينية، هذا إذا لم يكن شرطاً لإدراك هذا الحل. ويمكن أن يشكل مدخلاً صحيحاً لحل ديمقراطي لمسألة الأقليات القومية على الصعيد العربي.

10. حزب الشعب الديمقراطي السوري يؤمن بالنضال والعمل المشترك ضمن الإطار الإنساني، ويرى في العولمة جانباً متوحّشاً يزيد الأغنياء غنى والفقراء فقراً، ويهمل بيئة الكوكب وحقوق الإنسان والفئات

المستثمرة المهمّشة والشعوب الضعيفة النموّ والتطوّر. يرى فيها أيضاً جانباً إنسانياً ينبغي تطويره والنضال من أجله، بحيث يكون القرن الحادي والعشرون تلبية لآمال البشرية في السلم والرفاهية والعدالة والتنمية الإنسانية.

11. حزب الشعب الديمقراطي السوري يرى أن أعضاءه ينطلقون من كونهم دعاة تغيير من أجل عالم جديد، من خلال اندماجهم مع بعضهم البعض ومع مجتمعهم، ومن خلال تعاون فعال، عملي وواقعي، مع جميع الأحزاب والهيئات السياسية والاجتماعية التي تعمل من أجل الديمقراطية والتقدم.

12. حزب الشعب الديمقراطي السوري الذي يقوم على مبادئ التنظيم الديمقراطية، يقبل التطوير المستمر في طرائق عمله، بما يتناسب مع التقدّم في برامجه وتغيّرها، ومع تلبية الحاجات الناشئة في عمله السياسي وانتشاره بين الناس. إن جدوى عمل الحزب تتطلّب تأمين حياة داخلية سليمة تتأسس على العمل الجماعي، واعتماد الرؤية والممارسة النقديتين، لتحسين شروطها باستمرار. وينظم الحزب صفوفه استناداً إلى المبادئ المحددة في نظامه الداخلي.

المصادر

- محمد نجاتي طيارة: الأحزاب والحركات القومية العربية.
- بوعلي ياسين، عصبة العمل القومي، الأحزاب والحركات القومية العربية.
- إلياس مرقص، تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي.
- قضايا الأحزاب والقوى السياسية في سورية، عماد نداف.
- الأحزاب السياسية في سورية، السرية والعلنية، هاشم عثمان.
- موقع الجزيرة على الانترنت
- موقع الرأي على الانترنت
- جرائد عربية مثل الحياة، النهار، وجرائد أجنبية مثل لوموند ديبلوماتيك
- نشرات ومقالات من جمعية حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة مناهضة التعذيب.

نشرات ومقالات جمعيات حقوق الإنسان السورية والدولية.

للتواصل:
www.lotfihadad.com
lhadadrc@yahoo.com



رياض الترك

مانديلا سورية

لماذا رياض الترك؟

لست أدرسه كزعيم سياسي، رغم أنه يربط حياته كاملة بالسياسة وفكره السياسي، وإنما كوطني سوري وديمقراطي سلمي وسجين رأي، وشاهد على حقوق الإنسان في بلد عربي.

ولست أدرسه كشيوعي ويساري، رغم أنه يؤمن بماركسية جديدة ووطنية سورية خاصة خلقها التأمل الفردي الممتد على مدى عقدين في زنزانة انفرادية، وإنما أدرسه كمفكر سوري من الطراز الأول ورمز صادق للأجيال القادمة في الزمن الصعب فهو، بألم صامت، وجدانُ المقاومة السورية من أجل وطن أجمل، وهو، بثمن باهظ، حاملُ آمال عشاق الحرية في وطن عربي محروم منها..

تصميم الغلاف: محمد النبهان

